كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير دراسات دولية

الصعود الصيني وتأثيره على مستقبل النظام الدولي

China's Rise and its Impact on the Future of the International System

إعداد

إصرار ناصر أبو خاطر

إشراف

د. علي الجرباوي

2022-2023

الصعود الصيني وتأثيره على شكل النظام الدولي

China's Rise and its Impact on the Future of the International System

إعداد:

إصرار أبو خاطر

تم إجازة هذه الرسالة بعد مناقشتها بتاريخ 2023/3/2

لجنة الاشراف والمناقشة:

د. علي الجرباوي مشرفاً ورئيساً

د. لورد حبش عضواً **د. هاني موسي عضواً**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

شكر وتقدير

إلى أستاذي العزيز، الذي وجهني ودعمني في رحلة كتابة رسالة الماجستير

شكراً على توجيهاتك وسعة صدرك، وشغفك الكبير في العطاء والتعليم

د. علي الجرباوي

أشكرك

وإلى المناقشين د. لورد حبش، ودكتور هاني موسى

شكرا على جهدكم وملاحظاتكم التي أثرت الرسالة

إهـداء

إلى أحبائي جميعًا، عائلي المليئة بالحب

والدي ووالدتي

واياد وغادة وسمر وسالم ومحمد وسحر

إلى صديقي ورفيق دربي وزوجي مسعود

شكرا على حبك ودعمك

دمت لي

فهرس المحتويات

شكر وتقدير .....ب

إهداء .....ت

الفهرس .....ث

الملخص .....د

Abstract: .....ز

الفصل التمهيدي: المقدمة..... ط

1.1. أهمية الدراسة:..... ع

1.2. إشكالية الدراسة..... ع

1.3. أسئلة الدراسة..... غ

1.4. فرضية الدراسة ..... غ

1.5. منهجية الدراسة.....ف

1.6 مراجعة الأدبيات.....ف

1.7 الإطار النظري... .....بب

1.8 هيكل الدراسة..... صص

الفصل الأول: النظام الدولي إلى أين؟..... 1

2.1. اضطراب دولي.....12

2.2. التمدد المفرط للقوة.....15

2.3. التحديات الداخلية.....18

2.4. التراجع الاقتصادي 18

- العجز في الميزانية العمومية 19
- العجز في الميزان التجاري 20
- الدَّيْن العام 21
- تراجع سطوة الدولار 22

2.5. تطورات دراماتيكية- الحرب على أوكرانيا 25

2.6. صعود منافسين دوليين.....28

2.7. الإجمال 34

الفصل الثاني: مقومات الصعود الصيني 36

2-1.المقوم الثقافي الحضاري.....45

2-2.المقوم البشري.....51

2-3.المقوم الاقتصادي.....55

2-4.المقوم العلمي والتكنولوجي.....61

2-5.المقوم العسكري.....65

2-6.الأداء السياسي الصيني الخارجي.....71

أ.تصدير الثقافة التقليدية الصينية إلى العالم 73

ب.تعزيز ثقافة حسن الجوار.....74

ت.استخدام الهبات المالية والمشاريع الاقتصادية.....76

ث.الدبلوماسية متعددة الأطراف.....77

الفصل الثالث: القضايا الداخلية المؤثرة على الصعود الصيني.....80

3-1. استقرار نظام الحكم 81

3-2. أمن الطاقة 88

3-3. تايوان- الصين الواحدة.....93

3-4. الأقليات ومشاكل حقوق الإنسان.....99

3-5. النزعات الانفصالية: التبت 103

3-6. التحدي البيئي 107

3-7. الشيخوخة.....111

الفصل الرابع: القضايا الخارجية المؤثرة على الصعود الصيني.....114

4-1.مخاطر الانغلاق والحمائية 115

4-2. استهداف القوة العظمى 124

4-3. تحالفات محاصرة 131

4-4. اقليم صعب..... 137

- الهند منافس اقليمي محتمل... 140
- اليابان بين السياسة والاقتصاد 142
- روسيا صداقة استراتيجية أم مصلحة 146

4-5.تحديات أمام مبادرة الحزام والطريق 153

الفصل الخامس: الصين، ومستقبل النظام الدولي 163

أولًا: الحفاظ على بيئة خارجية غير معادية 188

ثانيًا: تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة..... 151

ثالثًا: زيادة نطاق النفوذ الصيني الدولي 193

رابعاً: الاجمال.....155

الخاتمة 157

قائمة المصادر والمراجع 203

الملخص

ساد النظام الدولي المتعدد بعد قرون من الحروب في أوروبا، امتدت لبقية العالم خلال الحقبة الاستعمارية. استناداً إلى سياسة توازن القوى، التي عملت على ضمان توزيع القوة بين القوى المتعددة في النظام الدولي، وبالتالي استقرار النظام الذي امتد منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام1648 ، وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدا جلياً تشكل نظام دولي جديد بخلاف ما اعتاد عليه العالم منذ اتفاقية ويستفاليا، نظام بقطبين عالميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. على إثر ذلك دخل العالم حرباً من نوع جديد، لم تكن بالقنابل والسلاح، بل كانت حرباً على النفوذ، وسباقاً للتسلح على الأرض وفي الفضاء. لم يستطع الاتحاد السوفييتي الاستمرار اكثر، وانهار من الداخل، بعدما استنزف موارده المالية والاقتصادية في سباق التسلح وحرب النجوم. وورثت الولايات المتحدة قيادة النظام منفردة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي. باستخدام نفوذها الاقتصادي والعسكري، قدمت الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من الالتزامات لحلفائها في أنحاء العالم، وخلقت هيكلاً مؤسسياً للعلاقات الدولية يُعرف باسم النظام الليبرالي الدولي. وقد عززت نهاية الحرب الباردة دور الولايات المتحدة كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية مهيمنة في العالم، وأثبتت مصداقية الرؤية الأمريكية للنظام العالمي.

ساهم النظام الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة في ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية. الصين هي إحدى الدول الصاعدة الرئيسية في العالم النامي. بدأ صعود الصين كقوة كبرى داخل النظام الدولي، بعد وفاة **ماو تسي تونغ** وتولي **دينغ شياو بينغ** دفة القيادة،

حيث تبنى برنامج الإصلاح والانفتاح. يهدف البرنامج للتحديث الاقتصادي السريع للبلاد والاندماج في إطار النظام الاقتصادي الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة، من خلال الدمج بين الحفاظ على النظام السياسي الاشتراكي للبلاد، والتكيف مع قواعد الليبرالية الاقتصادية، بما يعرف بنموذج الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. استطاعت الصين منذ عام 1978 أن تحقق قفزات باتجاه النمو والنهضة حتى أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم. عززت استراتيجية الصين على مدى العقود الأربعة الماضية موقعها بشكل كبير في النظام السياسي الدولي من خلال قوتها الاقتصادية المكتسبة.

حظي صعود الصين كقوة عظمى محتملة في النظام الدولي بأكبر قدر من الاهتمام بين منظري الدراسات الدولية والمحللين وصناع السياسات. وقد انقسمت الآراء بين من يؤكد حتمية الصعود الصيني كقوة عظمى لها دورها في النظام الدولي القادم، وبين من يعتبرها فقاعة فارغة لن تكمل عملية الصعود الى القمة.

في ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير الصين الصاعدة وما يمكن أن تمتلكه من قدرات ومقدرات على هيكل النظام الدولي. من خلال الرجوع إلى أدبيات العلاقات الدولية، والأفكار النظرية للمفكرين ومنظري السياسة والعلاقات الدولية. ودراسة عوامل قوتها الثقافية والبشرية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، ثم تحليل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد. مع الأخذ بعين الاعتبار أن نمو الصين هو نتيجة مباشرة لاندماجها في النظام الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة.

خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن الصين دولة غير راضية عن شكل النظام الدولي الحالي، تملك المقومات التي تساعدها في استمرار نموها وتوسعها الإقليمي، والدولي، والذي من شأنه أن يساهم في تغيير شكل النظام الدولي الحالي. تعتبر الصين أن النظام الذي صقل بأيدي غربية لا يعطي مكانة مرضية للبلاد بما يتلاءم مع تطورها ونموها ورؤيتها لنفسها. لذلك فإن الصين تسعى لتغيير شكل النظام الأحادي تدريجيًا، لشكل آخر أكثر انصافاً لها، ويحقق مصالحها.

وعليه، خلصت الدراسة بنتيجة مفادها أن الصين مستمرة في الصعود وتعزيز دورها على الساحة الدولية متجاوزة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. وتعمل على رعاية مصالحها في الاقليم والعالم، من أجل الحفاظ على نموها المستدام، حيث يتمحور الهدف الصيني الرئيس، في استمرار تجربة الاصلاح الاقتصادي، وإيجاد الظروف الملائمة لاستمرار تطورها الاقتصادي، نظراً لأهميته في بناء دور الصين المستقبلي، في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون الصين أحد أهم أطرافه

كلمات مفتاحية: النظام الدولي، فوضى دولية، قوة مهيمنة، قوة تعديلية، انتقال القوة، الصعود الصيني.

Abstract:

The multinational system prevailed after centuries of wars in Europe, extended to the rest of the world during the colonial era. Based on the policy of balance of power, which taught to ensure the distribution of power among the various powers in the international system, and thus the stability of the system that extended since the signing of the Treaty of Westphalia in 1648, until the end of World War II in 1945. After the end of World War II, it became clear that a new international system was formed unlike What the world has become accustomed to since the Treaty of Westphalia, a bipolar system, led by the United States and the Soviet Union. As a result, the world entered into a war of a new kind, which was not with bombs and weapons, but rather a war over influence, and an arms race on Earth and in space. The Soviet Union could not continue any longer, and collapsed, after exhausting its financial and economic resources in the arms race and star wars. The United States inherited the leadership of the regime alone after the end of the Cold War and the collapse of the Soviet Union. Using its economic and military

influence, the United States has made a variety of commitments to allies around the world, creating an institutional structure of international relations known as the liberal international order. The end of the Cold War strengthened the role of the United States as a dominant political, economic and military force in the world, and proved the credibility of the American vision of the world order.

The international order created by the United States contributed to the emergence of new giants, the Asian powers. China is one of the major emerging countries in the developing world. China's rise as a superpower within the international system began after the death of Mao Zedong and Deng Xiaoping assuming the helm, as he adopted the program of reform and opening up. The program aims for the country's rapid economic modernization and integration within the framework of the international economic system established by the United States, by merging between preserving the country's socialist political system, and adapting to the rules of economic liberalism, in what is known as the model of socialism with Chinese characteristics. Since 1978, China has been able to make leaps

towards growth and renaissance until it became the second largest economy in the world. China's strategy over the past four decades has greatly enhanced its position in the international political system through its acquired economic power.

China's rise as a potential superpower in the international system has garnered the most attention among international studies theorists, analysts, and policymakers. Opinions were divided between those who affirm the inevitability of China's rise as a superpower with a role to play in the upcoming international system, and those who consider it an empty bubble that will not complete modernization.

In light of this, this study came to examine the influence of the rising China and its potentials capabilities on the structure of the international system. By referring to the international relations literature, and the theoretical ideas of thinkers and theorists of politics and international relations. Studying its cultural, human, economic, technological and military strength factors, and then analyzing the internal and external challenges facing the country. Bearing in mind

that China's growth is a direct result of its integration into the US-led economic system.

The study came out with the conclusion that China is a country that is not satisfied with the form of the current international system. China considers that the system that was refined by Western hands does not give the country a satisfactory position in line with its development, growth, and vision for itself. Therefore, China seeks to change the form of the unilateral system, to another form that is fairer to it and achieves its interests.

Accordingly, the study concluded that China - most likely - continues to rise and strengthen its role in the international arena, overcoming all the internal and external challenges it faces. It works to take care of its interests in the region and the world, in order to maintain its sustainable growth, as the main Chinese goal is centered on continuing the experience of economic reform, and creating the appropriate conditions for the continuation of its economic development, given its importance in building China’s future role, in

light of a multipolar international system, in which it will be China is one of the most important parties

Keywords: International system, Dominate power, Revisionist power, Dissatisfied state, Power Shift, Chinese Rise.

الفصل التمهيدي: المقدمة

كان انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية أحد أبرز ملامح القرن العشرين، نتج عنه اختلاف شكل النظام الدولي، مِنْ وضعِ التوازن الذي اعتاد عليه العالم منذ ويستفاليا، وانتقاله إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة التي أصبحت القوة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية. منذ ذلك الحين عملت واشنطن على تقوية نفوذها حول العالم، والحيلولة دون صعود قوة أخرى تستطيع منافستها على قيادة العالم. التغيرات الحالية على الساحة الدولية تشير إلى أن ثمة جديد يحصل في العالم، فمع دخول القرن الواحد والعشرين بدأ العالم يتحدث عن تغير في شكل النسق الدولي. تشير العديد من الدراسات إلى تراجع القوة الأمريكية وموقعها عالميًا كقوة مهيمنة، في ظل صعود عددٍ من القوى على الساحة الدولية تحاول أن تكون قوة مؤثرة في هذا القرن، من خلال التحول نحو اقتصاد ونظام عالمي متعدد الأقطاب.

في هذا السياق لقي الصعود الصيني اهتمامًا أكاديميًا وسياسيًا كبيرًا، فصعود أي قوة إقليميًا أو دوليًا لا بد وأن يثير مخاوف الدول المحيطة، خاصةً وأن المعطيات التاريخية تعكس هيمنة الصين تاريخيًا على إقليمها. وعلى الرغم من مرور البلاد في انتكاسات عديدة، أشهرها قرن الإذلال، وما لحق الثورة الشيوعية من أزمات أهمها المجاعة الكبرى عام 1961، إلا أن بكين استطاعت تجاوز محنتها، لتصبح قوةً كبرى في شرق آسيا، انطلقت لتتوسع إقليميًا وعالميًا. ومن أجل طمأنة محيطها والعالم، أعلنت الصين أن صعودها يتميَّز بالسلمية، وقائم على الشراكة والمنفعة المتبادلة، حيث أعلنت في عام 2003 بأن النمو

الاقتصادي القوي وما تبعه من صعود البلاد على الساحة الدولية، لا يهدد الأمن والسلم الدوليين، ولن يؤثر على هيكل النظام الدولي أو يُهدِّد استقراره. وأن الهدف الرئيس لهذه السياسة هو توفير بيئة دولية ملائمة لتنفيذ الإصلاح والانفتاح على الخارج.

استطاعت الصين التي تعتبر الأكبر من حيث عدد السكان، والثالثة من حيث المساحة أن تحقق أعلى معدلات نمو في العالم. كذلك استطاعت تسخير نموها الاقتصادي في تطوير ترسانتها العسكرية، والتكنولوجية. فلم تعد تمتلك أكبر جيش في العالم من حيث العدد فحسب، بل قامت بتطوير معداتها العسكرية، واستفادت من علاقاتها مع الدول الرائدة في هذا المجال لا سيما روسيا.

وفي إطار توجهها نحو العالم، طوَّرت بكين قوة ناعمة ودبلوماسية عامة، استطاعت من خلالها تحقيق مصالحها حول العالم، كالوصول إلى منابع النفط والغاز الطبيعي اللازم لاستمرار عجلة النمو الاقتصادي. وكل ذلك على أساس الشراكة والاعتماد المتبادل مستفيدة من عدم وجود سجل استعماري لها مع أي من تلك الدول في إفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وحتى أمريكا اللاتينية.

على الرغم من وجود تحديات عدة تواجه الصين في مسار صعودها، إلا أن إدراك البلاد تحظى بمقومات عديدة قد تساهم في تجاوز أي من العقبات والتحديات، إذا ما استُثمِرت في مكانها الصحيح. في ظل التحولات الجارية في موازين القوى العالمية والانتقال التدريجي

لمراكز القوة من الغرب إلى الشرق، وهذا ما يثير فضول الباحثة للبحث في تأثير الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي.

1.1 أهمية الدراسة:

احتدم الجدل بين مُنظِّري العلاقات الدولية، حول مستقبل النظام الدولي أحادي القطبية، الذي تتزعمه الولايات المتحدة، في ظل صعود قوى جديدة لها ثقلها العسكري والاقتصادي. ويجادل البعض أن ذلك يسير بالتوازي مع تراجع للقوة الأمريكية، على عدة مستويات داخلية وخارجية.

في خضم هذا الجدل القائم، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تحاول إلقاء الضوء على التنامي المستمر لقوة الصين كدولة كبرى قد تلعب دورًا هامًا في تغيير شكل النظام الدولي، من خلال رصد مواطن قوتها الحضارية، والاقتصادية، والعسكرية، والبشرية، والتكنولوجية، وتحليل أهم التحديات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا، واستقراء طموحاتها المستقبلية. وقراءة وتحليل المعطيات السابقة في معرفة إذا ما كان الصعود الصيني سيساهم في رسم مستقبل السياسة الدولية وشكل النظام الدولي القادم.

1.2 إشكالية الدراسة

احتلت قضية الصعود الصيني، مساحةً واسعةً في نقاشات مُنظِّري الدراسات الدولية، ولقيت اهتمامًا بالغًا على المستويات السياسية والاقتصادية والأكاديمية. وأخذ الموضوع أهميته بفعل النمو الصيني الملفت في مختلف الجوانب، بما في ذلك الجانب الاقتصادي، حيث حقَّقت

الصين مستويات نمو غير مسبوقة، رافق ذلك تحديث عسكري، وتطور تقني وتكنولوجي، وتفعيل لدبلوماسيتها حول العالم.

بناءً على ذلك تتمحور إشكالية البحث حول استمرار الصعود الصيني، وتأثير ذلك على البيئة الإقليمية والعالمية، وهذا يقود إلى سؤال البحث الرئيس: **كيف يؤثر الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي؟**

1.3 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

أ. كيف يؤثر الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي ؟

ب. وتسعى الدراسة إلى الإجابة على عدة أسئلة فرعية أهمها: ما هي مقومات الصعود الصيني؟ وما هي التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الصعود الصيني؟ كيف تستجيب القوى الإقليمية للصعود الصيني؟ وما سياسات الولايات المتحدة للتعامل مع الصين؟

1.4 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة:

إن التزايد المُطَّرد في القوة الصينية سوف يزيد من قدرتها التأثيرية على تغيير شكل النظام الدولي.

1.5 منهجية الدراسة

تستند الدراسة إلى عدد من المناهج المختلفة التي تساهم في معالجة إشكالية الدراسة. بالاستعانة بالعديد من المصادر الأولية والثانوية للمعلومات، واستخدام المنهج المركب الذي يجمع بين المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي والمقارن. عملت الباحثة على استثمار المنهج التاريخي في تتبع ظاهرة الصعود الصيني واستقراء الحاضر من خلال معرفة التاريخ، ودراسة جهود المفكرين الأوائل الذي عملوا على بلورة تصور نظري لظهور دولة صاعدة غير راضية عن شكل النظام الدولي، وكيف يؤثر ذلك على شكل النظام الدولي. كذلك عملت الباحثة على وصف الظواهر المختلفة التي تؤثِّر على السلوك الصيني والإقليمي والدولي. وتحليل متغيرات القوة الصينية الحالية ومقارنتها بعوامل القوة لعدد من الفواعل الدوليين كالولايات المتحدة، ومعرفة كيف يُؤثِّر ذلك على شكل النظام الدولي في المستقبل.

1.6 مراجعة الأدبيات

حاز موضوع الصعود الصيني على اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، وصدرت العديد من الدراسات والأدبيات المختصة بدراسة الحالة الصينية، لمحاولة توقع الصعود الصيني وتأثيره على بنية وشكل النظام الدولي. وينقسم مفكرو العلاقات الدولية إلى قسمين عند قراءتهم للصعود الصيني، أما التوجه الأول فقد أكَّد على أن الصعود الصيني حقيقة وواقع،

وسوف يُؤثِّر على شكل النظام الدولي الحالي. فيما اعتبر التوجه الثاني أن الصين لا تمتلك المقومات التي تجعلها قوة عظمى، وبالتالي لن تستطيع التأثير على شكل النظام الدولي.

التوجه الأول: الصين الصاعدة ستحاول تغيير شكل النظام الدولي

جادل العديد من الكتاب والمفكرين، بأن الصين تمتلك المقومات الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تُؤهِّلها لتصبح قوة عظمى في النظام الدولي. وذهب البعض أمثال **نيال فيرغسون** إلى اعتبار أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنًا صينيًا وسيشهد نهاية الإمبراطورية الأمريكية (Ferguson 2014, 13). فيما استهل **غراهام أليسون** كتابه **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة** بقول نابليون: "دعوا الصين نائمة فعندما تستيقظ سوف تهز العالم" (أليسون 2018، 7). وفي الجزء الأول من كتابه اعتبر **أليسون** أن الصين هي اللاعب الأكبر في العالم بالنظر إلى قوتها الاقتصادية، انطلاقًا من أن الأمم التي امتلكت ناتجًا محليًا أكبر، استطاعت عبر العصور أن تُؤثِّر على مسار الشؤون الدولية تأثيرًا أكبر. كذلك أشار **أليسون** إلى أن البلاد تعي أهمية القوة العسكرية انطلاقًا من عبارة **ماو تسي تونغ** "تُولَد القوة من فوهة البندقية"، كما شرح مظاهر التطور في المجال المعماري والتكنولوجي وزيادة أعداد براءات الاختراع، وزيادة أعداد المتعلمين، والأيدي العاملة الماهرة، والالتزام والإخلاص في العمل. لذلك فإن الصين الصاعدة تُمثِّل تحديًا للهيمنة الأمريكية (أليسون 2018، 31-67).

يعتبر **ديفيد شامبوغ** أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج الصين في جامعة واشنطن، أن صعود الصين وقوتها المتنامية يُغيِّران بالفعل ملامح الأمن الآسيوي، والتجارة الدولية، وتوازن القوى العالمي. فيما يؤكد **شامبوغ** على أن الصين دولة غير راضية عن شكل النظام الدولي الحالي. ونتجت حالة عدم الرضا، بفعل التوزيع غير العادل للموارد والقوة الدولية المنحاز للغرب، لذلك تطمح بكين لمكانة دولية تتلاءم مع حجم قوتها الصاعدة (shambaugh 1996, 187). يتماشى رأي **شامبوغ** مع تحليل **جيلبن** لانتقال القوة، حيث إن الدولة غير الراضية ستحاول تغيير شكل النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي (Gilpin 2009, 29).

وهو ما أشار إليه **جي جون اكنبري**، الذي اعتبر أن تحولات القوة مُشكلة متكررة في العلاقات الدولية، فالتغيرات طويلة المدى في توزيع السلطة تؤدي إلى ظهور مُتحدٍّ جديد، أو ما يُعرف بالقوة الصاعدة. وتحاول القوة الصاعدة ترجمة قوتها المكتسبة حديثًا إلى سلطة أكبر في النظام الدولي (Ikenberry 2008, 26). وعند قراءته للصعود الصيني، اعتبر **اكنبري** أن قوة بكين صاعدة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية، وهذا التطور في القوة والتوسع في الإقليم، سيعمل على إعادة تشكيل منطقة شرق آسيا (Ikenberry 2004, 361). ليس هذا فحسب بل ذهب **اكنبري** إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبر أن الصين في طريقها لتصبح قوة عالمية، بالأخذ بعين الاعتبار تسارع النمو الاقتصادي، وزيادة الإنفاق العسكري الصيني، والنشاط الدبلوماسي حول العالم. وهو ما ذهب إليه **نيكولاس كريستوف**، الذي يعتبر الصين دولة طموحة تسعى للعب دور قيادي

في إقليمها، معتقدًا أن صعودها يشكل أهم تغيير في التوازن الاقتصادي والسياسي والعسكري العالمي (Kristof 1993, 74).

أما **صاموئيل هنتنجتون** في كتابه **صدام الحضارات**، فيفترض أن صعود الصين، ليس محصورًا بنموها الاقتصادي بل إن تاريخ البلاد، وثقافتها، وتقاليدها، وصورتها عن نفسها، وقوتها الاقتصادية، سيقودها إلى اتخاذ وضع الهيمنة في شرق آسيا (هنتجتون 1999، 371). ويعتبر **هنتنجتون** أن النمو الاقتصادي السريع الذي تعيشه الصين، سيدفعها مع الوقت للتوسع في إقليمها على غرار القوى الأخرى بريطانيا وألمانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، التي توسَّعت خارجيًا عندما امتلكت قوة اقتصادية وتصنيعية. ومع التطور التقني والعسكري الذي تشهده البلاد، يعتقد **هنتنجتون** أن على العالم التحضر لاستقبال الصين كلاعبٍ قوي ومؤثر في التاريخ الإنساني (هنتنجتون 199، 374). وفي كتابه **عندما تحكم الصين العالم**، ذهب **مارتن جاك** إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبر أنَّ الصين لن تحلَّ محل الولايات المتحدة كقوة عظمى فحسب، بل إن صعود الصين سيُغيِّر العالم بطريقة أعمق. من جهة فإن النواة الثقافية لبلاد العالم تتشابه كثيرًا مع الصين، أكثر من تشابهها مع أوروبا الحديثة أو الولايات المتحدة، كذلك فإن أسلوب الإنتاج الاقتصادي الصيني قد يقلب الأفكار الأساسية حول مفهوم التقدم (Jacqus 2010, 28–29).

وفي كتاب **الصين: الفقاعة التي لا تنفجر أبدًا** تناول **توماس أورليك**، القوة الاقتصادية الصينية المقاومة للأزمات، التي نجحت في اختبارات عديدة، وتعافت من أزمات عديدة لعل آخرها تبعات انتشار وباء كورونا. أشار **أورليك** إلى توقعات العديد من المفكرين السياسيين

والاقتصاديين بانهيار الاقتصاد الصيني، لكن رأيه يبقى مخالفًا لهم، فالانهيار لم يأتِ ولن يأتي أبدًا، فالنمو يستمر والثروة تتزايد، ومعهم يتوسع النفوذ الصيني في العالم (Orlik 2020).

نشأ جدل بين أصحاب هذا التوجه، إذا ما كانت الصين ستُحافظ على صعودها السلمي أو قد تلجأ إلى المواجهة العسكرية. **جون ميرشايمر** يعتقد أن القوة الاقتصادية الصينية لا بد وأن تتحول مع الوقت إلى قوة عسكرية. فالدول جميعًا تسعى لامتلاك القوة من أجل منافسة الدول الأخرى، يتمثل هدفها الأساسي ليس فقط في تعظيم قوتها من أجل الحفاظ على بقائها، بل في منع الدول الأخرى من امتلاك القوة (ميرشايمر 2012، 5). ويفترض **ميرشايمر** أنه إذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو، فإنها ستسعى لتوسيع نفوذها في إقليمها بنفس الطريقة التي تسيطر بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي. وفي المقابل لن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي، بل ستحاول منع الصين من تحقيق هيمنتها الإقليمية، من خلال التحالفات مع دول الإقليم كالهند واليابان وكوريا الجنوبية، بهدف احتواء القوة الصينية الصاعدة. والصين بدورها سترفض سياسة الاحتواء، وستتصاعد المنافسة مع تزايد احتمالات الحرب، ما يعني أن صعود الصين حسب **ميرشايمر** لن يكون هادئًا (Mearsheimer 2005).

في مقالته الصادرة بعنوان **لماذا لن تكون نهاية الامبراطورية الأمريكية سلمية**، دعا **فيرغسون** واشنطن لأخذ العبرة من تجربة بريطانيا، معتبرًا أن الولايات المتحدة اليوم تُشبه إلى حدٍ بعيد بريطانيا فترة بين الحربين. بالنظر إلى تجربة الأخيرة بين ثلاثينيات وخمسينيات

القرن الماضي، يمكن التنبؤ بأن مصيرًا مماثلًا ينتظر الولايات المتحدة، أسوأ من التدهور التدريجي، بالأخذ بعين الاعتبار التراجع النسبي في القوة بفعل عدد من العوامل الداخلية، والإفراط في التوسع حول العالم. وسط هذا كله تواجه الولايات المتحدة صعود عدد من القوى الدولية وفي مقدمتها الصين التي تمتلك قوة اقتصادية وعسكرية متنامية تؤهلها للوصول لمكانة دولية عظمى، ما يدفع **فيرغسون** إلى توقع احتمال المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والصين متنامية القوة (فيرغسون 2021، 6-11).

يختلف **جون اكنبري** مع **ميرشايمر وفيرغسون**، في أن الصعود الصيني لن يكون بالضرورة صعودًا عنيفًا. والسبب في ذلك أن الصين الصاعدة لن تصطدم بالولايات المتحدة لوحدها، بل بالنظام الغربي ككل، بمؤسساته ومكوناته المختلفة، والذي يصعُب هزيمته، في حين يسهل الانضمام إليه. يتطلب ذلك من الولايات المتحدة التأكد من إرساء قواعد عمل ناظمة لهذه المنظومة المتكاملة، قادرة على حمايتها وتضمن استمراريتها، على الرغم من صعود قوى جديدة (Ikenberry 2008, 24-25). وفي كتاب **صعود الصين** يجادل **أفيري جولدشتاين** أن قوة الصين الصاعدة، تعتمد بالأساس على التجارة والاستثمار الدوليين. وبالتالي فإن أي تراجع في التجارة الدولية سيؤثّر على قدرة الصين في الحفاظ على معدلات نمو آمنة وكافية لاستمرار صعودها كقوة عظمى. يدفع ذلك الصين لتبقى حذرة أمام أي صراع دولي، ذلك لأن تكلفة الصراع كبيرة، والفوائد صغيرة (جولدشتاين 2010، 87).

في مقالة **ليان شيتونج** عميد معهد العلاقات الدولية بجامعة تسينغهوا، يوضح أن الصين الصاعدة، لا بد وأن تحافظ على علاقات ثنائية جيدة مع جيرانها من خلال تعزيز التعاون

الأمني، وتنسيق المصالح الاقتصادية. بمعنى أنه على الصين النجاح في الحفاظ على علاقات عسكرية سياسية ودبلوماسية جيدة في إقليمها، لتحظى بدعم إقليمي قبل أن تتوجه للتوسع. وبموجب سياسة الصعود السلمي، أجرت الحكومة الصينية دبلوماسية نشطة على عدة مستويات مختلفة، بدءًا بإقامة شراكات استراتيجية مع القوى الكبرى على الساحة الدولية. فقد وقَّعت الصين معاهدات شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند لتقوية علاقاتها الاستراتيجية. كذلك عملت على تعزيز سياسة حسن الجوار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال زيادة التجارة مع دول المنطقة، والتعامل ببراغماتية أكبر مع الأحداث والنزاعات التاريخية، والسعي للتعاون وتجنب المواجهة (Xuetong 2015).

التوجه الثاني: الصعود الصيني فقاعة فارغة

في المقابل فإن عددًا من المفكرين، يعتبرون أن الصين تعاني عددًا من المشاكل الداخلية والتحديات الإقليمية، التي تحد من قدرتها على الصعود والتأثير على شكل النظام الدولي. يرى **مايكل بيكلي** أن الصعود الصيني فقاعة فارغة، فالنمو الاقتصادي الصيني حسب **بيكلي** ليس حقيقيًا على الرغم من معدلات النمو التي يعتمد عليها مُنظِّرو الصعود الصيني. ويَعتبِر أن هناك فرقًا بين تصميم المنتجات في الولايات المتحدة، وتجميعها في الصين. كذلك فإنَّ النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس حل المشكلات البينية في المجتمع الصيني خاصةً الفقر ومعدلات دخل الفرد المنخفضة (Beckley 2012, 144–145).

أما **ريتشارد هاس** فيفترض عدم قدرة الصين على المنافسة الدولية، حيث يجادل أنه مع مرور الزمن قد يتساوى الناتج المحلي الإجمالي للصين والولايات المتحدة؛ إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة التفوق الصيني، فلا تزال معدلات الفقر مرتفعة وهناك حاجة ماسة للإنفاق على التنمية المجتمعية، ومعالجة المشكلات الديمغرافية، وتدهور المناطق الريفية على حساب الإنفاق العسكري (haass 2008, 49). وهو ما ذهب إليه **توماس فريدمان** الذي اعتبر أن الصين تواجه العديد من التحديات الداخلية كالتلوث البيئي، ومشكلة تباطؤ النمو، وتزايد شيخوخة السكان وتقلص أعداد القوى العاملة، والنظام السياسي القمعي، والعلاقات المضطربة مع الأقليات في التبت وإقليم تركستان الشرقية، ومركزية الحكم (Freedman 2018).

وهو ما ذهب إليه **جيرالد سيجال** الذي يعتقد أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني، وهو مُحرِّك الصعود الصيني، سيكون صعبًا بسبب مركزية الحكم والعديد من المشاكل الداخلية (Segal 1993, 111). في كتاب **لماذا تفشل الأمم؟** تبنَّى الكاتبان **جيمس روبنسون ودارون أسيموغلو** الاعتقاد بأن السيناريو الأكثر ترجيحًا يرتكز على قدرة الحزب الشيوعي الصيني الحفاظ على قبضته الشديدة على السلطة في العقود القادمة. ومن المتوقع أن يستمر فيها النمو الاقتصادي، إلى أن ينتهي بشكل تدريجي، بمجرد أن تصل الصين إلى مستويات المعيشة في بلد متوسط الدخل، حيث ستتزايد تطلعات الشعب، ومطالب الطبقة الوسطى، وفي ذلك اختبار حقيقي لمقدرة الحزب على احتواء الأزمة، وعندها سوف تتراجع معدلات النمو المذهلة في الصين ببطء (Acemoglu and Robinson 2013, 442).

في هذا السياق يشكك **روبرت روس** في قوة الصين وقدراتها الاستراتيجية، معتبرًا أنها حتى وإن كانت قادرة على زعزعة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أنها لن تكون قوة عظمى عالمية، أو دولة ثانية من حيث القوة (Ross 1997, 34). فيما ذهب **مايكل بيكلي وهال براندز** إلى اعتبار الصين قوة متراجعة بالفعل، في مقال لهما بعنوان **الصين قوة متراجعة وهذه هي المشكلة**، وهو مقال مختصر عن كتابهما **منطقة الخطر، الصراع القادم مع الصين**. يطرح كلٌّ من **بيكلي وبراندز** سيناريو مختلفًا، حيث الصين دولة متراجعة بالفعل، كانت قد بنت قوتها الاقتصادية والعسكرية، ورسمت آفاقها الجيوسياسية، وفقًا لرؤيتها لمكانتها العالمية. ولكن يحدث ما لم يكن في الحسبان تباطؤ اقتصادي، وحصار دولي، وتحالفات إقليمية. في ظل هذه الظروف قد تتصرف الصين المتراجعة على نحو غير متوقع أكثر جرأةً وعنفًا لامتلاك ما يمكن امتلاكه (Brands and Beckley 2021).

أما **جون مولر**، فقد أشار إلى أن الصين تواجه العديد من المشاكل، بما في ذلك الفساد، والدمار البيئي، وتباطؤ النمو، وسرعة شيخوخة السكان وغيره. ويضيف **مولر** أنه في الوقت الذي يجب أن تقوم فيه البلاد بتحرير اقتصادها، فإنها تفعل عكس ذلك نحو مزيد من سلطة الحزب والاقتصاد المُوجَّه. هذه السياسات ستؤدي بمرور الوقت إلى ركود اقتصادي شديد. وسط هذا يتزايد الحديث عن الفساد داخل أروقة الدولة، وخارجها في إطار مشاريع مبادرة الحزام والطريق (Mueller 2021, 1–2).

لذلك فقد اعتبر بعض المفكرين أمثال **جوزيف ناي** أن الولايات المتحدة ستبقى قطبًا أوحد في النظام الدولي، فهي ما زالت تتفرد في المركز الأول عالميًا عسكريًا واقتصاديًا (Nye

(2013. ويضيف ناي أن تفوق الولايات المتحدة لا يقتصر على الجانب العسكري أو الاقتصادي فحسب، فما زالت الثقافة الأمريكية مغناطيسًا جاذبًا من خلال أدوات القوة الناعمة التي أَلصقَت الثقافة الأمريكية، إلى كل ما هو جميل وحضاري وعصري وقيم الحرية والديمقراطية (Nye 1990).

أما **إيرل تلفورد** الذي يعتبر أن التفوق العسكري الأمريكي وحجم الإنفاق عليه، يجعل أمر مجاراته صعبًا جدًا. فالولايات المتحدة تحتل المركز الأول عالميًا منذ الحرب الباردة وحتى اليوم، لا سيما في مجالات البحث والتطوير، حيث تنفق الولايات المتحدة ما يعادل حجم إنفاق الدول الصناعية السبع التي تتبع الولايات المتحدة، ما يعطي الولايات المتحدة تفوقًا عسكريًا وتكنولوجيًا كبيرًا (شماسنة 2018، 13).

ذهب أصحاب الفكر الليبرالي إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبروا أن دمج وإشراك الصين في الاقتصاد العالمي، القائم على الاعتماد المتبادل، وكسر الحواجز والحدود أمام البضائع والمنتجات العالمية (حسونة 2015، ل). سيُحفِّز البلاد على الانخراط في المنظومة الديمقراطية بعيدًا عن التصرف بعدوانية، كما سيزيد من ارتباطها وانفتاحها الاقتصادي على العالم. ويعتبر **آرون فريدبيرغ** أن رغبة بكين في مواصلة الاستفادة من مكاسب العضوية في هذا النظام الدولي القائم سوف يحد من إمكانية اتخاذ البلاد خطوات تهدد استمرار الوضع القائم (Friedberg 2005, 41). كذلك فقد شجَّع **دوغلاس ليميكي** ديمقراطيات العالم، بما فيها الولايات المتحدة، التعاون مع الصين، لحثها على تبني القيم الديمقراطية في ظل النظام الدولي الليبرالي (Lemke 1997, 30).

في ضوء ما سبق ستسعى الدراسة من خلال استخدام الأطر النظرية التي ركَّزت على توزيع القوة النسبي في البيئة الدولية والتي يتحدد من خلالها شكل النظام الدولي، أن تقرأ الصعود الصيني وتأثيره على شكل النظام الدولي. ما ستحاول الدراسة معالجته، أن العالم ولأول مرة أمام صعود قوة غير غربية، تُعرِّف نفسها على أنها دولة نامية حتى الآن. وبالتالي كيف ستتصرف في طريقها نحو تحقيق هدفها في أن تصبح دولة عظمى، هل ستلتزم بمبدأ الصعود السلمي الصيني، أم أنها ستقع في فخ ثيوسيدوس؟ ودراسة كيف سيؤثر ذلك على شكل النظام الدولي؟

1.7 الإطار النظري

يصعب تحليل الحقائق والمعطيات أو قراءة المستقبل والتنبؤ به، دون وجود أسس وقواعد ناظمة، خاصةً في حقل العلاقات الدولية، الذي يُعتبر حقلًا معرفيًا معقدًا. لذلك فإن "رسوخ قواعد العلاقات الدولية ووضوح أُسسها الناظمة هما أمران أساسيان لفهم آليات هذه العلاقات وضوابطها وأفعالها" (الجرباوي 2018، 8). وفي مجال العلاقات الدولية، تأتي هذه الأسس على شكل نظريات ونظم فكرية شديدة التنوع والاختلاف، إلا أنها جميعًا تلتقي عند هدف واحد وهو "خلق روابط منطقية بين التنظير والواقع" (حسين 2016، 124).

حاول مُنظِّرو العلاقات الدولية فهم النظام الدولي من حيث الشكل والمكونات واجتهدوا في تعريفه. وقد طُرحت العديد من التعريفات لتحديد مفهوم النظام الدولي، وتنوعت تبعًا لتنوع أفكار ووجهات نظر واضعيها. يُعرِّف **هنري كيسنجر** النظام الدولي أنه مجموعة من

التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم، وما زالت قيد التكوين، ولم تتبلور بعد بشكل كامل (كسينجر1995، 257). أما **روبرت موندیل والكسندر سوبودا** فقد اعتبروا النظام الدولي مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة، نتيجةً لوجود شكل من أشكال السيطرة (Mundell and Swoboda 1969, 343). في حين يرى **هاس** النظام الدولي على أنه انعكاس لطبيعة العلاقات الدولية فهي مؤشر لحالة العالم، "تعكس الترتيبات والإجراءات التي تهدف إلى نشر السلام والازدهار والحرية، وكذلك الأحداث والتطورات التي تحُول دون القيام بذلك (هاس 2018، 25).

أما **مارتن كابلن** فقد عرَّف النظام الدولي على أنه "مجموعة القواعد والقيم والمعايير المترابطة، التي تحكم العلاقات بين الدول وتُحدِّد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة زمنية معينة" (الشافي 2016، 3). في حين يُعرِّف **ستانلي هوفمان** النظام الدولي بأنه "نمط من أنماط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة العالمية، يتميز باتساع الأهداف التي تسعى تلك الوحدات إلى تحقيقها، والمهام التي تؤديها، والوسائل المستخدمة في بلوغ هذه الأهداف وتنفيذ تلك المهام" (النقيد 2007، 21–22). أما **محمد السيد سليم**، فعرَّف النظام الدولي على أنه "مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات نسق الدولي في علاقاتها بعضها ببعض. ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات" (سليم 2002، 14).

من خلال النظر في تعريفات النظام الدولي السابقة، يمكن اعتبار ما يلي: أولًا، النظام الدولي يتكون من مجموعة من الوحدات تتفاعل فيما بينها، قد تكون دولًا، أو مؤسسات

دولية، أو شركات متعددة الجنسيات، أو أفرادًا فاعلين. ثانيًا، تتم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي في المجالات المختلفة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها. ثالثًا، توجد قواعد ناظمة للتفاعلات الدولية، وهي ما يُعبَّر عنها بالقانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية (المرعي 2020، 7).

كذلك فإن النظام الدولي يتسم بالتغير المستمر كنتيجة حتمية للتغير الدائم في توزيع القوة بين مكوناته. وقد عرَّف العالم عدة أشكال للنظام الدولي على مر العصور، من توازن القوى بشكله المتعدد الذي استمر حتى عام 1945، حيث انتقل العالم إلى شكل آخر من توازن القوى بشكله ثنائي القطبية، انقسم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حتى عام 1991، حين ظهر للعالم للمرة الأولى نظام دولي أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة. وقد ظهرت عدد من الدراسات لمحاولة فهم آلية التغيير في شكل النظام الدولي.

وضع **روربرت جيلبن** نظرية لدراسة آليات التغيير في شكل النظام الدولي، في كتابه **الحرب والتغيير في السياسة الدولية**. ينطلق **جيلبن** من تفسيره للعلاقات الدولية على أنها شبيهة بالنظام الاجتماعي والسياسي حيث يعتبر أن "النظام الدولي ينشأ لنفس الأسباب التي ينشأ من أجلها أي نظام اجتماعي سياسي" (جيلبن 2009، 27). رسم **جيلبن** إطارًا لفهم التغيير السياسي الدولي، يقوم على عدة افتراضات. أولًا: النظام الدولي يكون مُستقِرًا في حالة التوازن، إذا لم تعتقد أي دولة أن في مصلحتها تغيير شكل النظام الدولي. ثانيًا: قد تحاول دولة ما تغيير شكل النظام الدولي، إذا كانت المنافع التي تعود عليها أكثر من تكاليف التغيير. ثالثًا: ستسعى هذه الدولة، إلى تغيير شكل النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي

والسياسي والاقتصادي. رابعًا: عندما تتساوى تكاليف التوسع مع منافعه، فإن الدول ستزيد من إنفاقها الاقتصادي بشكل يفوق مقدرتها الاقتصادية. خامسًا: إذا لم يحدث انعدام توازن للنظام الدولي، قد يتغير النظام القائم وينشأ نظام جديد يعكس التوزيع الجديد القوة. وعليه فإن شكل النظام الأمثل لدى **جيلبن** هو توازن القوى، بحيث يكون النظام الدولي في حالة توازن إذا كانت الدول العظمى، راضية وقانعة عن شكل النظام وترتيباته الإقليمية والسياسية والاقتصادية. قد تطرأ تعديلات طفيفة على توزيع القوة بين هذه الدول، كزيادة القوة الاقتصادية لدولة ما، لكن حالة التوازن هي الحالة التي ترى جميع القوى أن وقوع تغيير في النظام الدولي لن يؤدي إلى منافع إضافية تتناسب مع التكاليف المتوقعة لتغيير النظام. فعلى الرغم من أن الدول في النظام الدولي قد تستفيد بشكل أو بآخر من التغيير، لكن التكاليف المترتبة على ذلك، ستُفشِل محاولات التغيير (جيلبن 2009، 29–30).

أما **بول كيندي** في كتابه **نشوء وسقوط القوى العظمى**، فقد درس القوى الإقليمية والدولية لعصر ما بعد النهضة الأوروبية بدءًا من تشكل المماليك الجديدة في أوروبا الغربية، وتحول مراكز القوى في النظام الدولي في الفترة 1500– 1980، وتحليل مواطن القوة والضعف لجميع مراكز القوة (كيندي 2007، 13). أولى **كيندي** أهمية كبيرة للنزاعات والحروب، التي أفرزت قوى عظمى ساهمت في تشكيل النظام الدولي. وقد وصل لنتيجة مفادها أن جميع القوى تسعى لتعزيز ثروتها وترسانتها العسكرية حتى تسلم من الفقر والضعف (مغاوي 2022، 3). واستنتج كيندي أن هناك ما يحكم مسيرة الدول العظمى، بحيث تسير معظم هذه الدول في خطوات متشابهة منذ صعودها وحتى هبوطها، انطلاقًا من فرضية مفادها أن

هناك قوة مُحرِّكة للتغيير، برزت نتيجةً للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، والتي تُلقي بظلالها على البنى الاجتماعية والسياسية (مزاحم 1995، 422)، فما يلزم الدولة حتى تصبح قوة عظمى هو امتلاكها قوة اقتصادية مزدهرة، انطلاقًا من تعريف القوة العظمى أنها الدولة القادرة على الصمود بنفسها (كيندي 2007، 818).

توصل **كيندي** إلى أن هناك رابطًا بين الصعود والهبوط الاقتصادي والعسكري لأي من القوى الكبرى، ومثال ذلك صعود السويد عام 1630 وكذلك صعود بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر (المرعي 2020، 16). واعتبر أن القوة والثروة هما نسبيتان، ما يعني أنه لا يمكن أن تبقى التوازنات العالمية ثابتة. وفي العالم المعاصر، ما زالت معضلة النشأة والسقوط، في ظل التغيرات الحاصلة في المشهد السياسي العالمي، والنمو الإنتاجي السريع، والتطور العلمي والتكنولوجي، والتي من غير المرجح أن تمتلكها دولة دون غيرها في عالم العولمة والاعتماد المتبادل. وهذا يُبرِز احتمالات ظهور قوى جديدة، اعتمادًا على المهارة والخبرة في التعامل مع المتغيرات التي تحدث في تيار الزمن (كيندي 2007، 820).

أشار **كيندي** إلى أن القوى العظمى من أجل أن تبقى قوى عظمى، لديها مهمة سهلة الفهم؛ ولكن صعبة التنفيذ، وهي تحقيق التوازن بين الثروة والاقتصاد مع القوة العسكرية للدولة والتزاماتها الاستراتيجية. لذلك واجهت هذه الدول خللًا مستمرًا في الموازنة بين الاستثمار في الاقتصاد والإنفاق على الدفاع والأمن الخارجي. أدى الفشل في تصحيح هذا التوازن إلى المخاطرة بالتمدد المفرط للقوة. وتوصل **كنيدي** إلى أن القوى التاريخية جميعها وقعت في نفس الخطأ؛ التمدد المفرط للقوة، حيث تبدأ الدولة العظمى بالتوسع في إقليمها والعالم،

بهدف فرض هيمنتها الدولية. وفي إطار تمويل حملاتها التوسعية تحتاج الدولة إلى موارد مالية واقتصادية، ما يؤدي إلى استهلاك مواردها واستنزاف قوتها الاقتصادية، ويحد من قدرتها على المواصلة. خاصةً وأن تكاليف الالتزامات العسكرية تفوق فوائد التوسع، ما قد يؤدي في نهاية المطاف، إلى إضعاف النمو الاقتصادي حيث يتم تحويل الموارد إلى تكاليف عسكرية توسعية، بدل أن تدخل في عجلة الاقتصاد، أو في استثمار البنية التحتية، ومعالجة التحديات الداخلية، ما يترتب عليه تراجع اقتصاد القوة المهيمنة، إلى أن يصبح غير قادر على تحمل تكاليف الجيش اللازم للحفاظ على مركز الدولة كقوة عظمى (كيندي 1998، 783-784).

كذلك اعتبر كيندي أن التغير في ميزان القوى يرتبط بالتطورين التكنولوجي والصناعي، فمع نهاية القرن التاسع عشر، جعلت هذه التطورات النظام الدولي أكثر تعقيدًا بفعل سباقات التسلح والتحالفات العسكرية، استعدادًا لأي حرب قادمة، وتوسع القوى التقليدية حول العالم. يؤدي ذلك إلى تخلف الدول القيادية التقليدية داخليًا وعسكريًا واستراتيجيًا، وفي المقابل فإن القوى الصاعدة تخطو خطوات واسعة في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، وبالتالي نحو مكانة دولية أكبر (مزاحم 1995، 409).

أما عن نظرية **أورغانسكي** لفهم آلية التغيير في النظام الدولي فتُعرَف باسم نظرية انتقال القوة. وتعتبر نظرية انتقال القوة **لأورغانسكي** 1958، واحدة من أهم النظريات التي "تُفسِّر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوى التي تسعى لتعظيم إمكاناتها وقدراتها للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يُمكِّنها من الاستمرار في تحقيق

مصالحها وتعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية" (حسين وساتيك 2013، 69). ويشير مفهوم انتقال القوة إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي في النظام الدولي، لصالح قوة صاعدة سريعة النمو. ويتطلب حدوث انتقال القوة، أن تحصل القوة الصاعدة الجديدة على مصادر أكبر للقوة مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل ما يعادل قوة الدولة القائد.

يعتمد طرح **أورغانسكي** لنظرية انتقال القوة على نظام دولي هرمي مقسم إلى مستويات بناءً على درجة القوة ودرجة الرضا، بحيث يصف نظامًا هرميًا، تُوزَّع فيه جميع القوى وفقًا لتراتبية النظام، وتوزيع القوة النسبي (قسوم 2018، 147). في قمة الهرم تقع الدولة القوية القانعة، وهي الدولة التي تمتلك القوة العظمى في مختلف النواحي، والحصة الأوفر من الموارد، وفي هذه الحالة تكون الولايات المتحدة. وفي المستوى الثاني هناك الدول القوية الأخرى، وهي الدول الكبرى التي نمت وزادت قوتها العسكرية والاقتصادية، لكنها لم تصل إلى درجة الهيمنة. معظم هذه الدول هي دولٌ راضية عن شكل النظام الدولي، ولا ترغب في التغيير، ولكن من وقت لآخر تظهر قوى جديدة، تَعتبِر أن النظام الدولي لا يعطيها امتيازات تتناسب مع حجم قوتها، فأصبحت غير راضية عن الوضع الراهن أو عن شكل النظام الدولي. وفي مستوى أدنى، هناك القوى الضعيفة التي قد تكون قانعة أو غير قانعة. أما الدول الضعيفة القانعة التي ليس لها وزن على الساحة الدولية، فهي غير مهتمة بإحداث أي تغيير في شكل النظام الدولي. أما الدول الضعيفة غير القانعة والتي لا يمكن أن تقارن

قوتها بقوة الدولة القوية القانعة، فهي غير راضية عن شكل النظام الدولي الحالي (حسين وساتيك 2013، 70-71).

يعكس نموذج **أورغانسكي**، وصفًا للدولة التعديلية، التي تكون غير راضية عن الوضع الراهن، وتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من تحقيق رغبتها في تغيير شكل النظام الدولي، لشكل أكثر عدلاً وانصافًا لها.

المراد من الطرح السابق، حول آليات تغيير شكل النظام الدولي، هو معرفة إذا ما كانت الصين قوة تعديلية تحاول تغيير شكل النظام الدولي، أو أنها قوة وضع قائم تستفيد من مزايا النظام الحالي. يقصد بقوة الوضع القائم وفقًا **لمورغنثاو** أنها "الدولة التي تهدف إلى الحفاظ على توزيع القوة كما هو موجود في لحظة معينة من التاريخ... ومعارضة أي تغيير لعلاقات القوة بين دولتين أو أكثر" (Morgenthau 1962, 39). أما **أورغانسكي وكيلغر** فيُعرِّفان دولة الوضع القائم بأنها "الدولة التي شاركت في تصميم قواعد اللعبة الدولية وما زالت تستفيد منها" (Organski and Kugler 1980, 19-20). في المقابل فإن الدولة التعديلية أو المتحدية الصاعدة، تُظهِر استياءً من موقعها في النظام، وتبحث لنفسها عن مكان جديد في المجتمع الدولي، يتناسب مع قوتها، ولديها الرغبة في إعادة صياغة القواعد التي تعمل بموجبها العلاقات بين الدول (Organski and Kugler 1980, 23).

يرى **راندال شويلر**، أن الدولة التعديلية ترغب بزيادة ما تملكه من مقدرات، وقد تلجأ للقوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن، وتوسيع نفوذها وحصتها من الموارد (Schweller 1994,).

(105 وفقًا **لجيلبن**، فإن الدولة التعديلية هي الدولة التي تتبنى سياسة خارجية تهدف إلى تغيير ثلاثة عناصر رئيسية، استنادًا للإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية، لتحديد ما إذا كانت الدولة تتبع سياسة خارجية تعديلية أم محافظة على الوضع القائم. أولًا: كيف يتحدث ويتصرف قادة الدولة فيما يتعلق بالقواعد المحددة، المتعلقة بالدبلوماسية بين الدول، والمؤسسات الأمنية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية؟، ثانيًا: كيف يتحدث ويتصرف قادة الدولة بخصوص توزيع القوى إقليميًا أو دوليًا؟، ثالثًا: كيف يتحدث ويتصرف قادة الدولة بخصوص نظام الهيمنة والتراتبية الدولية الحالية؟ (Gilpin 1981, 34).

في هذا السياق، وبالأخذ بعين الاعتبار نظريات انتقال القوة، فإن العالم المعاصر يُمثِّل نظامًا هرميًا، تتربع الولايات المتحدة على قمته، فهي القوة العظمى التي تمتلك الحصة الأكبر من موارد القوة، لكن مع صعود الصين، وعدم رضاها عن تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، ودعواتها لتغيير الوضع الراهن، برز احتمال تغير شكل النظام الهرمي. فحسب **جيلبن**، أنه مع مرور الوقت تنتج قوى السوق تحولات عميقة في توزيع القوة الاقتصادية على المستوى الدولي، وهو ما سيؤثر على الإطار السياسي العالمي نفسه، ويُضعِف القوة المهيمنة، ويُنتِج بيئة سياسية جديدة، بفعل التحول الحتمي في توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية، من الدولة المهيمنة إلى دول جديدة صاعدة. فعند قيام دولة جديدة بالنهوض، فإن النظام القائم يتم تعطيله، نتيجة عدم مقدرة الدولة المهيمنة على المحافظة على النظام (جيلبن 1987، 105). وبصيغة أخرى فإن تراجع القوة المهيمنة يعني انهيار النظام

(Ozcelik 2019, 91–92). فالدولة المهيمنة التي أنشأت النظام، تخسر قوتها لصالح دولة، أو مجموعة دول تعمل على تحدي النظام القديم (Ikenberry 2014, 9).

يعني ذلك أن النظام المهيمن نظام غير مستقر (Kindleberger 1981, 251) حيث تفقد الدولة المُهيْمِنة مقدرتها على إدارة النظام، نتيجةً لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. هذا ما يُلاحظ في حالة الولايات المتحدة التي تعاني عددًا من التحديات الداخلية كالتعليم وعدم تساوي الأجور والاستقطاب السياسي، والتراجع الاقتصادي (ناي 2015، 107)، ومشكلات خارجية عديدة كالصعود الصيني، والقوة العسكرية الروسية التي تهز عرش الأحادية القطبية، والتوسع المفرط للقوات الأمريكية حول العالم.

يعتبر **ميرشايمر**، أن القوى التعديلية لا ترضى بالوضع القائم وبتراتبية توزيع القوى فيه. فهي لا تسعى لأن تكون قوى عظمى في النظام الدولي فحسب، بل تطمح لتغيير الوضع الحالي، لتصبح القوة الوحيدة المهيمنة (ميرشايمر 2012، 2–3). لكن التغييرات في توزيع القوة العالمية غالبًا ما تكون خطيرة، ومؤثرة، وقد تُحدِث تغييرًا في شكل النظام (لوبيل 2016، 33). ويستند **ميرشايمر** إلى افتراضات الواقعية الهجومية، في أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، إلى جانب عدم اليقين بشأن نوايا الدول الأخرى، تدفع الدول لتعظيم حصتها من القوة العالمية، من أجل الحفاظ على بقائها. فكلما زادت قوة الدولة، قلَّ احتمال أن تكون هدفًا، وتزيد الدول من القوة والنفوذ والثروة، التي هي أساس القوة العسكرية، لتصبح أكثر أمنًا في عالم تسوده الفوضى، حيث إن أفضل طريقة لزيادة احتمالات بقاء الدولة هي أن تصبح الدولة الأقوى في النظام (Mearsheimer 2001, 33).

يخلق النظام الدولي الفوضوي، حوافز قوية للدول للبحث عن فرص لاكتساب القوة والنفوذ على حساب الدول الأخرى. يعتقد **جيلبن**، أنه مع زيادة قوة الدولة، فإنها تحاول بسط سيطرتها الإقليمية ونفوذها السياسي وهيمنتها على الاقتصاد الدولي (Gilpin 1981,106). ويستدعي ذلك تطوير سياسات خارجية اقتصادية وسياسية وعسكرية عدوانية لتغيير ميزان القوى، واكتساب المزيد من القوة، والحصول على السلطة على حساب الدول الأخرى، وإضعاف المنافسين المحتملين من خلال الحروب الوقائية لإبطاء صعودهم.

ويمكن قراءة الصعود الصيني، وتأثيره على مستقبل النظام الدولي، من خلال فهم النظرية الواقعية الهجومية، خاصةً إسهامات **ميرشايمر**، الذي يُعتبَر مؤسس النظرية الواقعية الهجومية. ويجادل **ميرشايمر** بأنه لا توجد طريقة للتنبؤ بدقة بنوايا الصين الحالية أو المستقبلية، وأنه من الصعب التمييز بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للصين، وأن السلوك السلمي الذي مارسته الصين خلال المرحلة السابقة، هو مؤشر غير موثوق به للسلوك المستقبلي. تنطبق هذه النقاط نفسها على الولايات المتحدة. وبالتالي، سترد كلتا الدولتين على عدم اليقين المتبادل هذا، بافتراض أن لدى الطرف الآخر أسوأ النوايا. بافتراض الأسوأ، ستحاول كلتا الدولتين، كونهما فاعلًا عقلانيًا، حشد القوة، الأمر الذي يؤدي إلى منافسة أمنية مع احتمال اندلاع حرب. لذلك لا يمكن أن يكون صعود الصين سلميًا. ستُقدِم الصين حتمًا على محاولة الهيمنة الإقليمية، بينما تحاول الولايات المتحدة ومعظم جيران الصين احتواءها (Mearsheimer 2010, 382–396).

يرى **ميرشايمر** أن الخيار الأفضل لأي دولة كبرى هو أن تحقق الهيمنة الإقليمية على إقليمها الجغرافي ومجالها الحيوي. يأخذ **ميرشايمر** الولايات المتحدة مثالًا حول كيف استطاعت السيطرة على نصف الكرة الأرضية الغربي، والهيمنة على إقليمها. لذلك فإن واشنطن ستمنع أي دولة أخرى أن تهيمن على إقليمها كما فعلت هي بغض النظر عن مكانها في العالم، وذلك لأنه إذا استطاعت هذه الدولة إحكام سيطرتها وبسط نفوذها على إقليمها ومجالها الحيوي، فإن خطوتها اللاحقة ستكون التوسع. وهذا ما حدث مع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، بفعل عدم وجود أي تهديد إقليمي، بالتالي أصبحت تتدخل في شؤون العالم (ميرشايمر 2014).

هذا ما يجعل الولايات المتحدة حذرة أمام الصعود الصيني، على الرغم من إعلان الصين سلميته. تكمن وجهة نظر **ميرشايمر** في أن القوة الصينية الاقتصادية الصاعدة لا بد وأن تتحول مع الوقت لقوة عسكرية. إن النمو الاقتصادي المتسارع، لقوة الصين الصاعدة، ينتج حالة من عدم رضا بكين عن مكانتها في النظام الدولي، وفي محاولة بكين بسط نفوذها الإقليمي لا بد وأن تصطدم بجيرانها الرافضين لهذا التوسع والولايات المتحدة القوة العظمى، التي لن تسمح لها بالهيمنة الإقليمية، ما قد يضع حدًا لسلمية الصعود الصيني وتحوله لمواجهة عسكرية، ويؤثر على شكل ومستقبل النظام الدولي (ميرشايمر 2014).

تقع الصعوبة الحقيقية عند مواجهة القوة المهيمنة القانعة –وفي هذه الحالة الولايات المتحدة– مع مؤشرات تعارض المصالح، بينها وبين القوة الصاعدة، في ساحات عديدة

كالاقتصاد، والسياسة، والدبلوماسية، والمؤسسات الدولية. قد تلجأ القوة المهيمنة القانعة إلى التنازل عن

بعض الامتيازات بهدف احتواء الصاعد الجديد، ولكن الدولة الصاعدة غير القانعة لن تكتفي بذلك، بل ستسعى إلى زيادة حصتها من الموارد والامتيازات الدولية (حسين وساتيك 2013، 70). فعندما تزداد القوة النسبية للدولة الصاعدة فإنها تحاول تغيير النظام الدولي، في المقابل تواجه الدولة المهيمنة ذلك، من خلال إجراء تعديلات على سياساتها كي تحاول الحفاظ على توازن النظام بشكله الحالي، وإذا فشلت في ذلك فسيحل انعدام التوازن من خلال الحرب (جيلبن 2009، 230).

ارتأت الدراسة تحليل تأثير الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي من خلال اعتماد نموذج نظري قائم على الدمج بين نظريات انتقال القوة سابقة الطرح، مع النظرية الواقعية الهجومية، وأخذ مقاربات **ميرشايمر** بعين الاعتبار، خاصةً فيما يتعلق بتحول القوة الاقتصادية إلى عسكرية، والسيطرة الإقليمية.

1.8 هيكل الدراسة

استنادًا لهدف الدراسة في معالجة الإشكالية والتحقق من صحة الفرضية، قسمت هيكلية الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: النظام الدولي إلى أين؟

يستعرض الفصل الأول التسلسل الزمني لتشكل النظام العالمي منذ ويستفاليا، وحتى تَشكُّل النظام العالمي الأحادي القطبية. كذلك يستعرض الفصل النقاش النظري بين مُنظِّري استمرار الأحادية القطبية، وعدمه سواء بالعودة لحالة التوازن أو اللاقطبية. فقد برز عدد من القوى التي تنافس الولايات المتحدة على حصتها من النفوذ العالمي، كالصين وروسيا، مع التركيز على الصين موضوع الدراسة. يتزامن ذلك مع الترويج لفكرة التراجع الأمريكي، ما قد يؤدي إلى تغير في شكل النظام الدولي الحالي. وعليه، سيتم مناقشة هذا الاعتقاد من خلال طرح آراء المفكرين التي تتوقع التراجع النسبي في قوة الولايات المتحدة بفعل عدد من التحديات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها صعود الصين كمنافس دولي محتمل.

الفصل الثاني: مقومات الصعود الصيني

يناقش هذا الفصل عوامل ومقومات الصعود الصيني، من خلال النظر في مفهوم القوة في العلاقات الدولية، لنستخلص أن قوة الدولة تقاس بما تمتلكه من عناصر القوة، مقرونة بقدرتها على استثمار هذه العناصر من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. وبالنظر إلى عناصر القوة التي تختلف من مفكر إلى آخر أمثال **هانز مورغنثاو، وراي كلاين، وجفري هارت، وزينغو بريجنسكي**، ارتأت الدراسة التركيز على خمسة عوامل، لدراسة الصعود الصيني وهي: المقوم الثقافي الحضاري، والمقوم العلمي التكنولوجي، والمقوم الاقتصادي، والمقوم

العسكري، والمقوم البشري، مع دراسة كيف ينعكس تفاعل هذه المقومات على الأداء السياسي الصيني الخارجي.

الفصل الثالث: القضايا الداخلية المؤثرة على الصعود الصيني

يعرض الفصل الثالث التحديات الداخلية التي تواجهها البلاد وقد تؤثر على استمرار وتيرة نموها، وبالتالي صعودها الإقليمي والدولي. وتواجه القيادة الصينية مجموعة من التحديات الداخلية التي قد تصبح تهديدات إذا لم يتم معالجتها بشكل صحيح، كتوفر أمن طاقة دائم ومستدام، ووحدة الأراضي الصينية والنزعات الانفصالية، مشاكل حقوق الإنسان والأقليات، وهناك أيضًا مشاكل الشيخوخة والتلوث، هذه المشاكل مجتمعة قد تُهدِّد استمرار استقرار نظام الحكم، الذي بدوره يُهدِّد استمرار نمو الصين. فالصعود الصيني يعتمد على استمرار النمو الاقتصادي، الذي يحتاج بالضرورة استقرارًا سياسيًا.

الفصل الرابع: القضايا الخارجية المؤثرة على الصعود الصيني

يعرض الفصل الرابع مجموعة من العوامل الخارجية التي قد تُؤثِّر على الصعود الصيني ودوره في النظام الدولي من بين هذه القضايا، مستقبل التجارة الدولية، حيث إن استمرار نمو البلاد يعتمد على استمرار دوران عجلة الاقتصاد. وقد واجهت التجارة الدولية في السنوات الأخيرة عددًا من العراقيل أهمها السياسة الحمائية، وجائحة انتشار كوفيد-19، والأزمة الأوكرانية. كذلك سيناقش الفصل دور الولايات المتحدة والسياسات المختلفة لإداراتها من أجل احتواء الصين وصعودها، سواء من خلال السياسة الحمائية والعقوبات التي اتبعتها

إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، أو من خلال التحالفات الدولية والإقليمية كما هو حال إدارة الرئيس بايدن. كما سيناقش الفصل التحالفات الدولية، في الإقليم والعالم، والتطرق لمبادرة الحزام والطريق لا سيما وأن نجاحها سيلعب دورًا هامًا في استمرار النمو الاقتصادي الصيني.

الفصل الخامس:

يناقش الفصل الخامس، السيناريوهات المستقبلية التي يعرضها المفكرون حول مستقبل النظام الدولي، بشكله الأحادي، والثنائي، والمتعدد، واللاقطبي، ثم وفي ضوء معطيات الدراسة، ومن خلال نقاش الاستراتيجيات والتوجهات الصينية، قامت الدراسة باستقراء كيف من الممكن أن يكون تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي.

الفصل الأول: النظام الدولي إلى أين؟

يعرض هذا الفصل آراء مفكري الدراسات الدولية، حول استمرار النظام الدولي الأحادي. من خلال التطرق إلى وجهات نظر من يدعمون استمرار الأحادية القطبية، والمفكرين الذين يتوقعون عدم قدرة النظام الحالي على الاستمرار في قيادة العالم، في ظل وجود عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي قد تساهم في تراجع القوة الأمريكية بوصفها كقوة عظمى مهيمنة، بالتزامن مع صعود عدد من القوى الأخرى. في هذا السياق، يجدر الإشارة، إلى أن الأفكار واللغة المستخدمة، تعكس في أغلبها معتقدات هؤلاء المفكرين ووجهات نظرهم.

نشأ جدل فكري، بين المختصين في علوم السياسة والاقتصاد والدراسات الدولية، حول قدرة نظام الأحادية القطبية على الاستمرار في ظل وجود متغيرات على الساحة الدولية. وينقسم الجدل عن مستقبل الأحادية القطبية في اتجاهين رئيسيين: فهناك من يتبنى فكرة أن النظام أحادي القطبية هو الأقدر على إدارة شؤون العالم، وسيبقى مستمرًا لفترة طويلة من الزمن. وعلى النقيض من ذلك يحمل آخرون وجهات نظر مخالفة، معتبرين أن النظام الأحادي القطبية هو نظام غير مستقر، يُشكِّل مرحلة انتقالية لنظام جديد. وعلى الرغم من اختلافات وجهات النظر حول شكل النظام القادم– وهو ما سنأتي على ذكره في الفصول القادمة– لكن أصحاب هذا التوجه يجادلون بوجود عدة عوامل تساهم في انهيار الأحادية القطبية وظهور نظام دولي جديد.

تشمل هذه العوامل، التمدد المُفْرِط للقوة، والاضطرابات الدولية العديدة، والتحديات الداخلية التي تواجهها الولايات المتحدة باعتبارها الدولة المهيمنة عالميًا، وصعود منافسين دوليين، وغيره. وقد احتل موضوع انتقال القوة من الغرب إلى الشرق، مساحةً كبيرةً في أدبيات الدراسات الدولية، بعد أن ظهرت قوى جديدة في الشرق تُنافِس القوى التقليدية الغربية. ويرجح الباحثون أن تكون الصين الصاعدة هي المنافس المحتمل، الذي قد يهدد الهيمنة الأمريكية ويساهم في تغيير شكل النظام الدولي.

وفي هذا السياق، سيعتمد البحث مصطلح "صعود الصين"، في وصف حالة النمو والتطور والتوسع الذي تعيشه الصين منذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978. ويرتبط مصطلح الصعود، بقدرة الدول على تحقيق أهدافها المادية والمعنوية وتحقيق مصالحها الدولية، مقارنةً بالقوى الأخرى في النظام الدولي (Buzan 2010, 5).

يتسم النظام الدولي بالديناميكية والتغير المستمر، بحيث تختلف طبيعته باختلاف مكوناته وفواعله، خاصةً وأن صعود أو تراجع أي من الفواعل المكونة للنظام، لا تؤدي إلى حدوث تغيير في العلاقات بين الدول فحسب، بل في شكل النظام الدولي وبنيته أيضًا (Schweller 1999, 39). وقد شهد العالم تحولات حقيقية على شكل النظام الدولي، بفعل التغير في توزيع القوة بين الوحدات السياسية المكونة له (الخليلي2018، 14).

كان التحول الأول في القرن السابع عشر، المتمثل في الصعود الأوروبي، بعد أن أنهت اتفاقية ويستفاليا عام 1648 حرب الثلاثين عامًا، وأرست مبدأ سيادة الدول، وسياسة توازن القوى، التي حكمت العلاقات الدولية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (Patton 2019, 91). واستمر الصعود الأوروبي حتى وصل ذروته في القرن التاسع عشر، ليبدأ عصر الحداثة والثورة التكنولوجية، والزراعية والصناعية (هوبزباوم 2007، 80). وبذلك يمكن اعتبار مؤتمر ويستفاليا بداية لنظام دولي متعدد الأقطاب مركزه أوروبا، استمر لما يقارب الثلاثة قرون (الخليلي 2018، 14).

ومع نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بدأ العالم يشهد تحولًا جديدًا، مع بروز الولايات المتحدة صناعيًا ثم اقتصاديًا، حيث شهدت نموًا استثنائيًا في الإنتاجية خلال الفترة 1890–1950 فاق ما حققته بريطانيا في ذروة الثورة الصناعية (فرجسون 2006، 30–31). وفي آسيا حدثت الثورة البلشفية في

روسيا عام 1917، أول ثورة شيوعية في العالم، استندت إلى أفكار **كارل ماركس** وتوجيهات **فلاديمير لينين**. أطاحت الثورة بالحكم القيصري، وانسحبت على إثرها روسيا من الحرب العالمية الأولى، واتجهت نحو إنشاء أول دولة شيوعية في العالم، امتد تأثيرها الإقليمي، وسرعان ما انضم لها عدد من دول المنطقة، حتى أُعلن عن قيام الاتحاد السوفيتي[1] عام 1922 (مورزا 2018، 21–36). وبذلك بدأ مركز الثقل العالمي يتجه من أوروبا إلى الولايات المتحدة غربًا والاتحاد السوفيتي شرقًا. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدا جليًا أن النجم الأوروبي قد أفل، ليتحول النظام العالمي إلى ثنائي القطبية، بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

استمر النظام الدولي ثنائي القطبية لما يقارب النصف قرن، عاش فيها العالم تجاذبات وصراعات على النفوذ والموارد، أخذت طابعًا أيديولوجيًا في معظمها، حتى انهار جدار برلين عام 1989، وبدأ يظهر حجم التشرذم والوهن الذي أصاب جسم الاتحاد السوفييتي. فقد أرهق السوفييت أنفسهم في حرب النجوم وسباق التسلح مع الولايات المتحدة، وتجاهلوا الجبهة الداخلية المليئة بالتصدع، حيث طفت إلى السطح مشكلة القوميات، كذلك بدأت دول أوروبا الشرقية تتجه نحو الانفتاح على الغرب، حيث كانت تعاني من الفقر وغياب التحديث، وتراجع في الاقتصاد. وفي المقابل استمر الإنفاق السوفييتي على المجال العسكري وتطوير القدرات النووية والفضائية (سخري 2020، 7)، حتى انهار الاتحاد السوفيتي بشكل مفاجئ عام 1991، وانهارت معه الثنائية القطبية، وبقيت الولايات المتحدة قطبًا وحيدًا في النظام الدولي، وأضحت القوة العظمى في العالم سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، وتكنولوجيًا، وثقافيًا.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والانتصار الأمريكي في حرب الخليج الأولى، احتلت الولايات المتحدة مكانةً ونفوذًا غير مسبوق. هيمنت الولايات المتحدة على العالم، في وضع لم يكن له مثيل منذ هيمنت روما على

حوض البحر المتوسط. فمِن جهة كانت القوة العسكرية للولايات المتحدة لا تضاهي أي قوة أخرى، حتى أقرب المنافسين لها. ومن جهة أخرى أصبحت الأفكار الأمريكية الاقتصادية كالرأسمالية والليبرالية والتجارة الحرة، هي الأفكار الأمثل للتطور والنمو ومراكمة الثروة. وفي الجانب السياسي انتشرت أفكار الحرية والديمقراطية، وبدأت الدول بتعديل أساليب الحكم الأوتوقراطية المبنية على تمركز السلطة بيد الحاكم فقط. كذلك أصبحت الثقافة الأمريكية هي ثقافة الكوكب، فالجميع يريد عيش الحلم الأمريكي، وتقليد نمط الحياة الغربي (كريستول وكيغان 2005، 93).

وبدت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، واعتبر البعض أمثال وزير الخارجية الفرنسي السابق **هيبرت فيريدن** أن هذا الوصف غير كافٍ، حيث أصبحت الولايات المتحدة Hyper Power، قوة مفرطة تتمتع بنفوذ غير مسبوق على مستوى العالم. أتاح ذلك للولايات المتحدة كقوة مهيمنة، فرض قواعدها ورغباتها في الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية وحتى الثقافية. واعتبر **جوزيف جوف** أن القوة المهيمنة لديها مصالح تمتد عبر النظام الدولي، وبفضل قدراتها التي تفوَّقت على قدرات منافسيها بفارق كبير، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي التي تملك مثل هذه القوة، بشكل يُمكِّنها من فرض إرادتها في الجوانب المختلفة (كلاع 2021، 73). وهو ما ذهب إليه **اكنبري** عندما عَرَّف النظام الدولي الأحادي القطبية، على أنه النظام الذي تقوده دولة واحدة، تمتلك قدرات متميزة، تؤهلها لمكانة مستقلة بذاتها مقارنةً بالدول الأخرى (Ikenberry 2009, 5).

هذا التحول المفاجئ على شكل النظام الدولي، مِنْ وَضْعِ توازن القوى الذي اعتاد عليه العالم منذ ويستفاليا، في شكله المتعدد والثنائي، إلى شكل جديد أحادي القطبية تتربع الولايات المتحدة على عرشه، وَضَعَ البلاد أمام واقع جديد لم تعتد عليه من قبل. فعلى الرغم من أن واشنطن لن تتقاسم المنافع والميزات مع أحد، كما

الحال عند وجود قطب آخر، إلا أنها وحدها مَنْ سيتحمل مسؤولية الأعباء الدولية. في موقف غير مسبوق في التاريخ، ووجدت الولايات المتحدة نفسها القوة العظمى الوحيدة في العالم، ما أتاح لها فرصة تشكيل العالم وفق رغباتها ومصالحها (والت 2012، 12). هذا الواقع الجديد أحدث جدلًا كبيرًا بين مفكري السياسة الدولية، حول شكل النظام الدولي الأحادي وإمكانية استمراريته.

اعتبر المُنظِّرون الليبراليون أمثال **فرانسيس فوكاياما** أن هذا انتصار للقيم والمثل الليبرالية الغربية، معتبرًا إياها الشكل النهائي لأي حكم إنساني، حكمًا قائمًا على الديمقراطية والحريات والرخاء الاقتصادي (فوكاياما 1993، 23–29). فيما اعتبر **وولفورث** أن العالم يشهد لأول مرة نظامًا أحادي القطبية، وهو نظام ثابت، مستقر وسيستمر لفترة طويلة، نظرًا لتفوق الولايات المتحدة في مختلف المجالات العسكرية، والاقتصادية، والتقنية، والجيوسياسية. واعتبر **وولفورث** أن النظام الأحادي القطبية الحالي، أحدث فرق قوة هائل وفجوة كبيرة بين الولايات المتحدة كدولة مهيمنة وبين الدول الأخرى، التي لن تستطيع اللحاق بها. يستلزم ذلك من الدول الأخرى أن تحافظ على حالة من الوفاق والهدوء في العلاقات مع الولايات المتحدة، حفاظًا على مصالحها. فالقطب الأحادي هو القوة العظمى الوحيدة القادرة على التحكم في مجريات الأحداث العالمية، فيما تقوم الدول الأخرى بالانصياع وهو ما يُحدِث حالة من الاستقرار العالمي (وولفورث 2001، 10–36).

وفي نفس السياق يصف **اكنبري**[2] النظام الدولي بعد الحرب الباردة، بأنه نظام هرمي بقيادة أمريكية (Ikenberry 2011, 47). استطاعت فيه الولايات المتحدة توظيف عدد من الآليات الليبرالية كالعولمة والاعتمادية والتجارة الحرة، للوصول إلى تفاهمات سياسية، واقتصادية، وأمنية (Ikenberry 2011, 160). إن متانة العلاقات وتشابك المصالح بين الولايات المتحدة وحلفائها، جعل من بقاء التحالف أمرًا مرغوبًا به

لدى الحلفاء؛ لأن الوضع الراهن يحقق مصالحهم (الجرباوي وحبش 2019، 37). فالدولة كفاعل عقلاني، تهدف بالأساس إلى تحقيق مصالحها والحفاظ على بقائها.

أما **ناي** في تحليله لتوزيع القوة العالمية في مقالة **مستقبل القوة الأمريكية**، فاعتبر أن القوة العالمية تتوزع على شكل رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد. في المستوى الأول توجد القوة العسكرية التي تتفرد بها الولايات المتحدة، وهو ما يتوافق مع طرح **بريجنسكي**[3] في كتابه **الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، والذي يرى فيه أنه مع بداية القرن الواحد والعشرين لا مثيل لقوة الولايات المتحدة العسكرية على الصعيد العالمي (بريجنسكي 2004، 7). وفي المستوى الثاني من رقعة الشطرنج هناك القوة الاقتصادية التي تشترك فيها مجموعة قوى كالولايات المتحدة، الصين، اليابان وغيرها، وهذا ما يُمثِّل نظامًا متعدد الأقطاب. أما المستوى الثالث حسب **ناي** فيُمثِّل العلاقات عابرة القومية التي تتخطى الحدود، وهي خارجة عن سيطرة الحكومات. تشترك فيها فواعل أخرى من غير الدول، كالمنظمات المتطرفة، والأحزاب السياسية، والشركات متعددة الجنسيات (ناي 2015، 17-18). ويضيف **ناي** أن تفوق الولايات المتحدة لا يقتصر على الجانب العسكري أو الاقتصادي فحسب، فما زالت الثقافة الأمريكية مغناطيسًا جاذبًا من خلال أدوات القوة الناعمة التي ألصقت الثقافة الأمريكية، إلى كل ما هو حضاري وعصري وقيم الحرية والديمقراطية (Nye 1990).

إذن فالولايات المتحدة، تُمثِّل القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تمتلك هيمنة عالمية، تجعلها قادرة على التأثير سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا في أي مكان في العالم، بفعل قوتها في مختلف النواحي العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وغيرها، التي لن تتمكن أي دولة باللحاق بها (Pepe 2005, 11). وهذا ما يجعلها قادرة على الحفاظ على استمرار النظام الدولي الأحادي القطبية.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في ترتيب الدول من حيث قدراتهم العسكرية. يشير تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام إلى أن الولايات المتحدة أنفقت 778 مليار دولار عام 2020 على تطوير قدراتها العسكرية بما يعادل 2.4% من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة قدرها 526 مليار دولار، عن الصين التي تحتل المركز الثاني في ترتيب القوة العسكرية، والتي أنفقت 252 مليار دولار، أي ما يعادل 1.9% من إجمالي الناتج المحلي (SIRI 2020, 4).

وفي الجانب الاقتصادي، ما زال الاقتصاد الأمريكي يُعدُّ الاقتصاد الأكبر في العالم. يتميز الاقتصاد الامريكي بتطوره نظرًا لتعزيز البحث العلمي والابتكار، والتحديث المستمر. يجادل **بيكلي**، أنه على الرغم من صعود الاقتصاد الصيني، لكنه لا يزال اقتصادًا ناميًا، يفتقر إلى التقنيات المتطورة المبنية على البحث العلمي والابتكار، لذلك فإن العمل مقسم بين الولايات المتحدة التي تعمل على تصميم المنتجات والصين التي تقوم بتجميعها (Beckley 2012, 144).

كذلك فإن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في ترتيب الدول في مجال البحث العلمي والتكنولوجي في القطاعات الاقتصادية والعسكرية. وقد بلغ الإنفاق الأمريكي على البحث العلمي ما يقدر بـ 3.45% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 2.4% تنفقها الصين في مجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي (البنك الدولي 2020). أما في الجانب الثقافي والحضاري، فما تزال الثقافة الأمريكية مصدر جذب للعديد من الأفراد حول العالم، خاصة فئة الشباب، الذين يعتبرونها ثقافة تحترم الفرد، وتُعزِّز الحريات الفردية وتنادي بالديمقراطية والمساواة، وتقبل الآخر.

جعل هذا التفوق الأمريكي، في مجالات القوة المختلفة، الولايات المتحدة قادرة على أن تحافظ على مكانتها الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الآن، وأن تَعزَّز استمرار النظام العالمي الأحادي. لكن، وعلى

عكس الداعمين لفكرة استقرار الأحادية القطبية يرى البعض، خاصةً منظرو الفكر الواقعي أن النظام الأحادي لن يستمر، وأن وضع توازن القوى هو الوضع الأمثل للحفاظ على استقرار النظام الدولي، فهو يحد من قدرة الدول على الهيمنة (الخليلي 2018، 43). وقد ذهب الواقعيون إلى اعتبار المرحلة الحالية مرحلة انتقالية للوصول إلى حالة التوازن (Waltz 1964, 881). أكد **مورغنثاو**[4] أن توازن القوى هو عملية ديناميكية تلقائية، فبمجرد أن يحدث خللًا في هذا التوازن فإن النظام يميل تلقائيًا إلى حالة التوازن السابقة، أو إلى تشكيل توازن جديد (مورغنثاو 1964، 238)، وذلك لأن حالة التوازن تحمي حقوق ومصالح الآخرين، وبدونها فإن الدولة القوية ستتفوق على الآخرين وتسلبهم حقوقهم ومصالحهم (مورغنثاو 1964، 240). ويؤكد على ذلك **وولتز**[5] الواقعي البنيوي الذي يرى أن توازن القوى هو نتيجة حتمية لبنية النظام الدولي الفوضوي (الياس وستش 2016، 78)، الذي تتواجد فيه وحدات تسعى للحفاظ على بقائها (حبش 2001، 36). لذلك فإن **وولتز** يؤكد على أن النظام سيعيد ترتيب نفسه، فالدول الضعيفة ستشعر بالقلق، وستعمل على الحفاظ على بقائها من خلال زيادة قوتها أو التحالف مع الآخرين من أجل خلق حالة من التوازن (Waltz 2000, 28). إن حالة التوازن هي الحالة الأمثل بالنسبة للواقعيين للحفاظ على الاستقرار العالمي، بغض النظر عن شكل هذا التوازن.

وفي مقالة بعنوان **نهاية العصر الأمريكي**، طرح **والت**[6] الواقعي الدفاعي رؤيته حول استقرار النظام الأحادي. يتفق **والت** على تفوق الولايات المتحدة في النواحي المختلفة، حيث تُرجِم هذا التفوق على شكل هيمنة أمريكية ساهمت بشكل أو بآخر في استقرار العالم (Walt 2011, 6). لكن **والت** يرى أن هذه الهيمنة بدأت بالتصدع بفعل صعود عدد من القوى حول العالم، أهمها الصين. لذلك فإن النظام يعيد تشكيل نفسه للعودة لحالة التوازن، بحيث تكون الولايات المتحدة أحد أهم أقطاب النظام الدولي (Walt 2011,11–15).

يتفق ذلك مع طرح **كيندي**[8] أن العالم لا يمكن أن يستمر بيد قوة عظمى واحدة طويلًا، فلا بد لهذه القوة أن تشهد نموًا أو تقلصًا في حصتها من القوة العالمية (كيندي 1998، 669). وقد شهد العالم ظهور عدد من القوى الصاعدة، التي طورت أنظمتها السياسية والاقتصادية وزادت من قوتها العسكرية، من أجل ضمان موقع في النظام العالمي الأحادي الذي تُهيِّمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى للحفاظ على سمته الأحادية (كيندي 1998، 670).

في ظل استمرار النظام الأحادي، ما زال رواد الفكر الواقعي أمثال **والت** يراهنون على أن الأحادية القطبية هي "لحظة" لن تستمر طويلًا، بفعل صعود قوى جديدة (والت 2012، 15). كذلك الأمر بالنسبة **لميرشايمر** الذي عبَّر في مقالته **أمريكا المعتوهة**، أنَّ الموقع الجغرافي والترسانة النووية الأمريكية هي أهم أسباب إطالة عمر "اللحظة" الأحادية (Mearsheimer 2014, 23). اعتبر **والتز** أن "اللحظة" أحادية القطبية ستنتهي في غمضة عين، حيث إن التوازن الجديد آخذ في الظهور (Waltz 2000, 30). تتفق وجهة نظر المفكرين الواقعيين مع ما طرحه **هيرودوت**[9] المؤرخ الإغريقي، حيث اعتبر أن الازدهار البشري لا يدوم طويلًا في نفس المكان (De Selincourt & Marincola 2003, 5).

وفي استحضار مقتضب للتاريخ، يذكر **نعوم تشومسكي**[10] في كتابه **من يحكم العالم**، عن المؤرخ الدبلوماسي **جيفري وارنر**، كيف كانت الولايات المتحدة بقيادة الرئيس **فرانكلين روزفلت**[11] تُخطِّط للهيمنة على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (تشومسكي2016، 65). في هذا السياق يتحدث **وليام كرستول وروبرت كيغان** في مقالتهم **مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية**، كيف كانت القيادة الأمريكية في مطلع الأربعينيات، ترفض العودة لحالة العزلة العالمية. ففي عام 1941 صرَّح الرئيس **روزفلت**، أن الولايات المتحدة لن تقبل بتشكيل عالم مثل عالم ما بعد الحرب في العشرينيات، وعلى الولايات المتحدة المبادرة إلى خلق اقتصاد دولي فعال،

ونظام أخلاقي دولي، يعملان على نشر المبادئ السياسية والاقتصادية الأمريكية (كرستول وكيغان 2005، 100). بالفعل استطاعت الولايات المتحدة تحقيق ذلك، وبسط سيطرتها على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لكن استمرار هذه السيطرة، بدأ يصبح موضع شك.

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، عاش العالم في ظل الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وتميز النظام الأحادي بهيمنة الأفكار الليبرالية، وتَمركُز القوة والثروة والتحالفات والشراكات حول الولايات المتحدة وحلفائها. لكن مع الوقت بدأ يظهر إلى السطح وجهات نظر، تشير إلى انتهاء عصر الأحادية القطبية، بفعل حدوث تحولين رئيسيين في هيكل السلطة في القرن الواحد والعشرين: الأول هو انتقال القوة بين الدول، من الغرب إلى الشرق. والآخر هو انتشار القوة، بمعنى انتقال القوة بعيدًا عن الدول إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية في كل العالم. تشير التقديرات الاقتصادية العالمية إلى أن انتقال القوة من الغرب إلى الشرق، في تقدم بمختلف النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. بالأخذ بعين الاعتبار عدد سكان آسيا البالغ 4.5 مليار نسمة وهو ما يُقدَّر بـ 60% من سكان الأرض يعيشون على ثلث مساحة الكرة الأرضية. وفي الجانب الاقتصادي تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، ستتجاوز الصين الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم، بينما ستستمر الاقتصادات الآسيوية الأخرى في النمو، حتى تصبح 7 من أصل أكبر 10 اقتصادات في العالم اقتصادات آسيوية بحلول عام 2050. بالتزامن مع استمرار هذه الدول في تحديث قدراتها العسكرية والتكنولوجية والتقنية (Abbasi and Others 2017, 547–549). وفي ظل هذه المعطيات، فإن آسيا مستمرة في الصعود، بحضور صيني قوي.

شهد العالم تحولات عديدة في ميزان القوة العالمية، من ضمنها عندما صعدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى زعزعة النظام الدولي متعدد الأقطاب،

وتَشكُّل نظام دولي جديد ثنائي القطبية. وعليه فإن الدول الصاعدة في الشرق، مثل الصين والهند وغيرها، تطالب بمكانة دولية تتلاءم مع مصالحها وتفضيلاتها العالمية، وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الدولي الأحادي، وتَشكُّل نظام دولي جديد.

في غضون ذلك ظهرت وجهات نظر تُلقِي اللوم على الرئيس السابق **دونالد ترامب** بسبب السياسات التي اتبعتها إدارته، التي تُخالف في مجملها أسس النظام الدولي الليبرالي، القائم على المؤسساتية والاعتمادية المتبادلة وفتح الأسواق. لكن قد يكون من الخطأ التفكير بأنّ النظام الدولي أحادي القطبية يواجه تحديات قد تؤدي إلى انتهائه، بسبب سياسات **ترامب** فحسب. في الحقيقة يشير مفكرو الدراسات الدولية إلى أن هناك مشكلات أساسية أعمق قد تلعب دورًا في انتهاء النظام الدولي الأحادي القطبية، وهو ما يُفسّر سبب تمكّن **ترامب** بنجاح من تحدّي النظام الدولي الأحادي (ميرشايمر 2021).

هناك أمثال **كيندي** من يعتقد أن التمدد المفرط للقوة الأمريكية، وتكبدها أعباء دولية سيؤدي في نهاية المطاف إلى عجزها عن تطوير البيئة الداخلية، مقابل زيادة الإنفاق العسكري، والتمدد في العالم. كذلك فإن الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى الوحيدة في العالم فإن الدول تتوقع منها السيطرة على مشاكل العالم وتقلباته. فالاضطرابات الدولية التي تقع بمجملها على عاتق الولايات المتحدة سوف تستنزف قوتها. وعلى النقيض من ذلك يعتقد **ناي** أن التحديات الداخلية تعتبر من أهم الأسباب التي قد تؤثر على استمرار دور الولايات المتحدة كقوة عظمى، وبالتالي استمرار النظام الدولي أحادي القطبية. وهناك من أمثال **ميرشايمر** الذين توقعوا أن الصعود الاقتصادي الصيني سيؤدي إلى تغيير في ميزان القوة الدولية، وبالتالي تغيير في شكل النظام الدولي. وبعد الحرب على أوكرانيا زادت أصداء هذه التوقعات، حيث أن قوة كبرى بدأت بهز عرش الأحادية القطبية، وتطالب بتغيير شكل النظام الدولي.

وجهات النظر هذه وغيرها تشير إلى إمكانية تغيير شكل النظام الدولي، بفعل عدة تحديات. مع أن الدراسة ستُركِّز على صعود الصين وكيف سيؤثر على شكل النظام الدولي، وإن جزءًا مهمًا من التركيز سيكون على تحليل واقع الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة المهيمنة في النظام الدولي التي تقع في قمة الهرم، وتدعم ركائز استمراريته. وبالتالي فإن عجز الولايات المتحدة كدولة مهيمنة عن تجاوز أي من هذه التحديات قد يؤدي بشكل أو بآخر إلى زعزعة استقرار النظام الدولي الأحادي، وبفتح المجال للصين في سعيها لتبوء موقع في قمة هرم النظام الدولي الذي هو قيد التشكل في وقتنا الحالي.

2.1 اضطراب دولي

يعيش العالم حالة اضطراب دولي معقد على مختلف الأصعدة. من ناحية تفشل الدول في احتواء تحدياتها الداخلية، ومن ناحية أخرى تتصاعد الصراعات العالمية، وتتفاقم الأزمات الاقتصادية، أما المجاعات والتحديات المناخية فهي آخذة بالتصاعد. والأحداث الممتدة من أوكرانيا إلى ليبيا وسوريا وأفغانستان وغيرها، لم تعد مجرد أخبار يشاهدها العالم على محطات التلفزة، بل أصبح تأثيرها يطال الجميع. هذه التحديات وأكثر تقع في مجملها على عاتق الولايات المتحدة، التي يتوقع منها العالم حل مشاكله وتحدياته، بصفتها القوة العظمى في النظام الدولي، نظرًا لما تمتلكه من قوة سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وغيرها (خير الله 2019، 165).

يتطلب ذلك من الولايات المتحدة، بذل قوة وجهد متواصل للحفاظ على مكانتها الدولية والسيطرة على مشاكل العالم وتقلباته المستمرة، في ظل وجود العديد من الدول حول العالم التي تتسابق لزيادة قوتها، في سعيها لتحقيق مصالحها، وتعظيم حصتها من القوة العالمية. يعكس ذلك حالة من عدم الاستقرار التي يعيشها

النظام الدولي الأحادي، فتركيز القوة الكبير لدى الولايات المتحدة، أصبح يُهدِّد الدول الأخرى ويدفعها لاتخاذ خطوات بهدف استعادة توازن النظام (Hoffman 2016, 9)، تتضمن زيادة قوتها العسكرية، والاقتصادية.

ساهم انتصار الفكر الليبرالي بعد الحرب الباردة، الذي يرتكز في مفهومه على الحرية والديمقراطية والحد من قوة الدولة، التي لا تعتبر الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، في تعزيز دور الفواعل الأخرى من غير الدول. تصاعد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والأهلية في النظام الدولي، كما ساهمت العولمة وانتشار الإنترنت في تضاؤل المسافات وكسر الحدود، والحد من تأثير البعد الجغرافي. يبدو ذلك سلاحًا ذا حدين، نظرًا لما ساهمت به العولمة في تنشيط حركة التجارة وتعزيز التعاون والاعتمادية المتبادلة، وأطلقت العنان للانفتاح على المجتمعات الأخرى وسهَّلت التعلم والابتكار (غليون 2005، 3).

برز التعصب –الديني والعرقي–، كفاعل مهم في العلاقات الدولية، لكن تأثيره كان أكثر سطوةً من غيره، حيث أنتج واقعًا جديدًا, أصبح فيه الهاجس الأمني هو المسيطر على العلاقات الدولية. وقد ساهم الاضطراب العالمي، والخوف المتزايد من خطر التعصب، في بروز التيارات الشعبوية[13]حول العالم، بما في ذلك أوروبا وأمريكا. فقد نشأ جدل غربي حول تعريف الخطر ومصدره، وظهر قلق مجتمعي حول السلامة الشخصية للأفراد، وظهرت تيارات بنزعة قومية تدعو للحمائية والانكفاء نحو الذات، ما صَاعَد من العداء تجاه العرب والمسلمين والأفارقة وكل ما هو ليس غربي (Human Rights Watch 2017).

وصل العديد من هذه التيارات إلى سدة الحكم في أماكن عديدة حول العالم من بينها أمريكا وأوروبا. فالسياسة الشعبوية التي مارستها إدارة الرئيس الأمريكي السابق **ترامب** تحت شعار "أمريكا أولًا"، عملت على الحد من الهجرة، من خلال منع عدد من الجنسيات من السفر إلى الولايات المتحدة، وترحيل المهاجرين غير الشرعيين وبناء جدار على طول الحدود الأمريكية مع المكسيك وغيرها من الاجراءات. كذلك فرضت إدارة

ترامب عقوبات على حلفائها السياسيين وشركائها التجاريين، ووصفتهم بالمستغلين للكرم الأمريكي، كذلك انسحبت الولايات المتحدة من عدد من المعاهدات الدولية كاتفاقية باريس للمناخ، والاتفاق النووي الإيراني دون الاكتراث لتبعات ذلك على السياسة الدولية (حمزاوي 2018، 1).

وفي أوروبا، برزت العديد من الأحزاب السياسية التي استطاعت كسب دعم الأوروبيين من خلال خطاب شعبوي ذي بعد أمني قائم على الخوف والقلق من التطرف والإرهاب العالمي، رافضٌ للتغيّرات المحيطة بجسم الاتحاد الأوروبي، ولسياساته وقوانينه. فالتوجه الشعبوي لهذه الأحزاب ركَّز على ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية للدول، وعدم الاندماج الكامل في جسم الاتحاد (Fligstein and Sandholtz 2011, 6). إن ازدياد النجاحات الانتخابية لأحزاب اليمين المتطرف والحركات الشعبوية في أوروبا، يُفاقِم من أزمات السياسة الدولية. فأوروبا التي عرفها العالم الحديث الملاذ الآمن للمهاجرين والمستضعفين في بلدانهم، تُغلِق أبوابها في وجه المهاجرين من الكوارث والحروب الأهلية والإرهاب والفقر. وفي الداخل تنزلق دولها إلى صراعات الهوية الوطنية، في تناقض جذري مع أوروبا التي عرفها العالم تحمل رؤية ليبرالية قائمة على احترام التنوع والتعددية وتقبل الآخر عرقيًا وثقافيًا ودينيًا (حمزاوي 2018).

هذه الاضطرابات العالمية، تطلبت من الولايات المتحدة الجهد المالي والعسكري الكبير، فالصراعات والأزمات العالمية في ازدياد وهو ما يجعل العالم أقل أمنًا (Nye 1990, 515). ويجعل من السيطرة عليه مهمة شاقة ومنهكة، تستنزف مصادر القوة وتضعفها، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع في قوة الولايات المتحدة، مقابل زيادة في قوة دول أخرى، في مقدمتها الصين.

2.2 التمدد المفرط للقوة

ظهرت العديد من التساؤلات حول مستقبل الهيمنة الأمريكية، واحتمالات سقوطها كالعديد من الإمبراطوريات والقوى التاريخية التي تربَّعت على قمة سلم النفوذ الدولي، وسرعان ما تراجعت بفعل الالتزامات الدولية التي أثقلت كاهلها، واندفاعها الخارجي المكلف والمجهد على حساب التزاماتها الداخلية.

عملت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على نشر قواتها في عدة مناطق حول العالم، مع التركيز على أوروبا وشرق آسيا، في محاولة لمحاصرة التمدد السوفييتي. ومع انهيار الكتلة الشرقية، ازدادت المسؤوليات والأعباء الدولية على الولايات المتحدة. فقد توجب عليها تحمل مسؤولياتها كقطب وحيد في النظام الدولي، فالانهيار المفاجئ للاتحاد السوفييتي لم يُعطِ الولايات المتحدة وقتًا لترتيب أولوياتها أو أجندتها العالمية، مع انفجار الصراعات حول العالم، ما استدعى اقتطاع مخصصات من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي لتغطية تكاليف انتشارها العسكري حول العالم (شماسنة 2018، 45).

ازدادت هذه المخصصات بعد الإعلان عن الحرب العالمية على الإرهاب في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فالأرقام تشير إلى أن الإنفاق العسكري الأمريكي، شكَّل ما نسبته 3.12% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة 331.8 مليار دولار مع بداية حرب أفغانستان في عام 2001، ثم تصاعد في عام 2003 بفعل الحرب على العراق إلى 440 مليار دولار في العام، وهو ما يُقدَّر بـ 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي (The World Bank 2021). استمرت وتيرة تصاعد الإنفاق العسكري الأمريكي حتى بلغ في عام 2021 ما يقارب 801 مليار دولار، وهو أعلى من ما أنفقت الصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية واليابان والسعودية مجتمعة، حيث بلغ مجموع إنفاقها العسكري 777 مليار دولار، وفقًا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIRI 2021).

ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم بالنظر إلى حجم قواته العسكرية في الخارج. فعلى الرغم من انسحاب الجيش الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021، بعد خوض حرب استمرت قرابة العشرين عامًا. وتقليص أعداد القوات الأمريكية في العراق من 170 ألف في عام 2007 إلى 2500 في عام 2021، وفي سوريا من 1700 جندي عام 2018 إلى حوالي 900 جندي حاليًا، إلا أن الوجود الأمريكي في الخارج لا يزال واسعًا (Allen and others 2022).

يشير تقرير مركز بيانات القوى العاملة الدفاعية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، إلى أن عدد القوات الأمريكية في الخارج بلغ حتى مارس 2022، 172,438 جنديًا (DMDC 2022). ويُقسَّم هؤلاء الجنود على 800 منشأة عسكرية أمريكية، منها 60 قاعدة عسكرية دائمة، موزعة في 140 دولة حول العالم، وهو ما يحتاج لميزانية ضخمة لتمويله، ناهيك عن تورط الجيش في العديد من الحروب، تحت شعار نشر الحرية والديمقراطية، كما هو الحال في الحرب على العراق وأفغانستان (الهرمزي 2015). وعلى سبيل المثال لا الحصر، استنزفت الحرب في أفغانستان ما قيمته 6.4 تريليون دولار منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2020 (المنشاوي 2021، 1)، كذلك تُقدَّر فاتورة الحرب الأمريكية على العراق حتى عام 2020 بنحو 1.922 تريليون دولار أمريكي (Crawford 2020, 1) . لقد شكَّل التوسع الأمريكي حول العالم، بما في ذلك الحروب المتعاقبة ضغطًا على الميزانية الحكومية الأمريكية والاقتصاد الأمريكي (بلحمدو2016– 2017، 75).

إنَّ اعتماد الولايات المتحدة على قوتها العسكرية الصلبة في تحقيق أهدافها العالمية، أدى إلى استنزاف مواردها المحدودة، وإرهاق قدرات جيشها المتورط بالعديد من الحروب حول العالم. ويشير **ليزلي جيليب**[15] إلى أن التمدد المفرط للقوة، قد انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الأمريكي، وزاد من العجز الحكومي، وأدى إلى

انخفاض مستوى التعليم، وارتفاع تكلفة الرعاية الصحية (Gelb 2009, 1). وهو ما جاء مطابقًا لما طرحه **كيندي**، فكلما ازدادت التحديات التي تواجهها الدولة خارجيًا، زادت من إنفاقها العسكري، وقلَّلت من اهتمامها في القطاعات الداخلية، وهو ما يؤدي إلى أن تنهار في النهاية (Kennedy 1987, 33). ويناقش **زينغو بريجنسكي** في كتابه رؤية استراتيجية: **أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، أن على الولايات المتحدة الحذر والتيقظ وأخذ العبرة من التجربة السوفييتية. فقد انزلق الاتحاد السوفييتي إلى الهاوية بعدما انساق في مباراة التسلح وحرب النجوم مع الولايات المتحدة، وسرعان ما تورط في حرب طويلة في أفغانستان استمرت 10 سنوات. كان ذلك سببًا في تعثر الاقتصاد، وتراجع القطاعات التكنولوجية، وتدهور نوعية الحياة الاجتماعية. لذلك دعا **بريجنسكي** إلى تبني استراتيجية جيواستراتيجية، تدرك خطر التمدد الأمريكي حول العالم، وتعالج تحديات البيئة الداخلية (بريجنسكي 2012، 12). كذلك الأمر بالنسبة **لريتشارد هاس**[16] الذي طالب الولايات المتحدة بمعالجة التصدع الداخلي، وإعادة ترميم جبهتها الداخلية بما يشمل نظام الصحة والتعليم والبنية التحتية، والديون المتراكمة، حتى تحافظ على صورة الحلم الأمريكي أمام العالم (Haass 2013, 9–11). فعلى عكس أغلب الإمبراطوريات التي انهارت بفعل تمددها المفرط، تمتلك الولايات المتحدة فرصة التعديل الذاتي (الجرباوي 2021، 356)، والانبعاث من جديد مع كل عملية انتخابية. يعود السبب في ذلك إلى مرونة النظام الأمريكي، وقدرته على امتصاص الصدمات (زكريا 2009، 197)، بفعل وجود نظام ديمقراطي يحكم البلاد من أصغر الهيئات التنفيذية وحتى رأس الهرم، ما يتيح للولايات المتحدة إعادة تقييم الذات والتعديل المستمر، وهو ما سيضمن لها البقاء كدولة كبرى، ولكن قد لا تبقى الوحيدة على قمة الهرم، بفعل صعود عدد من المنافسين الدوليين.

2.3 التحديات الداخلية

يجادل **ناي** في كتابه **هل انتهى القرن الأمريكي؟**، أنه يجب التفريق عند الحديث عن التراجع الأمريكي بين النسبي والمطلق، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تواجه العديد من التحديات، لكنها ليست في انحدار مطلق (ناي 2015، 108). يعتبر **ناي** أن صعود منافسين دوليين، قد يساهم في التراجع النسبي لمكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وهو احتمال وارد ولكنه ليس مرجح. فحسب **ناي** هناك عدد من المشكلات الداخلية، كالتعليم وعدم تساوي الأجور والاستقطاب السياسي جميعها مشكلات داخلية، والإخفاق في التعامل معها سيُضعِف قدرة واشنطن على التعامل مع التعقيدات الدولية (ناي 2015، 107). يتفق **فوكاياما** مع طرح **ناي**، حيث اعتبر أن التحدي الأكبر لمكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ينبع من الداخل (Fukuyama 2021). وبالنظر إلى طرح ناي، وفوكاياما، فإن الولايات المتحدة تواجه عددًا من التحديات الداخلية التي تحتاج إلى معالجة حقيقية، لعل أهمها: التعليم، والاستقطاب السياسي المتنامي.

2.4 التراجع الاقتصادي

واجه الاقتصاد الأمريكي خلال العقود الأربع المنصرمة العديد من التذبذبات وصلت في سنوات معينة إلى أن تصبح أزمات. فقد دخل الاقتصاد الأمريكي في فترة انكماش كبير بين أعوام 1979– 1982، نتيجة لأزمة النفط في أعقاب الثورة الإيرانية. كذلك عانت الولايات المتحدة من اضطرابات في الأسواق المالية، أحدثت أزمة في الادخار والقروض بين عامي 1991–1992، تلاها انفجار فقاعة الإنترنت[17] في الأعوام 2000–2002، ثم انهيار سوق الرهن العقاري في عام 2007، والذي تسبَّب في الأزمة المالية العالمية في العام التالي (Delong 2019).

يرى **فريد زكريا** في كتابه **عالم ما بعد أمريكا**، أن الولايات المتحدة ستشهد انحدارًا نسبيًا في الجانب الاقتصادي، مقابل صعود عدد من القوى الأخرى في آسيا، وهو ما سيُقلِّص من حصة الولايات المتحدة في المنافع والموارد الدولية (زكريا 2009، 61). وقد ازداد الحديث عن التراجع الأمريكي مع أزمة الرهن العقاري[18] في عام 2008، والتي تطورت لتصبح أزمة مالية عالمية، شكَّلت تهديدًا على استقرار النظام الاقتصادي العالمي. فقد طالت الأزمة معظم دول العالم، وإن كان بنسب متفاوتة، خاصةً وأن العالم متشابك ضمن نظام اقتصادي ليبرالي عالمي (بوزريب، منصوري 2015، 113).

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي ما زال يحافظ على صدارته لاقتصادات العالم حتى تاريخه، إلا أن تلك الأزمة الاقتصادية زادت من معاناة الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بالفعل منذ سنوات من تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة العجز التجاري (البطاطا وجودة 2011، 23). وقد ظهرت انعكاسات الأزمة على كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة. ويمكن توضيح أبرز ملامح الأزمة الاقتصادية الأمريكية على النحو التالي:

- **العجز في الميزانية العمومية**

تواجه الدولة عجزًا في ميزانيتها العمومية عندما يتجاوز إجمالي نفقاتها العامة، إجمالي إيراداتها (Driessen 2019, 2). وينشأ عجز الميزانية العمومية بفعل زيادة نمو النفقات العامة للدولة كالإنفاق على الخدمات الاجتماعية والدعم السلعي وغيره مقابل تراجع إيرادات الدولة، أو تراجع نموها الاقتصادي (لحسن 2012، 105–106). وفقًا لموقع Data Lab التابع للحكومة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة منذ عام 2001، تشهد عجزًا متزايدًا كل عام (Data Lab 2022).

إن عجز الميزانية الفيدرالية الكبير والمستمر يضر بالصحة المالية للولايات المتحدة، لذلك فإن صانعي السياسة يكافحون من أجل السيطرة على العجز المتواصل. حتى خلال سنوات النمو الاقتصادي التي سبقت انتشار وباء COVID-19، واجهت الحكومة الفيدرالية عجزًا كبيرًا ومتزايدًا في الميزانية، بلغ ذروته مع أزمة COVID- 19، حيث تضخم عجز الميزانية الفيدرالية إلى مستويات لم تشهدها البلاد منذ الحرب العالمية الثانية، مع قيام الحكومة اتخاذ تدابير طارئة لمكافحة انتشار الفيروس.

وبالعودة إلى الأرقام، يشير تقرير وزارة الخزينة الأمريكية إلى أن عجز الميزانية الحكومية للولايات المتحدة قد بلغ 214 مليار دولار في أبريل من عام 2018، فيما ارتفع ليصل 738 مليار دولار في أبريل من عام 2020، بفعل إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا. وعلى الرغم من تراجع العجز في الميزانية الأمريكية إلى 308 مليار دولار في أبريل 2022 (The U.S Depatment Of Treasury 2022)، إلا أن خبراء الاقتصاد يتوقعون نمو العجز بشكل كبير خلال العقود القادمة، وهو اتجاه ينذر بالسوء من شأنه أن يصنع ضغطًا متزايدًا على الاقتصاد الأمريكي (Bipatisan Policy center 2022).

- **العجز في الميزان التجاري**

تكمن أهمية التركيز على الميزان التجاري، في تأثيره على العملية التنموية، وتطوير البنى التحتية للدولة، وقطاعات الصحة والتعليم وغيره. فالعجز التجاري يعني صادرات أقل من الواردات؛ مما يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الخارج من البلاد مقابل تراجع في النقد الداخل إلى البلاد، وإن استمرَّ العجز وتسارعَ فهذا إشارة إلى إمكانية انخفاض الإنتاجية، وبالتالي فرص عمل أقل، وارتفاع معدلات البطالة وهو ما سيؤثّر بدوره على الاقتصاد ككل (طيوح 2015، 46).

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة بلغ في عام 2010 ما يقارب 503 مليار دولار، وواصل العجز ارتفاعاته حتى بلغ في عام 2017، ما قيمته 512 مليار دولار، ليرتفع في عام 2020 ليصل ما يقارب 676 مليار دولار في عام 2020 (The World Bank 2022). ببساطة، يعكس العجز التجاري للولايات المتحدة أن البلاد تستهلك أكثر مما تُنتِج، وتستورد أكثر مما تُصدِّر. تشير الأرقام إلى تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر منتج عالمي فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى أكبر سوق استهلاكي في العالم بنسبة 71% من حجم الاقتصاد الأمريكي، ما أحدث خللًا في الميزان التجاري الأمريكي وعجزًا لصالح الواردات، فقد بلغت الواردات الأمريكية في عام 2020 ما يقارب 2.8 تريليون دولار مقابل 2.1 تريليون صادرات في العام نفسه (Amadeo and Bole 2021).

- **الدَّيْن العام**

يقصد بالدَّيْن العام، الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية. ويؤثِّر تراكم الدين العام للدولة على الأداء المالي الحكومي، وعلى كفاءة السياسات المالية والنقدية للدولة، مثلما يؤثِّر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، كمعدلات الادخار والاستثمار وكفاءة وفعالية عناصر الإنتاج، وبالتالي يصبح الدين عائقًا أمام النمو الاقتصادي (الهنداوي 2017، 358). ويؤثِّر الدين العام على اقتصاد الدولة، ويُثقل كاهلها بسداد التزاماته المالية وفوائده المتراكمة، وهذا ما قد يُسبِّب عجزًا في الميزانية العامة للدولة نظرًا لتعاظم مدفوعات الفائدة (علي 2020، 10).

يعاني الاقتصاد الأمريكي من ارتفاع حجم المديونية الحكومية، حيث تعتبر الولايات المتحدة من أعلى الدول مديونية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وقد زادت هذه المديونية مع جائحة كورونا لتصل إلى 31.46 تريليون دولار (USA Treasury 2023)، ويُحذِّر مكتب الميزانية في الكونجرس الأمريكي من أن نسبة

الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تتضخم إلى 190% بحلول عام 2035 (ستيغان 2020). وعلى الرغم من حجم المديونية المرتفع إلا أن الولايات المتحدة ليس لها سجل يُذكَر في التخلف عن سداد الديون، ساعدها في ذلك ارتفاع الطلب على الدولار منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أن انخفاض أسعار الفائدة منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 شجعها على الاقتراض.

قد يظهر للمراقب من بعيد أن الاقتصاد الأمريكي يستفيد من القروض الحكومية، التي تُصرَف على تنفيذ مشاريع مختلفة، حيث تُساعد في توفير فرص عمل وبالتالي تدور عجلة الاقتصاد (محمود 2020)، إلا أن ذلك قد يكون خطيرًا للغاية على المدى البعيد، حيث إن جزءًا لا بأس به من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي سيذهب لسداد فوائد الدين (Patton 2021). هذا الأمر قد ينعكس سلبًا على الاستثمار في المجالات الحيوية، مثل البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي (الحويماني 2021)، كما أن نسبة الدين الحكومي يزيد من مخاطر الإقراض، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سندات الخزانة الأمريكية، وهذا ما سيؤثر على قيمة الدولار، ودوره كعملة احتياطية (محمود 2020). وهذا ما سيقودنا للنقطة التالية.

- **تراجع سطوة الدولار**

كانت اتفاقية بريتن وودز عام 1944، سببًا لهيمنة الدولار على مجمل الاقتصادات الدولية، وانتقاله من عملة محلية إلى عملة عالمية. بموجب تلك الاتفاقية، أصبح الدولار مرجعًا لتحديد سعر عملات الدول الأخرى، خاصةً وأن الولايات المتحدة على عكس أوروبا ودول العالم الأخرى خرجت من الحرب العالمية الثانية منتعشة اقتصاديًا؛ لأنها كانت خطَّ إمداد الحلفاء بالسلاح. وفي ذلك الوقت امتلكت واشنطن ما يقارب 75% من ذهب العالم، وكان الدولار العملة الوحيدة عالميًا المغطّاة بالذهب، الأمر الذي دفع أغلب دول العالم إلى شراء وتكديس الدولارات الأميركية بهدف استبدالها بالذهب مستقبلًا (عبد الحكيم 2020). استمر ذلك حتى

عام 1971 عندما أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عن عدم مقايضة الدولار بالذهب، وأن العملة الأمريكية ستُعرَض في السوق تحت بند المضاربة، بمعنى أن قوى العرض والطلب هي ما ستُحدِّد سعر صرف الدولار. منذ ذلك الحين بات الدولار الأميركي يستمدّ قوته من الإقبال الشديد على شرائه لاستخدامه كعملة احتياطية أو في التبادلات التجارية الدولية. كذلك ساهم حجم الاقتصاد الأمريكي الكبير، والاستثمارات التجارية الأمريكية الخارجية في تدويل الدولار وإكسابه قيمته (دنيزت 1989، 140). وبعد أزمة النفط في عام 1973، واعتماد الدولار كعملة وحيدة لتبادل النفط، تسابقت العديد من الدول على شراء الدولار أو الاحتفاظ به كعملة احتياطية (ابراهيم 2010، 108).

تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي، إلى تراجعٍ فعليٍّ لدور الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي في مواجهة العملات الأخرى، حيث تراجَع نصيب احتياطيات الدولار لدى البنوك المركزية للدول مع نهاية الربع الرابع من عام 2020 إلى 59%، وهو ما يُعتبر أدنى مستوى له على مدار الـ25 عامًا الماضية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر انخفاض نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية مع إقبال البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خاصةً الصين وروسيا إلى تنويع احتياطي العملات لديها (Arslanalp and simpon-bill 2021).

وفي المقابل تصاعدت حصة العملة الصينية لتصل إلى خامس أكثر عملة احتياطية في العالم (قانغ 2021). وقد أطلقت بكين بورصة عالمية في شنغهاي لتداول عقود النفط بالعملة الصينية ابتداءً من عام 2019، كما وقَّعت اتفاقيات مع روسيا، وكل من تركيا، وإيران، والهند ودول أخرى لتعزيز تبادلاتها التجارية بالعملات الوطنية بدلًا من الدولار (الحداد 2021). كذلك فقد قررت روسيا منذ بداية الحرب على أوكرانيا أن يتم بيع النفط والغاز الروسي بالروبل، فيما تدرس السعودية الموافقة على الطلب الصيني اعتماد اليوان بدلًا

من الدولار في مبيعات النفط للصين (Said 2022). وقد بلغت مبيعات النفط السعودي إلى الصين في عام 2021، ما يقارب 1.76 مليون برميل يوميًا، وبذلك تكون الصين أكبر مستورد للنفط الخام السعودي، تليها روسيا بما يقارب 1.6 مليون برميل يوميًا. هذه الخطوة من شأنها أن تقلل من هيمنة الدولار الأميركي على أسواق الطاقة العالمية (الفيفي 2022).

إنَّ نجاح التجربة الروسية الصينية في الاعتماد على العملات المحلية في التبادلات التجارية البينية، وإن كان لا يزال في بداياته، يشير إلى إمكانية الاستغناء عن الدولار في التبادلات الاقتصادية العالمية. وبذلك قد تفقد الولايات المتحدة أحد أهم أدوات قوتها، فلطالما استغلَّت واشنطن هيمنتها الاقتصادية وسيطرة الدولار على أسواق المال العالمية في الضغط على الحكومات وفرض العقوبات التجارية، وكبح جماح الاقتصادات الناشئة (Siripurapu 2020). يمكن بالفعل التخلي عن الدولار في التبادلات التجارية، خاصةً إذا وجد العالم آلية بديلة للتبادلات التجارية، خاصة تبادلات النفط[19]. الجدير ذكره هنا، أن هذا المطلب ليس وليد اللحظة، بل لطالما طالبت روسيا والصين، بالعودة لتسعير النفط بالذهب، أو الاتفاق على سلة عملات مشتركة.

يتضح مما سبق أن الدول الصاعدة كالصين وروسيا تعمل جاهدةً لإيجاد بديل عن الدولار في التبادلات التجارية، قد يكون الذهب، وقد يكون سلة عملات مشتركة، وقد تعمل الدول على إيجاد طريقة ما للتبادل بالعملات المحلية، كل ذلك قيد التجربة؛ ولكن الأكيد أن دولًا عديدة خاصةً الصين وروسيا لا يخفيان رغبتهما في الحد من سطوة الدولار.

2.5 تطورات دراماتيكية– الحرب على أوكرانيا

لا شك أن النظام الأحادي القطبية، يواجه ضغوطًا استثنائية، مع تصاعد حدة التحديات التي تواجه النظام العالمي. فقد شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، اضطرابات دولية عديدة، ونزاعات ومناوشات مختلفة ارتقى بعضها لدرجة الحرب، لعل آخرها الحرب الروسية على أوكرانيا. يعتقد البعض أمثال **والت** أن الحرب ستؤثِّر بشكل عميق على السياسة الدولية. فللمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، لا تكتفي روسيا –وريث الاتحاد السوفييتي–، بإعلان رفضها للوجود الأمريكي في محيطها الحيوي، بل تتقدم لتدخل منافسة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة وحلفائها (Walt 2022). في الحقيقة يمكن أخذ وجهة النظر السابقة بعين الاعتبار، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تتعرض أوروبا الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، لأي عدوان عسكري دولي، ما قد يعني أن الحرب على أوكرانيا، هي ترجمة التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية، حيث حاولت روسيا إعادة بسط سيطرتها السياسية والعسكرية على مجالها الحيوي، ورفضت توسع الناتو شرقًا (Masters 2022, 5).

يزعم القادة الروس وعلى رأسهم الرئيس **فلاديمير بوتين**، أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي نكثوا بوعودهم، التي قطعوها في سنوات التسعينيات من القرن الماضي بعدم توسع الناتو ليشمل الكتلة السوفيتية السابقة. مستشهدين بوعودات وزير الخارجية الأمريكي السابق **جيمس بيكر**، للزعيم السوفيتي **ميخائيل جورباتشوف** في فبراير 1990، أنه لن يكون هناك تمديد لقوات الناتو بوصة واحدة إلى الشرق. بناءً على ذلك، فإن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لم يلتزموا بالاتفاق اللفظي، مستغلين الاضطرابات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، حتى وصل الناتو إلى عتبة روسيا، بالتالي فإن روسيا لم تقف مكتوفة الأيدي، إزاء ذلك (Masters 2022, 3–4).

في عام 2008 غزت القوات الروسية الأراضي الجورجية وسيطرت على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وفي عام 2014 ضمَّت شبه جزيرة القرم (أحمد 2022، 18). يمكن فهم التحركات الروسية باعتبارها قوة تعديلية، تبحث عن استعادة مكانتها على الساحة الدولية. في هذا السياق اعتبر **جيرارد تول** في كتابه **بالقرب من الخارج، بوتين والغرب والمنافسة على أوكرانيا**، أن هدف بوتين ليس إعادة تشكيل الاتحاد السوفييتي، وإنما إعادة روسيا قوة عظمى في شمال أوراسيا، وجعلها عظيمة مرة أخرى. وبعد ضمها شبه جزيرة القرم عام 2014، عزَّزت روسيا سيطرتها على موطئ قدم استراتيجي على البحر الأسود، وكثَّفت وجودها العسكري في المنطقة، ما أتاح لها حرية الوصول إلى دول البحر المتوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث امتلكت نفوذًا هناك إبان وجود الاتحاد السوفييتي. ففي خارج الإقليم تتوسع روسيا عسكريًا في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث دعمت نظام الأسد في سوريا، وجعلت من البلاد قاعدة عسكرية لها في المنطقة، ونشرت جماعات عسكرية موالية في ليبيا واليمن والسودان ومالي وجمهوريات إفريقيا الوسطى (Toal 2016, 13–19).

تتعدَّد أسباب جعل الحرب الدائرة من أهم الأحداث على الساحة الدولية التي قد تُؤثِّر على النظام الدولي. يشير صندوق النقد الدولي، إلى أن الحرب في أوكرانيا قد تُغيِّر النظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي (IMF 2022). فمن جهة تتحدى روسيا وللمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي النظام الدولي القائم، من خلال مواجهة عسكرية على الأراضي الأوكرانية. فالحرب في أوكرانيا ليست حربًا بين دولتين، بل تُعتبر حربًا بالوكالة تتقاتل فيها روسيا مع الولايات المتحدة وحلفائها. ومن جهة أخرى فإنَّ الحرب تُخلخِل أساسات استقرار النظام ومن بينها الترابط الأمريكي الأوروبي، حيث بدأت الدول الأوروبية –خاصةً فرنسا وألمانيا– تدعو إلى ضرورة أن تتحمل أوروبا مسؤولية الدفاع عن نفسها. في وقت سابق قدم الرئيس الفرنسي

إيمانويل ماكرون مقترحًا، يهدف إلى تشكيل أول وحدة عسكرية أوروبية بقوام خمسة آلاف عسكري، بالإضافة إلى سفن وطائرات حربية ودبابات ومدرعات وأسلحة ثقيلة، يُطلَق عليها اسم قوة التدخل الأول (Macron 2018). وقد نال المقترح موافقة ثلاث عشرة دولة أوروبية، في مقدمتها ألمانيا.

وقد ساهمت الحرب في تعزيز هذا التوجه، حيث رصد الاتحاد الأوروبي ميزانية خاصة لتفعيل القوة العسكرية، لتكون قادرةً على القيام بمهمات عسكرية تحت مظلة أوروبية. كذلك حثَّ الرئيس الفرنسي **إيمانويل ماكرون**، الاتحاد الأوروبي أن يبدأ محادثاته الخاصة مع روسيا بدلًا من الاعتماد على واشنطن. أما ألمانيا فقد رصدت ما قيمته 100 مليار يورو بهدف تحديث الجيش الألماني، علمًا أن ذلك يُمثِّل أكبر زيادة في الإنفاق العسكري الألماني منذ انتهاء الحرب الباردة (Chazan 2022, 3). قد تشير هذه التحركات إلى محاولة أوروبا الخروج من تحت العباءة الأمريكية، وبالتالي التحرر من العديد من الالتزامات الاستراتيجية طويلة الأمد. فقد تلجأ أوروبا للتعامل ببراغماتية أكثر مع الأحداث والتغيرات الجارية على الساحة الدولية، حيث إن المصلحة هي ما تحكم العلاقات بين الدول.

ومن جانب آخر، وفَّرت الحرب في أوكرانيا بعض الفرص الرئيسية للصين، فمن جهة ساهمت الحرب في تقريب روسيا من بكين باعتبارها "الشريك الأصغر"، وهو بالضبط كيف أرادت الصين أن يكون شكل العلاقة بين البلدين. فبكين لا تحتاج إلى روسيا كجارٍ قوي وطموح يتمتع بنفوذ فوق إقليمي، لطالما نظرت الصين إلى روسيا باعتبارها لاعبًا متوسط القوة وشريكًا موقفيًا في المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة، وهو شريك يمكن للصين الاعتماد عليه في بعض مسائل الأمن الإقليمي، مثل النزاعات في أفغانستان أو أمن الحدود في آسيا الوسطى. لذلك فإن الضعف الجزئي لروسيا نتيجة للحرب والعقوبات الغربية قد يكون في مصلحة الصين، لأن هذا سيجعل روسيا أكثر اعتمادًا على الصين والأسواق الشرقية، مما يُمَكّن من توسيع وجود

الصين في السوق الروسية في القطاعات الصناعية والاقتصادية الرئيسية. كذلك استفادت الصين، من معرفة قدرات العقوبات والإجراءات الغربية، وآليات استجابة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في استخدام وسائل غير تقليدية لممارسة الضغط على الدول. هذه المعلومات هامة للصين في حالة حدوث مواجهة واسعة مع الغرب، على سبيل المثال حول تايوان. ومن جانب آخر دفعت الحرب في أوكرانيا، الصين إلى أن تصبح أكثر نشاطًا في توسيع نفوذها في وسط وجنوب آسيا، في الوقت الذي تنشغل فيه روسيا والولايات المتحدة في الحرب الدائرة في أوكرانيا. وأخيرًا وجَّهت الحرب في أوكرانيا ضربةً قويةً لهيكل الأمن بعد الحرب الباردة، الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها، وقد تكون خلقت فرصًا لإعادة تشكيله. وهذا أمر له أهمية خاصة بالنسبة للصين، حيث ركَّزت بكين جهودها في السياسة الخارجية على الدفع باتجاه ما تراه القيادة الصينية، نظامًا عالميًا متعدد الأقطاب أكثر عدلًا وتمثيلًا، في مثل هذا النظام ستفقد الولايات المتحدة هيمنتها العالمية (Kusa 2022).

يعتبر **ميرشايمر** أن الحرب الروسية الأوكرانية أخطر صراع دولي منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962. فالأطراف المتحاربة قد تذهب إلى تصعيد كارثي، له مخاطر أكبر بكثير مما يمكن توقعه. فعواقب التصعيد يمكن أن تشمل حربًا كبرى في أوروبا وربما حتى إبادة نووية (Mearsheimer 2022). يتفق **هاس** مع **ميرشايمر** في أن الصراع دخل مرحلة حرجة، مع احتمالية حرب كبرى تلوح في الأفق (هاس 2022). أما **هنري كيسنجر**، فيعتقد أن بلاده على حافة الحرب مع روسيا والصين، ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تؤول له نتائج الحرب، مع تنامي قوة الدولتين العسكرية وبالأخص روسيا (Kissinger 2022).

2.6 صعود منافسين دوليين

التاريخ حافل بسجل من التغيير، فلا شيء يدوم إلى الأبد، حتى وإن امتد لفترة طويلة من الزمن. هذا ما قد يحدث للتفوق الأمريكي، فهو أيضًا من الممكن أن يتلاشى في وقت من الأوقات. قد لا يكون قريبًا كما يتمنى البعض، وقد لا يكون بعيدًا كما يعتقد عدد من المفكرين الأمريكيين، لكن السؤال الذي يجب الإجابة عنه هو ما هو البديل؟ (بريجنسكي 2004، 13). تواجه الولايات المتحدة عددًا من المنافسين المحتملين الذي يرغبون بشدة في تغيير شكل النظام الدولي. استعانت القوى الصاعدة بأدوات الفكر الليبرالي كالعولمة والاعتمادية المتبادلة وفتح الحدود أمام تنقل السلع والخدمات، والتي مهَّدت الطريق لعولمة الأفكار والثقافات الأخرى أمام شعوب العالم المختلفة، التي لم تعد حكرًا على الثقافة الأمريكية.

تأتي الصين على رأس قائمة المنافسين المحتملين للولايات المتحدة، نظرًا لما تتمتع به من ضخامة القدرات والمقدرات، حيث تعتبر الصين الدولة الأكبر من حيث عدد السكان، والثالثة عالميًا من حيث المساحة، ويعيش نحو 1.44 مليار صيني، على مساحة 9,6 مليون كم^2 (United Nation 2021). وقد استثمرت القيادة الصينية هذا المخزون الهائل من القوى البشرية العاملة الماهرة والرخيصة، لبدء مرحلة جديدة أُطلق عليها الإصلاح والانفتاح[21]. ففي عام 1978، بدأت الصين أولى خطوات التحديث والتنمية، من خلال تبني سياسات اقتصاد السوق، والتجارة الحرة، والاعتمادية التجارية المتبادلة، حتى أصبحت الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من خلال قدرتها على الدمج بين النظام السياسي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الليبرالي (الجرباوي 2018، 15–16)، ومن المتوقع أن تحتل المركز الأول عالميًا بحلول عام 2035، كأكبر اقتصاد في العالم، تليها الهند ثم الولايات المتحدة (PWC 2020, 1).

انعكس النمو الاقتصادي المستدام، إيجابًا على الصين، وجلب لها الثروة والقوة (Buzan 2010, 10)، من خلال توفير فرص العمل، وتحسين جودة التعليم، والرعاية الصحية الأولية، وتطوير البنية التحتية، ورفع

مستوى الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الأجور، ما أدى إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى، والقضاء على الفقر المدقع في البلاد، بعد انتشال نحو 100 مليون صيني من تحت مستوى خط الفقر المدقع، وهو ما أُعلن عن تحقيقه في فبراير 2021، أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني (The State Council Information Office of the People's Republic of China 2021, 1).

يرى **ميرشايمر** أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني، سيجعل بكين تدخل في منافسة مع الولايات المتحدة، قد ترتقي إلى مستوى الحرب, فالاقتصاد الصيني القوي سيدفعها إلى تطوير قوتها العسكرية والتوسع إقليميًا، بهدف إلغاء الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وإثبات نفسها كقوة عالمية (Mearsheimer 2005, 1). لقد أصبحت الصين الدولة الثالثة عسكريًا بعد الولايات المتحدة وروسيا، وهي مستمرة في تطوير قدراتها التكنولوجية والتقنية العسكرية (Global fire index 2020). تشير تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عن تصاعد في الإنفاق العسكري لبكين، فقد جاءت الصين ثم الهند وروسيا على التوالي في ترتيب الإنفاق العسكري لعام 2019 بعد الولايات المتحدة (SIPRI Fact Sheet 2019, 3)، وهذا ما يعكس الزيادة المطردة في حجم الإنفاق العسكري الصيني مقارنة بالفترة 2014–2018، التي احتلت فيها الولايات المتحدة المرتبة الأولى، تليها روسيا في المرتبة الثانية، فيما احتلت الصين المرتبة الخامسة SIPRI Fact Sheet 2018, 2). وفي عام 2020 حافظت الولايات المتحدة على صدارتها كأكبر دولة في العالم تنفق على قوتها العسكرية بنسبة 39% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، فيما حلّت الصين في المرتبة الثانية بنسبة 13% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي (SIPRI Fact Sheet 2020, 4).

الجدير ذكره هنا، أن الصين لا تُخفِي رغبتها في تطوير وتحديث قدراتها العسكرية، استجابةً للتحديات الإقليمية والدولية. فقد أكد المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، على ضرورة تقوية الجيش

ليصبح جيشًا من الدرجة الأولى بحلول عام 2050، من خلال عملية تحديث مستمرة، تستهدف كل القوات المسلحة الصينية (China's National Defense in the New Era 2019). تأتي خطة التحديث العسكري الصيني ضمن خطوات تأكيد وجود البلاد الإقليمي والدولي، وحماية مصالحها الحيوية والحد من التأثير الأمريكي، مع الانتشار العسكري الأمريكي على طول الطرق التجارية الصينية.

بالتوازي مع ذلك، طوَّرت الصين قوتها الناعمة ودبلوماسيتها العامة، من خلال افتتاح معاهد كونفوشيوس حول العالم، وتعزيز التبادلات الطلابية، وتطوير ماكنتها الإعلامية، وغيرها من أدوات القوة الناعمة، بهدف خلق بيئة دولية تساهم في استدامة نموها الاقتصادي، وتُعزِّز صعودها الدولي. وقد استمدت القوة الناعمة الصينية ثقلها من تاريخها الحضاري وإرثها الثقافي، حيث تتميز الصين بحضارة عريقة متصلة المتن على مدى خمسة آلاف عام (هوخام 2002، 11)، جعلت لها كينونة خاصة مميزة ومتمايزة، تستند إلى إرث ثقافي تراكمي[22]، تبلور مع الوقت ليُشكِّل الهوية الثقافية الصينية. وقد أعادت الصين إحياء حضارتها، وبعْثَ ثقافتها وصقلتها بما يتلاءم مع الفكر الشيوعي، حتى أضحت أساسًا للسياسة الخارجية الصينية، تتبنى فيها قيم المساواة والتعايش السلمي، واحترام سيادة الدول وتعلن رفضها للهيمنة وتؤكد على سلمية صعودها واحترامها لسياسة حسن الجوار(الجرباوي 2018، 16). ترفض الصين استمرار الأحادية القطبية، وتدعو إلى إعادة ترتيب النظام الدولي بما يضمن تحقيق السلم والأمن الدوليين، وإتاحة المجال أمام القوى الصاعدة ليكون لها تأثيرها على الساحة الدولية (Mingjiang 2008,116–118). وهو ما أعلنت عنه الصين بشكل صريح، بأن هدفها أن تُصبح دولة عظمى ذات تأثير عالمي (بينغ 2017)[23]، دون الإخلال بأساسيات ومرتكزات النظام الدولي الحالي كالعولمة والتجارة الحرة والاعتماد المتبادل، خاصةً وأنها جميعًا تساهم في استدامة النمو الاقتصادي الصيني، وتحقق أهدافه التنموية.

على الرغم من أن الصين تستمر في تعريف نفسها كدولة نامية، وهو ما يعفيها من الكثير من المسؤوليات والأعباء الدولية، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن ذلك لن يستمر طويلًا. فقد بدأت بكين تنخرط في عدد من القضايا الدولية وعلى رأسها بعثات حفظ السلام، ومحاربة الإرهاب، حيث تعتبر ثاني أكبر مساهم مالي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (الأمم المتحدة 2021). وفي المجال البيئي أعلنت بكين دعمها لجهود مكافحة تغير المناخ، الاحتباس الحراري، تلوث البيئة، الكوارث الطبيعية والتصحر، وقد صادقت في عام 2016 على اتفاقية باريس للمناخ (الأمم المتحدة 2021). كما فعَّلت الصين حضورها في المنظمات الدولية المعنية في محاربة الفقر والمجاعات في العالم. وتعكس هذه التحركات إدراك القيادة الصينية بأهمية المشاركة في القضايا العالمية، في إطار تعزيز وجودها وتأثيرها في العالم تمهيدًا لتغيير شكل النظام الدولي.

في ذات السياق، تعمل الصين على إنشاء شبكة علاقات إقليمية ودولية، تأخذ طابعًا اقتصاديًا في أغلب الأحيان، بهدف تأمين مصادر الطاقة وخطوط التجارة من وإلى الصين. وقد استطاعت القيادة الصينية استثمار قوتها الاقتصادية وتسخيرها في سياستها الخارجية وقوتها الناعمة، من أجل تعزيز مكانتها الدولية، وحشد الدعم اللازم في مواجهة التحركات الأمريكية الرامية إلى احتواء الصعود الصيني، وتحجيم دورها الإقليمي والدولي، لذلك انخرطت الصين في المنظمات الإقليمية والتكتلات العالمية، والتي تستثمرها في طرح أفكارها وتجربتها التنموية ورؤيتها حول مستقبل النظام الدولي.

إنَّ التحول الاقتصادي والنمو الصيني المُطَّرد في مختلف المجالات، أصبح حقيقة لا يمكن إنكارها. قد يعيد توزيع القوة العالمية، من خلال تنافس يأخذ طابعًا اقتصاديًا؛ إلا أنه يمتد ليشمل جميع النواحي السياسية، الثقافية والتكنولوجية. ويحاول كل طرف توسيع مناطق نفوذه حول العالم. فالصين تعمل جاهدةً للوصول إلى أسواق العالم، والحفاظ على استمرارية وصولها إلى الموارد المحدودة من نفط وغاز ومعادن. ولهذا أعادت

إحياء طريق الحرير من خلال مبادرة الحزام والطريق[24]. كذلك طرحت بكين العديد من المشاريع التنموية في دول العالم الثالث، بما في ذلك إفريقيا القارة الزاخرة بالموارد المحدودة، يساعدها في ذلك تاريخها الخالي من التجارب الاستعمارية.

في المقابل فإن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الانتشار الصيني حول العالم، الذي قد يهدم ركائز استمرارية تفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم من خلال تحكمها بالنظام الاقتصادي العالمي والعملة العالمية، وما يتبع ذلك من تبعية ثقافية وفكرية وحتى عسكرية. ومن أجل احتواء الصعود الصيني لجأت الولايات المتحدة إلى حشد عدد من الداعمين في المنطقة، في مقدمتهم الهند (خان 2015، 6)، حيث تُرحِّب الولايات المتحدة بالصعود الهندي، من أجل الحفاظ على التوازن الإقليمي. فالهند الديمقراطية تعتبر أقل تهديدًا من الصين الشيوعية، انطلاقًا من مبدأ الفكر الليبرالي في أن الديمقراطيات لا تُقاتِل بعضها. وبالتالي فإن انعكاسات الصعود الهندي، أقل تهديدًا للولايات المتحدة وحلفائها، مقارنةً بالصعود الصيني في الإقليم. فقد ينشأ صراعات محتملة بين الصين وعدد من القوى الآسيوية الأخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والتي تعتبر جميعها حليفة للولايات المتحدة، الأمر الذي قد يستدعي تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لصالح حلفائها (Phillips2008, 17).

لجأت الولايات المتحدة إلى التحالفات في إطار خطتها لإعادة ترتيب منطقة المحيطين، جاء تحالف AUKUS، بين أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة، في منتصف سبتمبر 2021. بهدف تعزيز العلاقات الدفاعية بين الدول، في مواجهة التهديد الصيني المتزايد في منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي (ليجيان 2021، 1). كذلك فعَّلت الإدارة الأمريكية برئاسة جو بايدن، الحوار الأمني الرباعي مع

اليابان والهند وأستراليا بما يُعرف باسم Quad. يسعى التحالف لتحقيق التوازن بين قوة الصين المتنامية في المنطقة، والحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة (Maude 2022, 1).

إن استمرار صعود الصين يُنبِئ بتغيرات جديدة في توزيع القوة حول العالم، واستمرار الانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق، قد ينشأ عنه تغيير في شكل النظام الدولي الأحادي. تشير التقديرات والتقارير الاقتصادية، العسكرية وغيرها، أن الصين قد تكون منافسًا محتملًا يُسقِط الولايات المتحدة عن عرش الهيمنة العالمية، فهي تمتلك مجموعة من مقومات الصعود، التي سنُخصِّص لها الفصل الثاني. والكُرة تبقى في ملعب الولايات المتحدة التي إما تعترف بذلك وتدير المتغيرات العالمية بما يخدم مصالحها ويؤكد وجودها في النظام العالمي المقبل، وإما أن تستمر في الإنكار، والاحتفال بعالم القطب الواحد، لكن الأحداث تمر سريعًا والتاريخ لا ينتظر غير المستعدين. يبقى السؤال مطروحًا، النظام الدولي إلى أين؟ خاصةً وأن هناك فاعلين آخرين مؤثرين في المنطقة والعالم، هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الأخير من هذه الرسالة.

2.7 الإجمال

تناول هذا الفصل مناقشة الجدل بين مفكري الدراسات الدولية، حول استمرار النظام الأحادي القطبية أو عدمه. وقد تم فيه عرض الأفكار المتباينة لداعمي استمرار نظام الأحادية القطبية على اعتبار أنه النظام الأمثل، الذي لن تتمكن أي قوة أو تحالف من تغييره بفعل انعدام المنافسة. يجادل أصحاب هذا التوجه أنه لا يوجد دولة تمتلك قوة الولايات المتحدة المتميزة في جميع المجالات.

كذلك تناول الفصل عرض أفكار الداعمين لاحتمالية انتهاء الأحادية القطبية، بالأخذ بعين الاعتبار أن القوة لم تعد متمركزة لدى الولايات المتحدة، بل أصبحت موزعة بفعل وجود عدد من المنافسين الدوليين. هؤلاء

تتزايد قوتهم في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية، بالتزامن مع تراجع القوة النسبية الأمريكية، بفعل عدة عوامل مجتمعة في مقدمتها انشغال الولايات المتحدة بالاضطرابات العالمية، وتمددها المفرط حول العالم، ما أنتج مجموعة من التحديات الداخلية التي تحتاج إلى حلول. إنَّ تفاعل هذه العوامل مع بعضها بعضًا، قد يزيد من احتمالية تغير شكل النظام الدولي الأحادي، إلى شكل آخر ستحاول الرسالة استشرافه، من خلال دراسة الصعود الصيني والبحث في أثر ذلك على بنية النظام الدولي. من أجل ذلك ستتناول الفصول القادمة الصعود الصيني من خلال دراسة مقومات هذا الصعود وعوامل قوته، والنظر في التحديات التي قد تواجهه سواء كانت داخلية أو خارجية. يلي ذلك نقاش الجدل الدائر بين مُفكِّري العلاقات الدولية حول شكل النظام الدولي القادم في ظل صعود الصين، ورؤيتها حول شكل النظام الدولي. تكمن هذه البدائل في إما النظام ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة والصين، أو النظام متعدد الأقطاب الذي تكون فيه الصين والولايات المتحدة حاضرة إلى جانب عدد من القوى الدولية الأخرى، وإما النظام اللاقطبي الذي لا يكون للدول فيه دور كبير بفعل وجود عدد كبير من الفواعل الدولية التي تشترك مع الدول في النظام الدولي.

الفصل الثاني: مقومات الصعود الصيني

احتلت قضية الصعود الصيني مساحةً كبيرةً في أدبيات العلاقات الدولية، بحثًا وتحليلًا. فقد نهضت الصين، وانطلقت إقليميًا ودوليًا، متجاوزةً العديد من القوى الإقليمية الفاعلة. حيث تقدم الصين حتى وهي ما زالت تُعرِّف نفسها كدولة نامية، نموذجًا جذابًا للقوى الصاعدة المنفتحة على محيطها الإقليمي والدولي، مع احتفاظها بخصوصيتها الثقافية، الحضارية والسياسية. فقد بلورت نموذجًا خاصًا اشتراكيًا ذا خصائص صينية، ومع التطور العالمي وعولمته عادت لتصقل نموذجها الخاص للتعامل ببراغماتية مطلقة مع متغيرات العالم ومتطلباته.

شكَّك البعض في إمكانية استمرار الصعود، واعتبروا أن الصين ظاهرة لن تستمر، إلا أن الصعود أصبح حقيقة. فقد أضحت الصين اليوم، قوة لا يستهان بها سياسيًا واقتصاديًا وحتى عسكريًا، لذلك كان هناك العديد من الكتابات حول أسباب ومقومات هذا الصعود، خاصةً وأن هناك دولًا تمتلك مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية وغيرها، ولكنها لا تمتلك وزنًا على الساحة الدولية (ميليش 2014، 71). فعلى الرغم من أن دول العالم المختلفة، لا بُد وأن تمتلك بشكل أو بآخر مصدر من مصادر القوة، إلا أن ذلك لا يُعتبَر كافيًا لتصبح وحدة مؤثرة لها ثقلها في النظام الدولي، فالقوة لا بُد وأن تقترن بالمقدرة على التأثير. في هذا السياق يُعرِّف **نورمان بادلفورد**[1] **وجورج لنكولن**[2] القوة على أنها المجموع الكلي لقدرات الدولة التي تُستخدَم من أجل تطوير

مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية (Padelford and Lincoln 1954, 193)، بمعنى أن قوة الدولة تعتمد على عاملين رئيسيْن هما مصادر القوة، وعملية إدارة هذه المصادر.

ويتفق ذلك مع ما يشير إليه **هانز مورغنثاو**[3] في كتابه **السياسة بين الأمم**، في أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة بغض النظر عن الأهداف الأخرى بعيدة المدى. وقد اعتبر أن القوة هي القدرة على التأثير (مورغنثاو 1964، 52). وهو ما ذهب إليه **ستيفن روزن**[4] الذي اعتبر أن القوة هي قدرة اللاعب الدولي على استخدام المصادر المادية وغير المادية للتأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي بما يتلاءم مع مصالحه وأهدافه ورؤيته (Rosen 1977, 181).

يتضح مما سبق أن قوة الدولة تقاس بما تمتلكه من عناصر القوة، مقرونةً بقدرتها على استثمار هذه العناصر من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة هذه العناصر بين شقها المادي كالقوة الاقتصادية والعسكرية، وشقها المعنوي كالقوة الثقافية والحضارية، إلا أن هذه الاختلافات هي ما تُميِّز الدول عن بعضها بعضًا، وتعطي لبعضها أفضلية عن البعض الآخر.

اعتبر **مورغنثاو** أن هناك تسعة عناصر لقياس قوة الدولة تتنوع بين عناصر مادية وغير مادية تتمثل في: الجغرافيا، والموارد الطبيعية وتشمل الغذاء والمواد الأولية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكري ويتضمن التقنية والقيادة ونوعية القوات المسلحة وكمها، والسكان ويُقاس من حيث التوزيع والاتجاهات، والشخصية القومية، والمعنوية القومية والتي تستلزم الثبات في أوقات الحروب، والدبلوماسية، ونوعية الحكم (مورغنثاو 1965، 161–213). أما **راي كلاين**[5] فقد اعتبر أن عناصر القوة الشاملة للدولة تتمثل في الكتلة الحيوية (الأرض والسكان)، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والأهداف والإرادة الوطنية (Cline1994, 34). في حين حدَّد **جيفري هارت**[6] ثلاثة توجهات رئيسية لقياس قوة الدولة وهي: السيطرة على الموارد، السيطرة على

الفواعل، والسيطرة على الأحداث والمخرجات (Hart 1976, 289). أما **أبرامو أورغانسكي**[7] فقد حدد ستة عناصر لقياس قوة الدولة وهي السكان، والتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والأخلاق القومية، والثروات والجغرافيا (Organski 1968, 101–207). في حين يرى **زبغنيو بريجنسكي**[8] أن هناك أربعة مقومات للنفوذ العالمي تتمثل في المجال الاقتصادي، العسكري، التكنولوجي، والحضاري (بريجنسكي 1999، 35–40).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قوة الدولة ذات طبيعة نسبية غير مطلقة، ومؤقتة غير دائمة، تختلف من وقت لآخر، ومن حالة لأخرى، إذ تتواجد الدول في عالم متغير، فإن دراسة مقومات قوة الدولة، يساعدنا في فهم الماضي والحاضر، من أجل التنبؤ بالمستقبل (زهران 2006، 21). وقد ارتأت الدراسة التركيز على خمسة مقومات رئيسية وهي: المقوم الثقافي الحضاري، المقوم الاقتصادي، المقوم العلمي التكنولوجي، المقوم البشري، والمقوم العسكري، من أجل فهم الصعود الصيني وتوضيح مرتكزات قوته. وقد تم اختيار هذه المقومات نظرًا للدور الذي لعبته سابقًا في صعود قوى وسقوط قوى أخرى، ونظرًا لأهميتها في عصرنا الحالي، إذ اختلفت أهمية بعض المقومات من عصر إلى عصر. فلم يعد البعد الجغرافي عائقًا يمنع الانفتاح، بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة بفعل العولمة والإنترنت وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وسهولة النقل وحركة المواصلات العالمية. ولم يعد عدد القوات المسلحة وحده يلعب دورًا في تحديد مكانة الدول، فقد أصبحت قدرات الدول العسكرية وما تمتلكه من تقنيات متطورة، تلعب دورًا هامًا في تحديد قوة الدولة ومكانتها الدولية. وبشكل عام، لم يعد الأمر يقتصر على القوة الصلبة بشقها العسكري والاقتصادي، حيث أضحى هناك نوع آخر من القوة يسمى القوة الناعمة، والتي لا تستدعي السيطرة العسكرية على الموارد أو الفواعل، بل سيطرة من نوع آخر، تهتم بنشر الأفكار والثقافات. لذلك ارتأت الدراسة التركيز على المقومات التالية:

أولًا: المقوم الثقافي الحضاري، وذلك لأهمية الثقافة في تشكيل المعالم الأصيلة للتاريخ الحضاري للشعوب، وشخصيته المنفردة، التي تختلف عن غيرها من المجتمعات، وتتميز بخصائصها الأخلاقية ومعتقداتها الروحية وأفكارها العملية وفنها وزخرفتها ومعمارها الخاص (الجرباوي 2021، 139–140). إن الثقافة المتراكمة عبر الأجيال تساهم في بناء المجتمعات ووضع أسسها الحضاريّة، والاجتماعيّة، والمعرفيّة، لذلك أصبحت الثقافة من الموضوعات المهمة التي من الواجب دراستها عند قياس قوة الدولة. ويذكر **جوزيف ناي** في **كتابه مستقبل القوة**، أن الثقافة مصدر مهم للقوة، وهي نموذج للسلوك الاجتماعي، الذي تنقل به المجتمعات معرفتها وقيمها (ناي 2010، 110)، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها التأثيرية، وصورتها الجاذبة، التي تجعل الآخرين يرغبون بالاقتداء بها. ويجادل **بريجنسكي** في كتابه **رقعة الشطرنج الكبرى**، أن السيطرة الثقافية، كانت ولا زالت أحد أهم مقومات القوة الأمريكية العالمية، حيث أصبحت مؤثراً جاذبًا للشباب حول العالم. فبرامج التلفاز والموسيقى الشعبية الأمريكية وأفلام هوليود تحتل ثلاثة أرباع أسواق التلفزة العالمية، كما انتشر الطعام، والملابس الأمريكية، وحتى طريقة ارتداء الملابس نفسها (بريجنسكي 1999، 27).

من جانب آخر فإن التراكم الثقافي والحضاري له انعكاسه الواضح على الحياة السياسية للدول وتفاعلاتها الخارجية. فالإجراءات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تلجأ لها الدول، هي نتاج تراكمي لمجموعة من القيم والمعتقدات المتناقلة عبر الأجيال. لذلك فإن الدول لديها توجهات تنموية متميزة، ولغات دبلوماسية مختلفة، وتفاعلات دولية متباينة، وهو ما يضاعف أهمية دراسة وثقافة الشعوب، وصيرورة مجتمعاتها، وتفاعلاتها السلوكية. فالإدراك الصحيح لثقافة الدول، يمكن أن يكون فعالًا في توقع خطواتها التنموية، وإجراءاتها الأمنية، وتفاعلاتها الاقتصادية والدبلوماسية (Mortazavi and others 2018, 246–247).

ثانيًا: المقوم البشري، يعتبر المقوم البشري من أهم عوامل قوة الدولة, ومورِدًا مهمًا لتطورها وصعودها، وهو عنصر حاسم في تقييم القوة السياسية، العسكرية، والاقتصادية للدولة، خاصةً إذا ما كانت القوى البشرية مدربة ومؤهلة. وقد أشار **آدم سميث** في كتابه **ثروة الأمم** إلى أن زيادة إنتاجية العمل تعتمد في المقام الأول على زيادة خفة الحركة ومهارة العامل، وأن القدرات المكتسبة والمفيدة للفرد هي جزء من ثروة المجتمع. أما **جون ستيوارت ميل** فقد أكد في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي،** على ما طرحه **سميث** في أن ثروة الدولة يجب ان تتضمن أيضًا مهارة وطاقة العمال، وكفاءتهم وإصرارهم على العمل. كذلك أصبحت دراسات الاقتصاد الحديث، تولي أهمية أكبر لمعايير جودة وتنمية الموارد البشرية، بحيث أصبح العامل البشري ذا بُعد نوعي يتميز بمستوى التعليم والدخل والقدرة على زيادة إنتاجية العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة(Chulanova 2017, 24) .

أما **ميرشايمر** فقد اعتبر في كتابه **مأساة سياسة القوى العظمى** أن العامل البشري هو من القوى الكامنة للدولة، فعدد السكان الكبير والثراء شرطان أساسيان لبناء قوة عسكرية هائلة. وأشار **ميرشايمر** إلى أن الصين تُشكِّل مصدر قلق للولايات المتحدة، ليس بسبب جيشها الذي لا يزال ضعيفًا مقارنةً بالجيش الأمريكي، وإنما بسبب كثافتها السكانية المرتفعة، التي جُنِّدت من أجل العمل وتطوير الاقتصاد، وبالتالي تكوين الثروة. هذا الثراء سيتحول مع الوقت إلى قوة عسكرية تنافس الولايات المتحدة (ميرشايمر 2001، 75). وسيتم دراسة المقوم البشري الصيني، من خلال تتبع العناصر التالية: عدد السكان، ومؤشر التنمية البشرية للصين، أعداد القوى العاملة، والمستوى التعليمي للسكان، ومدى الاهتمام الحكومي بالتعليم والصحة.

ثالثًا: المقوم الاقتصادي، أصبحت القوة الاقتصادية تحظى بأهمية متزايدة منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد اعتبر بعض مفكري الاقتصاد السياسي، أصحاب الفكر الماركسي منهم على وجه التحديد، أن الجغرافيا

الاقتصادية حلت محل الجغرافيا السياسية، وأصبحت القوة الاقتصادية مفتاح النجاح في عالم السياسة. فالنموذج الاقتصادي الناجح قادر على تمويل قوته العسكرية الصلبة، وبالتوازي إنتاج سلوكيات القوة الناعمة من أجل جذب الآخرين ودفعهم إلى محاكاته (Nye 2011). ويتفق ذلك مع طرح **جوزيف ستيغليتز**[9] الذي اعتبر الجغرافيا الاقتصادية والأمن الاقتصادي، أحد أهم مقومات الأمن القومي للدول (Stiglitz 2020). أما **جيلبن** فيرى أن العصر الحديث والتوسع في علاقات السوق العالمية، عززت دور القوة الاقتصادية كأداة للحكم (غيلبن 2009، 263). فيما يرى **ميلتون فريدمان**، في كتابه **الرأسمالية والحرية**، أن الحرية الاقتصادية شرط أساسي لتحقيق الحرية السياسية والمدنية (فريدمان 2018، 25). ويشير **بريجنسكي** إلى أن الولايات المتحدة استثمرت جاذبية نموذجها الاقتصادي في خلق الوسط الأكثر ملاءمةً لممارسة هيمنتها العالمية (بريجنسكي 1999، 29). أما **ناي** فيعزو زيادة أهمية القوة الاقتصادية مقارنة بما كانت عليه قبل انتهاء الحرب الباردة، إلى الزيادة النسبية في تكاليف القوة، وبروز عدد من المجتمعات الصناعية (ناي 2003، 37).

يُفهَم من ذلك، أن القوة الاقتصادية هي اللبنة الرئيسية للقوة الشاملة للدولة، حيث تعتبر الرافد الأهم في تطوير قوة الدولة العسكرية، وتحقيق غاياتها السياسية، وتحديد مكانتها ودورها على المستويات الإقليمية والدولية (مقلد 2011، 255). وهو ما أكد عليه **أورغانسكي** الذي يعتبر القوة الاقتصادية، جزءًا حيويًا مهمًا من القوة الوطنية الشاملة للدولة، وهي وسيلة لتطوير القوة العسكرية وأساس رفاهية وازدهار وتنمية شعبها. يمكن للدولة ذات الاقتصاد المتطور والمتنامي أن تكون قوة فعّالة في السياسة الدولية، فالدول ذات الاقتصادات المتقدمة يمكنها استخدام الأدوات الاقتصادية كالمساعدات، والقروض، والمنح، والحرمان من المكافآت أو العقوبة، لتأمين أهدافها المرجوة في العلاقات الدولية (Organski 1968, 125). ومن أجل

تسهيل دراسة المقوم الاقتصادي الصيني، سيتم الأخذ بالمؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، حجم الاستثمارات الأجنبية، معدل النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، احتياطات العملات الأجنبية.

رابعًا: المقوم العلمي التكنولوجي، فقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي أحد أهم عوامل تطور المجتمع الإنساني، وسببًا رئيسًا في تسريع الإنماء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات. لذلك تحرص الدول على وضع سياسة تنموية واضحة المعالم ومُحدَّدة الأهداف، لتعزيز القطاع العلمي والتكنولوجي، وتبنِّي مخرجاته العلمية والمعرفية والفنية، وتطبيقها لحل تحديات التنمية والتطور في شتى المجالات. ويطرح **كسينجر** في كتابه **النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، أن التكنولوجيا لعبت دورًا منذ القدم في تطور المجتمعات، وتحديد مكانتها بين الأمم، إلا أن الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة هو تسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية والاكتشافات العلمية (كسينجر 2016، 333). فالتكنولوجيا الحديثة المدعمة بالتقدم العلمي تمارس تأثيرًا أساسيًا في حياة الدول ومقوماتها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية. فهي المُحرِّك الأساسي لتسريع عملية التنمية، ودفع عجلة تطورها. وقد أشار **جون جوردان** إلى أن البحث والتطوير والاكتشاف والاختراع، يستمر في إعادة تعريف العالم المادي والفكري والسياسي، إذ أصبحت السياسة والاقتصاد والثقافة والعلاقات الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من التكنولوجيا (Jordan 1994, 286). وتتميز التكنولوجيا الحديثة، أولًا وقبل كل شيء، بسرعة الابتكار والانتشار، فكل شيء يحدث بوتيرة أسرع بكثير من أي وقت مضى. وتكمن السمة الثانية في اتساع وعمق التغييرات، فلم يعد التفاعل بين مختلف التخصصات على اختلاف أنواعها جزءًا من الخيال بل أصبح حقيقة ملموسة. أخيرًا، ترتبط السمة الثالثة بالتحول العميق الناتج عن تأثير هذه التطورات الجديدة. فنحن لا نشهد فقط إنشاء نماذج أعمال جديدة وإعادة تشكيل أنظمة الإنتاج والاستهلاك والنقل، والتكنولوجيا العسكرية المتطورة؛ ولكن على المستوى المجتمعي أيضًا، يحدث

تحول في الطريقة التي نتواصل بها، ونُعبِّر عن أنفسنا، ونعلم، ونتعلم ونستمتع، وحتى في كيفية إدارة حكوماتنا ومختلف مجالات السياسة. بالإضافة إلى بلورة شكل جديد من أشكال الصراع الذي يعتمد على الإنترنت ومفهوم الحرب السيبرانية أو الطائرات بدون طيار أو الروبوت (Fritsch 2016, 1).

ويشير **ناي** إلى أهمية التكنولوجيا في قياس قوة الدولة، فيذكر كيف تتنافس الصين والولايات المتحدة على الهيمنة في المجال التكنولوجي الذي لطالما انفردت به الولايات المتحدة. ولكن الصين تعمل بكثافة على تقليص الفجوة بينهما، نظرًا لأن التكنولوجيا عنصر مهم في النمو الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين (Nye 2021).

وبالعودة إلى الصين، فسيتم دراسة المقوم العلمي والتكنولوجي الصيني من خلال الاطلاع على المؤشرات التالية: نسبة الإنفاق على البحث العلمي، عدد براءات الاختراع، ومراكز البحث العلمي، والذكاء الصناعي، وتقاطع البحث العلمي والتكنولوجي مع القطاعات المختلفة.

خامسًا: المقوم العسكري، وهو المعيار التاريخي الذي اعتاد العالم على فهم القوة من خلاله. أحد أبرز مقومات قوة الدولة الصلبة، وحسب **ميرشايمر** فإن القوة في السياسة الدولية تنتج بالدرجة الأولى من امتلاك الدولة للقوات العسكرية (ميرشايمر 2001، 105)، حيث إن امتلاكها هو مفتاح أمن واستقرار الدولة (الهرمزي 2015)، فهي ملاذها الآمن في مواجهة أي اعتداء على أراضيها أو على مصالحها، ومهما كانت التحولات التي طرأت على مفهوم القوة وعناصرها، تظل القدرات العسكرية العنصر المحوري للقوة، بالتزامن مع تنامي الثورة التكنولوجية التي أسهمت في تطور القدرات والتقنيات العسكرية، التي سهَّلَت الوصول للمعلومات كعنصر استباقي، وأنتجت أسلحة التوجيه عن بعد التي تُقلِّل من خطر وحجم خسائر الدولة. وقد شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بالتكنولوجيا والتقنيات العسكرية من الدول الكبرى والصاعدة، حتى

أصبحت جزءًا مهمًا من القوة العسكرية الحديثة، التي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مكانة الدول في النظام الدولي (فهمي 2021). فأصبح قياس قوة الدولة لا يقتصر على عدد القوات العاملة فحسب، بل يتضمن التسليح التقليدي والمتطور، والكفاءة القتالية، وأماكن الانتشار حول العالم، والصناعات الحربية وتطورها التقني (Campbell and Michael 2006, 22). في هذا الجانب، سيتم دراسة المقوم العسكري الصيني من حيث، حجم الإنفاق العسكري، والقدرات العسكرية في المجالات الثلاثة: البحرية والبرية والجوية، القدرات النووية، عدد الجنود، التحديث التقني العسكري.

سيتم أيضاً دراسة كيف ينعكس تفاعل هذه المقومات على الأداء السياسي، الناتج من تراكم مقومات القوة الشاملة للدولة وتفاعلها، بحيث تُشكِّل مُجتمعةً رؤيةَ الدولة وإدراكها السياسي حول قضاياها الوطنية والخارجية، وبالتالي كيفية رسم سياستها الخارجية وتفاعلاتها الدولية. تأتي أهمية الأداء السياسي لاصيني، بفعل وجود عوامل القوة الناعمة، التي أصبحت تلعب دورًا هامًا في تحديد مكانة الدول على الساحة الدولية، بفعل نشاطها الدبلوماسي، وقدرتها الإعلامية والمعلوماتية، وتأثيرها المعنوي على عناصر القوة الشاملة للدولة، من خلال تحفيزها وتفعيلها وتطويرها.

واستنادًا إلى ما سبق يناقش هذا الفصل الصعود الصيني وتأثيره على مستقبل النظام الدولي، من خلال دراسة وفهم مقومات هذا الصعود وعناصر قوته، عبر نقاش مجالات القوة الصينية البشرية، والثقافية، والاقتصادية، والعسكرية والعلمية التكنولوجية، وكيف تنعكس على الأداء السياسي الصيني، حتى أضحى أحد أهم عناصر قوتها في تعاملاتها الدولية.

2-1. المقوم الثقافي الحضاري

تعتبر الحضارة الصينية واحدة من أعرق الحضارات وأكثرها إسهامًا في التاريخ والمعرفة البشرية، وتميَّزت بتواتر متصل لأكثر من خمسة آلاف عام، محتفظة خلالها بثقافتها وقيمها ولغتها (هوخام 2002، 11). ولا يمكن لأي باحث عن مستقبل الصين، أو عن تأثير صعودها الإقليمي والدولي، إلا أن يأخذ بعين الاعتبار الهوية الصينية وكيف تشكَّلت عبر العصور. وتنظر الصين إلى نفسها كحضارة عريقة متجذرة في التاريخ، تمتلك مقومات منافسة الحضارة الغربية، على اعتبار أن صعودها الحضاري ليس حدثًا طارئًا، "بل عملية طبيعية ومنطقية لاستعادة الصين دورها التاريخي والحضاري الذي فقدته نتيجة التدخلات الخارجية والاستعمار الغربي" (التميمي2017). وتستمد بكين قوة طرحها لرؤيتها حول نفسها، من تاريخها الثقافي والحضاري الفريد، حيث تميَّزت الحضارة الصينية بشخصيتها المنفردة، وتجانسها بحكم العزلة التي فرضتها الطبيعة الجغرافية على الصينيين، والتي ساهمت في صهر مكونات المجتمع على اختلافاتها في بوتقة واحدة (هوخام 2002، 11).

تميزت الثقافية الصينية بسماتٍ عدة. فعلى مدار التاريخ رأى الصينيون أنفسهم مركز العالم المتحضر، لِمَا يتمتعون به من تمايز فكري، وثقافي، ومعرفي (منصور 2016، 29-31). وقد ساعدهم في تعزيز هذا الاعتقاد، الموقع الجغرافي لإمبراطوريتهم التاريخية، التي أطلقوا عليها اسم المملكة الوسطى واعتبروها مركزًا لنظام دولي هرمي تتربع الصين على عرشه، وتربطها بمن حولها علاقة تبعية للمركز (Terrill2004, 41). وقد لعبت الثقافة الصينية المكتسبة عبر العصور، الدور الأبرز في تماسك المجتمع الصيني وتَشكُّل عقيدته، المستمدة من ثالوث تاريخي وروحي مقدس متمثل بالكونفوشيوسية، والطاوية، والماركسية الماوية.

أولًا: الكونفوشيوسية وهي لبنة الثقافة الصينية، والفكر الأكثر تأثيرًا في المجتمع الصيني، وأساس سلوك أفراده، حتى أضحت المهيمن الرئيس على الفكر الصيني مذهبًا وثقافةً وقيمًا. وانطلق مذهب كونفوشيوس، من مبدأ الخير الذي يجب أن يُعمَّم في تعاملات الإنسان مع محيطه، ثم تطوَّر لوجوب إنشاء حكومة خيِّرة تحكم بالعدل، من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمان الداخلي، الذي يُشكِّل الحصن أمام التدخلات الخارجية (ووبن 1996، 143–149). أراد كونفوشيوس تحقيق ذلك من خلال إحياء نظام أخلاقي متوارث، يُعزِّز خضوع الرعية إلى قانون يقيم علاقة مؤسسية بين الحاكم والمحكوم، حيث تعتبر الكونفوشية أن العلاقات الإنسانية تقوم على بناء هرمي تراتبي، يستبطن مفهوم العائلة في كل مستوياته.

وقد رسم كونفوشيوس خمسة أشكال أساسية للعلاقات، وهي علاقة **الأب والابن، الزوج والزوجة، الأخ الأكبر والأخ الأصغر، وعلاقة الحاكم والشعب،** التي يطرحها من نطاق عائلي، فالدولة حسب كونفوشيوس هي دولة عائلية، الحاكم فيها هو أبو الشعب، لذلك على الشعب الطاعة والامتثال، أما العلاقة الخامسة فهي **علاقة الأصدقاء** التي يُفسِّرها كونفوشيوس من منطلق عائلي. فالصداقة تعكس علاقة القدوة بين الأخ الأصغر والأكبر، بين من يحتاج للمساعدة ومن يقدم المساعدة (الغندور 2010، 130). واعتبر كونفوشيوس أن هذه التراتبية، تخلق جوًا من النظام والانسجام الداخلي، فعندما يلتزم كل فرد بما عليه من واجبات ومسؤوليات تتحقق المصلحة العامة، خاصةً وأن هذا الالتزام نابع من التزام داخلي ودافع أخلاقي.

فإذا ما أرادت الدولة أن يكون لها شأنٌ بين الأمم، عليها أولًا زرع الأخلاق لدى شعبها. فإذا ما تعلم الإنسان طبيعة هذه الصفات الأخلاقية وتشبَّع منها، فإنه سيفهم كيف يُنظِّم سلوكه الفردي والأخلاقي، وإذا ما فهم كيف يُنظِّم سلوكه الفردي فإنه سيفهم كيف يحكم الناس. وعندما يفهم كيف يحكم الناس ويتمكن من ذلك،

فإنه سيفهم كيف يحكم الأمم (رسلان 2014، 109–110). وبالتالي فإن قوة الدولة تكمن في بناء مجتمع أخلاقي قادر على مواجهة أي تحدي خارجي (منصور 2016، 29–33).

زرعت الثقافة الكونفوشية في المجتمع الصيني مبادئ الاستقامة وحب الخير والولاء، وطاعة الأهل، والسلطة المطلقة للحاكم على المحكوم، للأب على الابن وللزوج على الزوجة. وقد أضحت هذه المبادئ أسلوبًا للحياة، وجزءًا من الفكر والعادات الصينية (اسماعيل 2020)، التي تساهم في الاستقرار الداخلي الصيني كنتيجة لثقافة الالتزام بالقانون والامتثال لنظام الحكم، الأمر الذي عزَّز استمرار مركزية الحكم وثباته.

ثانيًا: الطاوية من الطاو وهو المنهج أو الطريق، جاءت تخاطب روح الإنسان، وتطالبه بالعودة إلى الطبيعة، إلى مبدأ الأشياء وجوهرها (تزي 1995، 15). وترتبط الطاوية بالفضيلة، وتعتبر أن الهدف الرئيس من وجود الإنسان هو التناغم مع مبادئ الكون. لذلك عليه أن يكون مسالمًا متزنًا هادئًا حتى يتمكن من استجماع قوته للوصول إلى هدفه (نيدهام 1995، 163–191). يعكس ذلك مبدأ "Wei Wu" والذي يعني العمل دون صراع، من خلال خلق واستحداث الطرق والأساليب التي تُوصِل إلى الهدف من دون مواجهة وعنف (منصور 2016، 32)، فالإنسان وفق الطاوية يتداخل مع الطبيعية دون التدخل في مسارها. بالتالي فإن فنَّ الحياة أشبه بفن الملاحة لا بفن القتال، حيث يُوجِّه الربان شراعه للريح، بهدف الاستفادة منه لا لمقاومته (تشينغ 1998، 125).

لقد امتصت الثقافة الصينية، مبادئ الطاوية، التي رسَّخت لدى شعبها ثقافة الصبر والهدوء وعدم التسرع، والثبات لتحقيق الأهداف وإن طال الوقت، دون الحاجة للمواجهة. فالجندي الجيد في الفكر الطاوي ليس غضوبًا ولا متسلطًا ولا متسرعًا، والمنتصر الجيد ليس انتقاميًا ولا عنيفًا (تزي 1995، 120). هذه القيم والنزعة السلمية، يترجمها الصينيون اليوم لطمأنة العالم، والتأكيد على سلمية صعودهم، المستمد من تاريخهم

المتجذر وحضارتهم التي تزيد عن 5000 عام، ورثت فيها البلاد قيم التعايش السلمي، وثقافة حسن الجوار، وتعزيز الصداقة مع شعوب العالم المختلفة (scobell 2002, 5–8).

كذلك ساهمت الطاوية في تعزيز البراغماتية كأحد أدوات الفكر السياسي والاقتصادي الصيني المعاصر، حيث شبَّه الفيلسوف الصيني **لاو تزي**[10] في مخطوطاته التي تعود للقرن السادس قبل الميلاد، المرونة السياسية بحركة التنين المتناسقة (تزي 1995، 90)، بمعنى أن لكل مقام مقال، ولكل موقف تصرف، ولكل حالة خصوصيتها، فلا يمكن تعميم أسلوب واحد في التعامل مع الدول المختلفة في المواقف المختلفة. في هذا السياق، يمكن فهم البراغماتية الصينية من باب المصلحة القومية (العلمي 2018، 1201–1202)، فهي لا تتبنى سياسات ثابتة تجاه أي من الفواعل الإقليمية والدولية، بل تختلف سياستها وفقًا للمعطيات والتطورات الحاصلة بما يحقق منفعتها الذاتية ومصلحتها القومية، ورغبتها في لعب دور عالمي، يحقق مصالحها ويتناسب مع ثقل صعودها (العلمي 2018، 1207).

عزَّزت الثقافة الطاوية في المجتمع الصيني مبادئ الهدوء والسلام والثبات، من أجل تحقيق الغايات، وهو ما ساهم في خلق أجيال ملتزمة ومتفانية تساهم في تحقيق الهدف الموحد للصينيين، وهو عودة الصين القوية والموحدة، مركز الإقليم والعالم وحضارة ما تحت السماء.

ثالثًا: الماركسية بِنفحتِها الماوية، التي طرحت مبادئ مركزية الحكم واعتمدت على الامكانيات الثورية للفلاحين، والتي تُعتبر استمرارًا لنضال الطبقات ضد البرجوازية والرأسمالية. تفترض الماركسية بشكل عام أن دكتاتورية البروليتاريا هي دولة من نوع جديد، سيطرة طبقية، سيطرة المستغَل على المستغِل، سيطرة الثورة على الرأسمالية أو على من يدعم استمراريتها كدولة، ولذلك على جميع الثوار الالتزام والطاعة (بوليترز وآخرون د.ت ،99).

يعتبر انتصار الثورة الشيوعية، بزعامة **ماو تسي تونغ**[11]، حدثًا مفصليًا في التاريخ الصيني، امتد تأثيره على مختلف نواحي الحياة. فقد أراد **ماو** إنشاء قوة عالمية مناهضة للإمبريالية، من خلال التركيز على الأيديولوجيا الشيوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الصينية. فقد اعتمد **ماو** على الإمكانيات الثورية للفلاحين، الذين من الممكن أن يكونوا حلفاءً مهمين للبروليتاريا في طريقها للوصول إلى السلطة. فالمجتمع الصيني كان لا يزال مجتمعًا زراعيًا، وبالتالي اعتبر الفلاحين قوةً مؤثرةً في دفع عجلة الثورة الصينية، وفي ذلك ثورة على الفكر الماركسي الذي يعتبر أن الاشتراكية تأتي كنتيجة لثورة بروليتارية صناعية ينتج عنها بناء المصانع والمدن (صالح 2008، 184).

استمرت الحقبة الماوية منذ انتصار الثورة الشيوعية بزعامة **ماو تسي تونغ** عام 1949 وحتى وفاته عام 1976. أراد **ماو** خلال تلك الحقبة وضع الأسس التي تنقل بلاده من حالة الذل والتبعية إلى القوة والاستقلالية، من خلال إرساء الأفكار والأيديولوجيا الماركسية، إلا أن ذلك لم يكن سهلًا. فقد عانت الصين وشعبها من فترات صعبة وقاسية، على المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، حيث مرت فيها البلاد بفترة المجاعة الكبرى (1959–1961)، وموجة الجفاف في عام 1960، ونتائج خطة القفزة الكبرى إلى الأمام[12]، التي هدفت إلى تحويل المجتمع الزراعي إلى صناعي، لكنها باءت بالفشل الذريع، وما لحق ذلك من تبعات الثورة الثقافية[13] وسلطة الحكم الشمولي (فرجاني 1987، 291–298). فالماوية طرحت طريقة تفكير جديدة، تختلف عن الشيوعية السوفيتية، وأعادت صياغة فكر ماركسي جديد، في محاولة تكييف العقيدة الماركسية مع السياق والخصوصية الصينية.

كان للتراكم الثقافي والحضاري الصيني انعكاساته على الحياة السياسية الصينية الداخلية والخارجية. فقد استمر حكم الحزب الشيوعي منذ عام 1949، بفعل تشبع المجتمع بالفكر الثقافي **الكونفوشي**، الذي دعا إلى

الامتثال والتزام الرعية أمام الراعي، من أجل الحفاظ على الوحدة والاستقرار والسيادة الداخلية، التي أصبحت تعتبر أحد أهم ركائز العقيدة السياسية الصينية الثابتة (منصور2016، 30). فمن أجل فرض النظام وترسيخ الاستقرار يجب أن يكون هناك سلطة واحدة تحظى بولاء عامة الشعب. ينتج هذا الولاء من خلال تكريس فكر كونفوشيوس في صلاح الحاكم وعدله (اسماعيل 2021). **أما الطاوية** فقد رسخت الهدوء والثبات لدى الشعب الصيني وجعلته مستمرًا في العمل من أجل الوصول إلى هدفه في عودة الصين القوية. كذلك ساهمت الطاوية في تعزيز فكرة المرونة والتكيف، من أجل الوصول إلى حالة التوازن وتحقيق الأهداف. يظهر ذلك بوضوح عندما استجابت بكين لعصر العولمة والانفتاح وتكيفت مع الاقتصاد المعولم، وصقلت نموذجها الاشتراكي ذي الخصائص الصينية. **أما الماركسية اللينينية بنفحتها الماوية** فقد استطاعت فهم الطبيعة الصينية الخاصة، وبلورت نموذجها الخاص، حيث جعلت من الفلاحين أساس الثورة والبناء، وشدَّدت على مركزية الحكم، ودعمت الديمقراطية المركزية، التي تُلزِم أعضاء الحزب على الامتثال والالتزام على مخرجات مؤتمر الحزب. ورسَّخت الماركسية أسس استمرار حكم الحزب الشيوعي الصيني، وصقلت الشخصية الصينية برؤيتها الجديدة، وهدفها الموحد، الذي بدأت في تنفيذه مع وصول **دينغ شياو بينغ** إلى الحكم، من خلال تعزيز الإنتاج والانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية، داخل إطار منظومة الحكم الشمولية. وشكَّل ذلك نقلة نوعية وتحول جوهري، طُبِّق دون اعتراض أو مقاومة كنتيجة للانصياع الصيني الكامل لحكم الحزب الشيوعي (الجرباوي 2021، 342). فالصين اليوم هي نتاج ثقافة تاريخية متراكمة، وتجربة حضارية ممتدة لآلاف السنين، ما جعلها تمتلك خصائص شخصية فريدة ومتجانسة بالرغم من الاختلافات الطبيعية للمناطق والمدن الصينية وتعدد القوميات (السالم2015، 86-87).

خارجيًا، استثمرت الصين إرثها الثقافي وتاريخها الحضاري، في طرح رؤيتها لدورها في النظام العالمي، الذي تحتل فيه مكانة ريادية متقدمة، تساهم في بناء العصر الجديد، من خلال إسهاماتها التنموية في مختلف المجالات، ودورها العالمي كدولة مسؤولة منفتحة على الجميع، دون فرض نموذجها التنموي أو فكرها السياسي على أحد. جاء ذلك في التقرير الشامل الذي قدَّمه الرئيس **شي**[14] للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذي وضَّح فيه الرؤية العالمية الصينية، التي تقوم على خلق عالم أخلاقي تجمعه قيم العدالة والمساواة بين جميع الدول بغض النظر عن حجمها ومدى قوتها. وتتعزَّز في هذا العالم المستهدف، الاعتمادية المتبادلة دون التنافس على الموارد ومصادر القوة، فالاعتمادية من وجهة النظر الصينية تنطلق من فكرة الفوز المشترك Win–Win، الذي يزيد من فرص التعاون بين الدول بما يحقق منفعة وازدهار الجميع، وبذلك ينتشر السلم والأمن الدوليين (النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017).

2-2. المقوم البشري

تعتبر الثروة البشرية أحد أهم مقومات قوة الدولة، وسببًا رئيسًا في تنميتها المستدامة، ومرتكزًا لتطورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتبر رأس المال البشري أحد عناصر الإنتاج[15]، وله تأثيره المباشر في نمو الدول وتقدمها الاقتصادي. إن التوجه العالمي للاهتمام في العنصر البشري نابع من أن البشر هم الثروة الحقيقية للدولة، لذلك يجب الحفاظ عليهم وتطوير قدراتهم، من خلال التدريب والتأهيل المستمر، وتوسيع مداركهم الفكرية، من خلال تحسين مستوى التعليم، وظروف الحياة الاجتماعية والصحية وتطوير البنية التحتية اللازمة للإبداع والتطور والابتكار (United Nations 2014).

في هذا السياق تُمثِّل التجربة الصينية في التنمية البشرية مثالًا مهمًا، حيث شهدت البلاد تحسنًا واضحًا في التنمية البشرية في الفترة 1990–2019، وذلك وفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر في العام 2019. فقد زادت قيمة مؤشر التنمية البشرية للصين من 0.499 إلى 0.761، بزيادة قدرها 52.5%، ما جعل الصين، الدولة الوحيدة في العالم التي انتقلت من مجموعة التنمية البشرية المنخفضة، إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، منذ تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990. في تلك الفترة ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمقدار 7.8 سنة، وزادت سنوات الدراسة بمقدار 5.2 سنة، كما ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الصين بنحو 993.4% (Human Development Report 2020, 2).

ومن الناحية الصحية، تطور الوضع الصحي للسكان منذ إنشاء نظام الصحة العامة الصيني في الخمسينيات من القرن الماضي، فقد تخلصت البلاد من عبء الأمراض المعدية والطفيلية والتي كانت السبب الرئيس للوفاة. ويشير تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2011، أن البلاد أنشأت –منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح– أنظمة صحية شاملة نسبيًا؛ للوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها ولتوفير الخدمات الطبية اللازمة على مستوى الوطن. وتُوِّجت هذه الجهود بأن أصبحت الصين أول بلد نامٍ يقضي على مرض الجدري وشلل الأطفال (الأمم المتحدة 2011، 10). كذلك تحسن الوضع الصحي للأمهات الحوامل والأطفال الرضع، قد انخفضت نسبة الأمهات اللاتي يخسرن حياتهن أثناء الحمل والميلاد من 1000/200 في الخمسينيات إلى 1000/50.2 عام 1991 ثم إلى 1000/13.8 عام 2009 (الأمم المتحدة 2011، 11). وبالتالي انخفض معدل الوفيات العام، وتحسن متوسط العمر المتوقع بشكل كبير. فقد كان متوسط العمر المتوقع للمواطن الصيني عام 1980 هو 67 عامًا، ثم ارتفع حتى أصبح 77 في عام 2020 (The World Bank 2020).

ومن الناحية التعليمية الأكاديمية والمهنية، أدركت الصين ضخامة مقدراتها البشرية، وأهمية استثمارها في عملية الإصلاح والانفتاح، وتمكنت من تحويل كثافتها السكانية التي تقدر بـ1.4 مليار نسمة[16] (Population Pyramid 2021)، إلى قوى عاملة ماهرة. قُدِّر عدد الأيدي العاملة في الصين عام 2020 بـ771 مليون نسمة (The World Bank 2021). وقد ساهم التراكم الثقافي للشعب الصيني، الذي يحثُّ في مجمله على العطاء والتفاني، والالتزام في العمل، وطاعة المرؤوسين، في أن تصبح الصين مصنع العالم، وخليته النابضة لإنتاج سلعه وخدماته. فعلى سبيل المثال، شكَّلت صناعة المنسوجات والملابس الصينية ما يقدر بـ28% من إجمالي الإنتاج العالمي في الفترة 2003–2007، بينما أنتجت البلاد عام 2019 ما نسبته 53% من الإنتاج العالمي من المنسوجات (Woetze and others 2019,59).

ومن أجل تحقيق ذلك عملت الحكومات الصينية المتعاقبة على تحسين جودة ومهارة طاقاتها البشرية في شتى المجالات، من خلال تبني منظومة تدريبية وتعليمية متطورة (لكريني 2017، 120). فقد استثمرت الصين في بناء شعبها وتعليمه أهم المهارات والخبرات، التي تلبي الاحتياج العالمي للعمال من التخصصات المهنية والتطبيقية الدقيقة والمعقدة، وخرَّجت طاقات أكاديمية ومهنية قادرة على تشغيل أضخم المصانع وأكبر خطوط الإنتاج. واهتمت بكين بالتعليم وحسَّنت من جودته وفرضت 9 سنوات من التعليم الإلزامي منذ عام 1986، بهدف سد الفجوة العلمية بين الريف والمدينة. وقد بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم عام 2006 ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ في عام 2020 ما نسبته 3.6% (البنك الدولي 2021). كذلك اهتمت الصين في التعليم بشقيه المهني والأكاديمي، أما في مجال التعليم المهني، فقد طبقت سياسة التعليم المعتمد على التدريب والتأهيل، وفتحت الأبواب للتخصصات الفنية التي يحتاجها أي مصنع في العالم (شيوان 2020)، فمنذ عام 2016 وحتى عام 2020، تلقى أكثر من 98 مليون صيني في جميع

أنحاء البلاد تدريبًا مهنيًا (شبكة تلفزيون الصين الدولية 2021). وقد رصدت الحكومات الصينية مخصصات مالية سنوية، لتعزيز التعليم المهني، حيث تُقدِّم برامج التدريب المهني التابعة لوزارة التعليم الصينية حوالي 90 ألف منحة كل عام (الصين بالعربية 2020)، بهدف ضخ طاقة عمالية مؤهلة ومدربة في اقتصادها، حتى وصل عدد العمال المهرة في الصين إلى ما يقارب 200 مليون عامل بنهاية عام 2020 (الصين بالعربية 2021). وقد أضحت العمالة الماهرة والرخيصة أهم مميزات الاقتصاد الصيني ومصدر جذب واستقطاب للمستثمرين الأجانب (هوان 2001، 46–49).

في مجال التعليم العالي، شجعت الصين طلابها على الالتحاق بالجامعات وكليات الدراسات العليا من خلال تقديم المنح والإعفاءات الدراسية، وخفض تكلفة كليات الدراسات العليا. وقد تزايدت أعداد الطلاب الملتحقين في التعليم العالي بشكل ملحوظ، فبحلول عام 2002 ارتفع معدل الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي في الصين إلى 15% من إجمالي الطلاب الذين أنهوا المرحلة الثانوية. واستمر هذا المعدل بالارتفاع حتى وصل إلى 26.5% بحلول عام 2010، ليصل إلى 45.7% عام 2017 (شينغ 2019). وعلى الرغم من أن الجامعات الأمريكية لا تزال في صدارة الجامعات الأفضل عالميًا، لكن جودة التعليم العالي في الصين تزداد تدريجيًا. ففي عام 2015، كانت جامعة بكين هي الجامعة الصينية الوحيدة في الترتيب العالمي لأفضل الجامعات، حيث احتلت المرتبة 32 عالميًا آنذاك، فيما ارتفع تقييمها عام 2022، لتحتل المرتبة 21 عالميًا. وارتفع معها عدد الجامعات الصينية التي أدرجت ضمن قائمة افضل الجامعات عالميًا، حيث هناك 7 جامعات صينية تعتبر من أفضل 100 جامعة على مستوى العالم عام 2022. وقد ركزت البلاد على استثمار الطاقات البشرية والكفاءات الأكاديمية والاستفادة الكاملة من معرفتهم وعلومهم وتقنياتهم، في مجال البحث العملي والتطوير في ضوء النمو الاقتصادي الصيني. ولتحقيق ذلك قامت وزارة التعليم بالشراكة مع

مؤسسات التعليم العالي ببناء مجمعات علمية، ومراكز تقنية، بهدف الجمع بين الصناعة والتعليم والبحث العلمي معًا، من أجل تحويل العلم والبحث إلى إنتاجية حقيقية، تنعكس على مقومات قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها (China Education Center 2021).

تساهم هذه الطاقات البشرية، المؤهلَة والمُدرَّبة في استمرار مسيرة الإصلاح والانفتاح، وتسريع وتيرة النمو بكافة مستوياته التكنولوجية، التقنية، العسكرية، والاقتصادية. ليس هذا فحسب، بل إن الكثافة السكانية المرتفعة في الصين تعتبر قوة شرائية كبيرة وهامة، حيث تعتبر السوق الاستهلاكية الصينية، الأكبر في العالم. وتستثمر الحكومة الصينية ذلك في تعزيز اقتصادها، لا سيما في أوقات الأزمات، ومثال ذلك أزمة كوفيد-19، حيث سارعت الحكومة الصينية إلى دعم المنتجات المحلية من أجل سد حاجة السوق الداخلية (شيانغ وكه 2020)، كما وجهت الصين مواطنيها نحو استهلاك المنتجات المحلية، مستفيدة من تنامي الطبقة الوسطى، وهو ما ساهم في سرعة تعافي الاقتصاد الصيني، ووضع أساس متين للنمو المستدام (United Nations 2022, 72)، حيث يعتبر الاقتصاد الصيني من أوائل الاقتصادات التي تعافت بعد الجائحة (The World Bank 2021).

2-3. المقوم الاقتصادي

يُشكِّل الاقتصاد أحد أهم ركائز نشوء القوى العالمية، حيث يساهم في انتعاش القطاعات الأخرى للدولة، بما في ذلك القطاع العسكري. وفي الصين كان وصول **دينغ شياو بينغ**[17]، لإدارة دفة الدولة عام 1978 نقطة تحول فارقة في تاريخ الصين الحديث، حيث افتتح **دينغ** حقبةً جديدةً أسماها "الخيار الجديد"، رفع فيها شعار "الإصلاح والانفتاح". أما الإصلاح، فهو إصلاح الوضع الداخلي الصيني في مختلف المجالات، مع التركيز على الجانب الاقتصادي. أدرك **دينغ** أن عليه أولًا إصلاح الداخل الصيني وإحداث تغيير حقيقي في حياة

المواطنين، من خلال بناء قاعدة اقتصادية، علمية وتكنولوجية، بالتوازي مع الحفاظ على تماسك وثبات النظام السياسي، وتأكيد رسوخه وسيطرته على مجمل الحياة السياسة في البلاد (دياب 1998، 23). وترافق ذلك مع خروج الصين من قوقعتها والانفتاح على العالم، والاندماج تدريجيًا في النظام الدولي، ورغبتها في الحد من الصراعات الخارجية الأيديولوجية والحدودية. فالصين بحاجة إلى التطور، الأمر الذي يتطلب بيئة خارجية مستقرة مواتية للتجارة والاستثمار الدوليين (Denmark 2018).

انطلقت خطة الإصلاحات الاقتصادية في الصين، بعدما أقرت اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1978 التحول من النضال الطبقي إلى البناء الاقتصادي، والبدء في تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، دون الحياد عن أساسيات الفكر الاشتراكي (Lippit 1997, 112). فقد عملت القيادة الصينية على تطوير نموذج صيني خاص، من خلال الدمج بين الاشتراكية ونظام السوق الحر، فيما أصبح يعرف **بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية**، طَبَّقت من خلاله نموذجها الخاص في التحول نحو اقتصاد السوق الحر، من خلال الاندماج التدريجي، خلافًا لرؤية المؤسسات الدولية في التحول عن طريق الصدمة. هذه العملية التدريجية وفَّرَت انتقالًا أكثر هدوءًا وسلاسةً ومتابعةً وتقييمًا دائمًا من قبل قيادة الحزب لأخذ ما يتطلب من الإصلاحات للإشكاليات المترتبة على هذا التحول، وتذليل العقبات أمامه (Hong 2020, 260–262).

وتقوم عملية التحول الصيني، على معادلة أساسية قائمة على الدمج ما بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق سُمِّيت باشتراكية السوق. كان الهدف الأساسي للحكومة الصينية هو التقدم والنمو من أجل اللحاق بالبلدان المتقدمة، وتحسين ظروف حياة المواطن الصيني الذي كان يعاني من الفقر. لذلك حُشدت البلاد بأكملها لتحقيق هذا الهدف وأُطلق العنان أمام أفرادها للإبداع والعطاء، مع تحرير الاقتصاد، والحد من احتكار الدولة، وتحقيق هامش من الملكية المشتركة بين الدولة والأفراد، مع تزايد مطرد في مساحة هذا

الهامش وفق خطة استراتيجية وضعتها الدولة، من أجل تسهيل عملية الانتقال بشكل تدريجي، بما لا يؤثر على استقرار نظام الحكم (Virmani 2005, 3).

وقد نجحت الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، في دفع الصين لتصبح قوة اقتصادية في فترة زمنية قصيرة، حتى أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وأسرع اقتصاد نموًا في الثلاثين سنة الماضية. وبمقارنة حصة بكين من الناتج المحلي العالمي، منذ بداية الإصلاح والانفتاح، والتي كانت تقدر بـ1.8% عام 1979، لتنمو إلى 9.3% عام 2011 (Lin 2011, 214)، وتصل إلى 18.4% عام 2021 (The World Bank 2021). ومنذ عام 2009 أصبحت الصين المُصدِّر الأول للسلع التجارية في العالم، وثاني أكبر مستورد لها (lin 2011, 214).

China GDP\ Us$	Year
59.716 Billion	1960
92.603 Billion	1970
191.194 Billion	1980
360.858 Billion	1990
1.211 Trillion	2000
6.087 Trillion	2010
14.723 Trillion	2020

Source: World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للصين منذ عام 1979 بتسارع. ففي حين بلغت قيمته 392 مليار دولار في ذلك العام، نما ليصل إلى 988.2 مليار بعد عشر سنوات. وفي عام 1999 وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.55 تريليون دولار، ثم إلى 6.83 تريليون في عام 2009، لترتفع بعد عشر سنوات وتصل إلى 14.30 تريليون دولار (The World Bank 2022).

أما من حيث احتياطي العملات، بكين تمتلك أكبر احتياطي من العملة الصعبة في العالم، بفعل أن صادراتها أكبر من وارداتها، الأمر الذي يعطي الاقتصاد الصيني أفضلية، لا سيما حينما تحدث الأزمات

الاقتصادية العالمية (أوجانة 2016–2017، 90). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الصين تحتفظ عما تزيد قيمته عن 3 تريليون دولار أمريكي من السندات الحكومية الأمريكية ضمن احتياطيها من العملات الأجنبية (The World Bank 2020).

تستحوذ الصين على نسبة مرتفعة من سندات الخزينة الأمريكية؛ لأنها استثمار جيد في حربها التجارية مع الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى لجأت الصين إلى هذه السياسة في ظل وجود فائض مالي كبير من الدولار الأمريكي لديها، بفعل انتعاش صادراتها. لذلك فإنها تستثمر نسبة لا بأس بها من هذا الفائض في شراء السندات الأمريكية، بهدف المحافظة على معدل منخفض لسعر صرف عملتها، وهو ما يساهم في دعم تنافسية صادراتها. وتقوم الصين بذلك من خلال شراء البنك المركزي الصيني لمعظم الدولارات التي تدخل البلاد، ثم تعيدها إلى السوق الأمريكية مرة أخرى من خلال شراء سندات الخزينة، وهو ما يحافظ على قيمة عملتها المحلية مقابل الدولار (محسن 2018).

ومن حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، تعتبر الصين، الوجهة الثانية للمستثمرين حول العالم بعد الولايات المتحدة. فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية في الصين عام 2019 ما يقدر بـ 141 مليار دولار، مقابل 261 مليار دولار استثمارات في الولايات المتحدة. وفي عام 2020، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة 156 مليار، مقابل 149 مليار دولار بزيادة قدرها 8 مليارات عن العام السابق (الأونكتاد 2021، 4).

أما الميزان التجاري، يُقصَد به محصلة الفرق بين صادرات البلاد وارداتها. وبالاطلاع على الحالة الصينية في آخر أربع سنوات، نلحظ فائضًا لصالح الصادرات. بلغ الميزان التجاري الصيني عام 2021 ما قيمته 458.93 مليار دولار، بزيادة قدرها 25.34% عن عام 2020، الذي بلغت فيه قيمة الميزان التجاري

366.14 مليار دولار، بزيادة 175.74% عن عام 2019، حيث بلغت قيمته 132.79 مليار دولار، بزيادة قدرها 45.14% عن عام 2018، الذي شكَّلت فيه قيمة الميزان التجاري 91.45 مليار دولار (Macro Trends 2022).

ويؤدي الفائض في الميزان التجاري، إلى حصول البلاد على عملة أجنبية، يضيفها إلى احتياطاته من العملة الصعبة، كما يساهم الفائض التجاري في زيادة النمو الاقتصادي، وبناء وتطوير القدرات الإنتاجية من بنى تحتية وأيدٍ عاملة، كما يساهم في خلق فرص عمل؛ نظرًا لزيادة الطلب على السلع البلاد في الأسواق العالمية (Makin 2006, 7).

وعلى الصعيد المحلي، أدركت الصين ضرورة الاهتمام بالسوق الداخلي، نظرًا لأهميته في دعم اقتصادها ودفع عجلة تقدمه. فعدد السكان الهائل إذا ما تم دفعه باتجاه الطلب على المنتج المحلي، فإن ذلك سينعكس على اقتصاد السوق، حيث إن زيادة الطلب ستعكس زيادة في الإنتاج، وبالتالي تحريك لعجلة الاقتصاد. ومثال ذلك ما حدث إبان الأزمة المالية العالمية عام 2008، فنتيجةً للأزمة تراجع الطلب العالمي على جميع السلع والخدمات بما فيها السلع الصينية، لذلك قامت الحكومة الصينية بتشجيع السوق الداخلي على الشراء المنتج المحلي، بهدف تخفيف الكميات المنتجة المكدسة، ودعم المنتج المحلي، وبالتالي إنقاذ الاقتصاد الصيني من الانهيار (أوجانة 2016–2017، 42).

في المقابل، تدرك الصين أن وصفها كقوة كبرى، يعني التزامات دولية أكبر، وهو ما قد يُضعِف وتيرة تطورها الاقتصادي، لذلك ما زالت تصف نفسها بالدولة النامية، سواء في المحافل الدولية أو في خططها الخمسية. أطلقت بكين في أكتوبر 2020، خطتها الخمسية الرابعة عشر، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف طويلة الأجل. وتؤكد الخطة على ضرورة تعميق الإصلاحات الداخلية من خلال تسريع تطوير نظام اقتصاد

السوق الاشتراكي، وسياسة ديمقراطية شفافة، وحضارة مزدهرة لمجتمع متناغم يلتزم بثقافة بيئية خضراء. وتدعم الخطة مواصلة مسيرة الانفتاح على العالم، وتعزيز التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة، واستمرار العمل المشترك لتفعيل مبادرة الحزام والطريق[18]، والعمل الفاعل على إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية، من خلال جهود حماية النظام التجاري متعدد الأطراف وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، والإسهام في إصلاحات منظمة التجارة العالمية (China's 14th Five-Year Plan 2020).

كان لاستمرار النمو الاقتصادي تأثيره على الصين التي جلب لها القوة والثروة (Buzan 2010, 15)، وعلى آسيا أيضًا، حيث يشهد العالم انتقالًا تدريجيًا لمركز القوة من الغرب إلى الشرق. في هذا السياق، يرى **اكنبري** أن صعود الصين سيُغيِّر شكل منطقة شرق آسيا وسيحد من الهيمنة الأمريكية، إما من خلال تشكل نظام ثنائي القطبية تتنافس فيه الولايات المتحدة مع الصين، أو أن تستطيع الصين أن تحل محل القوة الأمريكية كقوة مهيمنة (Ikenberry 2004, 360-362). هذا ما قد يقلق الولايات المتحدة، إذا ما أخذنا بطرح **ميرشايمر**، بأن استمرار النمو الاقتصادي المطرد، سيمكن الصين من تطوير قوتها العسكرية ورفض الهيمنة الأمريكية على إقليمها، وهو ما قد يؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة (Mearsheimer 2006, 1).

لكن مسألة استمرار النمو الاقتصادي بوتيرة عالية ومستقرة، تضمن مستوى آمن للصعود الصيني، تبقى محل جدل بين المفكرين والمراقبين الاقتصاديين. يؤكد صندوق النقد الدولي على أن استمرار وتيرة النمو الاقتصادي بمستوى آمن، يتوقف على مجموعة عوامل تستلزم ضرورة إجراء إصلاحات عميقة في البنية السياسية والاقتصادية الصينية. تشمل المؤسسات المملوكة للدولة، والنظام المالي، وضرورة معالجة مشكلات الفساد والفقر، والفروقات الاجتماعية، وانعكاسات التلوث على الحياة العامة، وغيره من التحديات التي تواجه المجتمع الصيني (الرحمن 2015، 66).

2-4. المقوم العلمي والتكنولوجي

تولي الصين أهميةً كبيرةً لتطوير القطاع العلمي والتكنولوجي، فهو يساهم بشكل مباشر في نهضة جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الاقتصادي والعسكري. وقد ذكرت بكين في خطتها الخمسية الرابعة عشر أنها ستعطي الأولوية لتطوير قطاع العلوم والتكنولوجيا، وخصصت لذلك 1.4 تريليون دولار، بهدف تحقيق الاعتماد على الذات في التكنولوجيات والتقنيات المتقدمة (China's 14th Five-Year Plan 2020). في هذا السياق، اتبعت البلاد خلال العقد الماضي مسارًا تصاعديًا في مجال الإنفاق على البحث العلمي. يوضح الجدول المرفق التصاعد في الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في السنوات الأربع الماضية.

Year	Rate of R&D\GDP
2018	%2.14
2019	%2.24
2020	%2.41
2021	%2.44

Source: National Bureau of Statistics of China.

أصدرت الصين عام 2006، البرنامج القومي متوسط وبعيد المدى. يهدف البرنامج لتحقيق قدرة كبيرة في مجال البحث والتطوير على المستوى العالمي، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية في الصناعات الصينية. وأن تصبح البلاد القوة العلمية الأهم عالميًا بحلول عام 2050. ولتحقيق ذلك سيتم العمل على تعميق إصلاح قطاع العلوم والتكنولوجيا، وتحديث البنية التحتية اللازمة لاستكمال عملية الاصلاح الداخلي، واستدامة النمو الاقتصادي (The National Program for Science and Technology Development 2006).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، لا زالت تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقًا على البحث والتطوير العلمي، إلا أن أداء الصين كدولة علمية رائدة يتطور باستمرار، حيث أصبحت ثاني أكثر الدول إنفاقًا على البحث والتطوير. في ذات الوقت قلَّصت الولايات المتحدة من معدلات إنفاقها على البحث العلمي، حيث تراجع

الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير خلال السنوات الماضية، حتى وصل إلى ما نسبته 0.74% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، مقارنة بـ 0.76% عام 2015، و1.01% عام 2010 (American Association for The Advancement of Science 2022).

فتحت البلاد أبوابها منذ ثمانينات القرن الماضي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاع التكنولوجي، بهدف اكتساب المعرفة والخبرة التكنولوجية (أحمد، محمد 2018، 37). بالتوازي مع ذلك دعمت الحكومة الصينية البنية التحتية العلمية والتكنولوجية من معاهد ومختبرات ومراكز بحث. كذلك اهتمت السلطات الصينية، بالجامعات ومراكز البحث العلمي، ووظفتها لإعداد طاقات بشرية لديها العلم والمعرفة وقادرة على ترجمتها إلى مخرجات علمية وتكنولوجية، وفي المقابل أرسلت عددًا من الطلاب المبتعثين إلى الخارج بهدف اكتساب المعرفة والخبرة ونقلها إلى البلاد (Xie and others 2014, 9439).

ساهم ذلك في تعميم الوعي العلمي والتكنولوجي، وانتشار استخدام التقنيات على نطاق واسع، في مختلف المجالات كالزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا العسكرية وغيرها. ويمكن رؤية نتائج ذلك على أرض الواقع من خلال سلسلة متتابعة من الإنجازات العلمية والتكنولوجية. ففي عام 2019 أصبحت الصين الأولى عالميًا في تقديم وإيداع براءات الاختراع لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة، بعد تقديم 58,990 طلبًا مودعًا، بموجب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. تجاوزت بكين بذلك، مقعد الولايات المتحدة كأكبر مستخدم لنظام معاهدة البراءات، الذي شغلته منذ بدء العمل في المعاهدة عام 1978 (المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2020). وفي مايو 2017، اختُرع أول حاسوب كمي ضوئي في بكين (ينغ 2017). كذلك استطاع المسبار الصيني "**تشانغ إي4**" الهبوط على الجانب البعيد للقمر، في

سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ، كما دشنت التلسكوب الراديوي الأكبر في العالم "**فاست**" بضعف حجم التلسكوب الأمريكي "**اريسيبو**" (عبد الحافظ 2019).

وفي المجال الزراعي، عزَّزت بكين من مساهمات البحث العلمي والتكنولوجي، ففي عام 2018 تجاوز معدل استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ما نسبته 58.3% من الزراعة في الصين. وقُدِّر معدل استخدام الماكنات في الزراعة والحصاد ما نسبته 68%، كما تمت ميكنة –استخدام الماكنات– عملية إنتاج القمح بشكل كامل بنسبة 100%، في حين تجاوز معدل ميكنة زراعة وحصاد الذرة والأرز 80%. ومن جانب آخر، فقد أدى البحث العلمي في القطاع الزراعي إلى تطوير تقنيات حديثة للزراعة الصحراوية للتغلب على تحديات نقص المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة. ساهم ذلك في زيادة الإنتاجية الزراعية ومساعدة ملايين الفلاحين الصغار على زيادة دخلهم الشهري، ما انعكس بدوره على القطاع الزراعي ككل بحيث أصبح أكثر كفاءة واستدامة (لين، لينغ 2020). كذلك تستثمر الصين العلوم والتكنولوجيا في تعزيز البيئة الخضراء، وتطوير نظامها البيئي في مواجهة مشاكل التلوث، ونقص المياه وملوحة التربة والتصحر التي تعتبر أبرز المشاكل البيئية التي تعيق استمرار العملية التنموية (المؤتمر الوطني الـ19 للحزب الشيوعي 2017).

كذلك استثمرت بكين قطاع البحث العلمي والتكنولوجي في تحقيق هدفها في أن تصبح قوة سيبرانية عظمى. ففي فبراير 2014، أعلن الرئيس **شي** عن إنشاء المجموعة القيادية المركزية بالحزب الشيوعي، للأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات، بهدف السيطرة على محتوى الإنترنت، وحماية الأمن السيبراني، وتطوير الاقتصاد الرقمي، ومنذ ذلك الحين اعتبر مفهوم القوة السيبرانية الإطار الرئيسي في استراتيجية البلاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية (دوشي وآخرون 2021، 5).

وفي هذا السياق صرَّح الرئيس **شي** في خطابه بمنتدى الأمن السيبراني والمعلوماتية عام 2016، أن أمام الصين فرصة لا يمكن إضاعتها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كي تصبح قوة عظمى، وتحقق ما لم تستطع تحقيقه إبان الثورة الصناعية حيث كانت تغرق في "قرن الإذلال" (Xi 2016). بمعنى أن صعود الصين في الفضاء الإلكتروني، يُمثِّل للصينيين أكثر بكثير من مجرد ابتكار جهاز تجسس إلكتروني متطور، بل يرتبط بقدرة الحكومة الصينية على تحويل الشركات الوطنية إلى شركات رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي توسيع انتشارها العالمي وقدرتها التنافسية. ويدفع ذلك بكين إلى الاستثمار بزخم في مجال الأمن السيبراني، واستثماره في المجالات العسكرية والسياسية وغيرها، بما يضمن استمرار صعودها وقدرتها التنافسية على الصعيد الدولي (Bozhkov 2020, 1).

وفي مجال الذكاء الصناعي تحوّلت البلاد من بلد مُقلِّد للتكنولوجيا، إلى بلد يبتكر ويبدع، نتيجة للاستثمار في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذكاء الصناعي، وقد زادت الصين حصتها من الإنفاق التكنولوجي العالمي من أقل من 5% عام 2000 إلى 23% عام 2020، وهي في طريقها لتحقيق التكافؤ مع الولايات المتحدة باعتبارها قوة إلكترونية من الدرجة الأولى بعد حوالي عقد من الآن (Kynge 2021). كذلك برزت العديد من الشركات الصينية كشركات رائدة في المجال التكنولوجي والذكاء الصناعي من بينها، شركة **DJK**، المهيمنة على سوق الطائرات بدون طيار، وشركة **Sense Time**، التي أصبحت شركة الذكاء الاصطناعي الأعلى قيمة في العالم، ولا ننسى شركة **HUAWEI**، الرائدة في مجال الاتصالات اللاسلكية والتي تعتمد تكنولوجيا الجيل الخامس، وتقدم منتجاتها بجودة عالية وأسعار منافسة، وعملاق التجارة الإلكترونية **Alibaba**، وشركة **Ten cent** التي طورت تطبيق **We Chat**، وتطبيق **Tick Tok** (Darby, Sewal 2021).

ويجدر التنويه إلى وجود ارتباط وتكامل بين القطاعين التكنولوجي والعسكري، حيث يعمل القطاع التكنولوجي على تطوير القدرات العسكرية للقوات الصينية، بهدف تقليص الاعتماد على شراء التقنيات العسكرية من الخارج. وقد تركزت التكنولوجيا العسكرية الصينية على تقنيات التجسس والاستطلاع وحرب المعلومات، بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي، والحوسبة عالية الأداء، وتطوير قطاع الفضاء والأقمار الصناعية وشبكات الحاسوب، بالتوازي مع تطوير القدرات العسكرية البرية والبحرية والجوية لتصبح أكثر كفاءة (Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2021, V).

يعكس ذلك الخطوات الصينية في مجال تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، ودمجه في مختلف قطاعات الدولة، والجدير ذكره أن الصين تجاوزت مرحلة المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الابتكار.

2-5. المقوم العسكري

تعتبر القوة العسكرية من المكونات الرئيسية للقوة الوطنية الشاملة للدولة، وهي مرتبطة بأمن الدولة وكرامتها وازدهارها، إلا أنه غالبًا ما تواجه الدول الصاعدة معضلة تحديد الأولويات، تطوير القوة الاقتصادية أم تطوير القوة العسكرية، أم كليهما (Beckley 2010, 45). مع انطلاق برنامج الإصلاح والانفتاح، اختارت الصين التركيز على الاقتصاد. ويظهر ذلك بشكل جلي في كلمة الرئيس السابق **دينغ شياو بينغ** أمام اللجنة المركزية العسكرية الصينية في الرابع من حزيران 1985، أن على الجيش التحلي بالصبر والانتظار بضع سنوات قبل البدء في تحديثه، تبع هذا التصريح العديد من التقليصات في أعداد القوات المسلحة، وفي الميزانية العسكرية (Liang 2012, 8).

استمر ذلك حتى بداية القرن الواحد والعشرين، حيث استحدثت بكين استراتيجية تطوير القدرات العسكرية بالتوازي مع تطوير القدرات الاقتصادية المستمر. يظهر ذلك في تقرير السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني **شيانغ زيمين**، الصادر في 8 نوفمبر 2002، الذي ذكر فيه أن الوقت قد حان، للعمل بشكل متوازٍ، في تحديث الدفاع القومي والاقتصاد القومي، والدفع قدمًا نحو تعزيز التحديث العسكري، بالارتباط مع النمو الاقتصادي (Zemin 2002). تصاعد الإنفاق العسكري منذ ذلك الحين حتى أصبح عام 2006 الأكبر في المنطقة، وبلغ ما قيمته 49.5 مليار دولار (سفيان، بوعلام 2015–2016، 26). تصاعدت وتيرة الزيادة في الإنفاق العسكري الصيني، حتى بلغت عام 2018، ما يقارب 250 مليار دولار (SIPRI 2018, 3)، كما ارتفع الإنفاق العسكري الصيني مرة أخرى عام 2019 إلى 261 مليار دولار، لتصبح الصين ثاني أكبر دولة بعد الولايات المتحدة، في الإنفاق العسكري (SIPRI 2019, 3). ومع بلوغ عام 2020 كان الارتفاع السادس والعشرين على التوالي، بزيادة قدرها 1.9% عن عام 2019 (SIPRI 2020).

كان من الضروري أن تقوم الصين بتطوير قوتها العسكرية، لتحمي مصالحها الاقتصادية عبر العالم. بعدما احتلت مكانة بارزة بين اقتصادات الدول المتقدمة. فالصين تعتبر أكبر مستهلك للطاقة حول العالم، لذلك تحتاج لتأمين وصول إمدادات الطاقة التي تأتيها من ما وراء البحار كالشرق الأوسط، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وغيرها (المساوي 2021، 1).

كذلك فإن عملية التحديث العسكري الصيني تأتي في إطار الهدف الصيني في أن تصبح البلاد دولة عظمى بحلول عام 2050. فقد أكد المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، على ضرورة تطوير القوات العسكرية الصينية البرية والبحرية والجوية، وإنشاء منظومة قتالية ذات خصائص صينية بهدف

المضي قدمًا في تحديث الجيش، ليصبح جيشًا من الدرجة الأولى عالميًا (النص الكامل لقرار المؤتمر الوطني 19 للحزب الشيوعي الصيني).

تنطلق التوجهات العسكرية الصينية، من مخاوفها حيال البيئة المحيطة، الإقليمية والدولية، لذلك فهي تستعد عسكريًا لحماية بيئتها الداخلية في مواجهة أي من محاولات التمرد والانفصال الداخلي، بالإضافة إلى استعدادها الدائم لمواجهة الإرهاب، والحفاظ على السلم والأمن المحلي، واستقرار نظام الحكم. وعلى الصعيد الإقليمي فهناك توجهات عسكرية لحماية المصالح الصينية في الإقليم من خلال حماية حدودها الإقليمية، والاستعداد لحرب دفاعية إذا ما استدعى الأمر. أما دوليًا فهناك تخوف صيني من مواجهة كبيرة مع الولايات المتحدة، التي ترفض صعودها وتحاول تثبيطه (تشايز، تشان 2016، 17). من أجل ذلك تعمل البلاد على تطوير قدراتها العسكرية المتنوعة، حتى أصبحت القوة العسكرية أحد أبرز عوامل قوتها. فعلى الرغم من تأخرها عن منافستيها روسيا والولايات المتحدة، إلا أن بكين تواصل الاستثمار على نحو كبير في القطاعات العسكرية، فقد تحول جيش التحرير الشعبي، من قوة كبيرة عددًا، قديمةً بالمعدات، إلى جيش قادر وحديث (Heginbotham 2022, iii).

أما في المجال النووي، فتمتلك الصين قوة عسكرية نووية منذ عام 1965 (أوجانة 2016–2017، 47)، بقوام 400 سلاح نووي صالح للإطلاق، من خلال الطائرات الحربية، والصواريخ الباليستية البرية الثابتة والمتحركة، والصواريخ الباليستية البحرية (شعشوع، بهاز 2018–2019، 38). وعلى الرغم من أن بكين تشدد على حظر استخدام الأسلحة النووية (Zhenqiang 2016, 51)، إلا أنها تعتبرها أحد أهم وسائل الردع العسكري، والدرع المتين لحماية أمنها والحفاظ على استقرارها، حيث تدرك الدور الهام الذي تلعبه القوة النووية في تعزيز مكانتها كدولة كبرى (تشايس، تشان 2016، 12). فالأسلحة النووية تمنح الدولة حمايةً

تصون سيادتها واستقلالها. كما أن امتلاك السلاح النووي أصبح يُحدِّد بدرجة كبيرة مكانة الدولة في ترتيب الهيبة الدولية (غيلبن 2009، 260).

أما القوة العسكرية التقليدية الصينية فتقسم إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي القوة البرية، والقوة الجوية، والقوة البحرية، وتمتلك الصين أحد أكبر الجيوش البرية في العالم بقوام 2.3 مليون جندي، تتمركز داخل البلاد وعلى الحدود، تتمثل مسؤولياتهم في حفظ النظام الداخلي وحماية الحدود (أوجانة 2016–2017، 46). وقد أولت الصين تاريخيًا أهميةً كبيرةً للقوات البرية، على حساب القطاعات الأخرى، إلا أن ذلك تغيَّر خلال العشرين عامًا الماضية. بفعل توسع النشاط الاقتصادي الصيني، وما يستدعيه ذلك من توفر لأمن الطاقة، وحرية الملاحة في الممرات البحرية، بما يشمل بحر الصين الجنوبي والشرقي (التميمي 2013، 6).

وقد طورت الصين خلال العقدين الماضيين قواتها الجوية والبحرية. أما في المجال الجوي، فقد قامت بتحديث سلاح الجو، واستبدال المقاتلات القديمة بأخرى حديثة، وتطوير الوضعية الدفاعية لمقاتلاتها إلى قوة شاملة دفاعية – هجومية، مع التركيز على جودة ونوعية المعدات العسكرية واستثمار التقنيات العسكرية الحديثة. كما طوَّر جيش التحرير الشعبي صواريخ باليستية وصواريخ كروز، عوضًا عن الصواريخ القديمة قصيرة المدى، حيث يبلغ مخزون الصين ما يقرب من 1400 صاروخ باليستي ومئات صواريخ الكروز، تشمل صواريخ باليستية متوسطة المدى، يمكنها الوصول إلى القواعد الأمريكية في اليابان إذا ما وقعت مواجهة بين القوتين في المنطقة. والأهم من ذلك، تحسنت الدقة أيضًا، وانخفضت احتمالات الخطأ، وزادت نطاقات الأسلحة من 1000 كم إلى 3000 كم. وفي عام 2019، تم الإعلان عن الصاروخ العابر للقارات DF–41، الذي يستطيع إصابة أي هدف في العالم (Heginbotham 2022, 45).

وفي مجال الدفاع الجوي، أحدثت الصين تحديثات عديدة. وبمقارنة الدفعات الجوية عام 1996 كانت الغالبية العظمى من أنظمة صواريخ أرض–جو طويلة المدى (SAM) التي يزيد عددها عن 500، نسخًا صينية من صاروخ SA–2 الروسي بمدى يبلغ حوالي 35 كم. وبحلول عام 2010، نشرت الصين ما يقرب من 200 قاذفة لصواريخ سام ثنائية الإطلاق. وتحتوي الصواريخ الأحدث على كاشفين أكثر تطورًا ومدى يصل إلى 200 كيلومتر، إلى جانب الطائرات المقاتلة الأكثر قدرة وإضافة طائرات جديدة مجهزة بنظام الإنذار والتحكم (Heginbotham 2022, 98). كما اختبرت الصين الجيل الخامس من مقاتلات الشبح الجديدةJ31 ,J20. وفي عام 2014، أطلقت مجموعة طائرات بدون طيار قادرة على القيام بالهجوم. وفي عام 2018، أعلنت عن مغادرة أول حاملة طائرات مصنعة محليًا ميناء داليان (Stevenson 2022)، فيما أطلقت البلاد ثالث وأكبر وأحدث حاملة طائرات في يونيو 2022 والتي حملت اسم فوجيان (شينخوا 2022).

وفي البحار، طورت الصين عام 1980 استراتيجية توسع بحري تُعرَف بنظرية "سلاسل الجزر"، تقوم هذه النظرية على عدة مراحل، وتهدف المرحلة الأولى منها إلى احتواء تايوان واليابان من خلال تأكيد السيطرة البحرية على المجموعة الجزرية الأولى، التي تمتد من اليابان، عبر أرخبيل ريوكيو، إلى تايوان ولوزون وبالاوان في الفلبين. فيما تسمح المرحلة الثانية للصين بالتدخل عسكريًا في السلسلة الجزرية الثانية التي تغطي بحر الفلبين وجزيرة غوام وغينيا الجديدة (الرشدي 2022، 107). وعملت بكين على تأكيد تواجدها وأحقيتها، في بحر الصين الجنوبي الزاخر بالموارد المحدودة، وفيه ممر ملقا، أحد أهم الممرات البحرية في العالم[19]. من خلال إنشاء بنية تحتية عسكرية، وإنشاء جزر صناعية، استغلت بعضها في صيد الأسماك

والتنقيب عن الموارد المحدودة من نفط وغاز طبيعي، والبعض الآخر أصبح قواعد عسكرية صينية (باسوكي، إنتان 2015، 71).

وفي المحيط الهندي الذي يُمثِّل منطقة مصالح حيوية صينية، اتبعت الصين نظرية "عقد اللؤلؤ" من خلال بناء مجموعة من القواعد البحرية الصينية تمتد من بحر الصين الجنوبي وصولًا إلى شواطئ إفريقيا، على طول الممرات البحرية وصولًا إلى الشرق الأوسط، لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة (المزروعي 2020، 706). وتهدف نظرية "عقد اللؤلؤ" إلى ربط الموانئ البحرية الصينية في باكستان وبنغلادش وسيرلانكا، وميانمار والمالديف، وبالتالي عمل حلقة وصل بين النفوذ الجيوسياسي الصيني والوجود العسكري. ومثال ذلك تحديث مهبط الطائرات في جزيرة وودي، التي تقع في أرخبيل براسيل الذي يبعد 300 ميل عن فيتنام، وبناء ميناء "المياه العميقة" في سيتوي، ميانمار وغيرها من الموانئ والمطارات والقواعد العسكرية التي تمتد من سواحل بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا، عبر المحيط الهندي، وصولًا إلى بحر العرب والخليج العربي (الرشدي 2022، 132).

أما عن القدرات العسكرية البحرية، فتمتلك الصين 41 مدمرة بحرية، و79 غواصة، و152 سفينة عسكرية دورية، كما تمتلك 70 سفينة عسكرية من نوع كورفيت (Global Fire Power 2022). ويذكر أن الصين كانت أول بلد يبتكر صاروخًا باليستيًا مدمرًا للسفن، أُعلن عن إطلاقه لأول مرة في 2021 (Heginbotham 2022, 165).

عند مقارنة القوة العسكرية الصينية بالقوة العسكرية للولايات المتحدة، فإن كفة الأخيرة سترجح. فما زالت الولايات المتحدة، هي القوة العسكرية الأقوى عالميًا في المجالات البرية والبحرية والجوية والنووية. لكن ذلك لا ينفي تصاعد وتيرة الإنفاق الصيني على التحديث العسكري. فقد زادت الصين معدل إنفاقها السنوي على

التحديث العسكري في السنوات الأخيرة. يشير تقرير البنك الدولي أن الانفاق الصيني على الجانب العسكري عام 2019، بلغ ما نسبته 4.7% من إجمالي الإنفاق الحكومي، ثم ارتفع عام 2021 ليصل إلى 5.1% (The World Bank 2023). ووفق تقرير قياس القوة العالمي Global fire power، تُواصِل الصين صعودها العسكري، وإذا استمرت بهذه الوتيرة فمن المتوقع أن تصبح المنافس الأول عسكريًا للولايات المتحدة (Global fire power 2022).

وأعلنت بكين أن هذه الخطوات تندرج ضمن سياسة حماية الأمن الصيني وتأمين خطوط الإمدادات الاستراتيجية للموارد الأولية القادمة إلى الصين؛ لكن القوى الإقليمية الآسيوية كالهند واليابان ترى أن هذه الخطوات تعكس نوايا توسعية صينية (باكير2014، 4). أما الصين فترد على ذلك، من أجل طمأنة محيطها الإقليمي والعالم، بأن قواعدها في الخارج ليست "قواعد عسكرية خارجية"، خاصة وأن المصطلح مرتبط تاريخيًا بالقوى"ةيجيتارتسالا [20] يهو ،ةوقلا ةطقن" حلطصم مادختسا نوينيصلا لضفي كلذل ،ةيرامعتسالا ةيركسعلا تاوقلا رشنل ةيمامأ ةدعاقك لمعت وأ ،جراخلا يف ةينيصلا ةيركسعلا تايلمعلل معدلا مدقت عقاوم نادراناج) جراخلا يف ةينيصلا حلاصملا ةيامحو ةيرحبلا تالاصتالا طوطخ ةيامح اهتمهم ،خراخلا يف 2021، 95).

2-6. الأداء السياسي الصيني الخارجي

يتضح مما سبق أن الصين تمتلك مقومات بشرية، اقتصادية، عسكرية، تكنولوجية، وإرثًا ثقافيًا وحضاريًا، يؤهلها لتكون قوةً فاعلةً إقليميًا ودوليًا، حيث تدرك بكين حجم إمكانياتها ومقوماتها، بشكل ينعكس على أدائها السياسي (المشاقبة، مقداد2018، 296). أما عن الأداء السياسي الخارجي، فتنتهج بكين سياسة خارجية سلمية، وهو ما أكدت عليه الوثيقة البيضاء الصادرة عام 2011، التي جاء فيها أن بكين تلتزم بالمبادئ

الخمسة للتعايش السلمي[21]، وتحترم سيادة الدول، وتنتهج سياسة حسن الجوار والتعاون الإقليمي، كما تتبع سياسة الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، وحماية المصالح المشتركة. ومنذ استلام الرئيس **شي** مقاليد الحكم، لم تعد الصين تخفي رغبتها في أن يكون لها دورها الفاعل في النظام الدولي، حيث أعلنت أنها تعمل على إقامة نظام عالمي جديد منصف وعادل للجميع، ومن أجل ذلك تتبع دبلوماسية نشطة، وتعتبر نفسها قوة فاعلة من أجل تعزيز السِّلم والأمن الدوليين (Information office of the state council 2011).

وقد طوَّرت بكين من أدائها السياسي الخارجي وبلورت دبلوماسية عامة نشطة، وتمكنت من نشر قوتها الناعمة على طريقتها الخاصة، بما يعكس رؤيتها لنفسها ولإقليمها وللعالم، فعلى الرغم من أن مصطلح القوة الناعمة هو مصطلح حديث نسبيًا، إلا أن الصين قد عرَفتِ المعنى منذ أمد بعيد، لكون الكونفشيوسية شددت على أن "الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة والمحبة لا بالقوة" (نعمة 2017، 29). وقد عبَّر عن ذلك أيضًا **تشو يوان تشانغ** مؤسس امبراطورية المينغ عام 1368م بقوله: "تقوم أسس الأمن الصيني على العيش بتناغم مع الجيران، بدلًا من إجبارهم على الخضوع للصين" (باكير 2016، 86).

وبدأ الاهتمام الصيني، بمصطلح القوة الناعمة في بداية التسعينيات، وذلك مع حاجتها الماسة للرد على نظرية الخطر الصيني التي كانت قد بدأت تطفو إلى السطح في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1993 طرح **وانغ هونيغ**[22] رؤيته للقوة الناعمة الصينية، وأهميتها في بلورة صورة الصين إقليميًا ودوليًا. كما شدد **وانغ** على أهمية استثمار الثقافة والقيم الصينية في تطوير قوة بكين الناعمة، وفي جعلها نموذج جذب عالمي (Hongying & Yeh 2008, 427-430). وقد حظي المصطلح باهتمام الجانب السياسي الصيني مع بداية الألفية الثانية. وعبَّر عن ذلك خطاب الرئيس الصيني الأسبق **جيانغ زيمين**[23] في مؤتمر

الحزب الاشتراكي عام 2002، الذي أكَّد فيه "أن عالم اليوم تتمازج فيه الثقافة مع الاقتصاد والسياسة" في إشارة أن الثقافة أحد أهم عوامل بناء القوة الوطنية الشاملة. كما أشار الرئيس الأسبق **هو جنتاو**[24] في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية المركزية بتاريخ 2006/1/4، إلى أن الارتقاء في النفوذ والمكانة الصينية يتطلب الدمج في استخدام القوة الصلبة كالاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والدفاع، والقوة الناعمة كالثقافة (Wang 2008).

ولا تقتصر الرؤية الصينية في تطبيق القوة الناعمة على البعد الدولي، كما يراها **ناي**، بل بتطبيقها أيضًا في البيئة الداخلية، من أجل كسب الرضا الشعبي في النظام السياسي والإقتصادي وسياسة الحزب. وكان ذلك قد نوقش في اجتماع اللجنة الوطنية الصينية الشعبية عام 2007، والتي دعا رئيسها **جيا شنج لن**[25] إلى ضرورة تفعيل القوة الناعمة وطنيًا بالتوازي مع استمرار التطوير الثقافي والمعرفي، ودوليًا من أجل تعزيز التنافسية الصينية (Mingjiang 2009, 23). ويرى الصينيون أن الهدف الرئيس من توظيف القوة الناعمة في سياسة البلاد الدولية، هو إيجاد بيئة دولية تساهم في استمرار التنمية المحلية، وتعزيز الصعود السلمي الدولي (لينغ 2017، 197–198). لذلك، عملت الدبلوماسية الصينية على ثلاثة توجهات رئيسية (باكير 2016، 110):

أ. تصدير الثقافة التقليدية الصينية إلى العالم

خصصت بكين ميزانية خاصة لبرامج تطوير ونشر الثقافة، واهتمت بزيادة عدد برامج التبادل الطلابي، وقدمت العديد من المنح الدراسية في مختلف المجالات للطلاب الأجانب. واستحدثت معاهد كونفوشيوس للثقافة واللغة ونشرتها حول العالم، حتى بلغ عددها ما يزيد عن 500 معهد عام 2018، بهدف كسر حاجز التواصل مع الخارج، وتجاوز تاريخ طويل من العزلة، بفعل البعد الجغرافي، واختلاف اللغة وصعوبتها (حلاوة

وعلي 2018، 581). كذلك طورت الصين منظومة إعلامية متكاملة ناطقة باللغات المختلفة، تشمل الإذاعة والتلفزيون، الدراما والأفلام، الكتب والروايات. أما في مجال الإذاعة والتلفزيون، فقد أطلقت مجموعة من القنوات الفضائية الناطقة بعدة لغات منها: العربية، الإنجليزية، الفرنسية والاسبانية. وعلى صعيد الدراما، حققت الدراما الصينية إنجازات هامة، لا سيما وأنها أصبحت تخترق شاشة المشاهد العالمي، حتى أصبح لها معجبون حول العالم (شحادة 2017، 65). كما تُشجِّع الحكومة الصينية ترجمة الكتب التي تعكس الثقافة والقيم الصينية إلى لغات أخرى. ومثال على ذلك مشروع "حضارة واحدة" بين مؤسسة الفكر العربي والمجموعة الصينية للنشر الدولي، ومشروع الترجمة المتبادلة بين أمهات الكتب العربية والصينية (حلاوة وعلي 2018، 282).

ب. تعزيز ثقافة حسن الجوار.

كانت آسيا ولربما ما زالت، من أكثر بؤر العالم توترًا، فهناك الهند وباكستان اللتان خاضتا ثلاثة حروب دامية، وما زالت أسلحتهما موجهة لبعضهما بعضًا في منطقة الهيمالايا المتنازع عليها. وهناك النزاع الحدودي بين الصين والهند، وهناك أيضًا كوريا، التي تم تقسيمها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وغيرها من النزاعات الحدودية التي لم تنتهِ بعد. وسط هذه البيئة المتوترة وغير المستقرة خطَت الصين خطواتها في مجال التنمية والتطور، مع إدراكها أن أهمية توفر بيئة محيطة سليمة، فالسلام شرط مسبق للتنمية (Sommer 2018, 31).

إن صعود الصين الإقليمي ليس صعودًا منفردًا. فهناك العديد من القوى الإقليمية الصاعدة خاصةً اليابان والهند، التي يربطها بهما تاريخ مرير. فمنذ عام 1988 أعلن رئيس الوزراء الصيني **لي بينغ**[26]، خلال زيارته لتايلاند عن رغبة الصين في بناء الثقة مع جيرانها والالتزام الجدي بمبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار

والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة. انطلاقًا من الفكر الصيني المستمد من تاريخه الثقافي والحضاري في احترام الثقافات المختلفة ووجهات النظر المتباينة، وأن الصين لا تفرض إرادتها على أحد، بل تُعامِل الآخرين كما تحب أن تُعامَل، وترغب بإقامة علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المحيطة (الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين 2011). منذ ذلك الحين بدأت الصين في نسج علاقات إيجابية مع جيرانها متجاوزة النزاعات التاريخية (Takahara 2012, 58–62)، من خلال دبلوماسية نشطة تسعى إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء في المحيط الإقليمي.

ومع بداية عام 1990 تم إعادة العلاقات مع إندونيسيا، وإقامة علاقات دبلوماسية مع كل من سنغافورة وسلطنة بروناي. وفي العالم التالي أعادت بكين علاقاتها الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي وحسن الجوار. كذلك تُشجِّع بكين التكامل الاقتصادي والتنموي في محيطها الإقليمي، ففي عام 1991 شاركت الصين ممثلة بوزير خارجيتها في الاجتماع الـ24 لوزراء خارجية الآسيان كبادرة لتحسين العلاقات مع جيرانها. ومع انضمام بكين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، زادت العلاقات التجارية مع مجموعة الآسيان حيث وصلت في عام 2003 إلى 78.3 مليار دولار أمريكي. وبعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان وصل حجم التجارة الثنائية 292.8 مليار دولار أمريكي في عام 2010 (ريحان2012، 121–123).

وفي عام 2001، تم الإعلان عن تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون[27]، بهدف ضمان الأمن والاستقرار الإقليميين، وتعزيز التعاون متعدد الأوجه تدريجيًا على المستويات الثلاثة: السياسة والأمن، التجارة والنشاط الاقتصادي، تنمية العلاقات الثقافية والإنساني (Alimov 2018, 116). في هذا السياق تعمل الصين على تطوير منظمة شنغهاي وزيادة عدد الدول المشاركة فيها وتكثيف جهود التكامل بينها، بهدف تشكيل فضاء

أوراسي مشترك، يعمل على تعميق التفاعل بين الدول الأعضاء، ويساهم ذلك في تحقيق الهدف الصيني في بناء نظام عالمي متعدد المراكز، بحيث يكون للإقليم ثقل على الساحة الدولية، كذلك تعمل الصين على الانخراط في المنظمات والتحالفات الإقليمية من أجل كسب دور قيادي مركزي إقليمي، حيث تَعتبِر هذه المنظمات منابر لنشر الفكر والرؤية الصينية. ومع ذلك، في عالم تسوده شكوك متزايدة باستمرار، من الطبيعي أن تثير عدة جوانب من سياسة الصين مخاوف جيرانها، لا سيما مع تزايد الإنفاق الصيني على الجانب العسكري، واستراتيجيتها التوسعية في بحر الصين الجنوبي والشرقي (Sommer 2018, 31).

ت. استخدام الهبات المالية والمشاريع الاقتصادية للتأكيد على النية الحسنة والصعود السلمي.

- **المساعدات والهبات**

إن أهم ما يميز السياسة الصينية هو قدرتها على الدمج بين القوة الاقتصادية الصلبة مع القوة الناعمة، والذي ترجمته على شكل مساعدات مالية غير مشروطة أو قروض ميسرة ومشاريع تنموية مستدامة. فقد وظفت الصين أموالها في إقليمها وخارجه عبر مجموعة من المبادرات والبرامج الإنمائية. ومع مطلع عام 2006 قامت بالإعلان عن برنامجها الإنمائي للمساعدات الخارجية. وأصبح لدى بكين مشاريع تنموية في 68 دولة حول العالم، إلى جانب دفعها مساعدات إلى 114 بلدًا أغلبها في إفريقيا، القارة الزاخرة بالموارد المحدودة (غروي 2021).

وقد وسَّعَت بكين من نشاطاتها في هذا الجانب، حيث أطلقت عام 2018 وكالة الصين الدولية للتعاون الإنمائي، وتقدم الوكالة المساعدات بأشكالها المختلفة، منها ما يُترجَم على شكل مشاريع تنموية، كالمشاريع

التقنية والتعاون في مجال الموارد البشرية والبرامج التطوعية، ومنها ما يُأخَذ شكل التبرع ، والمنح، التي تتخصص في معظمها في مشاريع الرعاية الصحية، والتعليم والبنية التحتية (CIDCA 2021).

وفي هذا السياق تتبع الصين أسلوبًا خاصًا في مساعداتها للدول النامية، حيث تُوضع أموال المساعدات في حسابات مضمونة في بكين، ثم تُوضع قائمة بالمشاريع التنموية اللازمة، وبعدما تحصل الشركات الصينية على عقود العمل يتم تحويل الأموال إلى حساباتها. وعلى الرغم من وجود انتقادات عدة للطريقة الصينية، إلا أنها تحقق المصلحة الصينية. فمن جهة تكون بالفعل قد قدمت دعمًا ماليًا وتنمويًا، وفي المقابل وفَّرت مشاريع استثمارية لعدد من الشركات الصينية وفي كلا الحالتين الصين مستفيدة (العامري2017، 125).

ث. الدبلوماسية متعددة الأطراف

أزالت الحرب الباردة الحواجز السياسية التي كانت عائقًا أمام التفاعلات بين الشرق والغرب، ما أدى إلى تسريع وتيرة العولمة. وتطورت القضايا العالمية – من حيث العدد والتعقيد– التي تتطلب تعاونًا متعدد الأطراف، ما زاد الحاجة إلى حلول عالمية، جعل ذلك المنظمات الدولية أكثر أهمية، والدبلوماسية متعددة الأطراف أكثر نشاطًا من أي وقت مضى.

في هذا السياق، اعتبرت الصين العولمة سلاحًا هامًا يمكن استثماره، ووسَّعت بقوة دبلوماسيتها متعددة الأطراف مع تحقيق إنجازات ملحوظة. على سبيل المثال، كانت الصين عضوًا في 21 منظمة حكومية دولية، و45 معاهدة دولية فقط حتى عام 1977، أي قبل عام واحد من انفتاح الصين على الخارج والبدء بتنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح. لكن بحلول عام 2015، انضمت الصين إلى أكثر من 130 منظمة حكومية دولية، ووقعت على 400 معاهدة دولية متعددة الأطراف، وما زالت تعمل على تعزيز حضورها

الدولي. وتشمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي استطاعت الصين تحقيقها، الانضمام إلى منظمات عالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات إقليمية مثل منظمة شنغهاي والآسيان + 3، والمنظمات عبر الإقليمية مثل القمة الآسيوية الأوروبية، وأبيك، وبريكس. يمكن القول أيضًا، أن الدبلوماسية الصينية تحولت من مشارك سلبي إلى مشارك نشط، حيث اقترحت الصين إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000. أعقب ذلك، منتدى التعاون الصيني العربي عام 2004، ومنتدى الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي عام 2011 (Qingmin 2021, 2).

تنطلق رؤية الصين للدبلوماسية المتعددة، من مبادئ المساواة بين جميع الدول، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، انطلاقًا من مبدأ احترام سيادة الدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. كذلك تناولت الصين موضوع الديمقراطية؛ ولكن مع التركيز على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، يعني ذلك أنه يجب معالجة الشؤون الدولية من خلال مشاورات مكثفة بدلًا من اتخاذ قرارات منفردة من قبل الدولة المهيمنة أو حلفائها. ويجب أن يكون لكل دولة رأي في الشؤون الدولية بغض النظر عن الحجم والقوة والثروة، والتركيز على المبادئ الخمسة للتعايش (الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين 2011). جذبت هذه التوجهات العديد من الدول، بما يشمل الدول النامية، إلى الانخراط في علاقات ثنائية أو جماعية مع الصين.

إن سياسة الصين تجاه التعددية لم تكن نتيجة لجهود صينية أحادية، بل كانت عملية ثنائية تفاعلية مع العالم. فعندما حاولت الصين تغيير النظام العالمي من خلال الثورة، لم تفشل في الوصول إلى هدفها فحسب، ولكن أيضًا بقيت متخلفة اقتصاديًا ومعزولة سياسيًا. في المقابل عندما غيَّرت الصين سياستها وسلوكها الخارجي، خلقت بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام. ومن جانب آخر، كان مستقبل الصين

مرتبطًا بمستقبل العالم لدرجة أن تأثير الصين في العالم وتأثير العالم في الصين اليوم، وصل مستويات غير مسبوقة. لقد أصبحت الصين عنصراً حيويًا في الاقتصاد العالمي، وعضوًا مهمًا في النظام الدولي.

إن صعود القوى العظمى وسقوطها يعتمد على عناصر قوتها، ومدى قدرتها على المحافظة عليها وتطويرها واستثمارها في تحقيق مصالحها القومية (Gilpin 1981, 11–13). وبناءً على المعطيات السابقة يتضح أن الصين تمتلك من المقومات والمقدرات ما يجعلها دولة قوية فاعلة دوليًا، قد تلعب دورًا في تغيير شكل النظام الدولي الأحادي. فالصين تمتلك حضارة عريقة متصلة لما يزيد عن خمسة آلاف عام، وهوية ثقافية خاصة ناتجة عن مزيج كونفوشي طاوي ماركسي–ماوي، ساهم في صقل شخصيتها الدولية. وقد تمكنت الصين، خلال فترة زمنية قصيرة من تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة، انعكست على البيئة الداخلية، من خلال تحسين الصحة والتعليم ونمو الطبقة الوسطى. كما استثمرت الصين هذا النجاح الاقتصادي لتطوير قدراتها التكنولوجية والعسكرية وتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع جيرانها وترسيخ انتشارها العالمي. يترافق ذلك مع قناعتها برفض حالة الهيمنة والتفرد الأمريكي في الشؤون العالمية. لذلك فإن الصين تدعو لإعادة ترتيب النظام الدولي وفق المعطيات الدولية الجديدة بما يحقق مساهمة أكبر لها في النظام الدولي.

ناقش هذا الفصل، عناصر القوة الصينية في المجالات الثقافية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والبشرية، والعسكرية، وكيف تؤثر هذه العناصر على السياسية الخارجية الصينية. تشكل هذه العناصر مجتمعة، مقومات الصعود الصيني، ورافعة النمو المستدام. وعلى الرغم مما تم عرضه، فإن الصين تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، التي قد تؤثر على صعودها الاقليمي والدولي، إذا لم يتم التعامل معها وعلاجها بشكل جدي. لذلك سيتم في الفصل القادم عرض التحديات الداخلية التي قد تؤثر على الصعود الصيني.

الفصل الثالث: القضايا الداخلية المؤثرة على الصعود الصيني

على اختلاف توصيف الحالة الصينية وتسميتها؛ قوة صاعدة أو ظاهرة اقتصادية تشهد نموًا أو تطورًا سريعًا، إلا أن جميعها يعكس بروز قوة عالمية جديدة حققت نموًا اقتصاديًا كبيرًا. تمتلك الصين الإمكانيات والمقومات ما يجعلها تبحث عن مكانة لها كقوة عظمى في المنظومة الدولية، تتلاءم مع قوتها الاقتصادية ومقدراتها الوطنية. على الرغم من ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات الداخلية التي تواجه البلاد وتهدد وتيرة صعودها، وتحد من قدرتها على القيام بدور دولي أكثر فاعلية. فقد صاحَب النمو الاقتصادي والصعود الإقليمي، مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي قد تؤثر على مكانتها المستقبلية.

طوال عقود طويلة، اشتهرت الصين بعدد سكانها الهائل، وقوتها العاملة الكبيرة، التي شكَّلت رافعة نهوضها الاقتصادي والتنموي؛ ولكن البلاد اليوم تواجه مشكلة تراجع معدل الخصوبة، وشيخوخة السكان، ونقص محتمل في قوتها العاملة، ومعدلات تنمية متفاوتة بين الريف والمدن، يضاف إلى ذلك تزايد أعداد الطبقة الوسطى بشكل هائل، وهو ما يعتبر مؤشرًا إيجابيًا على تطور المجتمع ونموه. ولكن من جانب آخر فإن الحكومة الصينية لم تكتشف بعد كيف يمكنها استيعاب تطلعات هذه الأغلبية الحضرية الجديدة المتعلمة، والتي قد تطمح لمشاركة أكبر في صنع القرار السياسي. وهناك أيضًا قضية وحدة الأراضي خاصة في تايوان والتبت وإقليم شينجيانغ. وهناك دومًا مشكلة التنمية المستدامة وتأمين مصادر الطاقة، والتي قد تُترجَم على شكل تباطؤ في النمو الاقتصادي، ناهيك عن التلوث البيئي الذي وصل إلى مستويات خطرة، تتطلب إعادة النظر في نمط التنمية، فهذه التحديات جميعها قد تؤثر على استمرارية قبول الحزب الشيوعي الصيني.

أدركت الصين أن عليها النظر إلى الداخل كي ترى مشاكلها الداخلية، إذ أن قدرتها على إدارة وحل هذه المشكلات بنجاح ستؤثر بشكل مباشر على استقرارها الداخلي، واستمرار مسيرة الإصلاح والانفتاح، وأمنها وأمن المنطقة. وقد يتعين عليها ابتكار استراتيجيات وآليات جديدة أكثر تطورًا لمعالجة قضاياها الشائكة.

1-3. استقرار نظام الحكم

دفع انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1989، الحزب الشيوعي الصيني إلى دراسة أسباب انهيار النظام وإدخال إصلاحات داخل الحزب لتجنب مصير مماثل، وخلصت النتائج إلى أن الدولة الحزبية ذات الأيديولوجية العقائدية، والمؤسسات الوطنية غير الفاعلة، والاقتصاد الراكد ستفشل في نهاية المطاف. وسرعان ما انخرط الحزب الشيوعي مع متطلبات العصر، وأظهر قدرةً على الاستجابة للضغوط التنموية الناجمة عن الصعود الاقتصادي المذهل، وتكيف واضح مع أدوات العولمة والتنمية الاقتصادية، وهو ما انتشل الملايين من أبنائه من براثن الفقر. وبذلك أعاد الحزب الشيوعي الصيني تصوير نفسه كمحرك للتغيير، يقود البلاد إلى النمو ويغذي الشعور بالفخر الوطني (Albert and others 2020, 4).

يُهيِّمن الحزب الشيوعي الصيني على كل جهاز من أجهزة الدولة، ويشمل ذلك الحكومة والسلطة التشريعية، والقضاء، والقوات المسلحة، ويصل إلى كل ركن من أركان الحياة العامة، حتى أضحت اللجان الحزبية، تتحكم في صنع السياسات وتتفوق على الوزارات الحكومية. وجاءت أفكار الرئيس **شي**، ومذهبه السياسي لتضاف في عام 2017 إلى ميثاق الحزب، باعتبارها أيديولوجيا إرشادية، تؤكد على أن الحزب يقود كل شيء "الحكومة، الجيش، المجتمع، التعليم، الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب، الوسط، الحزب يقود كل شيء" (النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017). يظهر ذلك بشكل جلي في الدستور المعدل للحزب الشيوعي الصيني الذي تم اعتماده في المؤتمر التاسع

عشر للحزب، والذي يؤكد على أن الحزب يقود الشعب في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية وغيرها (النص الكامل لدستور الحزب الشيوعي الصيني 2017). وفي ذلك إشارة واضحة بأن الحزب يمارس سيطرته على المجتمع الصيني، على اعتبار أنه قوة لا غنى عنها، من أجل إخراج الصين من تاريخها القديم المليء بالصراع الداخلي والإذلال الذي مارسته عليها القوات الأجنبية، وجَعل البلاد قوة عالمية مزدهرة بحلول عام 2049؛ الذكرى المئوية لقيام جمهورية الصين الشعبية (Wong 2020).

ساهمت هذه الرسالة في حشد الدعم للحزب الشيوعي الصيني، الذي استطاع كسب الرأي العام الشعبي من خلال التأكيد على أن التطور الاقتصادي السريع هو دليل على تناغم النظام السياسي مع خصوصية المعطيات الصينية (نوح 2017، 14). وقد وَلَّد ذلك حالة من الفخر لدى الصينيين بالقوة المتزايدة لبلدهم بعد سنوات من الشعور بالضعف والإذلال. في هذا السياق، يكمن الهدف الرئيس للحزب الشيوعي الصيني، في بقائه والحفاظ على قيادته أطول فترة ممكنة، وللقيام بذلك ينبغي الحفاظ على التنمية الاقتصادية وتأكيد الاستقرار السياسي، والتغلب على التحديات الداخلية والخارجية. وبالفعل تمكنت الصين من تطوير اقتصادها، من خلال برنامج الإصلاح والانفتاح، وطوَّرت موقفًا سياسيًا ودبلوماسيًا خارجيًا قادرًا على الاستجابة للتحديات الخارجية. فقد حددت الحكومة الصينية مرتكزات تحركها الدبلوماسي في مواجهة تحديات البيئة الخارجية، كما يلي: أولًا، الحوار كأساس لتسوية النزاعات وحل الخلافات الاقليمية. ثانيًا، حماية المصالح الوطنية الصينية، بما يشمل رفض جميع السياسات الرامية لتعزيز انفصال أي من أقاليم تايوان أو التبت وغيرها. ثالثًا، تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول العالم، استنادًا للمبادئ الخمس للتعايش. رابعًا، المضي قدمًا في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق (الصين بالعربية 2020).

لكن يبدو أن المهمة الأصعب للحزب الشيوعي الصيني، هي كيفية التعامل مع التحديات الداخلية التي قد تهدد ضمان الاستقرار والوحدة الداخلية. فالاستقرار الوطني الصيني، يعني استقرار جميع الجوانب السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، فهناك علاقة تكاملية تجمعهم، حيث ينعكس الاستقرار السياسي على استمرار الفكر الحاكم وأهدافه التنموية وسياساته الوطنية والدولية، وأي خلل قد يصيبه سيترجم إلى فوضى اقتصادية واجتماعية (Kim 2007, 2).

برزت مخاوف القيادة السياسية الصينية من الاضطرابات الاجتماعية، نتيجة التباطؤ الاقتصادي في السنوات الأخيرة، والغضب العام من قضايا الفساد، والتهديدات البيئية، والتفاوت في المستويات الإنمائية. نجم عن كل ذلك حالة من الامتعاض والسخط، تُرجِمت على شكل احتجاجات ووقفات جماهيرية. وقوبلت التحركات الشعبية بقمع حكومي شديد، أثار ذلك الرأي العام الدولي تجاه قضايا حقوق الإنسان والحريات في الصين، وأعادها إلى السطح من جديد (Albert and others 2020, 5)، وجعل بعض المفكرين يُنذرون بانهيار النظام السياسي الصيني بسبب فقدان قنوات الاتصال بين قمة الهرم السياسي والقاعدة الجماهيرية، وذلك نتيجة لغياب الحريات وقمع الإعلام والتراخي في إجراء الانتخابات المحلية، وحظر عمل مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية (Lawrence and Martine 2013, 2).

في محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه، استجابت الحكومة الصينية لعدد من التحديات، والمطالبات المتزايدة من الطبقة المتوسطة، فقد عملت على التخفيف من عبء ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، من خلال توسيع تغطية الرعاية الصحية لغير العاملين في المناطق الحضرية، وتخفيض الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية، مقابل زيادة مساهمة الحكومة. ولدعم كبار السن، وتخفيف عبء نفقاتهم عن أبنائهم، زادت الحكومة متوسط المعاشات التقاعدية. كذلك حفَّزت قطاعات الدولة والقطاع الخاص، على زيادة أجور

العاملين، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي. على إثر ذلك رفعت المقاطعات والبلديات الصينية، بشكل منظم الحد الأدنى للأجور في السنوات الأخيرة، ووضعت مجموعة تدابير لتوسيع نطاق التأمين ضد البطالة ليشمل العمال المهاجرين من الريف إلى المدن، حيث لم تكن هذه المزايا في السابق تشملهم. كذلك خفَّضت الحكومة من قيمة الضرائب إلى حدٍ كبير في محاولة لتعويض الآثار الاقتصادية للتوترات التجارية مع الولايات المتحدة، وأزمة فيروس كوفيد-19 (China Power 2021).

وبالتزامن مع الغضب الشعبي سابق الذكر، بدأ يظهر إلى السطح مظاهر معارضة داخل أروقة الحزب، لسياسات الرئيس **شي**، خاصةً مركزية سلطته، وخروجه عن العُرف السياسي المتعارف عليه في عملية انتقال السلطة. فمنذ توليه للرئاسة عام 2012، عمل الرئيس **شي** على زيادة محورية دوره. وتُوِّجت هذه الخطوات في عام 2018، فقد أُعلن أن الألقاب الثلاثة الأمين العام للحزب الشيوعي، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس جمهورية الصين الشعبية، يجب أن تظل موحَّدة يشغلها الرئيس **شي**، من أجل المصلحة العليا للبلاد، ولتحقيق ذلك كان بإمكان **شي** إضافة حدود زمنية على مناصبه الحزبية والعسكرية لجعلها تتماشى مع فترة رئاسته، وبدلًا من ذلك، عمل على إزالة حد الولايتين لمنصب الرئاسة، وهو ما مهَّد الطريق له للبقاء في السلطة مدى الحياة. وخلق ذلك استياءً لدى مجموعة من أعضاء وكوادر الحزب على اعتبار أن هذه الخطوة قد تُدخل الصين في أزمة خلافة تزعزع الاستقرار (Hurst 2018, 12).

وقد تسبَّب الإعلان عن أن **شي** سيصبح زعيمًا مدى الحياة بغضب بعض النخب الحزبية، وأعلنت وزارة الأمن العام الصينية عن وجود فصيل متمرد داخل الوزارة بقيادة **سون ليجون**، نائب وزير الأمن العام. وجاء في الإعلان أن الفصيل دمر وحدة الحزب، وعرّض الأمن السياسي للحزب والبلد لخطر جسيم، وألحق ضررًا شديدًا بصورة الحزب وسيطرته على السلطة (Lam 2022, 8). وفي مايو 2020، صرَّحت البروفسور

تساي شيا عضو الحزب الشيوعي الصيني، والأستاذة السابقة في مدرسة الحزب المركزية في بكين، أن الرئيس **شي** يقتل الدولة، ولا أحد يجرؤ على إثارة القضية (chia 2020). كذلك انتقد عضو الحزب والأستاذ بجامعة تسينغهوا **شو زانغرون**، الرئيس **شي**، لإلحاقه ضررًا في البلاد بسبب ميله للتفرد بالسلطة. أما رجل الأعمال **رين تشيكيانغ**، الذي يعتبر سليل عائلة شيوعية، وعضوًا بارزًا في الحزب، فقد اعتُقل وحُكم عليه بالسجن لمدة 18 سنة بعد انتقاده للرئيس **شي** ووصفه بالمهرج (Ramirez 2022, 9).

وكانت هناك علامات أخرى على أن **شي** كان يفسح المجال لنفسه ويبعد أي منافس محتمل من طريقه. ففي أواخر عام 2017 تم إقصاء اثنين من المسؤولين الصاعدين الذين وضعتهم مساراتهم المهنية كخلفاء محتملين للرئيس **شي**، وهما **تشون هوا** و**سون تشينجكاي**. فقد تم اعتقال الأخير بتهمة الفساد في أغسطس من ذلك العام، بينما فشل **هوا** في الفوز بالترقية إلى الدائرة المقربة من المكتب السياسي في المؤتمر الحزبي التاسع عشر، مما أدى إلى استبعاده على الفور. وكانت حملة مكافحة الفساد التي أطلقها **شي** في عام 2013 أساسية لتأكيد سلطته على النظام، حيث سمحت له الحملة بزيادة جاذبيته الشعبية من خلال محاربة الفساد والكسب غير المشروع. كما ساعدته الحملة على غرس الخوف في التسلسل الهرمي البيروقراطي للحكومة والحزب، وعززت موقعه في مركز صنع قرار (McGregor and Blanchette 2022, 7–8).

كذلك اتخذ الرئيس **شي** مجموعة من الخطوات تجاه القطاع الخاص، لأن عددًا من نخبة رجال الأعمال كانوا يعارضون تجاوز حد الولايتين المتعارف عليه. وقد حرص الرئيس **شي** على منع رجال الأعمال من التحالف مع النخبة السياسية المعارضة، ضده. وفي هذا السياق توضح **سوزان شيرك**[28]، أن الرئيس الصيني الحالي قلق بشأن الولاء السياسي، فبالنسبة له، لا يمكن التأكد من ولاء عمالقة الاقتصاد والتكنولوجيا في الصين، الذين أصبحوا أثرياء ومشاهير، ولربما يستخدمون ذلك للتمرد عليه، أو حتى على الحزب (Shirk 2019).

شعر أصحاب رؤوس الأموال بالقلق من سيطرة الحزب على أعمالهم، وذلك بعدما أصدر الحزب توجيهًا للقطاع الخاص، يطلب منهم الالتزام بتوجيهاته من خلال ما يعرف بالجبهة الموحدة، على اعتبار أن أصحاب المشاريع الخاصة هم جزء أساسي من "اقتصاد السوق الاشتراكي" في البلاد، وطرف رئيس من المنافسة الاقتصادية والتقنية في مواجهة بيئة خارجية معادية (Livingston 2020, 1). إن حالة الذعر لدى أصحاب رؤوس الأموال لم تأتِ من فراغ، فبعدما شن الرئيس **شي** حملة مكافحة الفساد، بدأ في الخطوة الثانية وهي تعزيز دور الشركات المملوكة للدولة. فقد نما القطاع الخاص الصيني بشكل كبير، وأصبح لرجال الأعمال مكانتهم وتأثيرهم على الرأي العام، ومثال ذلك **جاك ما** صاحب شركة The Ant Group الذي تجرأ على انتقاد سياسة الدولة، ولكن سرعان ما تم اعتقاله ومحاكمته (Rajan 2021, 3). كذلك تم اعتقال الملياردير **سون داو** صاحب أكبر مزارع لتربية الخنازير في العالم، وحُكم عليه بالسجن 18 عامًا، وإرغامه على "التبرع" بالجزء الأكبر من ثروته للأعمال الخيرية مقابل تخفيف الحكم عنه. بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية بحق شركة **Didi Chuxing** للتوصيل السريع حول العالم، وهي المالكة لتطبيق أوبر وكريم (Soros 2021).

حتى وقت قريب، سمحت الدولة الصينية لرجال الأعمال بالمشاركة في المجالس واللجان القروية، ومنظمات الأعمال، مع الحفاظ على سيطرة الحزب، واحتكاره عملية صنع القرار. ولكن في ضوء التأثير الاقتصادي والسياسي المتزايد للأعمال التجارية الخاصة، تنبهت الدولة إلى ضرورة التعامل بحزم مع القطاع الخاص (Delman 2005, 207). وأعلنت عن حملتها الصارمة، ضد الثروة الفردية، واحتكار الشركات، والاستغلال المجحف للعمال، وحماية خصوصية البيانات، وتحقيق سيادة الدولة على المعلومات، وحماية الأمن القومي، والأمن السيبراني. ولكن في حقيقة الأمر فإن الحزب الشيوعي الصيني أصبح يرى أن هذه

الشركات تتحدى الدولة، بل أصبحت دولة داخل الدولة[29]، ولا بد من السيطرة عليها وتحجيمها. ولكن لذلك آثاره السلبية، فبمجرد فقدان الثقة بين القطاع الخاص والحكومة سيصبح من الصعب استعادتها، ما يعني تردد القطاع الخاص في المجازفة في توسيع عمله الحالي، أو فتح مشاريع جديدة، بعد تحفظ الحزب على عدد من القطاعات دون توضيحه الأسباب وراء ذلك، الأمر الذي سينعكس سلبًا على تطور عجلة الاقتصاد ونموه (Baxter and Silverman 2022, 2).

لقد حافظ الحزب الشيوعي الصيني على احتكاره السياسي للسلطة منذ عام1949. ويَعتَبر الحزب أن عدة عوامل ساهمت في الحفاظ على الاستقرار السياسي، واستمرار حكم الحزب الشيوعي. بدايةً، ساهم النمو الاقتصادي للبلاد، وما لحق ذلك من تحسن في شتى مناحي الحياة، في حصول الحزب على الدعم الشعبي. وهناك أيضًا، الخوف الصيني المتأصل من حالة الفوضى والفلتان، التي لخصها الرئيس الأسبق **دينغ شياو بينغ** من خلال التأكيد على أن الاستقرار السياسي، هو المهمة الحاسمة للحزب، فبدون الاستقرار لا يمكن تحقيق أي شيء. يترافق ذلك مع القيم الصينية المستمدة من الكونفوشية، المتمثلة في الطاعة والولاء وامتثال الرعية أمام الراعي. ثالثًا، لا يوجد حتى الآن بديل سياسي قوي، قد ينافس الحزب الشيوعي الصيني الذي يقدر عدده بـ 95 مليون عضو. كذلك فإن هيكل الحكم الحالي يساعد القيادة الصينية في الحفاظ على شرعيتها، حيث يساهم وجود حكومات محلية في الوسط بين الشعب والحكومة المركزية، في تقليل الصراعات المباشرة بين الدولة والشعب، وذلك يوجه مجمل الغضب الشعبي تجاه الحكومات والسياسات المحلية. لربما نجحت بكين في الحفاظ على استقرار نظام الحكم منذ عام 1949، ومع ذلك فإن العوامل السابقة لن تحافظ على الأمن السياسي للدولة الحزبية الصينية لفترة طويلة، إذا ما تراجع الاقتصاد، كما أن نظام الحكم في

الصين قد يواجه تحديًا كبيرًا مع تزايد أعداد الطبقة المتوسطة وتزايد مطالبها الاجتماعية والاقتصادية، التي قد تتحول إلى مشكلة سياسية خطيرة (Kim 2007, 6–7).

2–3. أمن الطاقة

يعتبر أمن الطاقة أحد أهم القضايا الداخلية المؤثرة على الصعود الصيني، فهو احتياج استراتيجي أساسي للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، خاصةً وأن تأمين إمدادات الطاقة لا يرتبط بالنمو الاقتصادي فحسب، بل يرتبط أيضًا بالأمن الشامل والتنمية الاستراتيجية للدولة. وقد ازداد طلب بكين على مصادر الطاقة مع تسارع وتيرة النمو الاقتصادي، الذي صاحبه نمو ديموغرافي كبير (Peng and others 2018, 428)، فلم يعد القطاع الصناعي وحده هو المستهلك الوحيد للطاقة في الصين، وإنما تزايد استهلاك الأفراد للطاقة نظرًا لعدد السكان الكبير وتزايد أعداد الطبقة الوسطى (طيب 2019، 520)، حتى أصبحت البلاد منذ عام 2019 أكبر مستهلك للطاقة في العالم (U.S. Energy Information Administration 2022, 1).

ينطلق الفهم الصيني لأمن الطاقة من منطلق واقعي. فالحصول على الطاقة يستدعي الوصول لهذا المورد المحدود، التي تتنافس عليه جميع الدول، وزيادة حصتها منه (صيدم 2014، 33–36). لذلك فإن بكين تَعتبِر أمن الطاقة جزءًا مهمًا من أمنها القومي، تتنافس على امتلاكه، وتبذل جهدًا لتوفيره وتأمين وصوله. في هذا السياق عرَّفت الخطة الخمسية الصينية العاشرة أمن الطاقة على أنه "تأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين" (Yetiv and Lu 2007, 199). ركَّز التعريف الصيني على ضمان توفُر إمدادات الطاقة، بما يضمن استمرار عملية التحديث، ولا يُقوِّض النمو الاقتصادي، وبالتالي لا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي (طيب 2019، 525). يتضح مما سبق أن أمن الطاقة، هو قضية أمن قومي صيني، يجب التخطيط له وتنظيمه، ولا يمكن تركه لقوى السوق، في ظل

بيئة دولية غير مستقرة تتسم بالتقلبات الشديدة وانعدام الثقة. لذلك قد تحتاج بكين أن تتجاوز مجموعة من التحديات المقلقة التي قد تؤثر على وصول الموارد بشكل آمن وموثوق، من أجل الوصول إلى أمن طاقة مستدام.

برزت أزمة الطاقة في الصين بفعل النمو الاقتصادي والديمغرافي، حيث تحتاج البلاد إلى كم هائل من الموارد المحدودة، لتغذية نموها الاقتصادي السريع، ومعدل استهلاك الكهرباء المتزايد لسكانها البالغ عددهم نحو 1.4 مليار نسمة. فهناك علاقة طردية بين زيادة النمو الاقتصادي وزيادة دخل الفرد، وكلما زاد الدخل يزداد معدل الرفاه خاصةً في المدن، التي زاد فيها حجم الطبقة الوسطى. وقد بلغ إجمالي استهلاك الطاقة في الصين خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، ما يقارب 4.7 تريليون كيلوواط/ ساعة، بزيادة 15.6% عن نفس الفترة من العام السابق (شينخوا 2021).

الجدير ذكره، أن البلاد تعتمد على ما نسبته 56.8% من إجمالي إمدادات الطاقة الكهربائية على الفحم الحجري، ما يتضارب مع هدفها في تحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060. لذلك لجأت الحكومة إلى إغلاق العديد من مناجم الفحم، وتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وقد تطرقت الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021–2025،) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الصين الشعبية، لعدد من القضايا المتعلقة بالطاقة. ووضعت الخطة أولوية زيادة الابتكار التكنولوجي والتطور التصنيعي، بما يشمل تكنولوجيا الطاقة المبتكرة، التي تُركِّز على جعل مصادر الطاقة المتجددة أكثر كفاءة وتنافسية من حيث التكلفة والموثوقية. كذلك ركَّزت الخطة على أهمية إعطاء الأولوية لمبادرات "الصين منخفضة الكربون". ومن أجل تحقيق ذلك، وَضعت الخطة عدة أهداف، تتمثل في: زيادة إنتاج الغاز الطبيعي السنوي إلى 8.1 تريليون قدم مكعب، وزيادة قدرة توليد الكهرباء إلى 3.0 تيراواط، وزيادة الطاقة غير الأحفورية لتصل إلى 20% من

الاستهلاك الأولي. كذلك تبنَّت الخطة زيادة كفاءة الطاقة في المباني وتطوير المباني الخضراء، من خلال بناء الخلايا الكهروضوئية، في المباني الجديدة بهدف أن تتجاوز 50 جيجاوات بحلول عام 2025 (الخطة الخمسية الرابعة عشر لجمهورية الصين الشعبية 2021).

يعكس ذلك إدراك القيادة الصينية لوجود أزمة طاقة حقيقية في البلاد، ناتجة عن مجموعة تحديات. يتمثل التحدي الأول في فقر البلاد للموارد الطبيعية (Howell 2009, 191)، فعلى الرغم من أن الصين تعتبر الدولة رقم واحد عالميًا في إنتاج الفحم الحجري، حيث بلغ إنتاج البلاد عام 2021 ما يقارب 4.1 مليار طن (CIE Leading Indicator 2022)، إلا أنها تفتقر لمصادر الطاقة الأخرى كالنفط والغاز الطبيعي. وتشير التقديرات إلى امتلاك الصين ما يقارب 1.1% فقط من الاحتياطي النفطي العالمي (الشريفي 2019، 100). لذلك لجأت بكين إلى استيراد مصادر الطاقة الأخرى كالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما يعتبر تحديًا آخر أمامها، بفعل بعدها الجغرافي عن مُورِّدي الطاقة حول العالم.

يتم شحن إمدادات الطاقة عبر الناقلات النفطية الأجنبية، التي تمر عبر البحار والمحيطات، ومضيقي هرمز وملقا، ما قد يعرضها للخطر مع انتشار عمليات القرصنة البحرية[30]، والتواجد البحري الأمريكي الكثيف على طول طرق إمداد الطاقة، في ظل التنافس الأمريكي الصيني الشديد (عبد العزيز 2019، 591). ومع تصاعد التوتر بين بكين وواشنطن، فإن الأولى تدرك أن احتمالية إغلاق الولايات المتحدة لمضيق ملقا، سيحول دون وصول احتياجات الصين من النفط والمواد الخام (المنصوري 2014، 3). لتجاوز ذلك، تحاول بكين ترسيخ أقدامها بقوة في منطقة مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، بهدف منع التفرد الأمريكي في المنطقة، وتفويت أي فرصة أمام البحرية الأمريكية لإغلاق المضيق، وبالتالي الضرر بالمصالح الاستراتيجية

الصينية. ومن ناحية أخرى، فإن بكين تحاول بهذه الخطوات تأكيد دورها كقوة إقليمية عظمى، لها مصالحها الجيوبولتيكية في منطقة مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي وتعتبرها منطقة نفوذ حيوي (مجيد 2018، 64).

كذلك تحاول بكين، توفير مصادر طاقة بديلة لا تمر عبر الخطوط البحرية، وترى في موسكو هذا البديل. يشترك البلدان في حدود برية تبلغ 4179 كم، لذا فإن خطوط الأنابيب التي تربط حقول النفط والغاز الروسية بشمال شرق الصين ستكون آمنة، ولن تتمكن الولايات المتحدة من التحكم في تدفقاتها. تنسجم رغبة بكين في تحقيق أمن الطاقة مع حاجة موسكو لتحقيق أمن اقتصادي مستدام بعدما فرضت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقوبات اقتصادية في أعقاب ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014، والحرب على أوكرانيا عام 2022، ما دفع موسكو إلى إعادة توجيه استراتيجيتها لتصدير الطاقة وتحويل تركيزها من أوروبا إلى الصين (Meidan 2022, 2).

في الوقت ذاته، يعكس تاريخ توتر العلاقات بين الصين وروسيا القيصرية ثم السوفيتيّة، أن على بكين التحوّط من الاعتماد الكلي على إمدادات الطاقة الروسية، وتنويع مصادرها من الطاقة. وفي هذه الحالة، تُمثِّل موارد الطاقة الإيرانية وسيلة تحوَّط مثالية، لأن طهران خارج سيطرة كل من الولايات المتحدة وروسيا (Kenderdine 2020, 2). وترتبط إيران بحدود مشتركة مع جنوب غرب باكستان، بينما ترتبط الصين بحدود مشتركة مع شمال غرب باكستان. لذا فإن خطوط أنابيب النفط والغاز البرية، التي تربط إيران بالصين عبر باكستان، ستكون آمنة وغير معرضة للضغط الأمريكي، خاصةً وأن البلدين ليس لهما تاريخ صراع، بل هما حليفان لأكثر من نصف قرن، حيث تصف بكين العلاقة بينهما بالصداقة الملائمة لكل الظروف[31] (شينخوا 2021). أما إيران التي عانت من الآثار المدمِّرة للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فهي

بحاجة إلى بديل لصادرات الطاقة، التي كانت تبيعها لأوروبا، ما يعني أن الطلب الصيني على منتجات الطاقة الإيرانية، سيتصاعد (Green and Groth 2021, 3).

كذلك طوَّرت الصين فكرة إنشاء مخزون احتياطي استراتيجي نفطي، لمواجهة أي تهديد لأمن الطاقة (عبد العزيز 2019، 588). جاءت الفكرة في دراسة قام بها مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني في عام 1996، إلا أنها دخلت حيز التنفيذ بعد الإعلان عن تبنيها في الخطة الخمسية العاشرة التي اعتمدتها القيادة الصينية للفترة 2001–2005. تم تنفيذ ذلك على ثلاثة مراحل رئيسية (محمد 2014، 126). المرحلة الأولى انتهت عام 2009 بتخزين 102 مليون برميل تكفي لمدة 33 يومًا. أما المرحلة الثانية وتشمل تخزين 170 مليون برميل فانتهت عام 2010، وتكفي لـ60 يومًا إضافيًا. والمرحلة الثالثة والأخيرة انتهت عام 2020، بعد أن استطاعت الصين تخزين 204 مليون برميل على ثلاث مراحل تكفي لمدة 90 يومًا. وعلى الرغم من انتهاء المراحل الثلاث تواصل الصين شراء النفط وتخزينه (Meidan 2021, 3).

إنّ ارتباط النمو الاقتصادي الصيني المستدام، بضمان وصول إمدادات الطاقة، يضع الصين أمام تحدٍّ كبير، يتمثل بأهمية وضع الأسس الكفيلة لضمان استمرارية وصول إمدادات الطاقة الضرورية للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ويتطلب ذلك دبلوماسية طاقة نشطة، ومبادرات تجارية واسعة، وتدعيمًا للقدرات العسكرية البحرية لتأمين وصول الطاقة من مورديها حول العالم. بالتوازي مع ذلك، تتجه البلاد نحو تطوير قطاع الطاقة النظيفة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من تلوث الهواء وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. فقد أعلنت بكين في خطتها الخمسية الثالثة عشر للكهرباء (2016–2020)، أنها ستزيد من استثماراتها في قطاع الطاقة المتجددة لا سيما طاقة الرياح، والطاقة الشمسية (Chiu 2017, 5). ويشير تقرير الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019، إلى أن الصين كانت أكبر مستثمر في الطاقة المتجددة على مدار

العقد الماضي. فقد أنفقت ما يقرب من 760 مليار دولار بين عامي 2010–2019، أي ضعف استثمارات الولايات المتحدة التي بلغت قيمتها 356 مليار دولار، فيما جاءت القارة الأوروبية بأكملها في المرتبة الثانية، حيث بلغت استثماراتها 698 مليار دولار (United Nation Environment Program 2019, 11).

إنَّ تصاعد الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، يعني تناقص حاجة البلاد للموارد المحدودة من الخارج، ما قد يساهم في ضمان استمرار مسيرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. لكن وصول الصين فعليًا للحد الأدنى من استيراد مصادر الطاقة من الخارج يحتاج وقتًا لا بأس به، ما يعني أن أمن الطاقة ما زال تحديًا على بكين تجاوزه حتى تقترب من الاكتفاء الذاتي.

3–3. تايوان– الصين الواحدة

تعتبر قضية تايوان من أكثر القضايا حساسية لدى القيادة الصينية، التي تعتبرها خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه وشأنًا داخليًا ترفض التدخل به. وتؤكد جمهورية الصين الشعبية أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين الواحدة وترفض أي حديث عن انفصالها، وتعتبر أن عودتها للبر الرئيسي واجبًا مقدسًا على جميع الصينيين، العمل لتحقيقه (The National People’s Congress of the People’s Republic of China 2019)، وأن التحدي يكمن في متى وكيف تعود تايوان للوطن الأم (هاس 2007، 182). ينبع هذا الإصرار على عودة تايوان، من اعتقاد الصينيين التاريخي الراسخ بأن تايوان كانت أرضًا صينية منذ زمن بعيد، وأنه على الرغم من فترة الاستعمار الياباني 1895–1945، إلا أنها كانت ستعود إلى الصين لولا تدخل الولايات المتحدة. إن تايوان المتمردة على حد تعبير الصينيين، تعد آخر بقايا "قرن الإذلال" الصيني على أيدي القوى الاستعمارية. هذا التركيز على دورة التاريخ الصيني جعل استعادة تايوان يبدو وكأنه مهمة مقدسة (سفيان وبوعلام 2015–2016، 93).

إن التمسك الصيني بحتمية عودة تايوان، يأتي في إطار الخوف من تآكل شرعية النظام في بكين. فسياسة "الصين الواحدة" هي الركيزة الأساسية للمصلحة القومية الصينية. مع تبني الحزب الشيوعي الصيني لرؤية موحدة للصين والعالم: صين واحدة، حقيقة واحدة، عالم واحد، حلم واحد (Callahan 2012, 33)، أصبح من غير الممكن أن يستطيع الحزب الإقرار بانفصال تايوان التام واستقلالها عن الصين الشيوعية. تدرك بكين أن استقلال تايوان قد يُمهِّد لسلسلة من الانفصالات في التبت وتركستان الشرقية وغيرها، عملًا بنظرية الدومينو. فاستقلال أي جزء من أرضها قد يؤدي إلى استقلال أجزاء أخرى (Christensen 1996, 46)، ما قد يهدد هيبة الصين ومكانتها الدولية. لذلك ستبقى تايوان مصلحة وطنية أساسية لجمهورية الصين الشعبية، طالما أن الحزب الشيوعي الصيني يحتكر السلطة (Stang 2017, 1).

كذلك، يُظهر وجود تايوان كديمقراطية نابضة بالحياة، يزدهر فيها التنوع الثقافي والفكري والديني، أن النظام الشيوعي المركزي الذي تبناه **ماو**، وما زال قائمًا حتى الآن، ليس هو النظام السياسي الوحيد الذي يعمل لصالح الشعب الصيني. فقد أصبحت تايوان حقيقة يمكن للمواطنين الصينيين رؤيتها بأعينهم، وهو ما قد يُحفِّز لديهم التفكير والمقارنة، مع ازدياد التفاعل المتبادل بين المواطنين على جانبي مضيق تايوان، التجاري والسياحي وغيره. وبالتالي فإن فكرة وجود نموذج بديل قابل للتطبيق، تعتبر فكرة مكروهة وغير مستحبة من قبل الحزب الشيوعي الصيني، الذي لا يرغب برؤية ادعائه بالشرعية يتم الطعن به بأي شكل من الأشكال (Fuh and Hsieh 2019, 17).

ومن الناحية الجيوسياسية، تعد تايوان حجر الزاوية في الاستراتيجية البحرية لجمهورية الصين الشعبية التي تُركِّز على سلسلة الجزر الأولى[32]، حيث تعتبر جزيرة تايوان مكانًا ملائمًا لانطلاق العمليات العسكرية الصينية. ويمكن استثمار الجزيرة كحاملة طائرات في وسط المحيط وغواصة مليئة بالذخيرة، غير قابلة

للإغراق في موقع مثالي لإنجاز أي استراتيجية هجومية أو دفاعية في منطقة بحر الصين الشرقي. فمن وجهة نظر بكين أن تأمين أول سلسلة جزر هو تأمين بقاء بحرية جيش التحرير الشعبي (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 2021).

إن السيطرة على تايوان تُعزِّز القدرة الصينية على الهيمنة الإقليمية، من خلال كسر محاولات واشنطن لتطويق بكين. فتايوان تعد جزءًا من سلسلة الجزر الأولى التي تمتد من اليابان إلى الفلبين، وهي جميعها دول صديقة وحليفة للولايات المتحدة، ما يعني تطويق الصين من خلال التواجد العسكري الأمريكي في هذه الجزر. ولذلك، فإن نجاح الصين في استعادة جزيرة تايوان، يعني إفشال المحاولات الأمريكية لتطويق واحتواء البلاد (Stang 2017, 1–2).

أدت هذه الاعتبارات إلى رفض صيني مطلق لانفصال تايوان التام، وإلى اعتبارها إقليمًا متمردًا لا بد أن يعود للبر الرئيسي، وجعل من الصعب على بكين أن تكون مرنة بشأن الخيارات المستقبلية لعلاقة تايوان بالصين. في هذا السياق، أكد الرئيس **شي** في خطابه بمناسبة العام الميلادي 2022، على أن توحيد تايوان بطريقة سلمية هو الأكثر انسجامًا مع المصلحة العامة للأمة الصينية، على جانبي مضيق تايوان. وأضاف أن الصين ستحمي سيادتها ووحدتها، ولا ينبغي لأحد أن يقلل من إصرار الشعب الصيني وإرادته القوية وقدرته على الدفاع عن سيادته الوطنية ووحدة أراضيه، في إشارة إلى أن الصين لن تتردد في استخدام قوتها العسكرية إذا ما استدعى الأمر. وقد عاد الرئيس **شي** ليكرر أن مسألة تايوان شأن داخلي محض بالنسبة للصين، ولا يقبل أي تدخل خارجي (Ping 2021)، وفي ذلك ردٌ واضحٌ على تصريحات الرئيس الأمريكي **جو بايدن**، الذي أعلن عن وقوف بلاده إلى جانب تايوان إذا ما أرادت إعلان استقلالها، ودفاعها عنها إذا ما اتخذت الصين أي خطوات عسكرية (Biden 2022).

تأتي تصريحات الرئيس **شي**، ترجمة للخطوات الصينية الدبلوماسية لإعادة تايوان، التي أعلن عنها مكتب شؤون تايوان في جمهورية الصين الشعبية تحت عنوان "**مسألة تايوان وإعادة توحيد الصين**". أقرت بكين في الكتاب الأبيض بأن تايوان كيان سياسي له سماته الاقتصادية والتجارية، ورحَّبت باستثمارات تايوان على أراضيها، كجزء من مبادرة الصين لعودة تايوان على غرار هونغ كونغ ومكاو، بنظام سياسي واحد ونظامين اقتصاديين (Taiwan Affairs Office & Information Office of the State Council, 1993). ودعت إلى تفعيل خدمات البريد، التجارة، والاتصالات المشتركة والمباشرة عبر المضيق، بما يُعرَف بالصلات الثلاث بين بكين وتايوان، كما دعت إلى زيادة التفاعل المتبادل في المجالات الأكاديمية، الثقافية، الاقتصادية والرياضة (غيل 2009، 224–227).

ومع استمرار الأزمة السياسية والأمنية في مضيق تايوان، أصدر مجلس الدولة الصيني كتابًا أبيضَ جديدًا حول "**مسألة تايوان وإعادة توحيد الصين في العصر الجديد**". يطرح الكتاب الجديد نهج بكين تجاه تايوان في الحقبة الجديدة. ويعتبر أن إعادة التوحيد الوطني هي الطريقة الوحيدة لتجنب خطر غزو تايوان واحتلالها مرة أخرى من قبل الدول الأجنبية، وإحباط محاولات القوى الخارجية لاحتواء الصين، وحماية سيادة وأمن ومصالح التنمية للبلاد. ويشير الكتاب إلى أن الولايات المتحدة تستخدم تايوان لاحتواء الصين وتقويض تنميتها وتقدمها. لذلك فإن البلاد تعمل على مجموعة من التحسينات النظامية والسياسية، وتتخذ العديد من الإجراءات، وتعزيز التنمية المتبادلة، من أجل إعادة التوحيد السلمي لشقي المضيق (The Taiwan Affairs Office of the State Council and The State Council Information Office 2022).

دعا الكتاب الأبيض تايوان، إلى العودة على غرار هونغ كونغ ومكاو، بنظام سياسي واحد ونظامين اقتصاديين، متعهدًا بأن تستطيع تايوان مواصلة نظامها الاجتماعي الحالي، وأن تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية وفقًا للقانون. ما يعنيه ذلك أن الدولة الصينية ستحترم النظام الاجتماعي وطريقة الحياة التايوانية، وستتم حماية الملكية الخاصة والمعتقدات الدينية والحقوق والمصالح المشروعة للشعب في تايوان، شريطة ضمان سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية. هذا ما تشدد عليه الورقة نظامان تابعان لدولة واحدة (The Taiwan Affairs Office of the State Council and The State Council Information Office 2022).

ترك الكتاب الأبيض الباب مفتوحًا أمام جميع الخيارات من أجل إعادة توحيد تايوان، بما في ذلك الخيار العسكري، كملاذٍ أخير. ولم تتردد الصين في التصريح أنه وفي حال إعلان تايوان الاستقلال من طرف واحد، فإن ذلك يحتم على بكين استخدام القوة العسكرية. وأعلن الرئيس الصيني الحالي، أنه أكثر استعدادًا من أسلافه لاستخدام القوة، معتبرًا أن الترتيب السياسي والعسكري الذي اتبعه أسلافه تجاه تايوان، هو السبب الجذري لعدم الاستقرار عبر المضيق، وتأتي هذه التصريحات في الوقت الذي تُواصِل فيه بكين، تحديث قواتها العسكرية، وتدريباتها في محيط تايوان البحري وغلافها الجوي (ping 2019).

بالنظر إلى ما سبق، من الواضح أن بكين ليست في عجلة من أمرها للقيام بعمل عسكري ضد تايوان. فمع الوقت ستكون بكين أقوى مما هي عليه الآن، وستكون تكلفة مهاجمة تايوان أقل عسكريًا وماليًا وسياسيًا، خاصةً اذا ما تدخلت الولايات المتحدة لصالح تايوان. في هذا السياق ظل نهج الولايات المتحدة تجاه تايوان ثابتًا رغم تغير الإدارات، حيث تتبنى الولايات المتحدة سياسة صين واحدة طويلة الأمد، التي يسترشد بها قانون العلاقات مع تايوان، والبيانات المشتركة الثلاثة بين الولايات المتحدة والصين، والتأكيدات الستة[33].

وبموجب ذلك تعارض واشنطن أي تغييرات أحادية الجانب للوضع الراهن من أي من الجانبين، ولا تؤيد استقلال تايوان، وتتوقع حل الخلافات عبر المضيق بالطرق السلمية(منهاج الإدارة الأمريكية تجاه جمهورية الصين الشعبية 2022).

مع تصاعد التوتر والمنافسة بين الولايات المتحدة والصين، سواء كانت المنافسة بين البلدين أيديولوجية أو جيوسياسية، تزداد أهمية تايوان بالنسبة للولايات المتحدة. من ناحية جيوسياسية، ستعمل تايوان إذا ما سيطرت عليها جمهورية الصين الشعبية كقاعدة أمامية، لتوسيع نطاق التحركات العسكرية الصينية ما يقارب 150 ميلًا بحريًا إلى الشرق، وهذا من شأنه تمكين بكين من حظر الطرق الجوية والبحرية في بحر الصين الشرقي وزيادة قدرة البلاد على ضرب أهداف أمريكية مثل غوام وهاواي ودول حليفة مثل اليابان. ومن الناحية الاقتصادية فإن ضم تايوان إلى البر الرئيسي، سيُمكِّن بكين من الوصول إلى صناعاتها عالية التقنية (Bolton and Zitelman 2021, 4). استراتيجيًا، تستفيد الولايات المتحدة من شبكة علاقاتها في آسيا الباسفيك بما في ذلك تايوان، في محاصرة واحتواء التوسع الصيني، والمحافظة على استمرار النظام الدولي الحالي (Rigger 2012, 45).

إنَّ محاولة جمهورية الصين الشعبية استعادة جزيرة تايوان بالقوة يعد انتهاكًا للمعايير الدولية، التي تدعو الى حل النزاعات بالطرق السلمية. لذلك فإن احتمال خسارة تايوان أمام عمل عسكري صيني، سيؤثر على المصداقية الأمريكية والسياسات القائمة على القيم العالمية، وبالتالي ضرب في صميم المنافسة الأيديولوجية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. كما أن طريقة انتقال تايوان لها أهمية حيوية للولايات المتحدة. فالتصعيد الصيني دون رد أمريكي من شأنه أن يُفقد واشنطن ثقة حلفائها الإقليميين، وربما يتسبب في إلغاء التحالفات الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية. لذا فإن أفضل ما تطمح له واشنطن هو الحفاظ

على الوضع الراهن، وهو ما يتنافى مع رغبة بكين التي تسعى بجهد لضم الجزيرة (Bolton and Zitelman 2021, 5). حتى ذلك الحين ستتبع الصين نهج الانتظار والترقب، على أمل أن يؤدي الضغط الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري على تايوان إلى إقامة تفاهمات أو صداقة مرضية للطرفين (Grossman 2021).

4-3. الأقليات ومشاكل حقوق الإنسان

لسنوات عديدة، اعتقد العديد من السياسيين والدبلوماسيين الدوليين، أصحاب الفكر الليبرالي على وجه التحديد، أن إدماج الصين في الأسواق والهياكل الاقتصادية العالمية، يُقلل من تهديد الصين، ويُعزِّز تكاملها مع بقية العالم، وسوف يُغيِّر الأنظمة الاجتماعية في البلاد، ويجعلها تميل نحو الديمقراطية والليبرالية على النمط الغربي، بما في ذلك دَعم الحريات وحقوق الإنسان (Dams and Putten 2015, 11). يرى **دوغلاس ليميكي** أن على ديمقراطيات العالم، بما فيها الولايات المتحدة، التعاون مع الصين، لتشجيعها على تبني القيم الديمقراطية في ظل النظام الدولي الليبرالي (Lemke 1997, 30). مثال ذلك عندما قام الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** بفك الارتباط، بين سجل حقوق الإنسان في الصين والعلاقات التجارية بين البلدين، واعتبر بكين كإحدى الدول المفضلة للتبادل التجاري (محمد، الصائغ 2012، 219).

إن التحول الديمقراطي في الصين، يضع البلاد أمام مشكلة الهوية الوطنية، مع وجود قطاعات من السكان لا تتماثل هويتها مع هوية الدولة القومية الصينية التي تعيش فيها. فمن جهة تسعى التبت على سبيل المثال، إلى الانفصال وخلق هويتها السياسية الخاصة، من خلال إعادة بناء الهوية الثقافية والعرقية التبتية. كذلك الأمر مع اقليم تركستان الشرقية ذو الأغلبية المسلمة. لذلك فإن موقف بكين هو رفض تبني النهج الديمقراطي، انطلاقًا من أن الديمقراطية ستمنح الشعب حق تقرير مصيره، ما قد يهدم عقودًا من العمل

الحثيث للحفاظ على وحدة الأراضي الصينية (Baogang 2003, 79)، وترسيخ وجود الحزب الشيوعي الصيني. فالتحول الديمقراطي في البلاد لن يحدث طالما هناك خوف من استقرار نظام الحكم، واستمرار وجود الحزب الشيوعي (Pei 1998, 82). جعل ذلك البلاد تبقى منذ عام 1949 دولة مركزية، يحكمها الحزب الواحد[34]، تتسم بقمع منظم للمعارضة، ونظام عدالة تشوبه المحاكمات الجائرة، والتعذيب، والمعاملة السيئة أثناء الاحتجاز، والقمع الذي يُمارس تحت ذريعة "مكافحة النزعة الانفصالية" أو "مكافحة الإرهاب"، على وجه الخصوص في مناطق الأقليات (منظمة العفو الدولية 2019).

تشير التقارير الصادرة عن منظمة "Human Rights watch" إلى أن وصول الرئيس **شي** إلى سدة الحكم في عام 2013 أدى إلى تدعيم سيطرة الحزب على المجتمع، وتشريع العديد من الانتهاكات والتجاوزات في مجال الحريات وحقوق الإنسان، فقد ضاعفت السلطات قيودها على حرية التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها (Human Rights watch 2018). كذلك فرضت السلطات رقابة صارمة على جميع وسائل الإعلام وبرامج الإنترنت وحظرت تطبيق تويتر (منظمة العفو الدولية 2019). وفي مجال الأديان والمعتقدات واصلت بكين تشديد قبضتها على الأقليات الدينية خاصة في التبت، والأقلية المسلمة في تركستان الشرقية (منظمة العفو الدولية 2020)، انطلاقًا من رؤية الصين في أهمية "تقديم الهوية الصينية على الهوية الدينية الخاصة بالأقليات" (لي 2015، 1).

في المقابل ترفض الصين الاتهامات الدولية اتجاهها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتعتبر أن هذه الاتهامات تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد وتأخير عجلة تطورها، وأن الرد الحقيقي يأتي من خلال العمل من أجل راحة المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم. فقد انتصرت بكين في معركتها ضد الفقر المدقع في البلاد، وتُصرِّح بتفاخر أنها ضمنت في ثلاثين سنة لمواطنيها، حقوقهم في المياه النظيفة، والغذاء، والخدمات

الصحية، والتعليم، والسكن الآمن للفقراء، وبنت مجتمعًا تتسع فيه الطبقة الوسطى بشكل مطرد (شينخوا 2021).

ولطالما أضافت قضايا حقوق الإنسان زيادة في تعقيد العلاقات الصينية الأمريكية، منذ تطبيع العلاقات بين البلدين أواخر السبعينيات. وتشمل طموحات القيادة الصينية الحالية استعدادًا أكبر لتعزيز معتقداتها الخاصة حول أفضل السبل لحماية الحقوق، ومواجهة فكرة عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة التي تتبناها الولايات المتحدة. وفي السنوات الأخيرة بدأت الصين تنخرط بشكل أوسع في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمت إلى ما يقارب 27 اتفاقية دولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات الحد من التمييز العنصري، والتمييز ضد المرأة، والإبادة الجماعية، ودعم حقوق اللاجئين. كذلك انخرطت بكين في البعثات الدولية لحفظ السلام وأصبحت ثاني أكبر مساهم مالي بين الدول الأعضاء بعد الولايات المتحدة[35] (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام 2022). كذلك استثمرت بكين الانسحاب الأمريكي من المنظمات الدولية فترة حكم الرئيس **ترامب**، وعزَّزت من تواجدها في المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان. وعملت بكين على تمرير مجموعة مقترحات تحمل وجهة النظر الصينية، التي ترفض التدخل الدولي، وتعتبر أن الحقوق الجماعية، لها السيادة على الحقوق الفردية. وفي عام 2018، طرحت بكين مشروع قرار "تعزيز التعاون متبادل المنفعة في مجال حقوق الإنسان". يعكس القرار رغبة الصين في تعميم موقفها في عدم التدخل. فبموجب القرار، تُستبدَل فكرة مساءلة الدول بالحوار، وعلى الدولة "أ" أن تحترم إرادة الدولة "ب" في اختيار الأولوية في مجال حقوق الإنسان، لا سيما وأن بكين ما زالت تعتقد أن حقوق الإنسان في دولة ما، يجب أن تُقاس وفقًا لمستوى الدولة في التنمية السياسية والاقتصادية (United Nation 2020).

يعكس القرار تحجيم دور مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية مقابل مساحة أكبر للدولة، وهو ما يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان حول العالم. وعلى الرغم من أن مشروع القرار قُوبِل بانتقادات عديدة من قبل المؤسسات الدولية، إلا أن بكين لم تُجرِ أي تعديلات في جوهر القرار، وتم التصويت عليه في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مارس 2021، وتم اعتماده بأغلبية 23 صوتًا مقابل 16 صوتًا، وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت (شينخوا 2021).

في هذا السياق، اعتبر **كينيث روث**، المدير التنفيذي لمؤسسة Human Rights Watch أن الحكومة الصينية تشن هجومًا على النظام العالمي للدفاع عن حقوق الإنسان، معتبرًا أنها تحاول هدم عقود من العمل الذي سمح للناس حول العالم التمتع بحرياتهم في العيش والسكن والتعبير دون خوف من السجن أو التعذيب. واعتبر أن تَسلُّط الحكومة الصينية لا يقتصر داخل حدود بلادها، حيث طوَّرت بكين دولة رقابة لتحقيق هدفها في السيطرة السياسية والاجتماعية الكاملة؛ بل أصبحت تستخدم نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي من أجل درء الجهود العالمية لمحاسبتها، وتعميم نظام حكمها القمعي (Human Rights watch 2020). ترفض الحكومة الصينية هذه التصريحات، وتدعو إلى التوقف عن إدلاء تصريحات خاطئة حول الصين.

من جهة أخرى، عملت الصين على استخدام نفس المعايير الدولية في ردها على الانتقادات الغربية حول قضايا حقوق الإنسان في الصين. قابلت بكين تقارير واشنطن الناقدة لظروف حقوق الإنسان الصيني، والمطالِبة بعقوبات على الحكومة الصينية والحزب الشيوعي الصيني، بإصدار تقاريرها الخاصة بمشاكل حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، بما يشمل قضايا العنصرية والاضطهاد الديني، والعنف المسلح، وفرق الأجور بين طبقات المجتمع، بالإضافة إلى قضايا الفساد وسوء استخدام السلطة (شينخوا 2022). قد تكون بكين أرادت توجيه رسالة للولايات المتحدة، من أجل التوقف عن لعب دور شرطي العالم، فلا يحق لواشنطن

وحلفائها الأوروبيين –حسب وجهة النظر الصينية–، تقييد مفهوم حقوق الإنسان والديمقراطية بمجموعة من القيم الغربية، التي تستخدمها كوسيلة ضغط لتعزيز الهيمنة الغربية (Peyrouse 2022, 5).

هذا ما جعل بكين تبتكر نموذجها الخاص للديمقراطية، بدلًا من الديمقراطية الغربية. ينطلق الفهم الصيني للديمقراطية من السياق التاريخي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للدولة. ويعتمد على تطبيق معاصر لمفهوم Tianxia، الذي يعني الكل تحت الجنة، وأن الحاكم هو وكيل الجنة على الأرض. نتيجة لذلك تُشجِّع بكين تحكم الدولة بالسوق، الذي يُجسِّد صعود النظام والاستقرار على الحرية، وحكم النخبة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، والأداء الاقتصادي على الإصلاح السياسي، وبالتالي يُركِّز الفهم الصيني للديمقراطية على الصالح العام بدلًا من الحقوق الفردية.ومن خلال هذا النهج، أعلنت بكين أنها تتبنَّى سياسة خارجية تحترم مبادئ التعددية الثقافية والاحترام المتبادل، فالديمقراطية على الطريقة الصينية مستوحاة من العقيدة الماوية القائمة على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وأضافت إليها اللاءات الأربعة، أي لا هيمنة ولا سياسة قوة ولا تحالفات عسكرية ولا سباقات تسلح. إن مفهوم الديمقراطية هذا يعني حسب المنظور الصيني، تعزيز نظام لا يسود فيه أي معيار أيديولوجي، ولكل دولة الحق في المشاركة على قدم المساواة، في عمليات صنع القرار في المحافل الدولية وبالتالي مقاومة ما يُسمَّى الهيمنة الغربية (Peyrouse 2022, 5–6).

5–3. النزعات الانفصالية: التبت

منذ القِدم، كان الانفصال– الذي يمكن تعريفه على أنه إنشاء دولة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها دون موافقة صاحب السيادة السابق – هو الطريقة الأكثر وضوحًا وربما الأكثر شيوعًا لإنشاء دول جديدة. وعلى مر التاريخ، كانت محاولات الانفصال عديدة، نجح بعضها وفشل البعض الآخر، وعلى الرغم من تطور النظام الدولي، ووضع قوانينه الناظمة، لكن محاولات الانفصال عن الدول ما زالت مستمرة،

أثار ذلك تساؤلات عديدة حول وضع هذه الأقاليم المنفصلة، وشرعية الانفصال في القانون الدولي الحديث، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأين أساسيين من مبادئ القانون الدولي (Crawford 2007, 374). المبدأ الأول هو احترام وحدة الدول، والمبدأ الثاني هو حق الشعوب في تقرير مصيرها. إنَّ الأمم المتحدة أتاحت للشعوب تقرير مصيرها واعتبرته حقًا مقدسًا أخلاقيًا وقانونيًا، وهو ما أكَّد عليه ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى، كذلك في المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لكن ذلك يعكس معضلة سياسية وقانونية في غاية التعقيد، عندما يتعلق الأمر بالانفصال عن دولة قائمة معترف بها دوليًا (Ginsburg 2018, 1–2). في هذا السياق تأتي أزمة إقليم التبت، الذي يحظى باهتمامٍ دوليٍّ لأكثر من ستين عامًا.

في عام 1950 أرسلت حكومة جمهورية الصين الشعبية قواتها إلى التبت لتكمل سيطرتها على البلاد، وفي خريف عام 1951 عندما دخل جيش التحرير الشعبي لاسا عاصمة التبت، خرج أهلها ليعلنوا رفضهم للغزو الصيني الذي أنهى استقلال الإقليم (Goldstein 1989, 813). منذ ذلك الحين، اندلعت العديد من الثورات والانتفاضات المطالبة بخروج القوات الصينية، والحصول على حكم ذاتي مطلق دون تدخل السلطات الصينية في أي من الأنظمة السياسية أو الاجتماعية أو الدينية في التبت. وقوبلت هذه المطالبات برفض صيني، حيث رفضت الحكومة الصينية وبشكل قطعي استقلال النظام السياسي في التبت، واعتبرت أنه يُمهِّد للاستقلال الكامل وبداية التشرذم الصيني (Sperling 2004, 18).

ومن أجل ذلك، طوَّرت بكين سياسة متشددة، وتدابير أمنية أكثر فعالية وبدأت في الحد من التحرر الديني والثقافي، حتى أصبحت الحكومة الصينية تمتلك السلطة الوحيدة لاختيار اللاما وتعليمهم. كما تعمل بصورة مباشرة على تشويه صورة الدالاي لاما، الزعيم الروحي للبوذيين التبت، وتعتقل وتحتجز الممارسين للطقوس

الدينية البوذية غير المرخصين من طرفها. بالإضافة إلى ذلك، تتدخل الحكومة الصينية في الدراسة الدينية البوذية التبتية لتشمل: تعيين مسؤولي الحكومة والحزب الشيوعي الصيني لإدارة الأديرة، وتقييد حركة اللاما بين الأديرة، وإجبارهم على المشاركة في حملات التعليم الوطني الصيني (USCC 2014, 355–356).

وردًا على ذلك، تشهد التبت من وقت لآخر احتجاجات وصلت حد الانتحار حرقًا[36]، وهو ما أصبح شكلًا دراماتيكيًا للاحتجاج على الحكم الصيني، وممارساته في الإقليم. وفقًا لتقرير "هيومن رايس ووتش"، هناك 156 تبتيًا أضرموا النار بأنفسهم منذ عام 2009 (Human Rights Watch 2020). وهو ما دفع الحكومة الصينية إلى زيادة إجراءاتها الرقابية في الإقليم. فمنذ عام 2012، قامت ببناء 600 مركز شرطة إضافي، وضاعفت أعداد المجموعات الأمنية التطوعية. ومنذ عام 2013، عزَّزت الحكومة الصينية وجودها من خلال إرسال مسؤولي وأعضاء الحزب إلى التبت لتنفيذ برامج إعادة التثقيف السياسي. وعملت الحكومة على تنفيذ مجموعة عقوبات تطال عائلات المتمردين كحظرهم لمدة ثلاث سنوات من الحصول على قروض أو تراخيص تجارية أو توظيف حكومي، وعقوبات أخرى تطال الأحياء تضمنت وقف المشاريع الاستثمارية للقرى والأحياء التي حدثت فيها حالات التمرد (USCC 2014, 365).

وفي ذات الوقت قامت بتسريع برامج التنمية الاقتصادية، التي كان أحد أهم مكوناتها هو فتح باب التبت أمام بقية الصين. أدت هذه السياسة إلى تدفق رجال الأعمال والعمال الصينيين إلى الإقليم، وعزَّزت تكاملًا اقتصاديًا أوثق بين التبت وبقية البلاد. واعتبرت بكين أن السياسة الجديدة ستُغيِّر بشكل جذري التكوين الديموغرافي للتبت وطبيعة اقتصادها، وستُعزِّز من سيطرتها على الاقليم (Goldstein 1998, 85).

إن أهمية التبت بالنسبة للصين لا تقتصر على الهوية الثقافية والدينية، بل هي قضية أمن استراتيجي، حيث تُشكِّل التبت ربع مساحة جمهورية الصين الشعبية، وهي الحافة الغربية للبلاد التي كانت تاريخيًا معرضةً

لخطر الغزاة. كما تُعتبر التبت رابطًا حيويًا بين الصين ووسط وجنوب آسيا، ما جعلها جزءًا هامًا في طريق التجارة القديم، وهي نقطة التقاء الصين مع كل من الهند ونيبال وبوتان وميانمار، وهو ما يُكسِبها أهميتها الاستراتيجية (Bhattacharya 2013, 1).

ومن ناحية أخرى، فإن التبت زاخرة بالموارد الطبيعية، فقد عُرِفت تاريخيًا باسم بـ "Xizang"، والتي تعني بيت الكنز الغربي. تحتوي التبت على أكبر مخزون للنحاس في البلاد، كما يوجد فيها أيضًا رواسب كبيرة من الحديد والرصاص والزنك والذهب، وهي معادن تحتاجها بكين لتغذية نموها الاقتصادي. يذكر أن أغلب هذه المعادن لم يُمَس لأنه يتعارض مع الثقافة الدينية التبتية. كذلك تحتوي التبت على احتياطيات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي (Xiaoming and others 2008, 206). كذلك تعتبر التبت مصدرًا مهمًا للمياه العذبة ومخزنًا مائيًا للبلاد التي تعاني من تلوث المياه، حيث تُغذِّي الأنهار الجليدية التبتية والتلال المغطاة بالثلوج، أنهارًا عديدة مثل براهمابوترا وميكونغ ويانغتسي وسندوس، تتدفق إلى 10 دول. تستغل الصين ذلك في بناء السدود للسيطرة على تدفق هذه المياه، فمن جهة تستثمر المياه النظيفة لسد حاجتها المحلية، ومن جهة أخرى فإنها تعتبر ورقة ضغط على الدول المجاورة (Han 2018, 1). ليس هذا فحسب، فالسياحة في التبت ورقة رابحة، تعود بالمال الوفير على خزينة الحكومة الصينية. وذكرت الصين أن أكثر من 40 مليون سائح زاروا هضبة التبت عام 2020، حيث تجاوزت عائدات السياحة سبعة مليارات دولار (Wion 2020).

ومنذ انتصار الثورة الشيوعية بزعامة **ماو**، شددت الصين قبضتها على هضبة التبت، وكان كل تغيير في القيادة الصينية، يزيد من حدة الإجراءات، ويُعزِّز التواجد الصيني في الإقليم. إن مقدرات التبت وأهميتها الجيوسياسية تجعل من الصعب على أي قيادة صينية قادمة أن تأخذ على عاتقها التخلي عن السيطرة

السياسة على الإقليم، بغض النظر عن كل التقارير الدولية المنددة بذلك، ولكن المصلحة الصينية هي من تُقرِّر.

6-3. التحدي البيئي

منذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية هائلة في البلاد، بما في ذلك انتشار الهجرة من الريف إلى المدينة، وخصخصة الإنتاج، والازدهار الصناعي الذي أدى إلى اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي. أدت هذه الإصلاحات إلى معدلات نمو مرتفعة ومستدامة للناتج المحلي الإجمالي، لكن التكلفة البيئية كانت مرتفعة. تعتبر الصين من بين أبرز الدول الصاعدة التي تواجه معضلة بيئية جوهرية، تُشكِّل ضغطًا وتحديًا أمام استمرار صعودها. فقد تجاوز النقاش حول التحديات البيئية التي تواجهها الصين، العلاقة بين التزود بالطاقة والنمو الاقتصادي، وبرزت العديد من القضايا الأخرى التي تُشكِّل مصدر قلق بيئي، قد ينعكس على الاستراتيجية التنموية الصينية والطموح الصيني باستدامة الصعود، والوصول لمكانة إقليمية وعالمية (Tilt 2019, 276).

إن الأزمة البيئية في الصين، الناتجة عن عقود من التصنيع، لا تُهدِّد فقط صحة وسبل عيش 1.4 مليار شخص في البلاد، بل تُهدِّد أيضًا المعركة العالمية ضد تغير المناخ. فقد أصبحت البلاد أكبر مصدر في العالم لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعلها تعاني من تلوث الهواء. وأسفرت الانبعاثات الكربونية الكثيفة في حدوث تحديات بيئية إضافية، بما في ذلك ندرة المياه وتلوث التربة. ومثل بقية العالم، ستواجه الصين عواقب وخيمة بشكل متزايد لتغير المناخ في العقود القادمة، بما في ذلك الفيضانات والجفاف (Dong 2021, 2).

تعاني الصين من مشاكل التلوث، والتصحر، والمياه الحمضية، والخلل في توزيع الموارد بالنظر إلى الكثافة السكانية ومساحة الأراضي الصينية (مباركية 2014، 50–52). وقد تجاوزت نسبة تلوث الهواء في الصين ما أوصت به منظمة الصحة العالمية (Rand 2015, vII)، وأصبحت البلاد تضم 16 من أصل أكثر 20 مدينة تلوثًا في العالم[37]. وفيما يخص المياه، تعاني الصين من ندرة المياه الطبيعة العذبة الناتجة عن موجات الجفاف الموسمية، ومن خلل في توزيع المياه بين الشمال والجنوب[38](مباركية 2014، 51). بالإضافة إلى تلوث المياه الذي يزداد يومًا بعد يوم، فهناك 5 من أصل 7 أنهار عذبة في البلاد ملوثة وغير صالحة للاستخدام، كما أن 90% من مياه البحيرات ملوثة أيضًا (هيرن 2011، 173). كذلك تعاني الصين من مشكلة التصحر وتراجع الغطاء النباتي، فعلى الرغم من أنها تعتبر واحدة من أكبر بلدان العالم مساحةً، إلا أن ربع مساحتها عبارة عن مناطق صحراوية. وقد ساهم التطور الاقتصادي والزيادة الكبيرة في عدد السكان، في تدهور الغطاء النباتي، الأمر الذي أصبح يهدد الأمن الإيكولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الصين (فراقة 2018، 11–17).

ستعاني الصين بشكل متزايد خلال العقود القليلة القادمة من آثار تغير المناخ، والتي تشمل ارتفاع مستوى سطح البحر، والعواصف القوية، وموجات الحر الشديد. الجدير ذكره هنا أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في متوسط درجة الحرارة، ومستويات سطح البحر في الصين بشكل أسرع من المتوسط العالمي، وهو ما يعني أن المياه ممكن أن تغمر بعض المدن الساحلية، مثل شنغهاي، إذا استمر متوسط درجة الحرارة العالمية في الارتفاع[39]. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع خبراء البيئة والمناخ أن الصين ستشهد المزيد من الظواهر الجوية المتطرفة[40]، مثل هطول الأمطار الغزيرة (The National Intelligence Council 2009, 19).

في إطار معالجة هذه التحديات، نفَّذت بكين سياسات عدة لوقف تدهور البيئة. فقد أعلن رئيس مجلس الدولة الصيني **لي كه تشيانغ** في 4 مارس 2014، أن البلاد تشن حربًا ضد مظاهر التلوث، في خطوة تتعارض مع سياسة إهمال البيئة طويلة الأمد من أجل النمو الاقتصادي (Greenstone and others 2022, 2). منذ ذلك الحين، حظرت الحكومة الصينية إنشاء محطات طاقة جديدة تعمل بالفحم، وأغلقت عددًا من المصانع القديمة في أكثر المناطق تلوثًا بما في ذلك العاصمة بكين، وخفَّضَت قدرة البلاد على صناعة الحديد والصلب. كما قامت المدن الكبيرة مثل شنغهاي وشنتشن بتقييد عدد السيارات على الطرق، وبدأت في طرح الحافلات الكهربائية للنقل العام والتي أصبحت تُشكِّل 70% من حافلات النقل العام (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019).

لذلك يعتبر التحول من الفحم إلى الطاقة المتجددة من أهم الإنجازات البيئية، التي أحرزت الحكومة الصينية فيها تقدمًا ملحوظًا. في عام 2019، شكَّلت مصادر الطاقة المتجددة ما يقرب من 15%، من مزيج الطاقة في الصين، مقارنة بـ 7% قبل عقد من الزمن. وقد طوَّرت بكين الطاقة الكهرومائية، كما أنها تعمل على تعزيز قدرتها في مجال الطاقة النووية، مع بدء العمل على إنشاء سبعة عشر مفاعلًا في منتصف 2021 (Hove and others 2021, 8–11).

وفي عام 2015، وقَّعت الصين على اتفاقية باريس للمناخ، وتعهَّدت بأن تُحقِّق الحياد الكربوني[41] بحلول عام 2060 (Center for Climate and Energy Solutions 2015, 2). وفي قمة الطموح المناخي التي عقدت بدعوة من الأمم المتحدة في ديسمبر 2020، وجرت عبر الانترنت بسبب اجراءات الاغلاق في أعقاب انتشار فايروس كورونا. حددت الصين هدفين مهمين لعام 2030، أولًا: أن تُمثِّل مصادر الطاقة غير الأحفورية حوالي 25% من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية، ثانيًا: أن يصل توليد الطاقة الشمسية وطاقة

الرياح إلى أكثر من 1200 جيجاوات. وفي إطار الخطوات العملية لتحقيق ذلك، أضافت الصين 281 جيجاواط من الرياح و253 جيجاواط من الطاقة الشمسية، بإجمالي 534 جيجاواط، في نهاية عام 2020، من أجل تحقيق هدفها بالوصول إلى 25% طاقة نظيفة بحلول عام 2030 (شينخوا 2020).

كذلك، دعمت الحكومة الصينية مشاريع التنمية الخضراء وأدرجت برامج التشجير كأحد أهم أولوياتها السنوية. مثال ذلك مشروع السور الأخضر العظيم لمحاربة التصحر، الذي أنشأ حزامًا من الأشجار بطول 4500 كم على حافة نهر جوبي، تم من خلاله زراعة 78.1 مليار شجرة حتى مطلع ديسمبر 2021. وفي داخل المدن الأكثر تلوثًا زرعت الحكومة الصينية أكثر من 35 مليار شجرة في 12 مقاطعة، وحفَّزت المواطنين على زراعة سطوح منازلهم، والتقليل من استخدام الكربون وإعادة تدوير النفايات، واستخدام المواصلات العامة (شينخوا 2021).

تهدد مظاهر التلوث الاستقرار السياسي للبلاد. فمع زيادة الوعي العام بالتدهور البيئي على مدى العقدين الماضيين، زاد الاستياء العام وتزايد عدد الالتماسات والاحتجاجات. ونظم المواطنون الصينيون مئات الاحتجاجات، وتقدموا بالعديد من الشكاوى والالتماسات. يشير استطلاع للرأي أجرته جامعة هارفارد، أن ثلث المستطلعة آرائهم في الصين سيقدمون شكاوى ضد الأداء الحكومي في محاربة التلوث، إذا ما أثَّر ذلك على صحتهم أو صحة أفراد أسرهم (Harsha 2020). وقد تَسبَّب تلوث الهواء وحده بوفاة أكثر من 49000 شخص في بكين وشنغهاي في النصف الأول من عام 2020، وهو رقم يزيد عشر مرات عن العدد الرسمي للوفيات الناجمة عن فيروس كورونا المعلن عن وفاتهم، وهو 4634 في نفس الفترة (Huang 2021).

إن التلوث والتدهور البيئي من أكبر العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي المستقبلي للصين والاستقرار السياسي، وعدم مقدرة الحكومة على معالجة التلوث وتأثيراته، قد يدفع المواطنين إلى التشكيك في شرعية قادة

الصين ونظامها السياسي. في هذا السياق يرى **يانتشونغ هوانغ**[42] في كتابه **السياسة السامة** أنه لا يمكن للصين أن تستعيد عظمتها في العالم إذا استمر شعبها في استنشاق الهواء الملوث، وشرب المياه السامة، وتناول الأطعمة الملوثة. وبالتالي فإن عدم قدرة الحكومة على الحد من التلوث يمكن أن يضر بمكانة الصين الدولية (Huang 2020, 10).

7-3. الشيخوخة

أصبحت شيخوخة المجتمعات سمة القرن الواحد والعشرين ومشكلته الأكثر إلحاحًا، التي باتت تؤرّق الكثير من الحكومات وتضعها أمام تحدّيات جِدّية تُهدِّد مستقبل التطور والتنمية المستدامة. وقد أصبحت الشيخوخة أحد أهم التحديات الداخلية في الصين التي تستدعي الاهتمام الحكومي، خاصةً وأنها قد تنعكس على نموها وفرص صعودها لتصبح قوة عظمى. أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2020 عن استمرار الصين في تسجيل معدّل نمو سكّاني منخفض، بفعل سياسة تنظيم النسل الصارمة التي أقرتها الحكومة منذ عام 1979. نجحت هذه السياسة في خفض معدل الخصوبة في الصين من 2.8 طفل لكل امرأة في عام 1979 إلى 1.7 منذ عام 2014 (China Power 2021). ومع ذلك، فإن الانخفاض السريع في معدلات الخصوبة، المتزامن مع الارتفاع الحاد في متوسط العمر المتوقع، تسبَّب في تشوه الهرم السكاني الصيني.

إنَّ هذا التحول الديمغرافي الذي بدأت مؤشراته تطفو على السطح، يعتبر متغيرًا مثيرًا للقلق، حيث أن تطور البلاد ونموها الاقتصادي عبر العقود السابقة ارتبط بمزاياها الديموغرافية، وقوتها العاملة الشابة التي تُشكِّل العمود الفقري لاقتصادها. لكن الاتجاهات الديموغرافية الحالية يمكن أن تُعرقِلَ وتيرة النمو الاقتصادي الصيني المتصاعد، وتخلق عددًا من المشاكل الاجتماعية. فقد تغيرت اتجاهات النمو السكاني في الصين بشكل جذري، مع انخفاض معدل الخصوبة إلى ما دون مستويات الإحلال السكاني[43] عند 1.7 طفل فقط

لكل امرأة، إضافة إلى الخلل في التوزيع النسبي بين الذكور والإناث. وقد فضَّلَت أغلب الأسر الصينية أثناء سياسة الطفل الواحد، الحفاظ على مولود ذكر، مقابل إجهاض الأنثى[44] (Statista 2021). لذلك فإن الحكومة الصينية بدأت منذ عام 2016، في تشجيع الأسر الصينية، بالأخص الأسر الشابة على إنجاب أكثر من طفل، حتى أقرت في مطلع عام 2021 سياسة الأطفال الثلاثة، بعدما حققت الصين في عام 2020، أقل معدل مواليد منذ عام 1961 (Prisno and others 2022, 2).

بالإضافة إلى ذلك، فإن العدد المتزايد للمتقاعدين من كبار السن، وتقلص أعداد دافعي الضرائب، سيشكل ضغوطًا ماليةً كبيرةً على الحكومة. وتتوقع منظمة الأمم المتحدة أن يبلغ الصينيون فوق سن التقاعد 366 مليون نسمة، أي ما نسبته 39% من إجمالي عدد السكان بحلول عام 2050، وهو ما يعني زيادة نسبة الإعالة[45] لتبلغ 69.7%، مقارنة بـ 36.6% في عام 2015 (United Nations 2019). يعكس ذلك تقلص أعداد القوى العاملة بالتزامن مع زيادة مسؤولية إعالة كل من الصغار تحت سن العمل والكبار الذين تقاعدوا من العمل (China Power 2021).

ومن أجل ذلك تعمل الحكومة الصينية على تحسين نظام التقاعد العام، وهو ما يعتبر تحديًا آخر أمام الحكومة الصينية. ففي الماضي، كان نظام التقاعد يشمل الموظفين الحضريين فقط، بينما كان الموظفون الريفيون والمزارعون في سن الشيخوخة يعتمدون في الغالب على مساعدة الأقارب. وفي مطلع عام 2010، طرحت الحكومة الصينية، نظامًا تقاعديًا جديدًا يشمل أولئك الأشخاص غير المشمولين بنظام التأمين القديم، حتى استطاع مع نهاية عام 2019 أن يشمل معظم السكان غير المُؤمَّن عليهم سابقًا. ومع ذلك، فإن المعاشات التقاعدية التي يدفعها التأمين الأساسي منخفضة إلى حدٍّ كبير، وسيتعين على الحكومة بذل جهود

قوية لدعم شريحة معينة من السكان المسنين الذين ليس لديهم أقارب يعتمدون عليهم ولا يكفي معاشهم التقاعدي لتغطية تكاليف المعيشة (Statista 2021).

اتخذت الحكومة الصينية عدة خطوات بهدف معالجة الخلل الديمغرافي الذي يصيب البلاد، من خلال تطبيق سياسة الأطفال الثلاثة وتشجيع الأسر على الإنجاب، وتحفيزهم بشتى الوسائل، كتخفيض الضرائب، والمنح الحكومية الدراسية، والتأمين الصحي. بالتوازي مع ذلك، شجعت الحكومة الصينية الطلاب على الالتحاق بالتعليم العالي، من أجل تخريج أجيال لديها العلم والمهارة الكافية لسد حاجة السوق. كذلك توجهت الدولة إلى تسريع عملية أتمتة وميكنة عمليات التصنيع، من أجل سد العجز الذي قد يظهر في الأيدي العاملة. فمن الناحية الاقتصادية فإن التكنولوجيا الحديثة تُوفِّر فرصًا أكبر لزيادة الإنتاجية وتقليل عبء ارتفاع الأجور، إلا أنها تحتاج لعمالة ماهرة ومدربة ومتخصصة، وهو ما تعمل الصين على تأهيله من خلال دعم الالتحاق في الجامعات وتعزيز التعليم العالي. ولكن التحدي يبقى قائمًا، حتى تأكيد زواله.

تناول هذا الفصل، التحديات الداخلية التي تواجه الصين وهي في طريقها الصاعد. في مقدمة هذه التحديات استقرار نظام الحكم، فالصين تعتمد في رحلة صعودها على النمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى توفير بيئة سياسية مستقرة، تشكل دافعة لاستمرار نهوضه. كذلك يشكل أمن الطاقة تحدٍ رئيس، على الصين معالجته، في ظل التنافس العالمي على توفير الموارد المحدودة خاصةً النفط والغاز الطبيعي التي تغذي الاقتصاد وتضمن استدامته. ولا يقل أهمية عن ذلك تحديات النزعات الانفصالية، في التبت وتركستان الشرقية، وقضية عودة تايوان، وتحدي الشيخوخة وانعكاساته على الهرم الديمغرافي للمجتمع الصيني، وقضايا التلوث البيئي وانعكاساته المحلية والعالمية. كل هذه القضايا تحتاج لعناية من الحكومة الصينية، حتى الآن يظهر إدراك صيني لهذه التحديات، في ظل تنفيذ عدد من المبادرات لعلاجها وتجاوزها.

الفصل الرابع: القضايا الخارجية المؤثرة على الصعود الصيني

مع تزايد وتيرة النمو الاقتصادي الصيني وتأثيراته على دور الصين العالمي، بما في ذلك المبادرات الاقتصادية في القارة السوداء وأمريكيا اللاتينية وأماكن أخرى حول العالم، بدأت دول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تولي الانتباه إلى تنامي النفوذ الصيني. وازداد هذا الانتباه مع تداعيات استثمارات الصين المتزايدة المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، وبنيتها التحتية العالمية الطموحة وبرامج المواصلات والاتصالات، التي يتم مناقشتها بشكل متزايد. هذه العوامل مجتمعة جعلت من البيئة الخارجية الاقليمية والدولية عاملاً مهماً في استمرار صعود الصين ومكانتها في النظام الدولي.

إن زيادة نفوذ الصين في جميع أنحاء العالم له تداعيات كبيرة على مصالح الدول، خاصةً الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن الصين قد تكون ليست قادرة بعد على إعادة تشكيل النظام العالمي على صورتها الخاصة، إلا أن نفوذها الاقتصادي المتزايد ودورها في وضع القواعد والمعايير من المتوقع أن ينمو. لذلك اتخذت الولايات المتحدة بفعل دورها العالمي عدداً من الخطوات الأحادية والجماعية التي من شأنها محاصرة النمو الصيني واحتواءه، مستعينة بأصدقائها في الاقليم كاليابان والهند. تدرك الصين ذلك، وتبني هي الأخرى تحالفاتها وشراكاتها في الإقليم وحول العالم.

يناقش هذا الفصل مجموعة من العوامل الخارجية التي قد تؤثر على الصعود الصيني ودوره في النظام الدولي. في مقدمة هذه القضايا التجارة الدولية، لا سيما وأن استمرار نمو بكين يعتمد على استمرار دوران عجلة الاقتصاد. وقد واجهت التجارة الدولية في السنوات الأخيرة عدد من العراقيل أهمها السياسة الحمائية، وجائحة انتشار كوفيد-19، وآخرها الأزمة الأوكرانية. كذلك سيناقش الفصل دور الولايات المتحدة والسياسات المختلفة لإداراتها من أجل احتواء الصين وصعودها، سواء من خلال السياسة الحمائية والعقوبات التي

اتبعتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، أو من خلال التحالفات الدولية والاقليمية كما هو حال إدارة الرئيس بايدن. بالإضافة لذلك سيناقش الفصل التحالفات الدولية، في الإقليم والعالم، ثم التطرق لمبادرة الحزام والطريق حيث أن نجاحها سيلعب دوراً هاماً في استمرار النمو الاقتصادي الصيني.

1-4. مخاطر الانغلاق والحمائية

قبل الشروع في الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة منذ 43 عاماً، كانت الصين تقبع تحت سياسات أبقت الاقتصاد شديد الفقر والركود، يتميز بالسيطرة المركزية والانعزال النسبي عن الاقتصاد العالمي. انتقلت الصين من حالة الانعزال والانغلاق الكلي التي سادت أثناء حكم الرئيس **ماو**، إلى الانفتاح التدريجي على العالم اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً. وتمكنت من بلورة مفهوم الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، بهدف الحفاظ على دور الدولة في عملية البناء والتنمية، بالتوازي مع الانخراط في منظومة العولمة العالمية (محمود 2022، 60). فمع البدء بتنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح في عام 1978، أخذت البلاد بالانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، حتى أصبحت الصين من بين أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الحقيقي 9.5٪ حتى عام 2018، وهو ما اعتبره البنك المركزي أسرع توسع مستدام لاقتصاد رئيسي في التاريخ. وقد مكن هذا النمو بكين، من مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي كل ثماني سنوات تقريباً (Morrison 2019, 1).

كانت العولمة والانخراط في منظومة التجارة العالمية، أحد أهم أسباب استمرار النمو الاقتصادي الصيني، حتى أصبحت بكين مصنع العالم، وثاني أكبر اقتصاد، بعد الولايات المتحدة الأمريكية (عباس 2019، 545). تتمسك القيادة الصينية بخيار الانفتاح، والاعتمادية المتبادلة، وتدعو للحفاظ على نظام عالمي اقتصادي منفتح ومتعدد الأطراف. فقد أكد الرئيس شي في كلمته في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي

العالمي 2022، أن العولمة الاقتصادية هي اتجاه العصر، مطالباً ببذل الجهود "لتطوير العولمة الاقتصادية نحو اتجاه أكثر انفتاحاً وشمولاً وتوازناً ونفعاً للجميع، وإطلاق العنان لديناميكية الاقتصاد العالمي بشكل كامل" (شينخوا 2022، 1). لم تكن هذه المرة الأولى التي يؤكد فيها الرئيس الصيني على موقف بلاده من العولمة. فقد دعا **شي** في كلمته قبل خمس سنوات أمام منتدى الاقتصاد العالمي 2017 في دافوس، إلى "بذل جهود مشتركة لرسم مسار جديد للعولمة الاقتصادية وصياغة أنماط جديدة للنمو والتعاون والحوكمة والتنمية على المستوى العالمي" (الصين اليوم 2017). واعتبر الرئيس **شي** أن الانفتاح يحقق التقدم للمجتمعات بينما يؤدي الانعزال للتخلف والتراجع (شينخوا 2018، 1).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن استمرار الصعود الصيني يستلزم استمرار النمو والتطور الاقتصادي للبلاد، إلا أن التجارة الدولية قد شهدت تباطؤاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بفعل العديد من التوترات والمستجدات العالمية، لعل أهمها كان انتشار فيروس كورونا، وتسارع انتشار النزعة الحمائية، وختاماً الحرب في أوكرانيا.

يواجه العالم إمكانيتين متعارضتين حول مستقبل التجارة والاستثمار الدوليين. الأولى هي استمرار المشهد الحالي المنفتح نسبيًا والمتعدد الأطراف، والأخرى هي التحول إلى إطار أقل انفتاحًا، وأقل تعددية. تنتج حالة عدم اليقين بشأن المسار المستقبلي للتجارة الدولية، بفعل عوامل عدة، من بينها، انحياز الشعوب خاصةً في أوروبا إلى انتخاب الأحزاب الشعبوية، التي تعدهم بمزيد من الحمائية والانعزال الدولي. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، أفرزت الانتخابات الرئاسية لعام 2016، **دونالد ترامب** وهو المرشح الذي وعد الناخبين بمزيد من الحمائية والتقوقع نحو الذات، في التجارة والسياسة الدولية. وقد صوت المواطنون البريطانيون على خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر كتلة تجارية في العالم. وفي ايطاليا حققت الأحزاب الشعبوية تقدماً واضحاً في الانتخابات العامة منذ عام 2018 (Noonan 2018, 4). كذلك الأمر في اسبانيا التي

انتخبت حزب فوكس الشعبوي في عام 2018، الذي يدعو إلى وقف استقبال المهاجرين (يوسف 2019، 175). إذا ما استمر هذا التوجه الإنتخابي، فهذا ينبئ بمزيد من القيود والحواجز وتراجع تحرير التجارة الدولية. وقد ينذر باحتمالية استبدال العولمة وهي في ذروتها بحقبة جديدة تأخذ طابع التقوقع بفعل مخاوف الأمن القومي والضوابط الحدودية وغيره. تثير هذه التوقعات تخوفات القيادة الصينية، التي تُفضل أن يحافظ العالم على العولمة والانفتاح الاقتصادي. لكن المعطيات على الساحة الدولية تشير إلى مزيد من الاضطراب (Jun 2021).

تعتقد القيادة الصينية أن العالم بحاجة إلى نوع جديد من العولمة يضم المزيد من العناصر غير الغربية. مبادرة الحزام والطريق الصينية، أحد أهم مكونات عناصر العولمة الصينية، حيث تمثل منصة مهمة لنشر العولمة الجديدة، من خلال تعزيز التجارة والترابط المالي والثقافي. كذلك تعتقد بكين أن الإقليمية المفتوحة هي الطريقة الصحيحة للتعامل مع انتكاسات العولمة. من وجهة نظر الصين يجب أن تلعب الاتفاقيات الإقليمية المتعددة الأطراف دوراً أكبر في التجارة الدولية؛ لذلك تحاول تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة ببعدها الاقليمي. من بين تلك الاتفاقيات، الاتفاقية الاقتصادية الإقليمية الشاملة، التي تم إبرامها في نوفمبر 2020 بين خمسة عشر دولة تشكل معًا حوالي 30% من التجارة العالمية وتضم أكثر من 2.3 مليار شخص (Sullivan and Brands 2020, 4).

من جهة أخرى، ساهم انتشار فيروس كورونا مع نهايات عام 2019، في زيادة المخاوف الصينية من خطر الإغلاق وتراجع التجارة الدولية. كانت الصين بؤرة انتشار الفيروس، حيث أُعلن في مدينة ووهان الصينية عن أول إصابة في الوباء. وقد أدى الانتشار السريع للفيروس حول العالم، إلى فرض الحكومات عدداً من التدابير الصارمة اللازمة للتصدي للوباء، كالقيود المفروضة على التنقل والتي تصاعدت تدريجياً لتصل

لفرض الإغلاق الشامل في العديد من دول العالم. أدى ذلك إلى حدوث أكبر أزمة اقتصادية عالمية منذ أكثر من قرن فاقت الأزمة المالية العالمية 2008 (World Bank Group 2022, 1). تراجع نمو الاقتصاد بشكل عام، وتقلص نمو الناتج المحلي الصيني في عام 2020 إلى 2.2% مقارنة ب 6.1% في عام 2019 (The World Bank 2022).

طالت تبعات تفشي فيروس كورونا جميع القطاعات في الصين، لذا انخفضت عائدات السياحة الداخلية والدولية بفعل عزلتها التي فرضها الوباء، وما لحق ذلك من إغلاق عالمي ووقف الرحلات بين الدول. كما انخفض الإنتاج، بما في ذلك الصناعات التكنولوجية المهمة، ووصلت معدلات البطالة في البلاد إلى مستويات غير مسبوقة. تشير البيانات الصادرة عن المكتب الوطني الصيني للإحصاء أن نسبة البطالة ارتفعت بسبب جائحة كورونا إلى 6.1%، في النصف الأول من عام 2022، مقارنة ب4% في الوقت ذاته من عام 2018 (المكتب الوطني للاحصاء 2022).

كذلك تأثر بيع التجزئة حيث أن ذروة الإغلاق تزامنت مع مطلع السنة الصينية الجديدة، والتي عادةً ما تشهد نمواً في بيع التجزئة. كما تأثر القطاع المالي، حيث شهدت البورصة الصينية اضطرابات ملحوظة مع تصاعد الجائحة العالمية، وأغلقت العديد من البنوك الدولية فروعها في الصين، كما لجأ البنك المركزي الصيني إلى ضخ 1.2 تريليون يوان، بهدف حماية النظام المالي الصيني من تبعات الأزمة (شريف 2020، 2-3).

لا يقتصر تأثير الجائحة على ما سبق، بل إن تحول الفيروس إلى وباء عالمي انعكس على حركة الصادرات الصينية والتجارة الدولية، وسلاسل التوريد العالمية. إن الاعتمادية العالمية المتبادلة، واندماج الصين في سلاسل التوريد العالمية جعلها أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية، وذلك بفعل الحمائية وسياسة الإغلاق التي

فرضتها الجائحة. تمثل صادرات البلاد حوالي 20% من ناتجها المحلي الإجمالي، ما يعكس اندماجها العميق في التجارة العالمية، حيث بلغت نسبة الصادرات الصينية في عام 2019، ما يقرب من 13.2% من الإجمالي العالمي، فيما استوردت البلاد ما يقدر ب10.8% من الاجمالي العالمي. في عام 2019، بلغ إجمالي تجارة الصين، مع الولايات المتحدة، على سبيل المثال ما يقدر ب 4.1435.8 تريليون دولار. ولكن الولايات المتحدة ،كما حال الاتحاد الأوروبي واليابان، الشركاء التجاريون الأهم للصين، تأثروا بشدة من تبعات الوباء. وبالتالي فإن الطلب العالمي على السلع الصينية تراجع بشكل كبير، وفي المقابل تراجع الطلب الصيني أيضاً على العديد من السلع العالمية، كما توقفت حركة الموانئ والمطارات وسكك الحديد وغيره، ما أحدث شللاً في شبكة الإنتاج وسلاسل التوريد العالمية. كذلك فإن تدهور أي من الاقتصادات العالمية الأساسية كالاقتصاد الأمريكي، بفعل الإغلاق سينعكس بدوره على الاقتصاد الصيني بفعل الاحتكاك التجاري بين هذه الاقتصادات والاقتصاد الصيني، الذي أصبح الآن مندمجًا بعمق في سلاسل التوريد العالمية (Song and others 2021, 3).

ليس هذا فحسب، فقد ألقت إجراءات الإغلاق التي فرضتها الحكومة الصينية لمنع انتشار المتحور أوميكرون بظلالها على الاقتصاد الصيني والعالمي، وذلك في أعقاب التعافي النسبي للأسواق وعودة العمل في الشركات والمصانع. وإن كانت تلك الإجراءات، هي خطوات داخلية اتخذتها الحكومة لمنع تفشي الوباء، إلا أنه من شأنها أن تعرقل العودة الواعدة للاقتصاد للعالمي بعد فترة الركود والانتكاسة في أعقاب الإغلاق العالمي إثر تفشي فيروس كورونا في 2019–2021. الجدير ذكره، أن سياسة صفر اصابات التي اتبعتها الحكومة الصينية في مواجهة تفشي الفيروس، أثارت امتعاض عدد من المستثمرين الأجانب، وجعلت بعض

الشركات تعيد التفكير في مواقعها في السوق الصينية. فقد أصبح المستثمرون أكثر مرونة ولديهم قابلية أكثر، للنظر إلى خيارات أخرى غير الصين، قد تكون الهند أو الفلبين أو غيرها (Oi 2022).

على إثر ذلك تراجعت الصين عن إجراءاتها المشددة وسياسة صفر اصابات. وقامت بتحول جذري في سياستها دخل حيز التنفيذ في منتصف ديسمبر 2022، عندما ظهر إلى السطح تخوفان رئيسيان. أولاً، تباطؤ اقتصادي، بسبب خفض الصادرات ومبيعات التجزئة، على الرغم من أن الاقتصاد الصيني كان من أسرع الاقتصادات العالمية تعافياً بعد الجائحة. لكن ذلك لا يعتبر كافياً لاستمرار خطة التنمية الصينية على النحو المتوقع، لتحقيق شعار "صنع في الصين" في عام 2025. ثانياً، ولد الإغلاق توترات اجتماعية أدت إلى احتجاجات غير مسبوقة، حيث شهدت مدن مثل شنغهاي أشهراً من الإغلاق في عام 2022، تبع ذلك مظاهرات حاشدة واحتجاجات شديدة ضد قيود الإغلاق الصارمة (Joshi 2023, 1).

ساهمت الحرب في أوكرانيا كذلك، في حدوث اضطرابات في التجارة والاستثمار الدوليين، بالأخص أنها جاءت في الوقت الذي ما زال الاقتصاد العالمي يعاني من تبعات الركود الناجم عن انتشار الوباء العالمي. أثرت الحرب على مختلف القطاعات، حيث أعلنت الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية أن آفاق الاقتصاد العالمي أصبحت مظلمة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في 24 فبراير 2022، ما دفع الاقتصاديين في المنظمة إلى إعادة تقييم توقعاتهم للتجارة العالمية خلال العامين المقبلين. فقد خفضت المنظمة توقعاتها لحجم نمو التجارة العالمية في عام 2022 إلى 3% بدلاً من 4.7% و3.4% في عام 2023. كذلك أشار التقرير إلى أن الصدمة الاقتصادية للحرب تنعكس على خمسة قطاعات رئيسية، وهي: أسواق السلع الأساسية، وشبكات الخدمات اللوجستية، وسلاسل التوريد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقطاع السياحة (WTO 2022).

أدت الحرب الروسية– الأوكرانية والعقوبات الناجمة عنها إلى قطع قنوات النقل الرئيسية بين الدولتين والعالم، ما أدى إلى تعطيل التجارة على نطاق أوسع. فقد تم قطع اتصالات روسيا بالموانئ الأوروبية، كما تم تقييد صادرات السلع إلى وجهات أخرى في العالم، كما تعرضت موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود للحصار الروسي. وقد فَرضت العقوبات تغيير مسار الشحن الجوي بين أوروبا وآسيا لتجنب المجال الجوي الروسي، كذلك تأثر النقل البري بالسكك الحديدية عبر روسيا بسبب عمليات التحقق من الامتثال للعقوبات، وقد تفرض جولات أخرى من العقوبات وقف النقل نهائياً بالسكك الحديدية التي تمر عبر روسيا (XI 2022, 2).

وكحال بقية العالم تأثرت بكين بدورها من الحرب في أوكرانيا، بالأخص أن روسيا وأوكرانيا شريكان تجاريان مهمان بالنسبة لبكين. فقد قدرت إدارة الجمارك الصينية، حجم تجارة البلاد مع كل من روسيا وأوكرانيا في عام 2021، بما قيمته ب147 مليار دولار و19 مليار دولار على التوالي (الجمارك الصينية 2021). ومن المتوقع أن تتأثر هذه التبادلات بالحرب المستمرة، والعقوبات المفروضة على روسيا. كذلك الأمر بالنسبة لأوروبا، التي تعد ثاني أكبر شريك تجاري للصين. فقد انعكست تأثيرات الحرب على الوضع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، نظراً لأن ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، يثقل كاهل الشركات والصناعات، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ويقلل من طلبه على السلع المستوردة، بما في ذلك المنتجات الصينية، ما سيؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني (Le 2022). يشير تقرير ANZ Research المختص بدراسة تأثير الحرب على الاقتصادات الاسيوية إلى أن إجمالي نمو الصادرات الصينية سينخفض بمقدار 3%. مقابل كل انخفاض بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (Yeung and others 2022). في الحقيقة إن أي صدمة في نمو اقتصادات الشركاء التجاريين للصين، ستنعكس سلبًاعلى الاقتصاد الصيني.

ساهمت الحرب أيضاً، في تفاقم أزمة الرقائق والشرائح الالكترونية، التي تحتاجها الصين في صادراتها الالكترونية. تنتج أوكرانيا كل من النيون والكريبتون، الضروريان لصناعة الرقائق الالكترونية، كما تنتج روسيا النيكل، وهو المادة الخام الرئيسية في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية. في هذا السياق تعتبر السيارات الكهربائية من أهم القطاعات التي تتميز في انتاجها الصين عالمياً، حيث أنتجت البلاد حوالي 45% من السيارات الكهربائية المصنعة عالمياً في الفترة 2010–2020 (Munoz 2021).

ولعل القفزة الكبيرة في أسعار النفط كانت إحدى أكثر الآثار السلبية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، وأكثر ما أثار قلق الصين نظراً لاعتمادها الكبير على واردات الطاقة اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي في البلاد. سجلت أسعار النفط الخام قفزات كبيرة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مع استقراره في نهاية 2022 عند متوسط 107 دولار تقريباً، وهو ما يمثل زيادة قدرها 38 دولار أمريكي مقارنة بعام 2021 IMF (2022).

حاولت الصين الاستفادة من العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على صادرات النفط والغاز الروسي في تحويل اتجاه تدفقات الطاقة الروسية نحو بكين، عوضاً عن أوروبا. تشير بيانات إدارة الجمارك الصينية، إلى تصاعد تدريجي في واردات البلاد من منتجات الطاقة الروسية وبأسعار منافسة. فبينما يباع برميل النفط في اوروبا بما يزيد عن 100 دولار، فإن برميل النفط الروسي يباع بأقل من ذلك. لم يستمر ذلك طويلاً، حيث خفضت الصين من استيرادها للنفط الروسي، في ديسمبر مع قرب تطبيق العقوبات الأوروبية، كإجراء احترازي إلى حين أن تصبح الصورة العامة حول العقوبات أكثر وضوحاً. فالصين بالتأكيد لا تريد أن تخسر أوروبا التي تمثل ثاني أكبر شريك تجاري للصين (Yap and Others 2022, 2).

في غضون ذلك، بلورت القيادة الصينية موقفها من الحرب الروسية–الأوكرانية بما يتفق مع نهجها العام في السياسة الخارجية وإدراكها للبيئة المحيطة والتحالفات الدولية. اعتبرت بكين أن موسكو لا تتحمل وحدها مسؤولية الحرب، بل الغرب أيضاً مسؤول، بفعل تجاهله المستمر للمخاوف الأمنية الروسية. كذلك استثمرت بكين الفرصة في الدعوة إلى ترسيخ الأمن والسلام العالمي من خلال بلورة مفهوم أمني عالمي مشترك، يأخذ مصالح جميع الأطراف بعين الاعتبار، لا المصالح الغربية المنفردة. وقد رفضت بكين العقوبات الغربية على موسكو، معتبرة أنها غير فعالة في حل الأزمات، وليست بديلاً عن الحوار والتفاوض (Kusa 2022). لقد فرضت العقوبات الاقتصادية الغربية على موسكو، تحديات لبكين في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق فمن المتوقع أن تؤثر العقوبات على نقل البضائع عبر روسيا وبيلاروسيا، حيث يعتبر خط السكة الحديدية الذي يمر عبر البلدين الشريان الأهم الذي كانت تمر عبره معظم الصادرات الصينية إلى أوروبا. وقد يؤدي الموقف الصيني تجاه الحرب الروسية– الأوكرانيا إلى تحفيز زيادة الضغط الغربي على الصين، فمن الممكن أن يلجأ التحالف الغربي إلى تقليل اعتماده على خطوط الإمداد الصينية الرئيسية، ما قد يضعف الاقتصاد الصيني والابتكار على المدى الطويل (Kennedy 2022).

على الرغم من أن الصين حققت نمواً غير مسبوق على مدار العقود الأربعة الماضية، إلا أنها لن تكون قادرة على الاستمرار في عالم مجزأ أو يتسم بالحمائية والانغلاق. فلا يزال الاقتصاد الصيني يعاني من نقاط ضعف، ساهمت العولمة والاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والمعلوماتية في تجاوزها، ما أدى إلى تطور الاقتصاد واستمرار عجلة دورانه. الجدير ذكره أن بكين تدرك هذه التحديات، فقد وضحت الخطة الخماسية الرابعة عشر أن البلاد ستعمل على تقليل اعتمادها على الطلب الخارجي إلى الحد الأدنى، وزيادة الاستثمار في قطاعات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في

التكنولوجيا المتطورة. حتى ذلك الحين، ما زالت بكين تحتاج العولمة والانفتاح الاقتصادي، من أجل استمرار النمو، وبالتالي استمرار التطور والصعود الاقليمي والدولي (Jun 2021).

2-4. استهداف القوة العظمى

أخذت العلاقات الأمريكية الصينية منعطفاً دراماتيكياً سلبياً خلال العقد الماضي، بفعل اشتداد المنافسة الاقتصادية، واختلاف الرؤى حول شكل الأنظمة الإقليمية والدولية (Roberts 2021, 11). تنبهت إدارة الرئيس الأسبق **باراك أوباما**، إلى أن انشغال الولايات المتحدة في محاولة خلق شرق أوسط جديد، وما تبع ذلك من حروب ونزاعات مكلفة، جعل واشنطن تخطئ في التعامل مع الصين، التي عكفت على تطوير بنيتها التحتية، وتنمية قدراتها التصنيعية والتقنية، وبناء اقتصادها. وقد كان مقال وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون**، في عام 2011، الذي حمل عنوان "عصر أمريكا الباسفيكي"، من أهم مؤشرات توجه السياسة الخارجية الأمريكية نحو منطقة آسيا المحيط الهادئ (علان 2020، 157). اعتبرت كلينتون أن المنطقة أصبحت المحرك الرئيس للسياسة العالمية، ودعت إلى زيادة الاستثمار الدبلوماسي، والاقتصادي في المنطقة، وتعميق العمل المشترك مع دول المنطقة والمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف. كذلك أكدت **كلينتون** على ضرورة التركيز على القضايا الإشكالية مع الصين، بما يشمل قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، والشفافية العسكرية الصينية (Clinton 2011).

في ذات السياق، أكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **ليون بانيتا**[2]، في مقاله المنشور عام 2012، بعنوان "أمريكا وإعادة التوازن في الباسفيكي"، أن استمرار الازدهار الأمريكي مرتبط بشكل وثيق في منطقة آسيا-الباسفيك، حيث أن مركز الثقل العالمي يتحول بثبات نحوها (Panetta 2012). ترافق ذلك مع خطوات عملية من ضمنها اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (حمد 2013، 3)، التي يمكن اعتبارها وسيلة

لمحاصرة التمدد الاقتصادي الصيني، حيث صرح الرئيس **أوباما** عقب التوصل للاتفاق أنه "عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولاً كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي" (Obama 2015).

منذ ذلك الحين أخذت وتيرة الضغط الأمريكي على الصين بالتزايد. فقد أدى تراكم بكين السريع للقوة الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية إلى خلق مجالات جديدة للمنافسة مع واشنطن، ما أدى إلى توسيع نقاط الاحتكاك المتبادل في مجالات عديدة. والنتيجة هي أن أصبحت المنافسة سمة أساسية للعلاقة بين الولايات المتحدة والصين، حتى وصلت ذروتها مع انتخاب **دونالد ترامب**[3] عام 2016.

تبنت إدارة الرئيس **ترامب**، مبدأ المنافسة الاستراتيجية مع بكين (عبد العاطي 2019)، التي أعادت إلى الأذهان الحرب الباردة. فقد أصبح الخطاب المناهض للصين بارزاً بشكل متزايد في الوثائق الاستراتيجية الأمريكية، مثل استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2017 التي اعتبرت أن هناك منافسة استراتيجية بين الرؤى الحرة والقمعية للنظام العالمي، تحدث في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث تسعى الصين إلى تحدي القوة، والنفوذ، والمصالح الأمريكية، وتقويض الأمن والازدهار الأمريكي (National Security Strategy of the United States 2017). قدمت استراتيجية الدفاع الوطني للولايات المتحدة لعام 2018 الصين، بالإضافة إلى روسيا، كمنافس استراتيجي يستخدم الحوافز والعقوبات الاقتصادية، والتهديدات العسكرية لإخضاع العديد من دول العالم (Arezina 2020, 8). وفي خطابه في يونيو 2018 حول سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا، قدم **ويس ميتشل**، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، الصين وروسيا كنماذج سياسية قائمة على الاستبداد والقوة العسكرية التي تتحدى موقف الغرب في الحرية

والديمقراطية وتهدد السلم والاستقرار العالمي، لذلك فإن إدارة **ترامب** تعتبر منطقة المحيطين الهندي والهادئ منطقة رئيسية تهم الولايات المتحدة (Mitchell 2018).

تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على منطقة المحيطين، آمنة، حرة، ومفتوحة. يظهر هذا الهدف المعلن الدافع الرئيس الذي تتمحور حوله جميع التحركات الأمريكية، وهو ضمان بقاء المحيط الهادئ قناة لتدفق الأفكار والسلع الأمريكية نحو الشرق. لهذا سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وصول مستدام لممرات المحيط الهادئ، وتعزيز نظام سياسي، اقتصادي ليبرالي في المنطقة، والحفاظ على وجود عسكري قوي من أجل ردع أي قوة إقليمية قد تهدد مصالحها (Ford 2020, 3–4). إن هدف الولايات المتحدة في الحفاظ على منطقة المحيط الهادئ "الحرة والمفتوحة" يتطلب منها منع صعود قوة إقليمية يمكن أن تحد من وصول الولايات المتحدة أو تنشئ نظاماً إقليمياً انعزالياً ومعادياً لمصالح الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة تعد الصين تهديداً للهدف الأمريكي.

في 13 سبتمبر 2017، بدأت واشنطن الضغط على حلفاءها في العالم لعدم المشاركة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وهو مؤسسة مالية أطلقتها الصين لدعم مبادرة الحزام والطريق. كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم مع بنك اليابان للتعاون الدولي، ورابطة مؤسسات تمويل التنمية الأوروبية، لدعم التعاون في الاستثمارات المستدامة وتعزيز القيم الديمقراطية في البلدان النامية. وفي ديسمبر 2017، أنشأت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي تحالفاً غير رسمي داخل منظمة التجارة العالمية لمواجهة الممارسات غير العادلة التي تؤدي إلى تشويه السوق والممارسات الحمائية من قبل بلدان ثالثة، في إشارة واضحة إلى الصين (Smith 2018).

ولزيادة الضغط على بكين، فرضت الولايات المتحدة زيادة في التعرفة الجمركية على البضائع الصينية، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة (Reuters 2019). وللحد من منافسة بكين في مجال التكنولوجيا والاتصالات، شنت واشنطن هجوماً على شركتي الهواتف الصينية ZTE و Huawei واتهمتهما بالتنصت على مستخدمي أجهزتهم، وحظرت استخدام تكنولوجيا Huawei في البلاد، لأنها تشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة. كذلك حذَّرت واشنطن حلفاءها من استمرار التعامل مع الشركات الصينية، ما أضطر العديد من دول العالم إعادة التفكير في عقود شبكات G5 للاتصالات السلكية واللاسلكية المبرمة مع شركتي Huawei, Mozur Paul (Zhong 2019). ومنذ مطلع أغسطس 2020 اتخذت الولايات المتحدة خطوات عملية لحظر عدد من الشركات الصينية، بما في ذلك تطبيق "تيك توك" وهو تطبيق الفيديو الأكثر تحميلاً في العالم، كما تمت إزالة تطبيق "Ten cent" من المتاجر الأمريكية التي تخدم أنظمة Android, IOS، كما منعت الولايات المتحدة، الصين من الوصول إلى تطبيقات الهواتف الذكية المصممة في الولايات المتحدة عن طريق حظر التثبيت على الهواتف صينية الصنع (Swanson and others 2020, 1–2).

بعد انتخابات نوفمبر 2020 تغيرت الإدارة الأمريكية، التي فاز فيها المرشح الديمقراطي **جو بايدن**، إلا أن موقف الولايات المتحدة من الصين لم يتغير. فقد استمرت واشنطن في تأطير العلاقة بين البلدين على أنها صراع بين قيم الحرية والديمقراطية، والاستبداد والدكتاتورية. اعتبر **بايدن** في أول خطاب له أمام الكونغرس أن التحدي الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية هو تصرفات الصين العدوانية المتزايدة التي تهدد استقرار النظام الدولي (Biden 2021). كذلك صرح وزير الخارجية أنطوني بلينكن في خطابه حول سياسة الإدارة الأمريكية في التعامل مع الصين، أن جمهورية الصين الشعبية، مازالت تشكل أكبر خطر طويل المدى يواجه الولايات المتحدة والنظام الدولي (Blinken 2021).

تميزت سياسة إدارة **بايدن** تجاه الصين في أنها تدمج بين النهج المتشدد الموروث من إدارة سابقه ترامب، مع العمل بشكل أكبر على بناء الشراكات والتحالفات مع الأصدقاء والحلفاء في الإقليم. تأتي هذه الخطوة في محاولة للتأثير على الصين من الخارج، من خلال تعزيز التحالفات في المنطقة بما يعرف ب "شكل البيئة حول الصين". وقد أعلنت إدارة الرئيس **بادين** عن ذلك بوضوح في استراتيجيتها لمنطقة المحيطين، معتبرة أن الهدف من سياسة واشنطن في الاندوباسفيك ليس تغيير الصين ولكن تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها، وبناء توازن نفوذ في العالم يكون في صالح الولايات المتحدة، وحلفاءها، وشركائها، ومصالحهم والقيم التي يتشاركونها (INDOPACIFIC Strategy Of The U.S.A 2022, 5–6).

سعت إدارة **بايدن** إلى التعاون مع حلفاءها في المنطقة والعالم، من أجل اتخاذ العديد من الإجراءات الاستراتيجية المشتركة، مثل دعم صعود الهند، وتحالفات AUKUS وQUAD، واستراتيجية الناتو المحدثة للعام 2022، التي أشارت إلى تحدي الصين لقيم ومصالح وأمن الدول المنضوية فيه (NATO 2022, 5). في الوقت نفسه لا تتردد إدارة بايدن في فرض مجموعة واسعة من العقوبات على الأفراد والشركات الصينية، والحفاظ على بعض القيود التجارية الرئيسية التي فرضت في عهد ترامب، بما في ذلك الرسوم الجمركية. وفي أحيان أخرى قامت إدارة بايدن بمضاعفة العقوبات، كإدراج العديد من الشركات الصينية في القوائم السوداء، كما منع الأمريكيون من الاستثمار في الشركات الصينية ذات البعد الدفاعي، أو تلك المختصة في الاتصالات أو الرقائق الالكترونية، امتدت العقوبات الأمريكية حتى طالت الأفراد ففي مارس 2021، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أربع وعشرين شخصية سياسية صينية بزعم تورطهم في أحداث العنف في هونغ كونغ (Mousavizadeh 2022, 2–3).

ما لا يقل أهميةً عن ذلك، هو زيادة الدعم الأمريكي لتايوان، فمنذ اليوم الأول لتوليه الرئاسة، أولت إدارة **بايدن** أهمية للعلاقة مع تايوان. ظهر ذلك عندما حضر سفير تايوان لدى الولايات المتحدة حفل التنصيب الرئاسي. كانت هذه هي المرة الأولى التي يُدعى فيها مسؤول تايواني منذ أن اعترفت واشنطن بمبدأ الصين الواحدة. وفي مارس 2021، أصدرت واشنطن التوجيه الاستراتيجي للأمن القومي، والذي ذكرت فيه أنها ملتزمة بدعم تايوان والدفاع عنها، بما يتماشى مع الالتزامات الأمريكية طويلة الأمد، وهي ديمقراطية رائدة وشريك اقتصادي وأمني مهم (Interim National Security Strategic Guidance 2021, 22). وفي يونيو 2021، أعلن عن بدء محادثات التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وتايوان، وفي أغسطس من العام نفسه، تمت الموافقة على أول صفقة سلاح بين البلدين في عهد إدارة الرئيس بايدن بقيمة 750 مليون دولار (Capaccio 2021). وفي مطلع أغسطس 2022 قامت **نانسي بيلوسي**، رئيس مجلس النواب الأمريكي، بزيارة للعاصمة تايبيه. تأتي هذه الزيارة في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، ما يعني أن هذه الخطوة قد تكون رسالة ضمنية للقيادة الصينية، أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي في حال أقدمت بكين على مهاجمة تايوان. يظهر ذلك من خلال تصريح **بيلوسي** التي قالت في ختام جولتها، أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن تايوان (Ellis and others 2022).

وفي المقابل ترفض بكين الاجراءات الأمريكية، ففي المؤتمر الصحفي الاعتيادي لوزارة الخارجية الصينية، صرح **وينغ بيين** الناطق باسم الخارجية، أن الولايات المتحدة تخلت عن وعدها بشأن قضية تايوان، وحاولت طمس مبدأ الصين الواحدة، وحرضت على الأنشطة الانفصالية وأيدتها، وإذا استمرت واشنطن في ذلك، فستكون هناك عواقب لا رجعة فيها وسيتعين على الولايات المتحدة دفع ثمن لا يطاق (Wenbin 2022). وفي الجانب العملي عمدت بكين إلى توسيع قواتها البحرية، وزيادة تواجدها في مضيق تايوان، كذلك كثفت

من مناوراتها العسكرية بالذخيرة الحية، وطلعات طائراتها الحربية في سماء الجزيرة ومحيطها (Weiqun 2022).

إن طبيعة النظام الفوضوية تفرض على الدول التنافس من أجل تعظيم قوتها والحفاظ على بقائها وسط بنية فوضوية مليئة بالمنافسين المحتملين الذين يسعون إلى تحقيق نفس الهدف (مورغنثاو د.ت، 38). فمنذ عام 1949، تطورت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين من مواجهات وتوتر إلى مزيج من الدبلوماسية المكثفة، والتنافس الدولي، والاقتصادات المتشابكة بشكل متزايد. لكن الواضح هو أن العشرينيات من القرن الحالي قد تكون عقداً مليئاً بالتجاذبات والتحديات بين واشنطن وبكين، حيث تشتد المنافسة السياسية والاقتصادية.

قد تظَل العلاقات الأمريكية الصينية، متوترة في المستقبل القريب، تشوبها جولات من التصريحات المتبادلة، والاجراءات الصارمة، وتشكيل التحالفات والتحالفات المضادة. ففي ظل حالة عدم اليقين والانتقال العالمي لمراكز القوة، تتطلب المصالح الأمريكية نظرة ثاقبة لفهم التحديات المستقبلية ومعرفة كيفية التعامل معها بشكل يخدم المصالح الأمريكية ويضمن استمرارية تفردها بزعامة العالم (Armitage & Nye 2007, 2). دفع ذلك القيادة الصينية إلى العمل على تجاوز العقبات التي قد تواجهها، والتغلب عليها، في سعيها لتحقيق أهدافها في الصعود، واتخاذ مجموعة خطوات عملية. تعمل بكين على الحفاظ على بيئة خارجية غير معادية بهدف التركيز على الأولويات المحلية، من خلال تقليل التوتر مع الولايات المتحدة، وتعزيز علاقات بكين مع محيطها الإقليمي، وتعميق علاقاتها مع روسيا طالما أنها تساهم في تحقيق المصلحة الصينية، وتشجيع الاتحاد الأوروبي على الاستقلال الاستراتيجي عن الولايات المتحدة. ترى بكين أن هذه الجهود تساهم في كسر سياسة احتواء الصين التي تبنتها الولايات المتحدة (Hass 2021). كذلك تعمل بكين على تقليل

الاعتماد على الولايات المتحدة في العمليات الانتاجية، مقابل زيادة اعتماد بقية العالم على الصين من خلال تعزيز وجودها الاقتصادي في سلاسل التوريد الاقليمية والعالمية (Russel & Cutler 2022).

تعتقد الصين بأن الولايات المتحدة في حالة تدهور هيكلي وأن العقد القادم سيكون عقداً صينياً بامتياز وبدايةً للقرن الصيني الطويل، على اعتبار أن الوقت والزخم في صالح بكين (Rudd 2022, 15). لكن على القادة الصينيين عدم التقليل من قدرة الولايات المتحدة على التعافي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو ما وصفه **لي كوان يو**[4] بأنه الصندوق الأسود للخصائص الأمريكية التي تسمح لها بإعادة تشكيل نفسها بشكل متكرر جيلًا بعد جيل (Allison and others 2013). أو ما أطلق عليه الدكتور **علي الجرباوي**، في كتابه **محاولة لفهم التاريخ**، الخاصية التصحيحية، مع كل عملية انتخابية وتغيير في الإدارة المنتخبة (الجرباوي 2021، 356). بالتأكيد الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التحركات الصينية حول العالم، التي تهدم ركائز استمرارية تفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم من خلال تحكمها بالنظام الاقتصادي العالمي والعملة العالمية وما يتبع ذلك من تبعية ثقافية، وفكرية وحتى عسكرية.

3-4. تحالفات محاصرة

وفقًا للنظرية الواقعية، فإن ما يحكم العلاقات بين الدول هو المصلحة (مورغنثاو د.ت.، 38)، وسلوك الدولة مدفوع أساساً بتوزيع القدرات المادية في النظام الدولي، والتغيرات في هذا التوزيع هي مصدر قلق (وولتز 1979، 97-101). فالدول الصاعدة تشكل تحديًا للآخرين وتلهمهم، بشكل تلقائي، لتحقيق التوازن ضد المنافس إما داخلياً عن طريق زيادة التسليح أو محاكاة الممارسات والتكنولوجيات العسكرية لبعضهم البعض، وإما خارجياً من خلال التحالفات مع الدول الأخرى (Ripsman and others 2016, 17).

كانت شبكة التحالفات الدولية واحدة من أكثر عناصر السياسة الخارجية الأمريكية ديمومةً ونجاحاً منذ الحرب العالمية الثانية. هذه التحالفات التي صممت في الأصل لاحتواء التوسع السوفيتي، تكيفت وتطورت في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لتواجه الآن تحدياً جديداً وهو الاستجابة الجماعية لنفوذ الصين الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي المتنامي (Ford and Golfgeier 2021).

على عكس القوى التاريخية المهيمنة، فإن قوة الولايات المتحدة تركز على التحالفات وليس على المستعمرات (Freedman 2009, 39). ومع اشتداد التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، نظرت واشنطن إلى حلفائها المقربين وشركائها لمواجهة النفوذ الصيني. فقد أصبحت الولايات المتحدة برئاسة **بايدن** تقود حملة لمحاصرة الصين في إقليمها. خلال حملته الانتخابية، شدد **بايدن** على حاجة أمريكا وحلفائها للعمل معاً لمواجهة صعود الصين والحفاظ على نظام عالمي ديمقراطي، في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها العديد من التحديات المشتركة التي تفرضها الصين (Moschella 2021)، كتبعيات سلسلة التوريد، والقدرة التنافسية الاقتصادية، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وسرقة الملكية الفكرية، واستثمارات الحزام والطريق، والقوة العسكرية المتصاعدة، وسباق الفضاء وغير ذلك. هذه المهمة هي التحدي الجيواستراتيجي المركزي الذي يواجه الولايات المتحدة وحلفائها (Lee 2022).

أولى الرئيس **بايدن** أهمية كبرى لتعزيز تحالف الديمقراطيات في المحيط الهادئ لمواجهة الصعود الصيني، وهو ما قد بدأ يؤتي ثماره بالفعل. ففي خطوة وصفت بأنها إعادة ترتيب لهيكل السلطة في منطقة المحيط الهادئ، جاء افتتاح تحالف AUKUS، بين أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة، في منتصف سبتمبر 2021. يهدف التحالف إلى تعزيز العلاقات الدفاعية بين الدول، في مواجهة التهديد الصيني المتزايد في منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي. ينص الاتفاق على تعاون الدول الثلاث في مجالات الذكاء

الاصطناعي والدفاع السيبراني وتقنيات الكم[5]. كذلك تضمن الاتفاق تبادل المعلومات والمعرفة في مجالات الأمن والدفاع والتكنولوجيا. بموجب الاتفاقية، ستمنح الولايات المتحدة كل من بريطانيا وأستراليا، التكنولوجيا الأساسية لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية (Wintour 2021). وقد قوبلت الخطوة الثلاثية الأمريكية، الأسترالية، البريطانية بالانتقادات الصينية، داعية الدول الثلاث إلى التخلص من عقلية الحرب الباردة والانحياز الأيديولوجي. وأكدت وزارة الخارجية الصينية على لسان الناطق باسمها **تشاو ليجيان** أمام الصحافة أن الاتفاقية تزعزع بشكل خطير السلام والاستقرار الإقليميين، وتزيد من سباق التسلح في المنطقة، ويضعف الجهود الدولية الرامية للحد من انتشار الأسلحة النووية، وطالبت الدول الثلاث أن تتجاهل عقلية الحرب الباردة، ذات المحصلة الصفرية والمنظور الجيوسياسي الضيق (ليجيان 2021).

كذلك فعلت إدارة الرئيس **بايدن**، الحوار الأمني الرباعي مع كل من اليابان والهند وأستراليا بما يعرف باسم Quad. على الرغم من أن الدول المشاركة في التحالف الرباعي لا تعتبره تحالفًا عسكرياً، لكن أعضاءه يسعون لتحقيق التوازن بين قوة الصين المتنامية في المنطقة، والحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة (Maude 2022). من خلال العمل على تعزيز الرفاه الاقتصادي للمنطقة، وتطوير البنية التحتية المستدامة، وتعزيز الفرص التعليمية، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

يحاول التحالف الرباعي جاهداً من خلال التصريحات العلنية لقادته ومسؤوليه التقليل من الخطاب الأمني، لكن في حقيقة الأمر الرباعية تدور حول الاحتواء. فلا يمكن تجاهل السياق الجيوسياسي الذي تبلور فيه التحالف، فلدى الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند مصالح مشتركة تتعلق بالصين، وهذه المصالح تهدف إلى إضعاف نفوذ البلاد المتنامي. فمن غير المرغوب فيه أن تصبح الصين القوة الفاعلة الأهم في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، في المجالات المختلفة سواء كانت المساعدة الصحية أو تمويل البنية

التحتية في المنطقة، أو أن تصبح الصين قوة بحرية مهيمنة في المحيط الهندي، وبحر الصين الشرقي والجنوبي (Fraymann 2022, 3).

يمكن فهم ذلك من البيان الختامي للقمة الرباعية التي استضافتها اليابان في مايو 2022، حيث أكد البيان على أهداف الرباعية في تأكيد منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، والتعاون المشترك بهدف تلبية احتياجات البنية التحتية للمنطقة، وبناء قدرات الأمن السيبراني. وقد عارض البيان أي إجراءات قسرية أو استفزازية أحادية الجانب تهدف إلى تغيير الوضع الراهن وزيادة التوترات في المنطقة، في إشارة واضحة إلى الصين وأنشطتها في بحر الصين الجنوبي والشرقي، خاصةً وأن البيان أشار إلى حرية الملاحة البحرية، والتحليق في الأجواء التي تعتبرها الصين خاضعة لسيطرتها (Smith 2022). قد تكون الولايات المتحدة ترغب في إرسال رسالة إلى بكين بأن الدول مستعدة للوقوف معاً أمام أي تحرك صيني منفرد (Mcmanus 2021). في المقابل انتقدت بكين، الرباعية باعتبارها آلية لاحتواء صعودها العالمي. واعتبرت وزارة الخارجية الصينية المجموعة بأنها تعمل على تقويض مصالح الصين (ليجان 2021).

وفي إطار سياسة احتواء الصين، زادت الولايات المتحدة من علاقاتها الثنائية مع الهند. عمل البلدان بشكل متزايد على تنسيق أجنداتهما الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق مصالحهما الفردية والمشتركة، بما يضمن احتواء الصين، والحد من صعودها الاقليمي. وقد أصبح التعاون بين البلدين يمتد عبر مجالات متعددة مثل التجارة والدفاع والفضاء الإلكتروني والأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، والترويج لفكرة الحفاظ على حرية وانفتاح منطقة المحيطين الهندي والهادئ وغيره. في المجال التكنولوجي، على سبيل المثال، نما التعاون بين

البلدين بقوة في السنوات الماضية، فتم إطلاق مبادرة الذكاء الاصطناعي الأمريكية الهندية في مارس 2021 (Department of Science and Technology, Government of India 2021).

وفي سبتمبر من العام نفسه ناقش الرئيس **بايدن** ورئيس الوزراء الهندي **ناريندرا مودي**، شراكات موسعة في مجال الفضاء والذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل القادم من تكنولوجيا الاتصالات. وفي مجال التعاون الدفاعي، وقع الجانبان عدداً من الاتفاقيات العسكرية مثل مذكرة اتفاق التبادل اللوجستي، واتفاقية توافق الاتصالات والأمن، واتفاقية التبادل والتعاون الأساسي، والتي تسمح بالتزويد المتبادل لخدمات الدعم اللوجستي، ونقل واستخدام معدات الاتصالات المشفرة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين البلدين. في غضون ذلك شاركت القوات العسكرية الهندية والأمريكية في تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، شملت مجالات الأمن البحري، والأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب (Carmack and others 2022, 11).

وفي المجال الاقتصادي، تتمتع الهند والولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية كبيرة، حيث تعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للهند، وقد نما التبادل التجاري بين البلدين من 20.7 بليون دولار في عام 2001 إلى ما يقرب من 147 بليون دولار بنهاية عام 2019، كما تعد الولايات المتحدة أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الهند، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأمريكي في الفترة 2000 –2021 ما يقدر 48.2 مليار دولار أمريكي (Akhtar, Kronstadt 2022, 1). تهدف الولايات المتحدة من تعميق علاقاتها الاقتصادية بنيودلهي إلى تعزيز سلاسل التوريد العالمية، وتشكيل الهيكل الاقتصادي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بعيداً عن بكين.

كذلك عملت الولايات المتحدة على التقرب من فيتنام، بعد ما يقارب 50 عاماً على انتهاء حرب طويلة ومدمرة، خاضتها الولايات المتحدة في فيتنام. يشمل تعميق العلاقات بين البلدين عدة جوانب، من بينها البعد

الأمني، حيث يدخل البلدان في شراكة أمنية أعمق من أي وقت مضى، يتضمن ذلك زيارة السفن الحربية الأمريكية للموانئ الفيتنامية، ومناورات عسكرية بحرية مشتركة، وتدريب حرس سواحل هانوي لحماية مصالحها الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه. في ذات السياق قدمت الولايات المتحدة ما يقرب 60 مليون دولار كمساعدات أمنية لهانوي منذ العام 2017، في إطار برنامج التمويل العسكري الأجنبي، بالإضافة إلى 20 مليون دولار في إطار مبادرة الأمن البحري لدول جنوب شرق آسيا. وفي الجانب الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لفيتنام بعد الصين، بينما تعد فيتنام من بين أكبر عشرة شركاء تجاريين للولايات المتحدة. في الفترة 2016–2021، تضاعفت التجارة الثنائية بين البلدين حتى وصلت 111.56 مليار دولار أمريكي في السنة. ومن ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في فيتنام، بإجمالي 1138 مشروع برأس مال تراكمي قدره 10.28 مليار دولار مع نهاية عام 2021 (Nguyen and Nguyen 2022, 4–6).

تشجع واشنطن بكونها قوة عظمى في العالم، حلفاءها على تعزيز العلاقات الثنائية بعضهم مع بعض، والعمل جنباً إلى جنب لمواجهة قضايا العصر، ولعل أهمها الصعود الصيني (نبيل 2022). في هذا الصدد وقع حليفا الولايات المتحدة، أستراليا واليابان، مؤخرًا اتفاقية دفاعية برعاية أمريكية، لتسهيل التدريبات الأمنية المشتركة بين البلدين. تعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي وقعتها اليابان مع دولة أخرى غير الولايات المتحدة، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. تأتي هذه الاتفاقية في إطار الإجراءات اليابانية لمواجهة تنامي النفوذ الإقليمي الصيني في المنطقة (Olsen 2022)، حيث قررت طوكيو في أبريل 2022، مضاعفة إنفاقها العسكري إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. يعكس ذلك الضغوط الإقليمية المتزايدة،

والبيئة الأمنية شديدة التعقيد في المنطقة، حيث صرح وزير الدفاع **نوبو كيشي** أن زيادة الإنفاق تهدف إلى منح اليابان قدرات هجوم مضاد ضد أي عدوان في المنطقة (Mason 2022).

نجحت الولايات المتحدة في تعزيز علاقاتها مع عدد من دول اسيا وتقوية تحالفاتها في المنطقة، التي من الممكن أن تساهم في عرقلة الصعود الإقليمي الصيني. تساهم هذه التحالفات في محاصرة الصين وتقييد صعودها، لذلك فإن الاستراتيجية الصينية تبنت الصعود الهادئ التصاعدي حتى تنجح في دفع النفوذ الأمريكي خارج الاقليم. بالتأكيد لن تكون الولايات المتحدة سعيدة بهذا الشيء، ما يدفعها للمحافظة على نسيجها المتوازن من العلاقات والتحالفات مع دول الاقليم، التي تتخوف بدورها من استمرار الصعود الصيني. وهنا نقع في جدلية الأمن، فكل خطوة تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة ستعتبرها الصين خطوة هجومية، وفي المقابل فإن الصين ستعمل على الدفاع عن مصالحها في المنطقة، وهو ما سيعتبره الآخرون خطوة هجومية، وهو ما سيتفاقم إلى منافسة أمنية حادة قد تكون أشبه بالحرب الباردة ولربما تتصاعد إلى المواجهة في مرحلة ما (ميرشايمر 2014).

4-4. اقليم صعب

تعتبر الصين دولة قارية ضخمة، محاطة بأربع عشرة دولة، تربطها بهم علاقات معقدة وليست ودية على الدوام. أهم هذه الدول هي روسيا وكوريا الشمالية وفيتنام وميانمار والهند وباكستان وأفغانستان وأربع دول في آسيا الوسطى. وفي البحر، هناك كوريا الجنوبية واليابان والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونيسيا. كل واحدة من هذه الدول لها مصالحها القومية الخاصة، وتمتلك من الموارد، والقوة ما يجعل مهمة الصين صعبة. يتسبب الصعود الاقتصادي للصين والشبكة المتنامية للعلاقات التجارية والاستثمارية في شمال شرق آسيا في حدوث تغييرات كبيرة في التفاعل البشري والاقتصادي والسياسي والعسكري بين دول المنطقة. ويؤثر هذا على

علاقات الولايات المتحدة مع الصين، وعلاقات الصين مع جيرانها، وحسابات الحرب عبر مضيق تايوان، والمصالح والسياسات الأساسية للصين واليابان والهند، وروسيا وغيرها.

لا شك أن الصين أصبحت من أهم وأكبر اللاعبين السياسيين والاقتصاديين على مستوى العالم، إلا أن تنامي قوة الصين ونفوذها يثير أسئلة مهمة لدى العديد من الدول، لعل أهمها دول الاقليم. ففي حين أن الصين الصاعدة توفر فرصاً لمزيد من التعاون، سواء على المستوى الثنائي أو الجمعي في إطار المؤسسات متعددة الأطراف، وفرصاً أكبر للتجارة والاستثمار، وموارد أكبر لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، إلا أنها في المقابل عززت قلق وعدم يقين بعض دول الاقليم، حول نوايا بكين المستقبلية تجاه جيرانها. وكيف ستستخدم نفوذها في علاقاتها الإقليمية والدولية (Christiansen, Maher 2017, 1-2).

تصاعدت هذه المخاوف، بعد أن أصبحت بكين أكثر حزماً في النزاعات الإقليمية. ففي بحر الصين الشرقي هناك النزاع مع اليابان حول جزر دياويوتاي (سينكاكو)، وكذلك في بحر الصين الجنوبي مع فيتنام والفلبين حول جزر سبراتلي، والحوادث التصادمية مع الهند على طول المنطقة الحدودية المتنازع عليها. وفي الوقت نفسه، أدى تطوير الصين لقدراتها العسكرية، بما في ذلك إطلاق حاملات الطائرات الثلاث، إلى تحفيز دول الجوار على تحديث قدراتهم العسكرية، وتبنيهم لاستراتيجيات التحوط من بكين، ما أدى بدوره إلى تعزيز علاقاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة (Cheng 2013, 54).

في المقابل فإن صعود الصين، وتوسعها في المنطقة، سيلزمها تحمل وإدارة صراعات بؤر التوتر في شرق آسيا وعموم المنطقة، مثل قضايا الكوريتين وبحر الصين الشرقي والجنوبي. بالإضافة إلى اليابان الواقعة في قلب شرق آسيا، كما ستواجه الصين منافسة الهند كقوة كبرى في الجنوب الغربي وروسيا في الشمال. سيتعين على بكين أولاً أن تراقب حدودها مع هذه القوى، خاصة مع الهند وأن تجد آليات لتسوية النزاعات والحفاظ

على الاستقرار، بهدف احتواء هذه القوى ومنعها من تشكيل أحلاف مضادة مثل تحالف كواد الرباعي. إن بناء قيادة إقليمية مستدامة، في هذا الإقليم الصعب، يستدعي ابتكار بكين حلولاً جديدةً مادية وفكرية، لكسب الدعم والقبول من دول المنطقة، وإظهار ضبط النفس والمسؤولية تجاه القوى الإقليمية التي لولا ذلك ستكون منافسة لها (Goh 2020, 55).

يجادل **ميرشايمر**، أن صعود الصين وتوسعها حول العالم يبدأ من اقليمها (ميرشايمر 2014)، إلا أن إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، لن ينهي التحديات التي ستواجهها بكين، إنما سيخلق مجموعة من المسؤوليات الملحة والجادة والمعقدة التي سيتعين عليها إدارتها. في الجانب الاقتصادي على سبيل المثال هناك تحديات كيف ستعمل الصين الرائدة على تحسين فرص التنمية والازدهار لدول الإقليم؟ وكيف ستطمئن دول المنطقة أن صعودها الاقتصادي هو رافعة لهم، ولن يوقعهم في فخ **كيندلبرغر**[6] (Nye 2017)، وهو تحدي ذو أهمية خاصة للاقتصادات الأكثر تطوراً وعولمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية. وفيما يتعلق بقضايا الأمن، هناك تحديات التفاوض مع الهند لضبط النفس النووي المتبادل، على سبيل المثال، وعلى نفس القدر من الأهمية، هناك قضايا المصير المشترك، بما في ذلك تغير المناخ والأوبئة وغيرها (Goh 2020, 56).

تحاول بكين طمأنة دول الإقليم والحد من نظرية التهديد الصيني، إلا أن العديد منها لا يزال يتبنى سياسة التحوط ضد الصين، وتعزيز العلاقات مع دول أخرى من خارج المنطقة، في مقدمتها الولايات المتحدة، القوة العظمى في النظام الدولي، بهدف تحقيق التوازن في الإقليم. فاليابان والهند على وجه التحديد، تتشاركان المخاوف من استمرار النمو الصيني، وتبعات ذلك على دولهم والمنطقة.

- **الهند منافس اقليمي محتمل**

يشكل الصعود الصيني والهندي أحد أهم الأسباب التي قد تسهم في تغير المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي، نظراً لمعدلات نموهما المتزايدة وقدراتهما العسكرية المتسارعة وعدد سكانهما الكبير ذو الطابع الشاب، يضاف إلى ذلك إرثهما الحضاري العريق الممتد لأكثر من خمسة آلاف عام (مانسينج 2006، 1). وقد مرت العلاقات الصينية الهندية الحديثة بتفاوتات عديدة بين مد وجز، تقارب وتنافس، هدوء واشتباك، حيث تبنت كل منهما استراتيجية تنموية مختلفة في طريقها لبناء الدولة الحديثة، ونفض ركام الاحتلال عن نفسها (أباسي 2016، 76). إلا أن التوتر وعدم الاستقرار سمة ظاهرة في العلاقة بين البلدين.

هناك عدة عوامل مجتمعة تتظافر لتجعل العلاقات بين البلدين في حالة عدم استقرار، إلى حد وصفها ب"اللعبة الكبرى الجديدة"[7] (أباسي 2016، 76). ولعل أهم هذه العوامل يكمن في إدراك كل منهما أن الآخر يشكل منافساً إقليمياً له. فكلا البلدين يطمح لتأمين مصادر الطاقة المختلفة، للحفاظ على ديمومة نموه، وكلاهما لديه مصالح متضاربة في آسيا والمحيط الهندي، التي تعتبر منطقة نفوذ وخط إمداد لهما، وسوق هام لعرض منتجاتهما (فخري 2019).

مع الأخذ بعين الاعتبار التوتر التاريخي في العلاقات بين البلدين، بعدما سمحت الهند، بعمل حكومة التبت في المنفى، من مدينة دارامسالا الهندية الواقعة في جبال الهملايا داخل الأراضي الهندية. وما تبع ذلك من ترسيم الهند لحدودها مع الصين من جانب واحد، وهو ما أدى إلى تفاقم توتر العلاقات بين البلدين، حتى تطورت إلى صراع حدودي في عام 1962 (Malone and Mukherjee 2010, 138)، استمر حتى الآن، حيث اندلعت اشتباكات بين الجارتين النوويتين في مايو 2020، أسفر عنها مقتل 20 جندياً هندياً (Goldman 2020). تجددت الاشتباكات في ديسمبر 2022 مرة أخرى (شينخوا 2022).

وقد أضحى التنافس الصيني الهندي سمة ظاهرة في جنوب وشرق آسيا. فمن جهة قامت الهند بمبادرات تعاونية مع جيرانها، بهدف محاصرة التمدد الصيني، مثل مبادرة BBIN، التي تضم بنجلاديش وبوتان والهند ونيبال. تقدم المبادرة تسهيلات ائتمانية لتمويل مشاريع تطوير البنية التحتية وتعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء من خلال دعم التجارة والاستثمار (أباسي 2016، 77). وقد وطدت الهند علاقاتها مع فيتنام، وتعاونت معها في التنقيب عن المعادن في بحر الصين، ووقعت اتفاقيات تعاون مع إيران واليابان تتكفل بموجبها بتطوير ميناء "تشابهار" الإيراني على المحيط الهندي، وإنشاء شبكة سكك حديد تصل الميناء بأفغانستان، حيث ترى الهند في هذا الميناء بوابة الدخول إلى الشرق الأوسط (Chaudhury 2022).

كذلك يُلقي العامل الباكستاني بظلاله أيضاً على العلاقات بين البلدين. فباكستان التي تقع على الحدود الغربية للهند، تحظى بدعم اقتصادي، وتكنولوجي، ونووي صيني، مازالت تشكل عقبة أمام جهود الهند في التوجه نحو غرب آسيا (ربوح 2019، 50). بالإضافة إلى التمدد الصيني في نيبال وبنجلاديش، وبناء ميناء جوادور الجديد في باكستان، وتسهيلات حكومة ميانمار التي تسمح للأسطول البحري الصيني التوغل في المحيط الهندي (Mansingh 2006, 10).

أما المنظور الصيني للتهديد فلا يركز على الهند بشكل منفرد، وإنما على الولايات المتحدة أيضاً التي يراها الصينيون تسعى إلى احتواء صعودهم من خلال تحالفاتها في المنطقة. وقد أثار التقارب الهندي الأمريكي قلق القيادة الصينية. فمن ناحية أيديولوجية، تهدف الولايات المتحدة إلى بناء الهند كقوة عظمى توازن الصعود الصيني، تشترك معها في قيم الحرية والديمقراطية. ومن ناحية عسكرية، فإن التعاون الهندي الأمريكي سيرفع من كفاءة القدرات الهندية التقليدية، وسيحقق لها التفوق في المحيط الهندي، ناهيك عن التقارب والتنسيق العسكري مع اليابان وتايوان (Mansingh 2006, 10). اتخذت بكين مجموعة تحركات

بهدف محاصرة الهند، وإفشال جهودها الثنائية مع الولايات المتحدة في محاولة احتواء صعودها. زادت الاستثمارات الصينية في مشاريع تطوير البنية التحتية في باكستان وجزر المالديف وسيرلانكا. كذلك طورت بكين علاقاتها مع نيبال وبنجلاديش وافغانستان، وهو ما زاد من المخاوف الهندية بشأن وجود الصين في فنائها الخلفي. يتزامن ذلك مع بدء الخطوات العملية لتفعيل مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تزيد من احتمالية التوسع الشديد لنفوذ الصين في المنطقة (Stephens 2018).

- **اليابان بين السياسة والاقتصاد**

عادةً ما ترتبط النزاعات الإقليمية والتفاعلات السياسية المتضاربة والصراعات العسكرية بانخفاض التعاملات التجارية. فالدول ذات المصالح السياسية المتشابهة تميل إلى إنشاء علاقات تجارية مع بعضها البعض أكثر من الدول الأخرى. في هذا الصدد، فإن التعايش بين العداوات السياسية والمشاركة الاقتصادية الواسعة يربك قراءة العلاقات الصينية–اليابانية (Gandhi 2020).

لا يزال التعاون بين العملاقين الاقتصاديين قوياً في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة، والتبادلات التعليمية والثقافية، إلا أن ذلك لا يعني اضمحلال القضايا الخلافية بين البلدين، حيث يزداد التنافس بينهما فيما يتعلق بالتحديث العسكري والخطاب السياسي والأمن السيبراني. ينبع تعقيد العلاقات الصينية–اليابانية من حقيقة أن لدى البلدين أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة (Katagiri 2019, 1). على الجانب السياسي، تتصاعد التوترات بشأن مجموعة متنوعة من القضايا التاريخية والسيادية، حيث تتشابك العلاقات السياسية والدبلوماسية مع المظالم التاريخية، لا سيما تلك التي تتمحور حول سلوك اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية وما قبلها، والتي لا تزال تظهر في العلاقات الثنائية. كذلك الصراعات التاريخية، حول أحقية أي من البلدين في سلسلة جزر سيكاكو باليابانية أو دياويو بالصينية. تكمن أهمية هذه الجزر في

موقعها الاستراتيجي على مشارف طرق النقل البحرية، وغناها بالنفط، حيث تشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلى احتواء المنطقة على ما يقارب 60–100 مليار برميل نفط (Singh 2012, 1). كانت هذه الخلافات مصدراً لعدم الاستقرار في العلاقات الصينية اليابانية، مع تزايد مخاطر نشوب صراع عسكري في المنطقة المتنازع عليها، في ظل قرار الصين تأكيد وجودها الدائم ورفضها للخطوات اليابانية أحادية الجانب، وقيام الأخيرة، بشراء جزء من هذه الجزر في سبتمبر 2012، وعلى إثره قطعت الحكومة الصينية معظم قنوات الاتصال مع اليابان، واعتبرت أن شراء الجزر الثلاث، أخطر تحد للسيادة الصينية بعد الحرب العالمية الثانية (Duchâtel 2016, 4).

حتى إذا نحينا جانباً الخلافات حول الأرض والتاريخ، فإن العلاقات الأمنية بين البلدين لا تزال متوترة. أشارت وثائق الدفاع اليابانية، إلى القلق الياباني من التحديث العسكري المستمر للصين. وقد أشار الكتاب الأبيض للدفاع الياباني إلى ضرورة الاهتمام في الدفاع، والتحديث العسكري، في ظل التحديث العسكري الصيني المستمر. وتم طرح ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تتصادم فيها الصين مع اليابان: المواجهة على الموارد البحرية، والصراع الإقليمي في جزر سينكاكو، وتمديد الصراع بين الصين وتايوان.

يعني ذلك أن التنافس العسكري أيضاً، يعتبر سببًا رئيسًا لتوتر العلاقات بين البلدين، حيث يميل ميزان القوة العسكرية نحو الصين. يقدر عدد القوات العسكرية الصينية نحو 2 مليون جندي صيني، مقابل 240 ألف جندي ياباني. أما من حيث الانفاق العسكري، تنفق الصين سنوياً ما يقارب 230 مليار دولار، مقابل 47.48 مليار كإجمالي الانفاق العسكري الياباني (Global Fire Power 2022). وقد اعتبرت اليابان أن النمو العسكري الصيني مصدر قلق أمني حيوي. ففي مقابلة مع صحيفة الغارديان، صرح وزير الدفاع

الياباني **نوبو كيشي**، "أن الصين أصبحت أكثر قوة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبدأت تحاول استخدام قوتها لتغيير الوضع الراهن من جانب واحد في بحر الصين الشرقي والجنوبي" (Kishi 2021).

استدعى ذلك أن تتخذ اليابان خطوات حازمة لتطوير قدراتها العسكرية. فلا تزال اليابان منذ الحرب العالمية الثانية تنفق 1% فقط من إجمالي ناتجها المحلي على تطوير قدراتها العسكرية الدفاعية، بموجب المادة التاسعة من الدستور الياباني. لكن التطورات السياسية الإقليمية والدولية أدت إلى شعور اليابانيين بأهمية تطوير قوتهم العسكرية. لذلك تبنت الحكومة اليابانية منذ عام 2013 سياسة دفاعية جديدة، تستلزم زيادة في الإنفاق العسكري السنوي. وفي أبريل 2022، أوصت لجنة أبحاث الأمن القومي التابعة للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، زيادة الانفاق العسكري بمقدار 2% من اجمالي الناتج المحلي، على مدى الخمس سنوات المقبلة (Waldwyn 2021, 1).

إن ما يزيد تعقيد العلاقات الصينية–اليابانية، وجود سلسلة من التحالفات الدولية الاستراتيجية، التي تترأسها الولايات المتحدة، ذات المصالح الاقليمية ما يجعل المنطقة معرضة لعدم الاستقرار (Katagiri 2019, 1)، مثال ذلك العلاقات اليابانية التايوانية. التزمت اليابان تقليديًا بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية الصينية، بما في ذلك تايوان بموجب معاهدة السلام والصداقة اليابانية–الصينية. غير أن الموقف الياباني من قضية تايوان بدأ بالتغير في الفترة الأخيرة. فقد حذر نائب وزير الدفاع الياباني من مخاطر التعاون الصيني–الروسي، وأكد على ضرورة حماية تايوان من الضغط الصيني المتزايد باعتبارها "دولة ديمقراطية". لحق ذلك تصريح لرئيس الوزراء الياباني **يوشيهيدي سوغا** في يونيو 2021، بشأن محاربة فيروس كوفيد–19، حيث أشار إلى تايوان، نيوزيلاندا وأستراليا باعتبارها ثلاث "دول" يجب الاحتذاء بها في مواجهتها لانتشار الفيروس. وقد أثارت التصريحات اليابانية المتتالية والتي اعتبرات تايوان بـ"الدولة" غضب الصين، حيث

صرحت وزارة الخارجية الصينية بأن ذلك مخل بالتعهد الرسمي الياباني الملزم، بعدم اعتبار تايوان دولة مستقلة (غروي 2021).

تصاعدت الخطوات اليابانية تجاه تايوان في الآونة الأخيرة. ففي الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2021، عقد عدة نواب من الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني والحزب الديمقراطي التقدمي التايواني محادثة عبر تقنية ال ZOOM، لمناقشة المخاوف الأمنية المشتركة، بما في ذلك الأنشطة الصينية في بحر الصين الشرقي. تضمنت المحادثات غير المسبوقة بين الحزبين إمكانية إجراء تدريبات عسكرية مشتركة لخفر السواحل. كما عقدت كل من اليابان والولايات المتحدة وتايوان اجتماعاً ثلاثياً في يوليو 2021، (Kennedy 2021)، تبع ذلك إصدار تقرير الدفاع الياباني لسنة 2021 والذي اعتبر استقرار الأوضاع المحيطة بتايوان مهم لأمن اليابان والمجتمع الدولي (Moriyasu 2021).

كانت اليابان خلال العقد الماضي أو أكثر تتعامل بحذر مع ظاهرة صعود الصين، حتى برزت فكرة "التهديد الصيني" في مستويات صنع القرار. فقد شهد هذا التحوط تعزيزًا للتحالفات الأمنية مع الولايات المتحدة بشكلها الثنائي، أو في إطار التحالفات الجماعية، من أجل "الردع" و "الرد" على التهديد الصيني. وعلى الرغم من أن الصين تعتبر الشريك التجاري الأكبر لليابان، لكن السؤال هو إلى أي مدى ستمنع التفاعلات الاقتصادية المكثفة، التوتر السياسي من التحول إلى عداء صريح أو حتى صراع عسكري، في ظل التحديث العسكري المستمر للبلدين، والتاريخ المليء بالعداوات، والخلافات على الأرض.

يجدر الإشارة إلى أن اليابان والصين لم تكونا قط دولتين قويتين في نفس الوقت في آسيا. فإما أن الصين كانت في حالة صعود أو كانت اليابان في حالة صعود. بعكس ذلك، يعيش الإقليم في ظل وجود دولتان

قويتان متنافستان بشكل متزايد ولديهم مصالح متنافسة مختلفة. لذلك فإن الطريقة التي يتعاملان بها مع هذه المصالح مهمة للمنطقة والعالم.

- **روسيا صداقة استراتيجية أم مصلحة**

يتسم النظام الدولي بالديناميكية والتغير المستمر، وهو ما يعتبر حافزاً للقوى الدولية الصاعدة مثل الصين التي تسعى لتعزيز قوتها وتطوير امكانياتها وقدراتها، وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا وريث الاتحاد السوفيتي، التي تسعى الى استعادة مكانتها الدولية, من خلال إعادة تطوير امكانياتها وعناصر قوتها وتوظيفها بالشكل الذي يحقق أهدافها المختلفة (الأحمر 2010، 2).

يمكن وصف العلاقات بين البلدين بالمعقدة بعض الشيء، حيث مرت في العديد من التقلبات بين التحالف والوفاق إلى التنافس والنزاع. ومع ذلك، تشهد العلاقات بين الجانبين تقارباً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. عملت القيادتين في بكين وموسكو، على تجاوز الخلافات التاريخية، وبناء هوية جديدة مشتركة للعلاقة بينهما، عوضاً عن الهويات المتعارضة القديمة بهدف إيجاد مناطق سلام مستقرة تحقق المصالح المشتركة (Kupchan2011, 1). وقد أدرك البلدان أهمية تحقيق التوازن بين التوجه للغرب والاهتمام بمصالحهما في آسيا– الباسفيك، ما جعلهما يتصرفان بطريقة براغماتية لمواجهة التفرد الأمريكي (مجدان 2015).

تتظافر عدة دوافع لتلعب دوراً في تحسين العلاقات بين البلدين. فمن جهة تريد كلا من الصين وروسيا الحفاظ على الهدوء والاستقرار، على طول حدودهما المشتركة البالغة 4200 كم، بدلاً من العودة إلى سنوات المواجهة المكلفة، التي تطلب التغلب عليها جهداً مشتركاً من قبل القيادتين في بكين وموسكو. ومن جهة أخرى، يكمل الاقتصادان الصيني والروسي بعضهما، حيث تمتلك روسيا الموارد الطبيعية المحدودة من نفط

وغاز طبيعي، لكنها بحاجة إلى التكنولوجيا والتقنيات المتطورة. الصين في المقابل، تحتاج تدفق آمن لموارد الطاقة من أجل استمرار صعودها (Gabuev 2022). هناك أيضاً البعد العسكري، فمنذ منذ الخمسينيات من القرن الماضي، استوردت بكين معظم أسلحتها من الاتحاد السوفيتي ثم روسيا، وعلى الرغم من تراجع مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين في الفترة الأخيرة نظراً لتقدم الصناعات الدفاعية الصينية، وتردد روسيا بيع أنظمة متطورة للصين، إلا أن التعاون العسكري قائم بين البلدين حيث يجري كلاهما تدريبات عسكرية ومناورات مشتركة، ويعززان التعاون في مجال الفضاء (Maizland 2022).

الجدير بالملاحظة أن الشراكة الصينية–الروسية أخذت منحىً تصاعدي في الآونة الأخيرة لتتحول من تعاون ثنائي في المجالات الاقتصادية والعسكرية، إلى شكل هو أقرب للتحالف. تلتقي بكين وموسكو في هدف مشترك، يتمثل في رغبة كلاهما تغيير شكل النظام الدولي الحالي، وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يحتل فيه كل منهما دوراً مهماً على الساحة الدولية، دون الوصول لمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة (المحسن 2011). يعمل البلدان على تنسيق جهودهما في مواجهة السياسة الأمريكية الأحادية في زعامة النظام الدولي، وتوظيفها للأحلاف الدولية والعسكرية، مقابل تهميش دورهما كقوتين كبيرتين في النظام الدولي والمنظمات الدولية (الحباشنة والقطاطشة 2013، 186). ولم تتردد كل من بكين وموسكو من إعلان ذلك بوضوح.

ففي 21 يونيو 2021، أعلن البلدان في بيان مشترك بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع المعاهدة الصينية–الروسية لحسن الجوار والصداقة والتعاون، أنه يجب بناء نظام دولي أكثر عدلاً وديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحتاج البلدان إلى تعزيز تنسيق السياسة الخارجية بينهما، والدفاع عن المصالح المشتركة على الساحة الدولية، والحفاظ على توازن القوى الدولية والإقليمية (النص الكامل للبيان المشترك لجمهورية الصين

الشعبية والاتحاد الروسي في الذكرى العشرين لتوقيع المعاهدة الصينية الروسية لحسن الجوار والصداقة والتعاون 2021). وفي ديسمبر من العام نفسه، عقد الرئيسان الصيني والروسي قمة ثنائية افتراضية، أكدا خلالها أن البلدين سوف ينسقان ويدعمان بعضهما البعض في الشؤون الدولية، ويقدمان حلولاً للحوكمة العالمية في مكافحة الأوبئة وتغير المناخ، ويقاومان بحزم التنمر وعقلية الحرب الباردة المغطاة بالتعددية[8] (Ye 2022). وفي 4 فبراير 2022 ذكر البيان المشترك الصادر عن الرئيسين الصيني والروسي، حول العلاقات الدولية في العصر الجديد والتنمية المستدامة العالمية، أن الديمقراطية هي قيمة مشتركة للبشرية، وليست ملكية فكرية لعدد قليل من البُلدان. لذلك، يجب ألا تستخدم أي دولة الديمقراطية للضغط على الآخرين، والتدخل في شؤونهم الداخلية، وخلق الانقسامات العالمية –وهذه رسالة واضحة للولايات المتحدة–. (النص الكامل للبيان المشترك للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية حول العلاقات الدولية في العصر الجديد والتنمية المستدامة 2022).

نجح البلدان في تنسيق مواقفهما في القضايا الدولية، وهو ما أشار إليه الرئيس الروسي الأسبق مدفيديف، حيث اعتبر أن روسيا والصين تسيران بشكل ثابت على نهج الشراكة الاستراتيجية في جميع مسائل الأجندة الدولية, وأكد أن هناك تنسيقًا جيدًا بين البلدين بخصوص القضايا الدولية والإقليمية المختلفة (الأنباري 2017، 57).

يعكس التقارب الاستراتيجي بين بكين وموسكو في الحقبة الجديدة، انعدام ثقة البلدين في النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، والتزامهما الصريح بدعم المخاوف الأمنية لبعضهما البعض، وموازنة نظام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على المسرح العالمي، دون التدخل في القضايا الداخلية لبعضهم البعض. ينص البيان المشترك للبلدين حول علاقتهما في العصر الجديد، على أن روسيا تدعم حق الصين في استعادة

تايوان، وأن البلدين يعارضان استراتيجية الولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادئ التي تزعزع استقرار المنطقة، ويساورها قلق شديد بشأن تحالف AUKUS. وفي المقابل، تتفهم الصين وتدعم اقتراح روسيا بإنشاء آلية ملزمة قانوناً لضمان أمن أوروبا على المدى الطويل، مع تمدد حلف الناتو. كذلك يعرب كلا البلدين عن مخاوفهما بشأن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدات الرقابة العسكرية الدولية، والحشد العسكري في مناطق الحدود الأوروبية الآسيوية، وسباق التسلح في الفضاء الخارجي (Ye 2022).

ولكن بعيدًا عن التصريحات العلنية، ما الذي يكمن تحت سطح هذه العلاقة المتغيرة؟

في الوقت الحالي، حافظ الهدف المشترك المتمثل في مقاومة الهيمنة الأمريكية على تقوية العلاقة بين البلدين. لكن ذلك لا يعني أن لا نقاط خلافية، أو احتكاكات مستقبلية، قد تؤدي إلى مقاومة الصعود الصيني. على الرغم من ادعاءات العمل معاً بانسجام، والحديث عن الشراكة الاستراتيجية التي لا حدود لها، لكن هناك قدر كبير من عدم الثقة الاستراتيجية بين الصين وروسيا. ينبع انعدام الثقة الصيني جزئياً من التاريخ المتقلب في العلاقة بين البلدين، عندما كانت روسيا قيصرية ثم سوفييتية. علاوة على العوامل التاريخية، تُولِد العوامل الهيكلية الدائمة توتراً في العلاقة، وعلى رأسها الجغرافيا، حيث يؤدي قرب الصين المباشر من روسيا إلى ديناميكيات تنافسية على طول حدودها المشتركة، وعلى الأخص في الشرق الأقصى الروسي وآسيا الوسطى والقطب الشمالي. والأهم من ذلك، أن حجم الصين الهائل وقوتها المتنامية يجعلانها جارة مقلقة في حال توترت العلاقات بين البلدين في المستقبل (Christoffersen 2022, 6).

تواجه الصين وروسيا أيضاً ديناميكيات تنافسية في ساحتهما الخلفية المشتركة في آسيا الوسطى، والتي يمكن أن تصبح مصدراً للتوترات. لا تزال موسكو مؤثرة في الدول السوفيتية الخمس السابقة (كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، وأوزبكستان). حاولت الصين إدارة التنافس مع روسيا من خلال تقسيم

العمل في منطقة اسيا الوسطى، التي تعتبر منطقة نفوذ حيوي روسي، وفي ذات الوقت منطقة مصالح استراتيجية صينية. كانت الصيغة التي تبنتها بكين، لتجنب الدخول في منافسة مع روسيا، هي أن تتولى موسكو القيادة الأمنية في المنطقة، بينما تتصدر بكين العلاقات الاقتصادية. على مدار العقد الماضي، تجنب البلدين المنافسة العلنية من خلال هذا التقسيم للعمل. لكن ذلك لم يمنع سعي كلا البلدين مراراً وتكراراً للحصول على ميزة تنافسية تميزه عن الآخر(Stronski and NG 2018, 12).

في العقد الماضي، توسع الوجود الاقتصادي للصين في منطقة آسيا الوسطى والعالم، بفعل دبلوماسيتها العامة، ومشاريعها التنموية في إطار مبادرة الحزام والطريق. وقد حلت الصين بسرعة محل روسيا باعتبارها الشريك التجاري الأكبر لجميع دول آسيا الوسطى الخمس. في عام 2000، بلغ إجمالي الواردات الصينية من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان أقل من ربع الواردات الروسية، لكنها بحلول عام 2020 كانت أكثر من ضعف واردات روسيا (China Power 2022).

لكن روسيا لم تكن راضية على ذلك تماماً. في الحقيقة تدرك موسكو، واقع نمو النفوذ الصيني في الإقليم والعالم، لكنها ترفض فكرة العودة لعالم ثنائي القطبية بقيادة الصين والولايات المتحدة، لذلك تحافظ على علاقاتها مع الهند التي تعتبر قوة صاعدة في آسيا قد تنافس الصين على مكانتها الاقليمية، وترفض بدورها التوجه لعالم ثنائي القطبية بزعامة الصين والولايات المتحدة. وفي المجال الاقتصادي أيضاً، هناك تحركات روسية، لمحاصرة النفوذ الصيني في آسيا الوسطى. فبعد أن طرحت الصين فكرة مبادرة الحزام والطريق في كازاخستان عام 2013، أعلنت روسيا عام 2014 عن "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" كوسيلة لمنع آسيا الوسطى من الانخراط في المبادرة الصينية. لكن حقيقة أن هذا الاتحاد لم يكن فعالاً وديناميكياً مثل مبادرة الحزام والطريق. أنشأت روسيا الشراكة الأوروبية الآسيوية عام 2015، التي تهدف إلى تعميق الشراكة

الاقتصادية لروسيا عبر أوراسيا وزيادة تعزيز نفوذ روسيا في الشرق الأقصى، والحد من النفوذ الاقتصادي الصيني (Liik 2021, 3).

تتطابق حتى الآن العديد من أهداف الصين في المنطقة، سواء كانت التنمية الاقتصادية، أو الاستقرار السياسي، إما تتطابق مع أجندة روسيا، أو على الأقل لا تتعارض مع مصالحها قصيرة المدى. فالأولوية الأولى للصين في آسيا الوسطى هي تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال التنمية، وهي البيئة اللازمة لاستمرار النمو الصيني، وللتقدم في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق. تخشى كل من الصين وروسيا من احتمال عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بفعل انتقال التطرف من أفغانستان إلى آسيا الوسطى، المتاخمة لحدود البلدين. وعلى الرغم من أن الدولتين تتمتعان بتماثل في المصالح، حول الحاجة إلى احتواء التطرف الراديكالي، والحد من النفوذ الأمريكي، لكن رؤيتهما لكيفية تأمين الاستقرار في المنطقة تختلف. ففي حين تركز الصين على التنمية الاقتصادية، تركز روسيا بشكل عام على القوة الصلبة، سواء من خلال القواعد والتدريبات العسكرية، أو صفقات الأسلحة، وخوض الحروب لتحقيق أهدافها (Stronski and NG 2018, 12).

في هذا السياق، تبدو روسيا الضعيفة اقتصادياً، القوية عسكرياً، تناسب الصين. وهذا جزئياً هو السبب الذي يجعل العلاقات الصينية الروسية تبدو واعدة على المدى القصير والمتوسط. فلا يقتصر التقارب بين البلدين على مواجهة الضغط الغربي الذي يدفع كلا البلدين إلى بعضهما البعض، ولكن العمليات العسكرية الروسية تعمل على جذب الانتباه بعيداً عن بكين. ومن جهة أخرى تساهم الصراعات العسكرية التي خاضتها وتخوضها روسيا، في إضعافها عسكرياً واقتصادياً، حتى لو خرجت منتصرة منها. فالحرب تستنزف الطاقات

والقدرات. ما سيفيد ذلك الصين تجارياً واقتصادياً وسياسياً أيضاً، حيث ستصبح روسيا أكثر اعتمادية على الصين.

إن الخصومة الروسية والصينية مع الغرب تقرب البلدين أكثر من أي وقت مضى، وتدفعهم للعمل سوية من أجل تشكيل نظام عالمي جديد يتم فيه احترام المصالح الجوهرية لروسيا والصين، سواء كانت مخاوف أمنية أو تطلعات إقليمية. تدرك الصين أنها بحاجة إلى العمل مع روسيا، لكن هذا لا يعني أن بكين قد نسيت الخلافات طويلة المدى التي خاضتها مع موسكو إبان الفترة الشيوعية. في المقابل فإن بوتين سيكون حذراً أيضاً في مراقبة هذه التوترات المستقبلية. لا توجد أسباب تدعو للقلق بشأن صحة العلاقة بين البلدين على المدى القريب، لكن بالنظر إلى المستقبل، فإن السؤال المهم يتعلق بماذا سيحدث عندما تتمدد الصين أكثر في منطقة النفوذ الحيوي الروسي، وتتجاوز التفاعل الاقتصادي مع دول المنطقة، إلى التفاعل العسكري والأمني؟

استطاعت بكين وموسكو التعايش وتذليل العقبات أمام علاقاتهما المشتركة، بفضل التداخل الكبير في مصالحهما المشتركة. فكلاهما يرغب بالحفاظ على الإقليم مزدهر ومستقر بعيداً عن النفوذ الأمريكي. طورت البلدان تقسيمًا للعمل، حيث كان طلب بكين على السلع الأساسية واستثمارات البنية التحتية هو المحرك الرئيس للتنمية الإقليمية، بينما ظلت موسكو تلعب دور رجل الأمن في المنطقة. وفي مبادرة الحزام والطريق اختارت الصين عدم تحدي الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا، ووجدت طرقًا لربط الإطارين رمزياً. ومع ذلك، فإن البصمة الأمنية للصين في المنطقة تتزايد تدريجياً، مع المزيد من صفقات الأسلحة والمساعدات العسكرية لدول آسيا الوسطى، ما قد يُعرض صيغة التعايش بين البلدين للخطر إذا استمرت بكين في الضغط من أجل لعب دور أمني أكبر في المنطقة. إن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين يحكمها

المصلحة، ما يعني أن الخلاف محتمل، والاحتكاك بينهما أيضاً محتمل. فهناك العديد من القضايا التي يمكن أن تدفع بالعلاقة نحو اتجاه أكثر تصادمية على المدى المتوسط أو البعيد (Gabuev 2022).

5-4. تحديات أمام مبادرة الحزام والطريق

تعتبر "مبادرة الحزام والطريق" إحياء لفكرة طريق الحرير الذي كان يربط منطقة شرق آسيا بالبحر المتوسط. وقد استخدمت تسمية طريق الحرير لأول مرة من قبل الرحالة الألماني **فردناند فرايهر فون ريشتهوفن**، في عام 1877، الذي استخدمها لوصف الطرق التي كان يمر من خلالها الحرير الصيني المنتج من قبل إمبراطورية الهان للوصول إلى آسيا الوسط، خلال الفترة 206 قبل الميلاد إلى عام 220 ميلادي. وعلى الرغم من اقتران اسم الطريق بتجارة الحرير، إلا أنه استخدم في تجارة القطن والخيول والورق وغيرها، كما ساهم في نشر البوذية في شبه القارة الهندية أيضاً (صلاح 2018، 2-3).

في سبتمبر 2013، أثناء زيارة الرئيس شي إلى كازخستان أعلن عن إنشاء حزام اقتصادي مشابه لطريق الحرير القديم. وفي أكتوبر من العام نفسه وأثناء زيارته إلى أندونيسيا أَعلن عن طريق الحرير البحري. وبذلك تبلورت مبادرة الحزام والطريق، لتخدم متطلبات التطور الاقتصادي الصيني وحاجته إلى الطاقة والموارد المحدودة، وضرورة الوصول إلى الأسواق العالمية (زبير 2018، 4). يكمن الهدف الرئيس للمبادرة في ربط الصين مع العالم، حيث تلتقي المبادرة مع الطموح الصيني بالانتشار والتوسع العالمي، وتشجع الانفتاح على دول العالم المختلفة، وتعزز التعاون الإقليمي والدولي (حميد، نافع 2020، 168). وقد أعلنت الدبلوماسية الصينية على أن المبادرة ليست حلماً صينياً فحسب، بل هي حلم كل بلد، واعتمدت مصطلح "الحلم المشترك" للتعبير عنها (رحمت 2019، 8-9).

تهدف المبادرة حسب التصريحات الصينية، إلى إعطاء دفعة للتجارة الدولية، وتحسين الاتصال بين الدول المختلفة من خلال الطرق البرية والبحرية. كما وتمهد الطريق لعدد من الممرات في العالم، فهناك الحزام الاقتصادي البري، الذي سيربط الصين بوسط وجنوب آسيا، وبالتالي أوروبا، من خلال السكك الحديدية وخطوط أنابيب الطاقة والطرق السريعة والمعابر الحدودية المبسطة، غربًا عبر الجمهوريات السوفيتية السابقة، وجنوبًا إلى باكستان والهند وبقية جنوب شرق آسيا. إلى جانب ذلك، سيكون هناك طريق بحري جديد لاستيعاب التوسع في حركة التجارة البحرية، حيث ستستثمر الصين في تطوير الموانئ على طول المحيط الهندي، من جنوب شرق آسيا وصولاً إلى الوطن العربي وشرق إفريقيا وأجزاء من أوروبا (يانجشيانج، جاناردان 2018، 1).

لفهم أهمية مبادرة الحزام والطريق في المناخ الجيوسياسي للعالم في الوقت الراهن، من الضروري فهم ما دفع الصين لبدء مشروع يضم أكثر من نصف سكان العالم. تشهد الصين، ذات النمو الاقتصادي السريع الملحوظ في أوائل القرن الحادي والعشرين، تباطؤاً تدريجياً في النمو المحلي[9]، حيث يأتي جزء كبير من نموها من التصنيع السريع (Larsen 2021). فيما ينقسم خبراء الاقتصاد في هذا الموضوع إلى قسمين، القسم الأول المتفائلون والذين يعتبرون أن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمعدل 6% سنوياً يترجم إلى مكاسب حقيقية أكبر من تلك التي تحققت في ظل النمو السريع بمعدل يفوق 10%، وذلك نظراً لحجم الاقتصاد الكبير الذي حققته الصين حتى الآن. في المقابل يرى المتشائمون بأن هذا قد يكون صحيحاً بالفعل، لكن تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على نمو دخل الأفراد، وهو خبر سيئ في بلد قد يصطدم بخطر الوقوع في فخ الدخل المتوسط[10]. إن تباطؤ النمو الاقتصادي، يحفز استياء الصينيين خصوصاً من الطبقة المتوسطة، ما قد يؤدي إلى احتجاجات وتوترات سياسية، وهو ما لا يريده الحزب

الشيوعي الصيني. كذلك فإن تباطؤ نمو الناتج المحلي يزيد من المخاطر المالية الناجمة عن ارتفاع ديون الشركات (Jun 2019)، حيث أصبحت هذه الديون سبباً في تصاعد مخاوف عدم الاستقرار المالي في الدول الصاعدة بما في ذلك الصين (المنشاوي 2019).

لذلك، تسعى الصين إلى الحفاظ على نمو اقتصادي متسارع كونه يساعدها على المنافسة على المسرح العالمي كقوة كبرى عالمية. وهو ما يتفق مع طرح **أورغانسكي** الذي يعتبر القوة الاقتصادية، جزءًا مهمًا من القوة الوطنية الشاملة للدولة، حيث يمكن للدولة ذات الاقتصاد المتطور والمتنامي أن تكون قوة فعَّالة في السياسة الدولية. فالدول ذات الاقتصادات المتقدمة يمكنها استخدام الأدوات الاقتصادية كالمساعدات، والقروض، والمنح، والعقوبات، لتأمين أهدافها المرجوة في العلاقات الدولية (Organski 1968, 125). وبالتالي، تنظر الصين إلى خارج حدودها، من أجل ضمان استمرار نموها الاقتصادي. فقد اعتبر **ميرشايمر** أن استمرار دوران العجلة الاقتصادية هو أساس ثراء الدولة، فهي لن تستطيع أن تبني جيشاً قوياً ما لم تملك المال اللازم لتجهيز قواتها وتحديثها المستمر (ميرشايمر 2001، 76). يستلزم مثل هذا الاحتمال الكبير مشروعاً كبيراً، يتجسد في الرؤية الجريئة لمبادرة الحزام والطريق التي طرحها الرئيس **شي**.

أحرزت المبادرة الصينية، حتى الآن تقدماً كبيراً، في تنفيذ عدد من المشاريع في الدول المشاركة حول العالم، بما يشمل الموانئ وسكك الحديد، ومشاريع تطوير البنية التحتية. في المقابل تَولد نقاش وجدل، حول فعالية المبادرة وإمكانية تحقيقها الفعلي في ظل الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، ومخاوف الإنغلاق والحمائية، وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية على سلاسل التوريد العالمية. وأيضًا حول الشروط التي تفرضها الصين على الدول المشاركة في هذه المبادرة.

يعتبر تغيير النظام الداخلي وعدم الاستقرار السياسي للبلدان المشاركة في المبادرة ، واحدة من أهم التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق، نظراً لاختلاف توجهات الحكومات المنتخبة، وبالتالي اختلاف استجابتهم للمشاريع والاتفاقيات. على سبيل المثال في عام 2016 وافق رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب رزاق[11] على تنفيذ مشروع خط سكة حديد الساحل الشرقي لماليزيا، الذي يعتبر أكبر مشروع استثماري للسكك الحديدية في جنوب شرق آسيا في ذلك الوقت. بعد عامين من الاتفاق الماليزي الصيني على تنفيذ المشروع، أدت انتخابات عام 2018 إلى تغيير نظام الحكم الماليزي، وأعلن رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد أنه سيتم تأجيل تنفيذ المشروع، نظراً لتخوفات من ارتفاع التكاليف، وانعدام النزاهة والشفافية في إرساء العطاءات. هذا ما دفع الصين إلى إعادة التفاوض مع الحكومة الماليزية الجديدة، التي أعلنت أنها حسنت شروط المشروع وحصلت على تكاليف أقل، وترتيب مشترك للتشغيل والصيانة (Weng 2021, 4).

كذلك فإن تفاوت المستويات الإنمائية للدول المشاركة، يضع المبادرة الصينية أمام المخاطرة بتكلفة سياسية واقتصادية. فالسياسات الاقتصادية الحمائية والحوكمة غير الفعالة في بعض الدول، تعيق تطوير البنية التحتية وتنمية التجارة والاستثمار، حيث أن تعزيز التجارة والاستثمار يتطلب نهجاً شاملاً للسياسات يقوم على الجمع بين استثمارات البنية التحتية وتحسين السياسات المالية والإدارية. لذلك ينصح البنك الدولي، الدول المشارِكة في المبادرة، تنفيذ إصلاحات اقتصادية، وتوسيع التجارة، وتحسين القدرة على تحمل الديون، خاصةً أن ربع اقتصادات الدول المشاركة تعاني من مستويات ديون مرتفعة بالفعل، والعديد من التحديات البيئية والاجتماعية (The World Bank 2019, xiv). فالأداء الضعيف في إدارة التحديات الاقتصادية، يجعل هذه الدول تواجه مخاطر عالية في التخلف عن سداد قروض مشاريع المبادرة (He 2019, 21). قد يستدعي ذلك تقديم المشورة في بعض الأحيان، وإنشاء حلقات وصل بين مؤسسات التمويل ودول المبادرة،

لتعزيز تطوير المشاريع والمعايير المشتركة للتمويل، وكذلك اعتماد معايير عمل مشتركة للدول المشارِكة. هذه التعددية من شأنها أن تضفي مصداقية على المبادرة، وتزيد من مشاركة الحكومات والشركات، وهو أمر هام لزيادة الاستثمارات وتحقيق النمو المستدام (Wolff 2016, 12).

هناك أيضاً مشاكل قانونية لم يتم تجاوزها في القانون المحلي في بعض دول الحزام والطريق. مثال ذلك وقف العمل في خط السكك الحديدية عالي السرعة بين جاكرتا وباندونغ، الذي تبلغ تكلفة إنشاؤه 5 مليارات دولار، بسبب مشكلات بين الحكومة والمواطنين على ملكية 40% من الأرض (Wong and Others 2019, 3). علاوة على ذلك، فإن للمبادرة تحديات بيئية، لا تؤثر فقط على البلدان التي يتم تنفيذ المشاريع فيها وإنما أيضاً على البيئة العالمية. تواجه مشاريع المبادرة احتجاجات من قبل حماة البيئة حول العالم، مثل الاحتجاجات واسعة النطاق ضد بنك الصين لتمويله سد باتانج تورو في منطقة سومطرة في اندونيسيا والتي تعتبر موطن لأندر أنواع القردة والذي يعرف بإنسان الغاب تابانولي (Chan 2019). وفي كينيا أيضاً، أثيرت القضايا المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي للمبادرة، حيث أن أكثر من 100 كيلومتر من خط السكك الحديدية يمر عبر حديقة نيروبي الوطنية (Wong and Others 2019, 9).

بالإضافة إلى تحدٍ رئيس آخر، يتمثل في قدرة الصين على الاستمرار في تمويل مشاريع المبادرة، وتحمل عدم الالتزام في سداد الديون. فعلى الرغم من توجه بكين للاستثمار في الخارج وتمويل مشاريع البنية التحتية، وسكك الحديد والموانئ، إلا أنها أصبحت تواجه تحديات في الإقراض وتمويل برامج التنمية. تنتج هذه التحديات من عدم قدرة الدول المقترضة، على سداد التزاماتها المالية. يشير تقرير Aid Data إلى أن 35% من مشاريع البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق، متوقفة بسبب مشاكل تنفيذية نابعة من تراجع التمويل (Malik and Others 2021, 1). تفاقمت الأزمة بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، الناتجة عن

انتشار جائحة كورونا، وما تبع ذلك من زيادة في التضخم العالمي، وارتفاع سعر الفائدة، الذي ترك الدول المشاركة في المبادرة تكافح من أجل سداد ديونها للصين. دفع ذلك بكين لمراجعة سياساتها التمويلية، ففي نوفمبر 2022، صرح الرئيس **شي** في اجتماع خاص حول مبادرة الحزام والطريق، أن المبادرة دخلت مرحلة تتطلب من الصين التعامل مع شبكة من القضايا "المتزايدة التعقيد" (Wei 2022).

بالتزامن مع تصريح الرئيس الصيني، خفضت البنوك الصينية حجم الإقراض للبلدان منخفضة الدخل، يمنح ذلك البنوك الصينية مساحة للتركيز على تحصيل الديون وتنظيف سجلات قروضها. كذلك بدأت البلاد مفاوضات مع الدول المقترضة لجدولة القروض، وهي بذلك تحقق هدفين لا هدف واحد. فمن جهة تتمكن بكين من تحصيل جزء من ديونها المستحقة، ومن جهة أخرى تظهر للدول المشاركة كبادرة منها لتخفيف عبء الديون عن الدول المقترضة. ففي 30 يوليو 2022، أعلنت البلاد أنها وافقت على تخفيف عبء الديون عن زامبيا، في خطوة قد تعكس، طريقة عمل بكين مع مقترضين آخرين بموجب الإطار المشترك للديون، الذي أقرته مجموعة العشرين، أواخر عام 2020 (Steinhauser and Saeedy 2022).

كذلك فإن مبادرة الحزام والطريق، تواجه عدداً من التحديات الأمنية، خاصة في الدول غير المستقرة سياسياً، بما في ذلك بعض الدول الأفريقية. إن عدم الاستقرار السياسي، والاقتتال الداخلي، والنزعات الانفصالية، وتحديات الارهاب والقرصنة، قد يؤدي إلى تعطيل العمل في مشاريع المبادرة. على سبيل المثال فإن انعدام الاستقرار السياسي في أفغانستان يؤجل العمل على عدد من مشاريع المبادرة ويهدد المشاريع القائمة بالفعل، مثل توقف مشروع قطار الشحن المباشر من الصين إلى بلدة حيراتان الحدودية الأفغانية الذي تم إطلاقه في سبتمبر 2016. وقد واجهت بعض الشركات الصينية العاملة في تنفيذ مشاريع المبادرة، تحديات أمنية عديدة، ففي يونيو 2022، اختطف مسلحون تسعة من العمال الصينيين في شمال غرب نيجيريا أثناء عملهم

بمنجم، وطلبوا فدية مالية للافراج عنهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبرت الشركات الصينية عن مخاوفها من زيادة عمليات السرقة والاختطاف في الآونة الأخيرة.

جرأة الصين، كقوة صاعدة تقترح مخططًا على نطاق عملاق كمبادرة الحزام والطريق، دفعت بعض خبراء الاقتصاد والسياسة إلى العودة إلى التحليل الجيوسياسي، والمخاوف من أن مبادرة الحزام والطريق ليست خطة جغرافية اقتصادية لربط البنية التحتية، بقدر ما هي استراتيجية كبرى لاستثمار الطريق البري والحزام البحري في الصعود الصيني، وتحقيق هدفها في أن تصبح قوة عالمية. وقد روجت الولايات المتحدة لخطاب المخاطر الجيوسياسية معتبرة بأن مبادرة الحزام والطريق هي "دبلوماسية الديون"، حيث صرح **مايك بنس**[12] النائب السابق لرئيس الولايات المتحدة، أن بكين تسعى إلى محاصرة الدول المشاركة في الديون، من خلال تطوير بنية تحتية استراتيجية ثنائية الغرض حول العالم (Pence 2018).

ساعد في انتشار الخطاب الأمريكي، تعثر عدد من البلدان التي اقترضت من الصين، وعجزها عن سداد التزاماتها. وقد أثارت ديون مبادرة الحزام والطريق للبلدان النامية مخاوف جدية بشأن القدرة على سداد هذه الالتزامات المالية. وجد تقرير حديث لمركز التنمية العالمية أن ثمانية بلدان متلقية لقروض مبادرة الحزام والطريق وهي جيبوتي وقيرغيزستان ولاوس وجزر المالديف ومنغوليا والجبل الأسود وباكستان وطاجيكستان، معرضة بشدة لضائقة مالية ولربما تخلف عن سداد الديون (Gerstel 2018, 12). غالبًا ما تحمل هذه القروض شروطاً تتعلق بمصادرة الصين للمشروع قيد العمل، إذا تخلف البلد المتلقي عن سداد دفعات القروض. يمكن أن تؤدي مثل هذه الشروط إلى التأثير الصيني على الشؤون الداخلية للدول المشاركة، خاصةً الدول الصغيرة والفقيرة. على سبيل المثال، في عام 2017 ، قدمت الصين قرضاً لدولة سيرلانكا،

لبناء ميناء هامبانتوتا، وعندما تعثرت حكومة سريلانكا بشكل متوقع وتخلفت عن سداد دفعات القروض، سيطرت الصين على الميناء لمدة 99 عاماً[13] (أولير 2019، 2).

هذه المخاوف جعلت أعداداً متزايدة من صانعي القرار في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل يوقفون مشروعات مبادرة الحزام والطريق بسبب المبالغة في الأسعار، والمخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون. في تقرير صادر عنِ AID DATA أن أكثر من 58.5 مليار دولار من المشاريع في ماليزيا قد تم إلغاؤها منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق. كذلك ألغت باكستان إنشاء محطة فحم بملياري دولار لمبادرة الحزام والطريق، وتعهدت بخفض القروض التي أخذتها من الصين لخطوط السكك الحديدية الجديدة بمقدار 2 مليار دولار. وخفضت ميانمار مشروع ميناء كياوك بيو للمياه العميقة المدعوم من الصين من 7.3 مليار دولار إلى 1.3 مليار دولار بسبب مخاوف من الديون المفرطة (Malik and others 2021, 60–70).

في المقابل يبدو أن الإدارة الأمريكية الجديدة حريصة على خلق دور ريادي لها في تطوير البنية التحتية العالمية. فقد أعلن الرئيس بايدن وقادة مجموعة السبع، عن تقديم 600 مليار دولار بحلول عام 2027، كاستثمارات لتطوير البنية التحتية العالمية (The White House 2022). وفي أغسطس 2022، أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، خلال زيارة إلى دولة جنوب افريقيا، عن استراتيجية الولايات المتحدة لأفريقيا، واعتبر أنه من المهم أن يكون لدى الدول خيارات، تجعلها قادرة على اختيار المشاريع التنموية التي تناسبها بشفافية، دون ضغط أو إكراه (Blinken 2022).

لا تزال مبادرة الحزام والطريق الصينية مصدر نقاش دولي. فمن جهة يؤكد بعض خبراء السياسة الخارجية أن المبادرة هي وسيلة الصين لتأسيس بديل للنظام الدولي الحالي. وهناك العديد من المؤشرات والانتقادات والدلائل التي تستدعي القلق، من ضمنها دبلوماسية فخ الديون. لكن ذلك لا ينفي أن للمبادرة نتائجها

الايجابية على الاقتصاد الصيني والعالمي. وإذا ما حققت مبادرة الحزام والطريق رؤيتها المخطط لها، فهي على مسار تحدي المصالح الوطنية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في أوروبا والعالم.

من الواضح أن ثمة جديد يحصل في العالم، فمع دخول العالم القرن الواحد والعشرين بدأ النسق الدولي بالتغير، وقد أدت التحولات الجارية في موازين القوى العالمية والانتقال التدريجي لمركز الثقل من الغرب إلى الشرق، إلى ارتفاع وتيرة التنافس بين القوى الكبرى. إلا أن الجديد يكمن في تغيّر طبيعة المنافسة، وأهدافها، والأطراف المنخرطة فيها، وضخامة المخاطر المترتبة عليها، التي من شأنها زعزعة تراتبية النظام الدولي الحالي، أو شكله ككل. وبالتالي، فإن مبادرة الحزام والطريق، هي الطريق الأسهل لتحقيق الحلم الصيني في الصعود وتغيير شكل النظام الدولي، من خلال الدمج ما بين القوة الناعمة والاقتصاد في مشروع هي الرابح الأكبر فيه سياسياً واقتصادياً.

تناول هذا الفصل مجموعة من التحديات الخارجية التي قد تؤثر على الصعود الصيني، وتؤخر تحقيق أهدافها. تشمل هذه التحديات، مخاطر الانغلاق والحمائية، حيث يعتمد الاقتصاد الصيني على الاعتماد المتبادل، والتجارة الحرة التي أدت إلى زيادة حجم التبادل التجاريو المعرفي والتكنولوجي، بين الصين والعالم. كذلك فإن الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى في النظام الدولي، تتخذ العديد من الاجراءات التي تحاصر الصعود الصيني، من بينها زيادة الضرائب على الشركات الصينية في الولايات المتحدة، ورفع التعرفة الجمركية على الواردات الصينية. بالإضافة إلى العلاقات الإقليمية مع الدول المحيطة بالصين بشكلها الثنائي أو الجماعي من خلال التحالفات، مثل تحالف أوكوس وكواد. إن الصين تواجه عدداً من التحديات التي قد تؤثر على صعودها، خاصةً أنها تقع في اقليم صعب، مليء بالمنافسين المحتملين، الذين تربطهم في بكين

علاقات تاريخية متوترة، في غضون ذلك تستمر الصين في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق لكنها لم تكتمل حتى اللحظة، فهناك العديد من التحديات والمعيقات التي تواجهها.

الفصل الخامس: الصين، ومستقبل النظام الدولي

كان الهدف الرئيس من الرسالة الإجابة على سؤال البحث، وهو كيف يؤثر الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي؟ تم خلال الفصول السابقة، استحضار المؤشرات التاريخية، وعرض مقومات الصعود الصيني، وما قد تواجهه البلاد من تحديات داخلية، وخارجية. وفي هذا الفصل سيتم عرض التحليلات النظرية لما تراه مدارس العلاقات الدولية المختلفة حول مستقبل النظام الدولي، بهدف الوصول لاستنتاج حول تأثير الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي.

لفترة طويلة من الزمن، ظل تركيز المتابعين للصعود الصيني على البعد الاقتصادي. لكن التغيرات التي أحدثتها البلاد في الأبعاد العسكرية، والتكنولوجية، والتأثير الثقافي، والسياسة الخارجية، تعكس تطلع الصين إلى قيادة سياسية عالمية. فمن خلال عرض، وتحليل المعلومات في الفصول السابقة، نصل لنتيجة مفادها أن الصين في حالة صعود، على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. فالبلاد تمتلك المقومات والإرادة، التي تمكنها من الوصول لمكانة دولية عظمى. وبالرجوع إلى الخطط الخمسية، وتصريحات القادة الصينيين حول الصين 2050، نجد أن البلاد قد حددت هدفها في أن تصبح رائدة عالميًا من حيث القوة الوطنية، والتأثير الدولي (Hu 2020, 59). ولكن التساؤل الرئيس، يبقى حول تأثير هذا الصعود على شكل النظام الدولي.

تزداد قوة الصين، وتزداد معها مكانتها الدولية. يطرح **أميتاف أشاريا** في مقالة بعنوان: **تحول في القوة أم تحول في النموذج؟** سيناريوهات عدة بهذا الصدد. يتبنى السيناريو الأول مقارنة الصعود الصيني بصعود الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، حيث ستفرض الصين نفسها على الإقليم، وتتوسع إقليميًا بما يشبه مبدأ مونرو، وبالتالي ستتمكن من الهيمنة الإقليمية، وتعظيم حصتها من القوة العالمية، والهيمنة على النظام

في نهاية المطاف. أما السيناريو الثاني فيمثل نظام توازن قوى، إما من خلال اتحاد متعدد الأطراف للقوى الكبرى، أو احتكار ثنائي بين الصين، والولايات المتحدة. في حين يطرح السيناريو الثالث، صعود الصين سلميًا، وبشكل تدريجي في إقليمها، والعالم، ينطلق هذا السيناريو من التجربة التاريخية للصين، حينما كانت قوة عظمى في إقليمها، حيث تمتعت آسيا بالسلام والاستقرار .(Acharya 2014, 158) يكمن التحدي في معرفة أين ستصل الصين في رحلة صعودها، وما تأثير ذلك على شكل النظام الدولي، هل سيحافظ على شكله الأحادي، أم سيتحول إلى نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب، أم غير ذلك.

في هذا السياق، يُعَدُّ موضوع مستقبل النظام الدولي من أكثر المواضيع المثيرة للجدل حالياً في حقل العلاقات الدولية. وقد تناول الكثير من المنظرين الموضوع بالبحث، والتحليل. تنقسم توجهات المنظرين إلى أربعة توجهات رئيسة فيما يتعلق بشكل النظام الدولي المتوقع.

يذهب بعض مفكري العلاقات الدولية إلى التأكيد على استمرار النظام الدولي الأحادي القطبية، باعتباره أكثر الأنظمة الدولية استقرارًا. فالقوة العظمى المهيمنة تتحمل مسؤولية احتواء كل الأزمات التي من شأنها تقويض أسس النظام، وإدارة العلاقات الدولية بشكل يحقق مصلحتها، ويضمن استمرارية النظام. كذلك تعمل الدولة المهيمنة على إقناع الوحدات الدولية بأن مصلحتها تستدعي منها العمل على تثبيت الوضع القائم، لأن محاولة تغيير النظام لن تكون في صالحها. لذلك فإن النظام الدولي الأحادي يبقى مستقرًا طالما استمرت الدولة المهيمنة في تحمل مسؤولياتها (بلخيرة 2021، 252).

يجادل **روبرت بابي** أن القوة الاستثنائية للدولة القائد في نظام أحادي القطبية تشكل حاجزًا لبروز قوة عظمى منافسة تمتلك المقومات التي تمتلكها الدولة القائد، أو حتى بروز حلف موازن، بفعل صعوبة التنسيق وعدم وجود ثقة بين الدول الكبرى جميعها التي يشترط أن تنضم لهذا الحلف (Pepe 2005, 10–12). وهو ما

ذهب إليه **وليم وولفورث**، الذي يعتبر نظام الأحادية القطبية هو الوصفة السرية للسلام، والاستقرار العالمي، بفعل غياب التنافس كمصدر للصراع. وحتى وإن حاولت الدول الكبرى زيادة حصتها العالمية من القوة، والنفوذ الدوليين، سيكون ذلك بدرجة أقل حيث أن تكلفة التوازن كبيرة بالنسبة لتلك الدول (وولفورث 2001، 10-16).

على الرغم من ذلك، ظهرت في السنوات الأخيرة مؤشرات تدلل على زعرعة استقرار النظام الدولي الأحادي القطبية. فقد ذهب بعض مفكري العلاقات الدولية الواقعيين منهم على وجه التحديد إلى اعتبار النظام أحادي القطبية، نظامًا غير مستقر، كونه يفتقد إلى ركائز توازن القوى التي أسهمت في استقرار المنظومة الدولية تاريخيًّا (الجرباوي 2017). فالأحادية القطبية هي الحالة التي تهيمن فيها دولة واحدة، أو قوة عظمى على النظام الدولي بشكل منفرد. في هذا النظام، يكون توزيع القوة النسبية بين الدول غير متوازن، ووفقًا للواقعيين فإن النظام الدولي فوضوي، ما يدفع الدول للعمل على توفير أمنها، والحفاظ على بقائها، لأنها تواجه تهديدات مستمرة من دول أخرى. وبالتالي فإن الرؤية الواقعية هي أن الدول تضمن أمنها من خلال الحصول على التكنولوجيا، والقوة العسكرية، والاقتصادية، وعندما يكتسبون القوة سيظهرون كقوى تعديلية، ويدفعون العالم إلى حالة من عدم الاستقرار، لذا فإن جوهر الأنظمة أحادية القطب غير مستقر، لأن الدول تسعى بشكل طبيعي إلى موازنة قوة الدولة المهيمنة، حيث تدفعهم غريزتهم للقتال، والحفاظ على بقائهم (Waltz1964, 881).

من جهة أخرى، فإن تنامي مؤشرات القوى الكبرى الفاعلة على السياسة الدولية قياسًا بمؤشرات قوة الولايات المتحدة ينبئ بتآكل تدريجي لتأثير الولايات المتحدة، وهيمنتها العالمية. ينتج ذلك بفعل تراجع القوة النسبية للولايات المتحدة كنتيجة لتحديات البيئة الداخلية، ونتائج التوسع المفرط حول العالم، والتراجع الاقتصادي.

يشير ذلك إلى صعوبات كثيرة قد تحول دون تأكيد الولايات المتحدة فرض هيمنتها العالمية خلال الحقبة المقبلة، ما يفتح الباب أمام بروز أشكال جديدة من القطبية، ويتيح فرصاً أكبر للقوى الكبرى، من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتلاءم مع مصالحها (بلخيرة 2021، 253).

تسعى القوى الكبرى على الساحة الدولية، إلى تجاوز هيمنة الولايات المتحدة، ومنافسة القوة الأمريكية من أجل ضمان حصة أكبر من النفوذ الدولي، حيث تعمل هذه القوى على تطوير قدراتها واستثمارها بالشكل الأمثل الذي يضمن لها القوة والنفوذ الدوليين. فمن جهة دفعت المنافسة الاقتصادية الشديدة بين الدول الصناعية إلى تغيير موازين القوى من الناحية الاقتصادية، حتى أصبحت الولايات المتحدة واحدة من مجموعة قوى اقتصادية لكنها لا تُعَدُّ قوة أحادية اقتصاديًّا. كذلك أسهمت العولمة، والانفتاح الاقتصادي، وثورة تكنولوجيا المعلومات في تبادل الشعوب ثقافاتها، وأفكارها، وحضارتها، ما سهل اكتشاف ما هو غير أمريكي، وجعل الثقافة الأمريكية أقل سيطرة عالميًّا. ومن جهة أخرى فإن التقدم العلمي، والتطور التكنولوجي لم يعد حكرًا على الولايات المتحدة. كذلك الأمر بالنسبة للمعلومات التي أصبحت متاحة للجميع دون استثناء. بالتالي فإن القوة لم تعد متمركزة في يد الولايات المتحدة وحدها في ظل وجود عدد من المنافسين الدوليين، في مقدمتهم الصين التي تُعَدُّ المنافس الأكبر للولايات المتحدة في ظل تنامي قوتها الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، وقوة تأثيرها الدولي؛ ما جعلها تبحث عن مكانة دولية أكبر. إن تفاعل هذه العوامل مع بعضها يزيد من احتمالية تغير شكل النظام الدولي، ما يدفعنا إلى محاولة استشراف شكل النظام الدولي القادم (شماسنة 2018، 48-52).

في هذا السياق ظهر توجه آخر لدى مفكري العلاقات الدولية، يشير إلى احتمالية عودة الثنائية القطبية من جديد بزعامة الصين والولايات المتحدة. يفترض **كريستوفر لاين** أن الولايات المتحدة تمتلك قدرة محدودة

للحفاظ على هيمنتها العالمية، وفي نهاية المطاف لن تستطيع ذلك. أشار لاين إلى وجود دول كبرى ترفض الأحادية القطبية، وتحاول تحقيق التوازن معها، وإنهاء هيمنتها بمدة لا تتجاوز 2030، معتبرًا أن الصين هي المنافس المحتمل الذي سينهي الأحادية القطبية (Layne 2018, 89–111).

تعتبر الصين من أهم الدول التي أعلنت عن عدم رضاها عن شكل النظام الدولي الحالي، بالتزامن مع تسجيلها لمؤشرات صعود لافتة للانتباه، ما يجعل البلاد أحد أهم المنافسين للهيمنة الأمريكية. فعلى الرغم من انخراط الحكومة الصينية بالنظام العالمي الجديد، ومكوناته كالمنظمات التجارية، والدبلوماسية الدولية، على أساس المنفعة المتبادلة، إلا أنها تعتبره نظامًا غير عادل، ينحاز إلى الغرب، ويميل لتحقيق مصالحهم. لذلك تطالب بكين بإعادة تشكيل النظام وفق توزيع القوة الجديد في النظام الدولي (شماسنة 2018، 71). ووفقًا لنظرية انتقال القوة، كلما زادت قوة الدولة فإنها ستحاول تغيير شكل النظام الدولي من خلال توسعها الإقليمي والسياسي والدولي (Gilpin 1981, 106)، وبالتالي فإن زيادة قوة الصين في النظام الدولي سيؤدي إلى تزايد رغبتها في تغيير شكل النظام.

يطرح **أوستن تونسجيو** في كتابه **عودة الثنائية القطبية**، أنه على الرغم من أن قوة الصين لا تعادل قوة الولايات المتحدة في المجالات العسكرية أو الاقتصادية، إلا أنها قوية بما يكفي لتكون بمثابة القطب الثاني في النظام الدولي. وهذا ما يجعل النظام الدولي الحالي ليس أحاديًا أو متعدد الأقطاب، بل ثنائي القطبية (Tunsjo 2018, 23–49). كذلك الأمر بالنسبة **لكليف كوبشان** الذي يشير إلى أن هناك اعترافًا ضمنيًّا بأن العالم يعيش الآن في ظل النظام ثنائي القطبية، وهو أكثر ميلًا للاستقرار، والسلمية. ينطلق **كوبشان** في افتراضه من أن المنافسة بين الصين، والولايات المتحدة تحدث في المجال الاقتصادي، وإلى حد أكبر بكثير من المجال العسكري، وهو المجال الأكثر خطورة، لذلك فمن غير المرجح أن تحدث حرب عسكرية بين

القوتين، لأن "السلام البارد" يهيمن على العلاقات الدولية (Kupchan 2022, 123). فالصين تختلف عن الاتحاد السوفييتي، وعالم اليوم مختلف عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك فإن طبيعة الثنائية القطبية ستكون مختلفة، حيث أن طبيعة المنافسة بين البلدين لا تأخذ طابعًا أيديولوجيًّا كالذي ساد فترة الحرب الباردة، كما أن البلدين مرتبطان حتى الآن اقتصاديًّا إلى حدٍ كبير، علاوةً على وجود تحديات عالمية مشتركة، كالتلوث العالمي، وتغير المناخ، وتحديات الصحة العالمية، وغيرها(Muzas 2022).

يمكن القول، إن نمو الاقتصاد الصيني أدى إلى تحولات عميقة في التجارة العالمية، وأصبح جليًّا للعالم أن البلاد تسير بخطى متسارعة في المجال الاقتصادي حتى أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، ولم يعد بإمكان الأمريكيين أنفسهم إنكار الصعود الصيني، وتأثيره على صعيد الاقتصاد العالمي. كذلك، فإن القوة العسكرية المتنامية للبلاد في العقود الأخيرة، وما تمتلكه من سلاح نووي، فضلًا عن التقدم السريع في المجال التقني، والتكنولوجي، والتحرك السياسي، والدبلوماسي المنفتح على العالم ينبئ بصعود الصين كقوة عظمى في النظام الدولي (عبد الوهاب 2022، 1915). والولايات المتحدة بدورها تدرك أن ثمة جديدًا يحدث على الساحة الدولية بالتزامن مع الصعود الصيني، وهو ما يمكن قراءته من لقاء الرئيسين الأمريكي والصيني على هامش اجتماعات مجموعة العشرين في نوفمبر 2022. اللقاء بحد ذاته لم يُؤَدِّ إلى أي اتفاقيات رئيسة، أو اختراقات في القضايا الخلافية بين القوتين، وفي مقدمتها تايوان، ومشاكل حقوق الإنسان في الصين، والقيود الأمريكية المفروضة على البضائع الصينية. ولكنه رسم الخطوط العريضة لإدارة التنافس الاستراتيجي وتجنب الصراع بين البلدين، مع الاتفاق على أن المصلحة المشتركة للطرفين تكمن في ازدهار، وسلام، واستقرار العالم (Levine and Others 2022, 1).

على الرغم مما تم نقاشه حول عودة الثنائية القطبية بزعامة الصين، والولايات المتحدة، يوجد مفكرون آخرون غير موافقين على وجهة النظر السابقة، ويعتقدون أن التعددية القطبية هو الشكل الأكثر قابلية ليكون النظام الدولي القادم. يشهد حقل الدراسات الدولية نقاشًا حول إمكانية عودة النظام متعدد الأقطاب بالاستناد إلى مؤشرات تراجع القوة النسبية الأمريكية، وصعود عدد من المنافسين الدوليين، وتزايد نفوذهم على الساحة الدولية. وقد أصبحت التعددية القطبية تحتل مكانة بارزة في المفردات اليومية للدبلوماسيين، وقادة العالم. على سبيل المثال، أعربت قمة مجموعة بريكس في يونيو 2021 عن دعمها لقيم السلام، والحرية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر عدلًا، وشمولًا، وإنصافًا، وتمثيلًا، على أساس القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة قائم على المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام سلامتها الإقليمية، والاحترام المتبادل لمصالح الآخرين (البيان المشترك لمجموعة بريكس 2021). كذلك صرح وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** في لقاء ثنائي مع نظيره الصيني حينذاك **وانغ يي** أن "العالم دخل مرحلة بالغة الخطورة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث: سنمضي نحن، وإياكم، والمتعاطفون معنا نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب عادل وديموقراطي" (لافروف 2022).

تشير المعطيات على الساحة الدولية إلى تغييرات قد تكون غير مسبوقة، فلأول مرة منذ اتفاق ويستفاليا ونشوء النظام الدولي الحديث ينتقل النظام الدولي من الغرب، ليس بفعل ديناميكيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، والصراعات من أجل الهيمنة العالمية فقط، ولكن بفعل إضعاف التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة، والأوروبيين، والأزمات الداخلية لكل منهما أيضاً. يتزامن ذلك مع أزمات اجتماعية، واقتصادية، وبيئية عالمية صعبة، وتفاقم الصراعات الإقليمية.

في الجانب الاقتصادي تشير التقارير الدولية إلى أن الاقتصاد العالمي سيتضاعف بحلول عام 2040، مدفوعًا بشكل كبير بالأسواق الناشئة في البلدان النامية، مع نمو اقتصادات مجموعة E7: البرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، وتركيا. وسيشهد العالم انتقالًا للقوة الاقتصادية بعيدًا عن الاقتصادات المتقدمة المتعارف عليها، وخاصة تلك الموجودة في الغرب، نحو الاقتصادات الناشئة في آسيا. في الواقع، تفوقت الصين بالفعل على الولايات المتحدة، لتصبح أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية، بينما تحتل الهند حاليًا المركز الثالث، ومن المتوقع أن تصعد للمركز الثاني، لتتفوق على الولايات المتحدة بحلول عام 2050. تشير التوقعات أنه بحلول عام 2050، يمكن أن تكون ستة من أكبر سبعة اقتصادات في العالم، هي الاقتصادات الناشئة اليوم، وفي المقابل لن تكون فرنسا من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم، مع تراجع المملكة المتحدة إلى المرتبة العاشرة (PWC 2017, 2–4). ولا يقتصر تقدم دول الشرق على المجال الاقتصادي، بل يتعدى ذلك ليصل القطاعات العسكرية والتكنولوجية وغيرها.

الصين قوة غير غربية ستصبح رائدة عالمياً خلال العقود المقبلة. ومن المتوقع أن يُترجم النمو الاقتصادي الصيني إلى زيادة في القوة العسكرية والعلمية والنفوذ الدبلوماسي. ينطبق الأمر على الهند أكبر الديمقراطيات في العالم، ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، تمتلك طبقة عاملة كبيرة، تسهم في تطوير اقتصادها، وسوق كبير لمنتجاتها، كذلك الأمر بالنسبة لإندونيسيا، والبرازيل التي سوف تحقق نموًا اقتصاديًّا كبيرًا.

2050	2016
الصين	الصين
الهند	أمريكا
أمريكا	الهند
إندونيسيا	اليابان
البرازيل	المانيا
روسيا	روسيا
المكسيك	البرازيل
اليابان	اندونيسيا
ألمانيا	بريطانيا
بريطانيا	فرنسا

مجموعة E7

مجموعة G7

ليس من الواضح ما إذا كانت البيئة الجديدة تزيد من مساحة التعددية والدبلوماسية، والتعاون بين الدول. لكن عددًا من المزايا، والتحديات على حدٍّ سواء، تخلق دورًا موحدًا للأقطاب المحتملة مجتمعة. يتمثل أحد الجوانب المهمة في ارتفاع درجة الترابط العالمي بين الحكومات، والاقتصادات، والمجتمعات، من خلال التجارة، والاستثمار، والاتصالات، ووسائل الإعلام. ومن بين العناصر الموحدة الأكثر بروزًا التحدي الذي يمثله الاحتباس الحراري، وتغير المناخ حيث أجبرت الدول مجتمعة على مواجهة الحقيقة التي مفادها أنه لن يكون هناك خلاص من دون تعاون. يؤثر تغير المناخ على جميع البلدان الكبيرة، والصغيرة، ولا يمكن التخفيف من حدته دون المشاركة النشطة من الجميع. يوضح قرار اتفاق باريس للمناخ الذي اعتمد في ديسمبر 2015، أن تغير المناخ يمثل تهديدًا عاجلًا، ومحتملًا للمجتمعات البشرية. والكوكب يتطلب أوسع تعاون ممكن من جميع البلدان (الأمم المتحدة 2015). كذلك يُنظر بشكل متزايد إلى التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، باعتباره تهديدًا عالميًّا يتطلب جهودًا دولية منسقة. وقد أظهر تفشي فايروس كورونا، الذي تسبب في حدوث آلاف الوفيات، أن العالم يجب أن يتكاثف لمواجهة التحديات التي قد يسببها انتشار الأوبئة والأمراض عالميًا (Patriota 2017, 21).

على النقيض من وجهات النظر السابقة، يفترض **ريتشارد هاس** حدوث تغير جذري فيما اعتاد عليه العالم منذ اتفاق ويستفاليا، حيث الدولة القومية كانت الفاعل الرئيس في العلاقات بين الدول، بفعل ظهور عدد لا محدود من الفواعل غير الحكومية، وغير الوطنية، المؤثرة محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا (Hass 2017).

اعتبر **هاس** أن العالم يمر بأزمة عميقة بفعل انهيار نظام وستفاليا الذي دام أربعة قرون، وأحد أهم أركانه الدولة القومية المستقلة ذات السيادة (الشرفات 2017). واعتبر أن النظام الدولي يتجه نحو الفوضى، نتيجة التغيرات الوظيفية التي لحقت بالنظام الحالي. في مقدمة تلك التغييرات تشتت، وتوزع مصادر القوة بين عدد غير مسبوق من الأطراف سواء كانوا دولًا، أو منظمات، أو لاعبين مستقلين (هاس 2018، 212). تتجلى تبعات ذلك في بروز مجموعة من التحديات العالمية، كانتشار التطرف، والإرهاب، وتزايد أعداد اللاجئين، وضعف في التعامل مع تغيرات المناخ، ومزيدًا من الحمائية، والانغلاق، وتحارب دولي في الفضاء السيبراني، وانتشار محتمل للأوبئة، والمجاعات (هاس 2018، 213). وقد تتسبب حالة اللاقطبية في تعقيد الدبلوماسية الدولية، ليس بفعل وجود أطراف دولية كثيرة فحسب، لكن النظام اللاقطبي يفتقر إلى البنية الأساسية للعلاقات بين الدول؛ وهو ما سيجعل العلاقات اختيارية، ومرهونة بالموقف، وسيكون من الصعب تصنيف الدول بين حليف، وعدو (هاس 2010، 35).

الصين بدورها، كما الولايات المتحدة سيكون لها قدرة محدودة على ترجمة قوتها المتنامية إلى نفوذ دولي، والسيطرة على مجريات الأحداث بفعل وجود قوى كثيرة أفقدت الدول تأثيرها الدولي. يعني ذلك أن العالم اللاقطبي لن يكون البيئة المناسبة لاستمرار الصعود الصيني، الذي يحتاج إلى الاستقرار العالمي، كي يستمر. في النظام اللاقطبي، لا تمتلك الدول القدرة على القيادة العالمية، ومواجهة الأخطار العابرة للحدود،

والتي من الممكن أن تهدد ضمان الأمن العالمي. وقد تستطيع الصين التحكم في بيئتها الإقليمية من خلال التحالفات، والاتفاقيات، والمؤسسات الاقليمية لكنها لن تكون البيئة الأمثل للصعود الصيني.

لا شك في أن الصين بحاجة إلى البيئة والوقت اللازمين لاستكمال تطورها الاقتصادي والتنموي بما يحقق ظروفًا داخلية أفضل، وبيئة مواتية لتثبيت مكانتها الإقليمية والدولية. كذلك فإن البلاد ما زالت بحاجة إلى التكنولوجيا، والتقنيات المتطورة، والتجارة، والاستثمار الدوليين. إن اعتماد الصين المتبادل مع بقية العالم يتزايد باطراد، وانخراطها المستمر في النظام الاقتصادي الدولي، بما في ذلك علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة ضروري لاستمرار نموها (شينخوا 2019).

من خلال الاستعراض السابق نجد أن بعض الأدبيات التي تناولت مستقبل النظام الدولي تبنت فكرة أن العالم سيبقى تحت الهيمنة الأمريكية، ويستمر بشكله الأحادي، فيما تبنت أدبيات أخرى، الواقعية منها على وجه التحديد، أن العالم ذاهب باتجاه توازن القوى، إما بشكله الثنائي، أو المتعدد. لكنها اتفقت أن صعود القوى الجديدة على الساحة الدولية، والانتقال التدريجي للثروة، والقوة من الغرب إلى الشرق، والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة ينبئ بتغير شكل النظام الدولي. يعتقد **ناي** أنه على الرغم من التغيرات الكثيرة التي يشهدها النظام الدولي، وفي مقدمتها عودة آسيا، وما قد يتمخض عن صعود الصين، والهند من عدم استقرار دولي، لكن القوة العالمية ستكون موزعة بنمط يشبه لعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد، هرمية الشكل. في المستوى الأول يكون العالم أحاديًا مع تفرد الولايات المتحدة بالقوة العسكرية، التي لا يضاهيها أي من الدول، ومن المحتمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بتفوقها بعض الوقت، مع التركيز على مرحلية الأحادية في هذا المستوى بفعل تطوير الكثير من القوى لقدراتها العسكرية، مثل روسيا، والصين. أما على المستوى الثاني من الرقعة، فيكون العالم متعدد الأقطاب بفعل وجود عدد من القوى الاقتصادية كالولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين،

بالإضافة إلى عدد من القوى الصاعدة اقتصاديًا كالهند. أما المستوى الثالث من الرقعة، فيمثل العلاقات العابرة للحدود الوطنية، على هذا المستوى تكون القوة منتشرة بشكل كبير، بحيث يمكن حصرها في شكل من أشكال القطبية (ناي 2012، 8).

لذلك يعتقد **ناي** يعتقد أن العالم سيبقى على شكل رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد لفترة من الزمن، تنفرد فيه الولايات المتحدة بزعامة العالم، نظراً لما تمتلكه من قوة عسكرية، لا مثيل لها. كذلك يجادل **ناي** في كتابه **هل انتهى القرن الأمريكي؟** أنه يجب التفريق عند الحديث عن التراجع الأمريكي بين النسبية، والإطلاق. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تواجه الكثير من التحديات، لكنها ليست في انحدار مطلق (ناي 2015، 108).

يعتبر **ناي** أن صعود منافسين دوليين، قد يسهم في التراجع النسبي لمكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وهو احتمال وارد، ولكنه ليس مرجحًا. فحسب **ناي** هناك عدد من المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة، كالتعليم، وعدم تساوي الأجور، والجمود السياسي، والتراجع الاقتصادي، جميعها مشكلات داخلية، إلا أن الإخفاق في التعامل معها سيضعف قدرة واشنطن على التعامل مع التعقيدات الدولية (ناي 2015، 107). عجز الولايات المتحدة عن تحويل مصادر قوتها البشرية، والاقتصادية، والعسكرية، أو غيرها، إلى قوة فاعلة ينذر بانحدار مطلق لمكانة الولايات المتحدة (ناي 2015، 70). يتفق **فوكاياما** مع طرح **ناي**، حيث اعتبر أن التحدي الأكبر لمكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ينبع من الداخل، وهو ما يجب التركيز عليه (Fukuyama 2021).

بخلاف طرح **ناي** يفترض منظرو انتقال القوة أن وجود دولة متحدية صاعدة غير راضية عن توزيع القوة في النظام العالمي، تمتلك الإمكانات التي تمكنها من إحداث تغيير، يسهم في انعدام التوازن، وهذا ما يعتبر كافيًا

لتغيير شكل النظام الدولي (جيلبن 2009، 228). فعندما تزداد قوة الدولة المتحدية فإنها تحاول تغيير قواعد حكم النظام بما يحقق مصالحها، ردًّا على ذلك تقوم الدولة المسيطرة بإجراء تعديلات على سياساتها، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن. تشمل هذه السياسات أولًا: زيادة الموارد المخصصة للحفاظ على موقعها في النظام الدولي، ثانيًا: خفض بعض التزاماتها القائمة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وما يترتب عليها من تكاليف بطريقة لا تؤثر على موقعها الدولي. قد تسهم هاتان السياستان إلى حد ما في حفاظ الدولة المسيطرة على مكانتها الدولية. لكن في الغالب لا تتمكن الدولة المسيطرة من اتخاذ أي من السياستين السابقتين، ما يزيد من حدة انعدام التوازن، وتزيد معه التوترات، والأزمات الدولية، لتكون الحرب نتيجة لا مفر منها (جيلبن 2009، 229–239).

إذن فبحسب نظرية انتقال القوة، فإن الدولة المتحدية يجب أن تتمتع بنمو اقتصادي، يساعدها في معركة صعودها وزحزحة الدولة المسيطرة من مكانتها، وهيمنتها العالمية. يشترط في الدولة المتحدية كي تقدم على هذه الخطوة أن تكون غير راضية عن شكل النظام الدولي، وتمتلك الإمكانات التي تساعدها على التغيير. الصين تمتلك الامكانات، والقدرات المتنامية، ولكن هل يمكن اعتبارها دولة غير راضية؟

من الواضح أن البحث حول آفاق، وتأثيرات انتقال السلطة بين القوة المهيمنة والمتحدية قد ركز على الصين، بفعل امتلاكها مقومات القوة، ومؤشرات عدم الرضا عن شكل النظام الدولي، كمنافس محتمل غير راضٍ يسعى إلى تغيير شكل النظام الدولي. ومع ذلك، على عكس ما تم توقعه، لم تحاول الصين حتى الآن الإطاحة بالنظام الدولي القائم، ولم تطالب بإعادة هيكلة جذرية للنظام، ولم تواجه بشكل مباشر القوة المهيمنة الوحيدة. بل على العكس من ذلك، فقد زادت مشاركة البلاد ومساهمتها في المؤسسات الدولية نوعًا وكمًّا. في هذا السياق أعد **اليستر جونسون** مقالة بعنوان: **هل الصين قوة وضع راهن؟** لدراسة رضا الصين عن النظام

الدولي من خلال تحليل طبيعة مشاركة الدولة في المؤسسات الدولية على أساس ثلاثة معايير: المشاركة غير الكافية عندما تمتلك الدولة القدرة على المشاركة، والمشاركة دون قبول المعايير المؤسسية، المشاركة والقبول المؤقت مع نية تغيير القواعد عندما تكون الدولة قادرة على ذلك (Johnston 2003, 11). وتحليل رضا الدولة عن توزيع القوة، من خلال معرفة رغبة الدولة في إعادة توزيع جذرية للقوة المادية في النظام الدولي، والميل لتحقيق ذلك من خلال الوسائل العسكرية، إذا لزم الأمر. بعد تحليل المؤشرات، خلص جونسون إلى أن الصين أكثر استيعابًا وتشاركًا في الترتيبات المؤسسية الدولية من أي وقت مضى (Johnston 2003, 49).

لكن انخراطها في المؤسسات الدولية، لا ينفي نيتها المستقبلية تغيير شكل النظام الدولي لشكل أكثر نصافًا بالنسبة لها، عندما تكون قادرة على ذلك، إذ أنها "أكثر قوة تريد في نهاية المطاف أن تُعدّل أيّ ملامحَ لم تكن متوافقة مع مصلحتها من قبل" (والت 2018). تهدف الصين، إلى أن يعكس النظام الدولي مكانة مرضية للبلاد، بما يتلاءم مع تطورها، ونموها، ورؤيتها لنفسها. لكن هذا بعيد كل البعد عن الرؤية الشاملة، والطوباوية لنظام دولي جديد، يهدم جميع ركائز النظام الدولي الأحادي القطبية. فقد استفادت الصين من النظام الدولي الحالي، حتى مع كونه أحادي القطبية، كونه قائم على العولمة، والتجارة الحرة. لقد ساعدها هذا النظام على الوصول إلى الأسواق العالمية، وأسهم في تطوير قاعدتها التصنيعية، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي غذى الصناعة، وخلَق فرص عمل، وقام بتحسين كفاءة البلاد التصنيعية، والتكنولوجية. فمنذ البدء بسياسة الإصلاح، والانفتاح تغلغلت الشركات الأجنبية التي تمتلك المعدات المتقدمة، والخبرات الفنية، والإدارية في قطاعات الصناعة، والإنتاج. أسهم ذلك في دفع الصين نحو مستويات أكثر تقدمًا بفعل التطور التقني، والتكنولوجي، وبالتالي سرعة اندماج الصين في الإنتاج العالمي، ونمو التجارة الخارجية. كذلك

أسهمت العولمة، والتجارة الحرة في دفع عجلة التصدير والاستيراد، لتصبح الصين مصنع العالم، وثاني أكبر اقتصاد فيه.

لا ينبغي أن نقلل من أهمية المطالب الصينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، لكن البلاد ليست في عجلة من أمرها في معركة النفوذ مع الولايات المتحدة. فالحرب بالنسبة للصينيين هي نفسية، وسياسة، في حين تأتي الحملات العسكرية في المرتبة الثانية، وينبع ذلك من إرثهم الثقافي، الكونفوشية، والطاوية. يظهر التاريخ أن الصينيين لا يسعون لتحقيق النصر من خلال معركة حاسمة، بل بخطوات متتالية تعمل على تحسين وضعهم، وتحقيق أهدافهم بشكل تدريجي. وهو ما ذهب إليه **غراهام أليسون**، الذي اعتبر أن الصينيين سيتحلون بالصبر، في لعبة طويلة النفس مع الولايات المتحدة، يستفيدون خلالها من مزايا النظام الدولي القائم، ويراكمون الفوائد، والقوة، أثناء ذلك ستتوخى بكين الحذر، وتتحلى بالحكمة في المواجهة العسكرية مع واشنطن، لا سيما مع فرق القوة العسكرية بين بلادهم، والولايات المتحدة (أليسون 2018، 303-304).

أما عن تأثير ذلك على شكل النظام الدولي، فإن الصين دولة غير راضية عن شكل النظام الدولي أحادي القطبية، وتعلن رغبتها في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب دون المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. تدعو الصين إلى تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون هي إحدى أقطابه، بهدف إعادة التوازن إلى النظام الدولي الأحادي. تنطلق الصين في توجهها من أن النظام الدولي الأحادي غير عادل، ولا يستجيب للتغيرات في العالم الحديث، وفي مقدمتها نهوض الصين (مسعودة 2020، 46-52). يعد مبدأ "نسق دولي متعدد القطبية" مبدًا رئيسًا في السياسة الخارجية الصينية، تبلورت معالمه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، حيث تطالب الصين بعالم متعدد الأقطاب، تستطيع من خلاله القوى الدولية تحقيق التوازن

مع التأثير العالمي للقوة الأمريكية المهيمنة. فقد رفضت الصين الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية، ودعت لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يحقق مصالح الأطراف كافة. ترى الصين أن التعددية القطبية تمثل قاعدة مهمة للسلام العالمي، حيث تضفي التعددية الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وهي الأساس لتشغيل، وتطوير المؤسسات متعددة الأطراف، وهي مطلب حتمي لتعزيز الحوكمة العالمية، ووسيلة فعالة للحفاظ على السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة. تنطلق الصين في طرحها من أن المبدأ الأساسي للتعددية هو أن الشؤون الدولية يجب أن تناقشها جميع الدول، وتعالجها، وأن يتم التعامل معها وفق القواعد المتفق عليها بين الجميع، مع مراعاة المصالح المشروعة، والاهتمامات المشروعة لجميع الدول (إدارة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الصينية 2019).

عبر الكثير من القادة الصينيين عن موقفهم الداعم لعالم متعدد الأطراف في الكثير من المحافل الدولية. فقد صرح وزير الخارجية الصيني **وانغ يي** في نوفمبر 2022، خلال اجتماع مع نظيره الروسي **سيرجي لافروف** على هامش قمة مجموعة العشرين في بالي، أن الصين ستعمل مع روسيا، والدول الأخرى التي تشاركها تفكيرها المماثل من أجل إقامة عالم متعدد الأقطاب. كذلك أشار الرئيس **شي** في كلمته في اجتماع مجموعة العشرين أن بلاده لا ترغب في العودة إلى حقبة الثنائية القطبية، وعقلية الحرب الباردة، بل تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب، يزداد فيه التعاون الدولي من أجل إدارة الانتعاش الاقتصادي، والاستدامة في حقبة ما بعد الجائحة (Peters 2022, 5). وقد جاء في الكتاب الأبيض لعام 2019 الصادر عن مجلس الاعلام بمجلس الدولة الصيني، أن الصين ستبقى ملتزمة بتعزيز التعددية الدولية، والعمل مع الدول الأخرى لتعزيز الديمقراطية وحكم القانون وإيجاد توازن مناسب في العلاقات الدولية. وأضاف الكتاب الأبيض أن دعم

التعددية هو الطموح المشترك للمجتمع الدولي، "فقد ولّت الأيام التي كان للقوي فيها الكلمة العليا" (شينخوا 2019).

إن الصين ذاهبة باتجاه تعزيز دورها على الساحة الدولية على الرغم من كل التحديات الداخلية، والخارجية التي تواجهها، حتى تصبح قوة مؤثرة في النظام الدولي، تعمل على رعاية مصالحها، والحفاظ على استمرار عجلة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري وغيره. يرتكز الإدراك الصيني للتحولات الاقتصادية، والسياسية العالمية، على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، والمحافظة على طابعها الصيني الخاص، وإيجاد الظروف المناسبة اللازمة لاستمرار نموها، وتطورها الاقتصادي، نظرًا لأهميته في تطوير مختلف القطاعات، وبالتالي بناء دور الصين المستقبلي.

استند النمو الاقتصادي للصين إلى اندماجها في النظام الحالي. لكن النظام وُضعت أساساته إلى حد كبير من قبل القيادة الأمريكية، ويعتمد عليها بشكل أساسي، من أجل الحفاظ على استقراره. لذلك فإن منافسة الصين مع زعيم الوضع الراهن هي منافسة تعديلية، تهدف لخلخلة استقرار النظام الحالي .

على الصعيد المحلي تتخذ الصين عددًا من الخطوات التعديلية التي تعتبر مخالفة للمعايير الدولية للبيئة الداخلية للدول، على النقيض من نموذج الحرية، والديمقراطية التي تروجها الولايات المتحدة عالميًّا. لكن القيادة الصينية تعتبر ذلك شأنًا داخليًا، لا يحق لأحد التدخل به. على سبيل المثال، ألغت الصين حد ولاية الرئيس الصيني، واعتقل الرئيس **شي** خصومه السياسيين، ويتم وضع أقليات الأويغور في غرب الصين رهن الاحتجاز، كذلك تزايدت السيطرة الاجتماعية الاستبدادية من خلال الرقابة على الوسائل التكنولوجية، وأنظمة الائتمان الاجتماعي، هذه الإجراءات، وغيرها. إن تجاهل الصين لرد الفعل الذي يترتب على هذه الشؤون من الدول الغربية يظهر رفضًا أساسيًّا للمعايير الغربية. وعلى الصعيد الإقليمي تتضمن السلوكيات التعديلية

الصينية بشكل خاص رغبتها في أن تصبح قوة إقليمية في جنوب شرق آسيا، مثل ما أصبحت عليه أمريكا في نصف الكرة الغربي بعد صدور مبدأ مونرو. وعلى الصعيد الدولي، يتمثل هدف الصين في تغيير ميزان القوى العالمي، حيث تعمل الصين على جعل أجزاء كبيرة من آسيا، والعالم تعتمد على استثماراتها من خلال مبادرة الحزام والطريق، وما تشمله من استثمارات، ومشاريع، وموانئ، وقواعد بحرية تمتد إلى جيبوتي في القرن الإفريقي، ما يمكن أن يسهم في إزاحة النفوذ الأمريكي الحالي. وبهدف الحد من الاحتكار الغربي للمؤسسات المالية العالمية، قامت الصين بإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB). كذلك أنشأت الصين مدارس كونفوشيوس، التي يتركز الكثير منها في جنوب شرق آسيا، باعتبارها وسائل الترويج للثقافة الصينية. بالإضافة إلى الممارسات الصينية في بحر الصين الشرقي والجنوبي، وتجاهل قرار الأمم المتحدة لعام 2016، ضد المطالبات الإقليمية الصينية في بحر الصين الجنوبي. إن قدرة الصين على توسيع نفوذها، وتحدي المؤسسات العالمية يشير إلى مستوى القدرة والقوة الذي يتحدى بشكل فعال هيمنة القوة الأمريكية (Niebel 2020, 9–10).

وفي طريقها لأن تصبح قوة عظمى في العالم، وللوصول لهدفها تخطو البلاد في اتجاهين مختلفين. الأول: يمر عبر منطقة موطن الصين، وإقليمها، وتحديدًا غرب المحيط الهادئ. ويركز على بناء السيادة الإقليمية كنقطة انطلاق للقوة العالمية. الطريق الثاني: مختلف تمامًا، حيث يركز على الالتفاف على نظام التحالف الأمريكي، وفرض الوجود من خلال تطوير التأثير الاقتصادي، والدبلوماسي، والسياسي للصين على نطاق عالمي .

في الطريق الأول تحاول الصين إقامة نفوذ عالمي من خلال إرساء الهيمنة الإقليمية أولًا. هذا لا يعني الاحتلال المادي للدول المجاورة، لكن يعني أن بكين تعزز دورها كلاعب وحيد مهيمن في آسيا، وغرب

المحيط الهادئ، حتى سلسلة الجزر الأولى –التي تمتد من اليابان إلى تايوان، إلى الفلبين– وما وراءها. خلال ذلك سيتحتم على بكين فرض رأيها، وموقفها على الخيارات الأمنية، والاقتصادية لجيرانها، وأن تحتوي القوى الاقليمية الصاعدة كالهند واليابان وروسيا أيضاً، وأن تعمل على خلخلة التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة، وأن تطرد القوات العسكرية الأمريكية بعيدًا عن شواطئها، ومجالها الحيوي، وهو شرط رئيس للهيمنة الإقليمية. إذا لم تستطع الصين القيام بذلك، فلن يكون لديها قاعدة إقليمية آمنة تسهم في تأكيد قوتها عالميًّا، حيث ستواجه تحديات أمنية مستمرة في اقليمها وعلى طول محيطها البحري الهش بفعل وجود البحرية الأمريكية، كما سيتعين عليها تركيز طاقاتها العسكرية على الدفاع بدلًا من الهجوم. كذلك فإن بقاء واشنطن في المجال الحيوي الصيني، واستمرار العلاقات مع دول الإقليم سيتيح للقوى الإقليمية كالهند، واليابان مقاومة صعود الصين بدلًا من استيعابه، وتقبله. ببساطة، لا يمكن للصين أن تكون قوة عالمية عظمى إذا ظلت محاطة بتحالفات الولايات المتحدة، وشريكاتها الأمنية، وقواعدها العسكرية، وغيرها من المواقع الأمامية لقوة عظمى ترفض صعودها (Sullivan and Brands 2020, 2).

السبب الذي يجعل الصين تضع مثل هذا التركيز الاستراتيجي على طرد الولايات المتحدة من مجالها الحيوي بالأخص في بحر الصين الجنوبي، هو أن الصين ترى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كوسيلة لترهيب، وتقييد نمو الصين كقوة منافسة. لذلك تسعى الصين إلى تحقيق مجال نفوذ حيوي، يسهم في تحقيق الأهداف الصينية طويلة المدى من خلال بسط سيطرتها الإقليمية، يمر ذلك عبر التبت، وتايوان، وهونغ كونغ، واستعادة دورها المهيمن في آسيا الذي تمتعت به قبل الاحتلال الغربي، مما يضمن حصول البلاد على الاحترام، والتقدير اللذين تستحقهما كقوة عظمى (Niebel 2020, 7).

يبدو هذا السيناريو معقولًا لحد ما، بفعل أنه يشبه سيناريو الصعود الأمريكي. تشير الدلائل إلى أن الصين تتبع هذا المنطق، لأن الكثير من سياساتها تبدو موجهة لترسيخ تفوقها الإقليمي. فالأصل أن الصين ستفرض موقعها في النظام الدولي انطلاقًا من بعدها الإقليمي، بفعل ما تمتلكه من مقومات القوة الحضارية، والثقافية، والاقتصادية، والتكنولوجية، وحتى العسكرية. تعمل الصين على توطيد علاقاتها بمحيطها الإقليمي، لتجعله أكثر اعتمادًا عليها، وتعاونًا معها من خلال زيادة حجم التعاون السياسي، والدبلوماسي، والاقتصادي. وهذا ما بدأت في تنفيذه بالفعل، من خلال الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة، والتعامل ببراغماتية مع اليابان، والهند، وكوريا الجنوبية. ومع الوقت قد يؤدي ذلك إلى خفض درجة ترابط هذه الدول بالولايات المتحدة، فقد حلت دولة جديدة محلها. وبذلك تحقق الصين هدفها 2050، بأقل الخسائر الممكنة، وتحافظ على صورتها كدولة صاعدة سلميًّا، تتبنى مبادئ التعايش السلمي، وتحترم الليبرالية الاقتصادية العالمية.

في المجال الدبلوماسي، استخدمت الصين مزيجًا من الإغراء، والإكراه في محاولة إضعاف علاقات الولايات المتحدة مع شركائها العسكريين، وحلفائها في المنطقة، كما رفع الصينيون شعار "آسيا للآسيويين"، وهي إشارة واضحة إلى فكرة أن آسيا يجب أن تسوي شؤونها دون تدخل الولايات المتحدة. ففي مايو 2014 تبنى الرئيس **شي** في خطابه في مؤتمر التفاعل، وإجراءات بناء الثقة في آسيا، شعار آسيا للآسيويين، وأن شعوبها وحدهم من لهم حق إدارة شؤونها، وحل مشاكلها، والحفاظ على أمنها (Bajpaee 2017).

لقد أدت دبلوماسية بكين، وتعاونها الاقتصادي، وممارساتها العسكرية على مدى العقد الماضي، إلى تحسين نفوذ الصين بشكل ملحوظ في آسيا. علاقات الصين مع روسيا، ودول آسيا الوسطى، والهند، وجنوب شرق آسيا، وكوريا الجنوبية، واليابان هي الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي الصيني الذي يتنافس في بعض النواحي

مع الاقتصادات الآسيوية الأخرى، ولكنه يسهم أيضًا في النمو الاقتصادي للمنطقة بأكملها، وهو ما يدعم وجود الصين كقوة عظمى إقليمية.

نجاح الصين في تحقيق مكانة آسيوية يتيح لها العمل على مبدأ مونرو بنسخته الصينية، الذي لن يكون فيه تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الإقليمية مقبولًا إلا بموافقة الصين. مثل هذه العقيدة لن تكون معقولة إلا إذا كانت لدى الصين القدرة العسكرية لفرضها. وقد استثمرت بكين بكثافة في الدفاعات الجوية المتقدمة، والغواصات، والصواريخ المضادة للطائرات، وغيرها، من أجل ضمان إبقاء القوات العسكرية الأمريكية بعيدًا عن شواطئها. كذلك ركزت بكين على تأكيد وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي، والشرقي. وبافتراض بقاء الصين مستقرة سياسيًا، واستمرار اقتصادها في التوسع، والتقدم التكنولوجي خلال العقود المقبلة، سيكون لدى بكين الموارد اللازمة لدعم برامج البحث، والتطوير، وقدرات التصنيع المطلوبة لاقتصاد ما بعد الصناعة. سيكون هذا الاقتصاد قادرًا على دعم الصناعة العسكرية المتطورة. علاوة على ذلك، إذا واصلت الصين نهجها الحالي لتحديث الدفاع، على مدار العقدين، أو الثلاثة عقود القادمة، ستكون القوات المسلحة في بكين مجهزة بشكل متزايد بالأسلحة، وأنظمة الدعم التي تسمح لها بمنافسة التفوق العسكري الأمريكي في آسيا (Godwin 2004, 96).

كذلك تعمل الصين على ترسيخ مكانتها كقوة مهيمنة في جوارها الجيوسياسي، بما في ذلك جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي والشرقي وآسيا الوسطى. حتى أصبحت الصين أكثر حزماً على المستوى الاقليمي، تدفعها رغبتها بتغيير الوضع الراهن الذي يتسم بالهيمنة الأمريكية، والتوق لاسترداد أمجاد الماضي، والحاجة للهيبة التي تتناسب مع قوتها الصاعدة.

أما الطريق الثاني الذي تسلكه الصين، نحو القوة العالمية، فهو مختلف عن الطريق الأول، فبدلًا من التركيز على الهيمنة الإقليمية قبل التحول للنظر في الهيمنة العالمية، تسلك الصين طريقاً آخر بالاتجاه المعاكس. في هذا المسار، تعمل الصين على إعادة هيكلة النظام الأمني، والاقتصادي العالمي، مع ترسيخ مركزية الصين في المؤسسات الدولية. في هذا النهج، تركز الصين بشكل متزايد على إعادة تشكيل القواعد الاقتصادية العالمية ومعايير المؤسسات السياسية لصالحها، وعلى صورتها.

ينطلق هذا النهج من فرضية أن القوة الاقتصادية، والتكنولوجية، والتأثير الثقافي قد تكون أكثر أهمية من القوة العسكرية التقليدية في إنشاء قيادة عالمية. يبدأ تنفيذ هذا السيناريو من خلال الطموح الصيني الآخذ في الاتساع لمبادرة الحزام والطريق، الذي يضع الصين في مركز شبكة الروابط التجارية، والاقتصادية، والتكنولوجية من خلال طريق الحرير الرقمي، الذي يدعم التوجه الصيني في أن تصبح "قوة إلكترونية عظمى". وبينما تزيد الصين من قوتها الاقتصادية، فإنها ستزيد من قدرتها على تحويل تلك القوة إلى تأثير جيوسياسي، وهذا من شأنه أن يقود الصين نحو إعادة تشكيل المعايير السياسية المركزية للنظام الدولي (Sullivan and Brands 2020, 4).

من خلال هذا الطريق تسعى الصين إلى تراجع هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي مع تجنب المواجهة المباشرة، من خلال اللجوء إلى سلوك التوازن الناعم، وتعزيز دورها في المؤسسات الدولية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والمؤسسات الإقليمية. تحتل الصين موقع مهيمن في الكثير من الهيئات متعددة الأطراف المهمة، أبرزها الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الأغذية، والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية. أما عن أهداف الصين في هذه المنظمات فهي واضحة. على سبيل المثال، يضع الاتحاد الدولي للاتصالات معايير عالمية

للاتصالات السلكية، واللاسلكية، حيث تلعب هواوي الصينية دورًا رئيسًا في ذلك. وفيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي تأسست بهدف تشجيع التصنيع في العالم النامي، لكن أهميتها تضاءلت مع الزمن، حيث وجدت البلدان أنها غير مفيدة، ما جعل الصين تتولى زمام الأمور، وقامت بربط المنظمة بمبادرة الحزام والطريق، وحفزت الدول المشاركة على الانخراط في المبادرة وتأييدها (الفاضي 2019، 22).

كذلك فإن للصين تمثيل في 9 من 15 منظمة دولية، وهي البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وبشكل غير مباشر أصبحت الصين تستطيع التأثير على انتخابات رئاسة بعض وكالات الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال تم انتخاب المدير العام الحالي لمنظمة الصحة العالمية **تيدروس أدحانوم غيبريسوس**، بدعم مباشر من الصين في عام 2017، وهو وزير الصحة، والخارجية السابق لأثيوبيا، التي تعد واحدة من أكبر المتلقين للاستثمارات الصينية في إفريقيا (Ashta and Others 2021, 2).

وعلى الرغم من أن بعض المنظمات المهمة لا تزال في قبضة القوى الغربية، على سبيل المثال، تترأس الولايات المتحدة البنك الدولي، ويترأس الاتحاد الأوروبي صندوق النقد الدولي، فيما تترأس المملكة المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لكن مكانة الصين كانت ترتفع في هذه المنظمات، فلديها موظفوها في مناصب عليا في المؤسسات المالية، على سبيل المثال: **شاولين يانغ** في البنك الدولي **وتاو زانغ** في صندوق النقد الدولي (The World Bank Group 2021).

أصبحت المشاركة الصينية في المؤسسات الدولية أكثر تطورًا على مر السنين. اختارت الصين بعناية مجموعة من المنظمات، التي يمكن أن تدفع بأجندتها "صنع في الصين" عالمياً. تتضمن الأجندة المتعددة

الأطراف إنشاء معايير عالمية جديدة، يمكن أن تقودها الصين، وشركاتها الوطنية الرائدة. تدعم الصين تأثيرها من خلال المساهمة النقدية المتزايدة في هيئات الأمم المتحدة، سواء كانت إلزامية كعضو في الأمم المتحدة، أو التبرعات الطوعية المتزايدة التي ارتفعت من 190 مليون عام 2010، إلى 1.6 بليون عام 2019 (Ashta and Others 2021, 2).

أسهمت سياسة الرئيس **ترامب** الحمائية، والانسحاب من الاتفاقيات الدولية، وازدراء حلفاء الولايات المتحدة في تعزيز جهود الصين، وتسهيل مهمتها في هذا المجال. كذلك أسهمت القرارات الخاطئة التي اتخذتها إدارة **ترامب** في خلق فرص للقيادة الصينية للتقرب من دول كثيرة، وتقوية العلاقات الثنائية مع الدول التي لديها علاقات ضعيفة مع الولايات المتحدة أو ترى الصين أن لديها القدرة، أو الرغبة في الابتعاد عن هيمنة النفوذ الأمريكي. إيران هي أحد الأمثلة الواضحة على ذلك، فالتنصل الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، أتاح الفرصة أمام الصين للتقرب من ثاني أكبر مالك للغاز الطبيعي في العالم، ورابع أكبر مالك للاحتياطيات النفطية. نظرًا لأهمية موارد الطاقة بالنسبة لبكين فمن الواضح مدى أهمية التعاون المتزايد مع إيران .

وليست مفاجأة أن يقوم الرئيس **شي** بزيارة المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2022، ولقاء الزعماء العرب، بالنظر إلى التحولات الاستراتيجية العالمية، والإقليمية. الزيارة التي يمكن قراءتها من أكثر من بعد، ففي الجانب الاقتصادي ترى بكين أن المنطقة العربية مهمة لها من الناحية الجغرافية الاستراتيجية، في مبادرة الحزام والطريق. كذلك فإن المنطقة العربية زاخرة بمصادر الطاقة، حيث تعتبر السعودية أكبر مورد نفط الى الصين، ومن المرجح أن يمثل الشرق الأوسط 70% من احتياجات الصين من الطاقة بحلول عام 2030. بالإضافة إلى كل هذا فإن المنطقة العربية تعد سوقًا استهلاكيًّا كبيرًا للمنتجات الصينية. ومن الناحية السياسية تمثل هذه الزيارة تأكيد وجود الصين في العالم في طريقها نحو عالم متعدد الأقطاب (حلمي

2023). تهدف السياسات الصينية إلى إبراز المصالح المشتركة لدول العالم، وتعزيز ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر ديمقراطية، وذلك من خلال الادعاء بأن الصين هي أكبر دولة نامية يربطها بالدول النامية الأخرى علاقات استراتيجية، وشراكات تعاونية بما في ذلك المساعدات الخارجية، والتبادلات التعليمية، والثقافية، والتعاون الإعلامي، والمساعدة العسكرية (Eisenmen and Heginbotham 2019, 59).

من المؤكد أن هذا الطريق له تحدياته أيضًا. فهناك العائق الأيديولوجي أمام القيادة الصينية. فالتوترات المحيطة بصعود الصين لا تنتج فقط عن تضارب المصالح الاقتصادية، والجيوسياسية، فهناك انعدام الثقة في العلاقات بين الحكومات الديمقراطية، والأنظمة الاستبدادية، هذه الهوة بين القيم السياسية لبكين وتلك الخاصة بالديمقراطيات العالمية، الغربية منها على وجه التحديد، تعني أن الكثير من الدول في أوروبا، وخارجها تبدي عدم ارتياحها بشأن دور الصين المتنامي في الشؤون العالمية. لكن ذلك لا يعني أن بكين لن تحاول اتباع هذا المسار، الذي يبدو أنه يتسع، ويصبح أكثر جاذبية مع إفساد الولايات المتحدة لعلاقاتها، واستنزاف هيبتها.

يبدو أن استراتيجية الصين تجمع بين كلا المسارين حتى الآن، فهما مساران تكميليان. فمن جهة، تعمل بكين على حشد الوسائل التي تعزز تأثيرها الجيوسياسي لمواجهة الولايات المتحدة في منطقة آسيا، وغرب المحيط الهادئ بالإضافة إلى تهيئة نفسها لمواجهة تحدٍّ عالمي أوسع. لكن البلاد تحتاج لبيئة ملائمة تسمح باستمرار هذا الصعود. وفي السنوات الأخيرة، برزت ثلاثة محاور استراتيجية، تعكس رؤية البلاد للبيئة الملائمة لصعودها:

أولًا: الحفاظ على بيئة خارجية غير معادية

يبدو أن السمة الرئيسة لاستراتيجية بكين في طريق صعودها، هي خفض درجة التوتر مع الولايات المتحدة، وتعزيز العلاقات مع جيرانها، وتعميق العلاقات مع روسيا، وتشجيع الاتحاد الأوروبي في التحرك نحو الاستقلال بعيدًا عن التبعية الكلية للولايات المتحدة. ترى بكين أن مثل هذه الجهود ضرورية لكسر استراتيجية تطويق واشنطن للبلاد، ومحاولة احتوائها. يرى قادة الصين أنه من المهم تنحية المشكلات الخارجية من أجل الحفاظ على التركيز الأساسي على معالجة التحديات، والمخاوف المحلية، بما في ذلك النزعات الانفصالية، وحملات مكافحة الفقر، والفساد، وغيره من التحديات الداخلية.

فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الصينية، يشدد المتحدثون الصينيون على رغبة بلادهم في توجيه العلاقة بين البلدين بعيدًا عن العداء، وعقلية الحرب الباردة. فقد صرح عضو مجلس الدولة، ووزير الخارجية **يي** أنه يعمل على تعزيز "التعايش السلمي، والتعاون المربح للجانبين مع الولايات المتحدة" (Yi 2020). في الوقت نفسه، لا تُبدي بكين أي استعداد لتعديل نهجها تجاه القضايا الداخلية الخلافية مع الولايات المتحدة مثل: مشكلة الحريات، وحقوق الإنسان. إن عدم رغبة بكين في إعادة تقويم نهجها تجاه القضايا الأكثر إثارة للتوتر مع الولايات المتحدة، يمنع بشكل فعال أي تحسن واسع في العلاقات بين البلدين. وفي أحسن الأحوال ستكون الولايات المتحدة، والصين قادرتين على إدارة التوترات، وخفض درجة تبادل الاتهامات الأخيرة، وهو ما يمكن فهمه من لقاء **بايدن– شي** الأخير على هامش قمة مجموعة العشرين في نوفمبر 2022.

فيما يتعلق بالشؤون الإقليمية، يُشكِّل استكمال الصين للشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) خطوة مهمة في جهودها لتعزيز العلاقات مع جيرانها. تمثل الكتلة التجارية ما يقرب من 30% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وثلث سكان العالم. وضعت الاتفاقية الصين في قلب أكبر تجمع تجاري في العالم، في

المنطقة الأكثر ديناميكية في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تضمن البلاد مركزية دورها في سلاسل التوريد الإقليمية، لا أن تكون معزولة عنها. كذلك ستساعد الاتفاقية الصين في تحسين علاقاتها مع جيرانها، وتسريع التكامل الاقتصادي في شمال شرق آسيا، مع وجود الصين في محوره (Petri and Plummer 2020).

فيما يتعلق بروسيا، أظهرت الصين اهتمامًا متزايدًا بتعميق المسار التصاعدي في العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت علاقة بكين، وموسكو أوثق عبر مجموعة متنوعة من العلاقات، بما في ذلك التعاون التكنولوجي والاقتصادي والعسكري. يصف وزير الخارجية **يي** كلا البلدين على أنهما يقفان "جنبًا إلى جنب ضد سياسات القوة"، ويدعم كل منهما المصالح الأساسية للآخر، ويعملان بمثابة "المرساة الاستراتيجية"، و"الشريك العالمي" لبعضهما البعض (Yi 2020). يشمل ذلك التأييد المتبادل في الكثير من المواقف الإقليمية والدولية ورغبة كل منهما في تغيير شكل النظام الدولي، والدعوة إلى إنشاء نظام متعدد الأقطاب. تطورت الشراكة بين البلدين على نحو دراماتيكي بعد الحرب الباردة بفعل التصورات المشتركة للتهديد الخارجي، والمصالح المشتركة بين البلدين. هذه الشراكة بين البلدين يمكن أن توصف على أنها توازن ناعم للهيمنة الأمريكية فهي لم تشهد تصعيدًا عسكريًّا، أو مواجهة مسلحة مباشرة مع الولايات المتحدة، لكن من الممكن أن تشكل نواة لتحالف قد يهدد المصالح الأمريكية (فتيحة 2016، 111).

هذا ما يؤكده لقاء الزعيمين الصيني والروسي الأخير في مارس 2023، الذي سلط الضوء على تقاربهما الاستراتيجي، الذي يهدف إلى قلب النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لصالح عالم متعدد الأقطاب. أعادت بكين وموسكو تأكيد شراكتهما الاستراتيجية، لكن الصين حريصة على التعامل بحكمة مع خصوصية علاقاتها مع روسيا، خاصةً بعد الحرب في أوكرانيا. فبكين مستعدة لمواصلة دعم روسيا ضمنيًا، ولكن بالقدر الذي يظل مفيدًا لها (Graham 2023).

تستفيد بكين من تقاربها مع موسكو، في تأمين نظام اقتصادي متعدد الأقطاب. فمن جهة أصبحت موسكو المعزولة دوليًا تعتمد بشكل متزايد على بكين كوجهة للطاقة، ففي نهاية عام 2022، كانت روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط بعد المملكة العربية السعودية، إلى الصين. كما أصبحت روسيا أكثر اعتمادًا على اليوان الصيني في تبادلاتها التجارية، حيث صرح الرئيس الروسي، أن بلاده تؤيد استخدام اليوان الصيني في التسويات المالية مع دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. بالتالي فإن إعادة توجيه روسيا للتجارة بعيدًا عن الاقتصادات الغربية وتعهداتها باستخدام اليوان الصيني في تجارتها، سيوفر أرضية خصبة لتحقيق هدف الصين في تعزيز استخدام اليوان في التجارة بين الاقتصادات الناشئة، وبالتالي تعزيز نفوذها الاقتصادي. إلى جانب التعاون الاقتصادي، ترى بكين في الكرملين شريكًا في صد النفوذ الغربي في الحوكمة الدولية والإقليمية، حيث تسعى بكين لتأمين شريك يمكن الاعتماد عليه في جهودها لبناء نفوذ سياسي في جنوب الكرة الأرضية، وتعزيز نفوذها في مؤسسات الحوكمة العالمية. وقد أشاد الرئيس **شي** بالاتصال والتنسيق الوثيق مع روسيا في الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ودول البريكس، ومجموعة العشرين، وأشار إلى أن التنسيق مستمر بين البلدين في سلوك التصويت، وترشيح المرشحين، ووضع المعايير في المنظمات الدولية. ولكن بالمجمل لا يمكن وصف العلاقة بين البلدين على أنها تحالف دائم، أو عداء مستمر، وذلك لأن المصلحة هي ما تحكم العلاقات بين الدول (McElwee and Others 2023).

إلى جانب ذلك، تشجع بكين الاتحاد الأوروبي على الخروج من التبعية الأمريكية، ورسم مساره الخاص على المسرح الدولي. فقد طالب الرئيس **شي** الاتحاد الاوروبي، خلال لقائه مع **شارلز ميشيل** رئيس المجلس الأوروبي في ديسمبر 2022، باتباع سياسة مستقلة تجاه الصين، كما شجع الاتحاد الأوروبي على تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك مع الصين. استغل الرئيس الصيني تخوف أوروبا من أن قانون خفض التضخم

الذي أصدرته إدارة الرئيس **بايدن** سيؤثر على الشركات الأوروبية، وستكون ضربة قوية للاقتصاد الأوروبي الذي يعاني بالفعل من تبعات الحرب الروسية الأوكرانية (Lau 2022, 2). كذلك طالب وزير الخارجية الصيني **يي** في مقابلته الصحفية في 2 يناير 2021، كل من الصين، والاتحاد الأوروبي تكريس أنفسهما لـ"الوحدة، والتعاون، وتجاوز الاختلافات الأيديولوجية" (Yi 2021).

تعبر الصين عن رفضها لسياسة التحالفات التي تقودها واشنطن لمحاولة احتوائها. ففي خطابه أمام منتدى دافوس الاقتصادي العالمي حذر الرئيس **شي** من مخاطر محاولات بناء تحالف من الديمقراطيات لمواجهة الصين، كما حذر **شي** من أن "تشكيل مجموعات صغيرة، أو شن حروب باردة جديدة على المسرح العالمي ... يؤدي إلى دفع العالم نحو الانقسام إن لم يكن المواجهة". وشدد على أن "التاريخ، والواقع يذكرنا مرارًا، وتكرارًا أننا إذا سلكنا طريق المواجهة، سواء كانت حربًا باردة، أو حربًا ساخنة، أو حربًا تجارية، أو حربًا تقنية، فستعاني جميع البلدان من حيث مصالحهم، ورفاهية شعوبهم" (Ping 2021).

ثانيًا: تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة

بعد الإجراءات الحمائية التي اتخذتها إدارة الرئيس السابق **ترامب**، تنبهت الصين إلى أهمية مواجهة احتمالية تقييد الوصول إلى سلاسل التوريد الأمريكية، ولربما العالمية. لذلك كثف القادة الصينيون في السنوات الأخيرة جهودهم لتنويع العلاقات الاقتصادية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، كما انتهجوا سياسات كان لها تأثير كبير في تشجيع البلدان الأخرى على أن تصبح أكثر اعتمادًا على الصين في تنميتها الاقتصادية.

صرح الرئيس **شي** أنه "يجب أن نتمسك بالاعتماد على الذات، وأن نضع تنمية الدولة والأمة على أساس قوتنا، وأن ننتهز بحزم زمام المبادرة في التنمية. من أجل بناء دولة اشتراكية حديثة عظيمة بطريقة شاملة،

وتحقيق الهدف المئوي الثاني، يجب علينا أن نسلك طريق الابتكار المستقل" (Ping 2022). يوضح هذا الاقتباس من الرئيس **شي**، توجه القيادة الصينية نحو الداخل، الذي أصبح واضحًا بشكل متزايد لبقية العالم. لكن هذا التوجه في الواقع له جذور عميقة، منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، عندما أصبحت موثوقية الغرب كشريك تجاري موضع تساؤل صيني.

ونتيجة لذلك، فإن نموذج النمو المعتمد على الصادرات الذي بنت الصين على أساسه صعودها الاقتصادي في العقود الأخيرة لم يعد يحتل الأولوية المطلقة، حيث بلغت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين ذروتها عند 35% في عام 2007 ولكنها انخفضت إلى حوالي 20% بحلول عام 2021، وهو مستوى لم نشهده منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. على الرغم من أن ميل الصين إلى الداخل ربما يكون قد بدأ كرد فعل لظواهر اقتصادية بحتة كالركود العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وأزمة منطقة اليورو، والتراجع العام لنمو التجارة العالمية في سنوات ما بعد الأزمة. لكن التعريفات الجمركية الصارمة، وضوابط التصدير التي فرضتها إدارة **ترامب**، أسهمت في دفع الصين نحو مسار تنمية أكثر تطلعًا إلى الداخل، والحد من اعتمادها على بقية العالم، بسبب هذه القيود الجديدة على وصول الصين إلى الأسواق الدولية، والتكنولوجيا، والتقنيات العالية (Lubin 2022, 3).

كانت النتيجة الأكثر وضوحًا لذلك هي إدخال استراتيجية التداول المزدوج في مايو 2020، والتي تحدد إعادة التوازن للاقتصاد الصيني بعيدًا عن الاعتماد على التصدير للخارج كحافز للنمو. تهدف الاستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على الموردين الأجانب، وتعزيز الطلب المحلي من خلال دورة محلية للإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، جنبًا إلى جنب مع دورة منفصلة للتجارة الخارجية للسلع، والخدمات .

كذلك قدمت الحرب الروسية الأوكرانية قوة دفع جيوسياسية أخرى لسعي الصين للاعتماد على الذات، نظرًا لأنه ليس من المستبعد التفكير في أن الصين قد تواجه يومًا ما، عقوبات غربية منسقة. لذلك فإن البلاد تتجه أكثر نحو تعزيز قدراتها التصنيعية، والتكنولوجية، والتقنية، وبناء قدرة البلاد على توفير أشباه الموصلات، والغذاء، ومصادر الطاقة الخضراء، في مواجهة أي من التحديات التي قد تواجهها (Kusa 2022).

ثالثًا: زيادة نطاق النفوذ الصيني الدولي

في السنوات الأخيرة أصبحت الصين أكثر رغبة في توسيع نطاق وصولها الإقليمي والدولي. تستثمر بكين قوتها الناعمة، ودبلوماسيتها النشطة، في إيصال رسالتها، ورؤيتها للعالم من خلال الإقناع، لا الإكراه. يعمل الجهاز الدبلوماسي الصيني المنتشر حول العالم على جذب الآخرين من خلال الأعمال الثقافية، والخيرية، والتنموية، وإغاثة المنكوبين، والمحتاجين (المدني 2016، 73). يعد النمو الاقتصادي الهائل الذي حققته الصين على مدى العقود القليلة الماضية هو مصدر الجاذبية الرئيس، لا سيما في عيون البلدان النامية. في كتابه **سحر الهجوم: كيف تعمل القوة الناعمة للصين على تغيير العالم**، كان **جوشوا كورلانتزيك** من أوائل الذين أشاروا إلى أن الصين لديها تصور واسع للقوة الناعمة. من خلال المساعدات، والدعم الدولي عملت البلاد على طمس الحدود بين القوة الناعمة، والاقتصادية. وبالمثل، لاحظ **جون وونج** أن الصين تبني قوتها الاقتصادية الناعمة. وهذا يشمل الدبلوماسية الاقتصادية الماهرة، يتجلى ذلك في اتفاقيات التجارة الإقليمية الرئيسة، وتوسيع المساعدة الإنمائية الرسمية نحو التعاون. في هذا السياق زعم **ديفيد شامبو** أن أقوى أداة في صندوق أدوات القوة الناعمة في بكين هي المال (Carminati 2020, 1).

حتى عند النظر للقوة الناعمة الصينية من الجانب الثقافي، فإنه يصعب فصل استراتيجيات الجذب الثقافية عن قوتها الاقتصادية. قليل من البلدان لديها الموارد المالية، لتكون قادرة على فتح مراكز في جميع أنحاء

العالم لتعزيز التبادل الثقافي. يوجد لدى الصين حاليًا أكثر من 500 معهد، منتشرة في أرجاء العالم تنشر الثقافة وتعلم اللغة الصينية.

تهدف معاهد كونفوشيوس كما المعاهد الثقافية الأخرى، معهد جوته، والمجلس البريطاني، والمركز الثقافي الفرنسي، إلى تحسين القوة الناعمة لبلدانهم، من خلال نشر الثقافة واللغة. يجادل **ناي** أن الثقافة، والقيم من أهم المصادر الرئيسة للقوة الناعمة. في هذا السياق تتبنى معاهد كونفوشيوس نهجًا ثنائي الاتجاه، من ناحية يتم تقديم دورات، وبرامج اللغة، والثقافة الصينية في الجامعات المضيفة، بالإضافة إلى عقد اللقاءات، وورش العمل، والدورات. ومن ناحية أخرى، تُنظم برامج زيارة قصيرة، وطويلة الأجل، لجلب طلاب الجامعات بشكل انتقائي إلى الجامعات الصينية (Lien and Miao 2018, 135).

كذلك، توظف بكين وسائل الإعلام في نشر نفوذها الدولي. أشار تقرير صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود الدولية، أن بكين تستخدم مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات بما في ذلك تكثيف البث الدولي، والقيام بحملات إعلانية، واستثمار وسائل الإعلام الأجنبية، لنشر رؤيتها العالمية. يشير التقرير إلى أن الحكومة الصينية تستثمر ما يقدر ب1.3 مليار دولار سنويًا، لزيادة الحضور العالمي لوسائل الإعلام الصينية. أسهم ذلك في توسيع نطاق البرامج التلفزيونية، والإذاعية الصينية، وانتشارها الدولي بشكل كبير في السنوات الأخيرة؛ حيث يتم بث شبكة تلفزيون الصين العالمية في 140 دولة، ويبث راديو الصين الدولي بـ 65 لغة (Reporters without borders 2019, 26).

رابعاً: الاجمال

مرت الصين منذ عام 1949، بتغيرات كثيرة من اضطرابات **ماو** إلى إصلاح **دنغ**، وانفتاحه، ومن مأساة ساحة تيانانمين إلى النمو الاقتصادي المكون من رقمين، ومن السياسة الخارجية غير البارزة إلى الظهور الشديد على المسرح العالمي. اجتاز مسار الصين خلال العقود الأخيرة سلسلة من التحولات، كانت مدفوعة إلى حد كبير بالتفاعل الديناميكي بين الأهداف الاستراتيجية للصين، وتقييمها لبيئتها الخارجية ومتطلباتها المحلية. هذا التفاعل الديناميكي بين القوى الخارجية، والداخلية لم ينته في عهد الرئيس **شي** بل قد يكون وصل ذروته في خضم معركة الصين من أجل تحقيق هدفها 2050. يبقى السؤال مفتوحًا حول ما إذا كانت الاستراتيجية السابقة، ستمكّن الصين من التغلب على العقبات التي تقف في طريق تحقيق طموحاتها الوطنية.

تتنافس نظريات العلاقات الدولية على تفسير سلوك الدولة، والتنبؤ به، ويناقش العلماء ما إذا كان العالم يشهد نهاية التاريخ، أو صراع حضارات، أو العودة إلى عالم متعدد الأقطاب، أو ربما عالم يكون لأول مرة بلا أقطاب. لكن السؤال الذي يجذب الآن اهتمامًا تحليليًّا أكثر من أي سؤال آخر هو صعود الصين، وكيف من الممكن أن يؤثر على شكل النظام الدولي؟

الصين صاعدة بالنظر إلى مؤشرات القوة المختلفة التي تم نقاشها في هذه الرسالة، حيث حددت البلاد هدفها في أن تصبح قوة رائدة بحلول عام 2050. تعلن الصين رغبتها في تشكل عالم متعدد الأقطاب تكون أحد أقطابه. في هذا السياق، فإن موقف الصين من القطبية المتعددة واضح، ويمكن فهمه في أكثر من سياق، فمن جهة تستطيع البلاد من خلاله حماية مصالحها المختلفة، بما فيها المصالح الاقتصادية التي تعتبر محرك صعودها، ومن جهة أخرى فإن الصين تعلمت من تجربة الولايات المتحدة في قيادتها العالمية. لذلك تدرك أنها لن تستطيع تحمل أعباء النظام الدولي وحدها، لأن ذلك سيكون له تأثيره على بيئتها الداخلية،

وعمليتها التنموية المستمرة بأبعادها المختلفة. ولكن إذا استمرت الصين بوتيرة عملها الدؤوب على تطوير مقومات قوتها، قد تصل في مرحلة على المدى البعيد إلى التفوق، بما يجعلها القوة الأعظم في النظام، ليعود العالم إلى شكله الهرمي بحيث تكون الصين على قمته الدولة القوية الراضية. لكن ذلك لا يمكن توقعه في المستقبل القريب.

بطبيعة الحال، قد يكون الأمر ببساطة هو أن الصين تحاول كسب الوقت، وتخفي خططًا يبدو من الصعب تنفيذها في الوقت الحالي. فلا يزال الدافع لتحويل المملكة الوسطى القديمة إلى قوة مهيمنة اقليميًا ودوليًا، موجودًا، ولكن هذه المرة، ليس من خلال إرثها الثقافي والحضاري فحسب، وإنما بالاعتماد أيضاً على القوة الاقتصادية. في هذا السياق، لدى الصين تفسير مقنع حول مصالحها الوطنية ورؤيتها لشكل النظام الدولي القادم، حيث تصرح الصين أنها بحاجة إلى الهدوء الداخلي والسلام على حدودها وفي العالم، من أجل مواصلة التحديث والتنمية الاقتصادية المستمرة. وبالنظر إلى معطيات هذه الدراسة، يبدو أن "السلام والتنمية" هما وسائل وليس غايات، لمكانة دولية تتناسب مع القدرات والمقدرات الصينية.

وبعض النظر عن التأكيدات الصينية حول رغبتها بعالم متعدد الأقطاب، لابد من النظر إلى ما بعد ذلك. فالصين التي تنظر إلى نفسها على أنها صاحبة تاريخ يمتد لآلاف السنين، كانت فيها أكبر وأغنى المجتمعات وأفضلها حُكمًا، وأكثرها تقدمًا من الناحية التكنولوجية. ويعد الصينيون من الشعوب التي تعتز جداً بإرثها الحضاري، إذ لديهم إحساس متأصل وفريد من نوعه، بالشكل الذي يتناسب مع كونهم أصحاب أقدم حضارة حية لم تنقطع صلتها عن جذورها. هذه التركة الحضارية الحافلة بالإنجازات الامبراطورية والسيطرة على الجوار الاقليمي تشكل حافزاً للصين لاستعادة مجدها ومكانتها، وارجاع هيبتها، ومن ثم تقديم نفسها كقوة

عظمى تتربع على عرش آسيا والعالم. هذه الخلفية الحضارية والنزعة القومية الصينية، تتفاعل لتنتج سياسة خارجية تقوم على الرغبة في تغيير الوضع الراهن ذو الهيمنة الأميركية.

إن الهوية الصينية أُسست على اعتقاد راسخ مفاده أن الصين أمة عظيمة ودولة تتصاعد قوتها باطراد، تملك حسًا قوميًا متوهجًا مستمداً من إرثها الثقافي والحضاري، ومدعومًا بشكل أساس من الحزب الشيوعي الحاكم. لذلك فإن هوية الصين لا زالت مرتبطة الى حد كبير بحقيقة مفادها سيطرة الحزب الحاكم، خاصةً بعدما حقق الحزب الشيوعي الصيني الازدهار للبلاد، ونجح في الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي عالية من خلال تطبيق نموذج الاشتراكية ذو الخصائص الصينية. بالإضافة إلى الاقتصاد تتضمن استراتيجية الحزب السعي لتحقيق العديد من الأهداف، بعضها أهدافًا وطنية، مثل تعزيز قبضة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة وتأكيد سيطرتها على الأقاليم ذات النزعة الانفصالية، كما تتضمن أيضًا أهدافًا أكثر اتساعًا، مثل إنشاء مجال نفوذ إقليمي ومنافسة القوة الأمريكية على نطاق عالمي، من أجل تحقيق مهمة الحزب الشيوعي الصيني، في إعادة التاريخ إلى شكله الصحيح، حيث تقع الصين في القمة. وبالتالي، فإن الاستراتيجية الصينية الكبرى تشمل أكثر بكثير من مجرد دفاع ضيق عن الدولة ونظامها الحاكم. بل إنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسعي لإحداث تغيير تاريخي في القواعد الإقليمية والعالمية.

مثلما طرح **كيسنجر** في كتابه **الدبلوماسية** "الإمبراطوريات لا تهتم بالعمل في إطار نظام دولي، فهي تطمح لأن تكون هي النظام الدولي" (Kissinger 2004, 40)، هذا هو الطموح النهائي للصين، التي أعلنت أن "إحياء الأمة الصينية العظيمة أمر لا رجوع فيه" (Ping 2023).

الخاتمة

شهد العالم أشكالًا مختلفة للنظام الدولي، بدءًا من شكله المتعدد الذي استمر منذ اتفاقية: ويستفاليا 1648، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم النظام الدولي الثنائي التي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتهى بانهيار الاتحاد السوفيتي في عالم 1989، وصولًا إلى النظام الدولي الأحادي، الذي ما زال مستمرًا حتى الآن. ولربما تكون السنوات القليلة القادمة مرحلة مهمة، وحاسمة في إعادة تشكيل النظام الدولي، وبروز نظام دولي جديد.

بحثت هذه الدراسة الصعود الصيني، وتأثيره على مستقبل النظام الدولي، في محاولة لاستشراف المستقبل، من خلال النظر في التجارب التاريخية، ودراسة المعطيات المحلية، والإقليمية، والدولية، وتحليلها، بهدف الإجابة عن كيفية تأثير الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي، في ظل معطيات العصر، ومقومات القوة الصينية، والتحديات الداخلية، والخارجية التي تواجهها البلاد.

عالجت الدراسة موضوع تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي من خلال عرض مقومات القوة الصينية، والتحديات التي تواجهها البلاد داخليًا، وخارجيًا، وما هي الخيارات المتاحة للنظام البديل للأحادية القطبية من وجهة نظر مؤيديها، في ظل الحديث عن تراجع في القوة النسبية الأمريكية. وهو ما تم طرحه في خمسة فصول للإجابة على سؤال البحث.

بحث الفصل الأول **النظام الدولي إلى أين؟** النقاشات النظرية بين مؤيدي استمرار الأحادية القطبية، ومنظري انتهائها. فالاتجاه الأول: يؤمن بقدرة النظام الدولي الأحادي القطبية على الاستمرار، بفعل امتلاك الولايات المتحدة بصفتها الدولة العظمى المهيمنة مقومات القوة التي لن تستطيع أي قوة أخرى أن تمتلكها، وهو ما

يدعم استمرار النظام الحالي. أما الاتجاه الثاني: فيتبنى وجهات نظر تعتقد بأن النظام الحالي لن يصمد بفعل وجود الكثير من التحديات بعضها يرتبط بالبيئة الداخلية للولايات المتحدة كتراجع التعليم، والاستقطاب السياسي المتنامي، والتراجع الاقتصادي، وبعضها يرتبط بسلوكياتها الدولية كالتمدد المفرط للقوة، والبعض الآخر خارجي ناتج عن صعود منافسين دوليين، وفي مقدمتهم الصين، التي قد تسهم في تغيير شكل النظام الدولي.

ناقش الفصل الثاني: **مقومات الصعود الصيني**، من خلال النظر في مفهوم القوة في العلاقات الدولية؛ حيث أن قوة الدولة لا تقاس بما تمتلكه من عناصر القوة فحسب، بل بمقدرتها –أيضًا– على استثمار هذه العناصر من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. وقد ركزت الدراسة على خمسة عوامل: وهي المقوم الثقافي الحضاري، والمقوم العلمي التكنولوجي، والمقوم الاقتصادي، والمقوم العسكري، والمقوم البشري، مع دراسة كيف ينعكس تفاعل هذه المقومات على الأداء السياسي الصيني الخارجي. وتوصل البحث إلى أن الصين تمتلك المقومات التي تمكنها من الصعود الإقليمي، والدولي، على الرغم من هامش الفرق بينها، وبين الولايات المتحدة، لكن عملية الصعود الصيني هي عملية مستدامة، ومستمرة، باستمرار نموها الاقتصادي، الذي تستثمره في تطوير قدراتها العسكرية، والتكنولوجية، والتأثيرية.

عرض الفصل الثالث: **القضايا الداخلية المؤثرة على الصعود الصيني**، مجموعة من التحديات الداخلية التي تواجهها البلاد، وقد تؤثر على استمرار وتيرة نموها؛ وبالتالي صعودها الإقليمي، والدولي. تواجه الصين مجموعة من التحديات الداخلية التي قد تصبح تهديدًا إذا لم يتم معالجتها بشكل صحيح، كتوفر أمن طاقة دائم ومستدام، ووحدة الأراضي الصينية خاصة مع وجود تايوان التي ترفض العودة، كما عادت هونغ كونغ ومكاو.

بالإضافة إلى النزعات الانفصالية في أقاليم التبت، وتركستان الشرقية، ومشاكل حقوق الإنسان والأقليات، وهناك –أيضًا– مشاكل الشيخوخة، والتلوث، هذه المشاكل مجتمعة قد تهدد استقرار نظام الحكم، وتؤثر على استمرارية التنمية، والنمو الاقتصادي الصيني. الجدير ذكره أن الصين تدرك حجم التحديات التي تواجهها، على صعيد البيئة الداخلية، واتخذت مجموعة خطوات علاجية، بهدف الحفاظ إلى استقرار البيئة المحلية، وهو ضرورة من أجل استكمال صعودها الإقليمي، والدولي.

ناقش الفصل الرابع: **القضايا الخارجية المؤثرة على الصعود الصيني**، مجموعة من العوامل الخارجية التي قد تؤثر على الصعود الصيني، ودوره في النظام الدولي من بين هذه القضايا: مستقبل التجارة الدولية؛ حيث أن استمرار نمو البلاد يعتمد على استمرار دوران عجلة الاقتصاد. وقد واجهت التجارة الدولية في السنوات الأخيرة عددًا من العراقيل، أهمها: السياسة الحمائية، وجائحة كوفيد–19، وآخرها: الأزمة الأوكرانية. كذلك ناقش الفصل دور الولايات المتحدة، والسياسات المختلفة لإداراتها؛ من أجل احتواء صعود الصين، سواء من خلال السياسة الحمائية، والعقوبات التي اتبعتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، أو من خلال التحالفات الدولية، والإقليمية كما هو حال إدارة الرئيس بايدن. وكذلك تناول الفصل التحالفات الدولية، في الإقليم، والعالم، وتطرق لمبادرة الحزام، والطريق، وتفنيد العقبات التي تواجهها، خاصةً: وأن نجاحها سيلعب دورًا مهمًّا في استمرار النمو الاقتصادي الصيني.

عرض الفصل الخامس: **الصين، ومستقبل النظام الدولي**، السيناريوهات المستقبلية التي يعرضها المفكرون حول مستقبل النظام الدولي، بشكله الأحادي، والثنائي، والمتعدد، واللاقطبي؛ من أجل استشراف شكل النظام الدولي القادم. أشارت المعطيات التي عرضت في الرسالة إلى أن الصين تمتلك القوة، والقدرة على تسخير مقدراتها، وعناصر قوتها إلى نفوذ، وقوة دولية. لكن الصين تنفي رغبتها في هدم النظام الدولي القائم،

والأسس التي قام عليها؛ نظرًا لأن استمرار نموها الاقتصادي يعتمد بالأساس على العولمة، والتجارة الحرة، والاعتمادية المتبادلة، وفتح الأسواق؛ لذلك تعلن الصين رغبتها في تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب تكون أحد أقطابه.

أثبتت الصين أنها منافس صاعد لهيمنة الولايات المتحدة، استطاعت تأكيد وجودها في مجالات كثيرة. فقد شهدت البلاد معدلات نمو اقتصادي سريعة، وغير مسبوقة على مدار العقود الماضية، حتى أصبحت تعتبر الشريك التجاري الأكبر للكثير من دول العالم في مقدمتهم الولايات المتحدة، وهي أكبر منتج، ومصدر ومستورد في العالم. بهذه الإنجازات، رسخت الصين نفسها بقوة في الاقتصاد العالمي، وجعلت لها تأثيرًا كبيرًا على ديناميكيات السوق الدولية. وفي المجال العسكري يتم تحديث الجيش الصيني بشكل انتقائي في المجالات التي تجعل البلاد تتمتع بأكبر فائدة استراتيجية في الحروب الحديثة؛ حيث يتم التركيز على الحرب السيبرانية والتقنيات العسكرية المتطورة كامتلاك الصواريخ بعيدة المدى، والتكنولوجيا العسكرية البحرية المتقدمة. كذلك وسعت الصين من تأثيراتها التعليمية، والثقافية في الخارج كشكل من أشكال القوة الناعمة. وفي إطار معالجة مشاكلها الداخلية تعمل الصين بشكل حثيث على تجاوز تحديات الفقر، والشيخوخة، والتلوث. كذلك فإن البلاد تتبنى سياسة الصين الواحدة، وترفض استقلال أي من أقاليمها بما في ذلك التبت، وتايوان؛ نظرًا لأن استقلال أي إقليم من الممكن أن يمهد لاستقلال غيره.

دفع ذلك الولايات المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاصرة الصعود الصيني تقليديًّا، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين تهدف إلى إدماج البلاد في الاقتصاد العالمي، على اعتبار أن دمجها في المنظومة الاقتصادية العالمية سيسهم في تغيير سياستها الداخلية بشكل تدريجي، ويعزز من تمسكها في النظام الدولي الليبرالي. ومع ذلك أدى نفوذ الصين المتزايد، وقوتها المتنامية، إلى تحول في السياسة

الأمريكية، في ظل إدارة **أوباما** إلى التركيز على آسيا كوسيلة لاحتواء النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة. لعبت إدارة الرئيس **ترامب** دورًا أكثر تطرفًا؛ حيث تعاملت السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع الصين باعتبارها المنافس الرئيس للولايات المتحدة. وأطلق الرئيس **ترامب** حربًا تجارية على المنتجات الصينية. لقد عرّضت هذه الحرب التجارية أحد الركائز الأساسية للتعاون بين الولايات المتحدة، والصين للخطر: الشراكة الاقتصادية. وفي ظل إدارة الرئيس **بايدن** استمرت معظم هذه الإجراءات الحمائية بالإضافة إلى تفعيل سياسة الأحلاف، ومثال ذلك تحالفي أوكوس وكواد.

على الرغم من ذلك توصلت الرسالة إلى نتيجة مفادها أن الصين مستمرة في الصعود، وتعزيز دورها على الساحة الدولية متجاوزة كل العقبات التي تواجهها. تعمل على رعاية مصالحها، والحفاظ على استمرار عجلة تقدمها؛ حيث يتمحور الهدف الصيني الرئيس في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، وإيجاد الظروف الملائمة لاستمرار نموها، وتطورها الاقتصادي؛ نظرًا لأهميته في بناء دور الصين المستقبلي، في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب. لكن الطموح الصيني لا يقف عند هذا الحد، فهي مسألة وقت حتى تعيد الصين ما تراه حقها التاريخي في أن تكون قوة عظمى مسيطرة على اقليمها والعالم.

يجب الإشارة هنا إلى أن الصين في مسيرة صعودها ستواجه الكثير من التحديات، والعقبات التي ستحاول التصدي لها، وتجاوزها. لكن استمرار الصعود الصيني يعتمد بالأساس على استمرار نموها الاقتصادي، واستقرار نظام الحكم؛ لذلك فإن أي تعثر للاقتصاد أو النظام السياسي ينبئ بتباطؤ في النمو؛ وبالتالي تأخر في تحقيق الأهداف.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الكتب

أحمد، سامر. 2012. العرب ومستقبل الصين، من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية. أبو ظبي: ثقافة للنشر والتوزيع.

بريجنسكي، زيغنيو. 2012. رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية. ترجمة: فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي.

---. 1999. رقعة الشطرنج الكبرى. ترجمة: عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي.

---. 1998. الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين. ترجمة: مالك فاضل البدوي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

تزي، لاو. 1995. كتاب التاو. ترجمة ودراسة: هادي العلوي. بيروت: دار الكنوز الأدبية.

تشنغ، ليو شي ورلي ش دونج. 2003. الصين والولايات المتحدة خصمان أم شريكان. ترجمة: عبد العزيز حمدي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

تشينغ، تي. 1998. التاو- انجيل الحكمة التاوية في الصين. ترجمة: فراس السواح. دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة.

جيلبن، روبرت. 2009. الحرب والتغيير في السياسة العالمية. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي.

جيلبن، روبرت. 2004، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

الجرباوي، علي. 2021. المعرفة، الأيديولوجيا, والحضارة محاولة لفهم التاريخ. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جريشة، هشام. 2015. فقراء العمارة رداً على كتاب عمارة الفقراء للمعماري حسن فتحي. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

دحمان، قاسم. 2016. السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز. لندن: إي كتب.

دنيزت، جان. 1989. الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي 1945–1988. ترجمة: هشام متولي. دمشق: مكتبة مؤمن قريش.

دوغين، الكسندر. 2004. أسس الجيبوليتكا. ترجمة: عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

ربوح، جهيمة. 2019. التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا. رسالة ماجستير. سكرة: جامعة محمد خضير.

رسلان، صلاح. 2014. كونفوشيوس رائد الفكر الإنساني. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

الرشدان، عبد الله. 2005. في اقتصاديات التعليم. عمان: دار وائل للنشر.

زكريا، فريد. 2009. عالم ما بعد أمريكا. ترجمة: بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

زهران، جمال. 2006. منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السالم، مؤيد. 2015. تحليل القيم الادارية والسلوك القيادي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

سميث، آدم. 2007. ثروة الأمم. ترجمة: حسني زينه. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.

الشريفي، عطارد. 2019. الولايات المتحدة الأمريكية، هدر الفرصة السانحة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

شعراوي، سالي. 2018. العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

شومسكي، نعوم. 2006. "حروب الارهاب" في الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية. تحرير: برند هام. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

غيل، بايتس. 2009. النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة. ترجمة: دلال أبو حيدر. بيروت: دار الكتاب العربي.

فرجسون، نيل. 2006. الصنم: صعود وسقوط الامبراطورية الأمريكية. ترجمة: معين محمد إمام. الرياض: مكتبة العبيكان.

فوكاياما، فرانسيس. 1993. نهاية التاريخ والإنسان الاخير. ترجمة: فؤاد شاهين وآخرون. بيروت: مركز الإنماء القومي.

القصير، ماهر. 2014. المشروع الأورآسيوي من الاقليمية الى الدولية "العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب". القاهرة: دار الفكر العربي.

قندوز، عبد الكريم. 2018، التحوط وإدارة الخطر– مدخل مالي. لندن: دار إي– كتب.

كيسنجر، هنري. 2016. النظام العالمي تأملات حول طلائع الامم و مسار التاريخ. ترجمة: فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي.

كسينجر، هنري. 1995. الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا. ترجمة: عمر الأيوبي. عمان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر.

كيندي، بول. 1998. نشوء وسقوط القوى العظمى. ترجمة: مالك البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

لاكوير، وولتر. 2016. البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب. ترجمة فواز زعرور. بيروت: دار الكتاب العربي.

لينغ، جانغ يون. 2017. الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ال21. ترجمة: آية محمد الغازي. القاهرة: صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.

محمد، خديجة. 2014. أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

مردان، ماهر. 2021. الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، في: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

مقلد، اسماعيل. 2011. العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

مورزا، سيرغي. 2018. الاتحاد السوفيتي من النشوء إلى الهبوط. ترجمة: شوكت يوسف. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

مورغنثاو، هانز. د.ت. السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام. ترجمة: خيري حماد. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

---. 1964 .السياسة بين الأمم. ترجمة: خيري حماد. القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر.

ميرشايمر. جون. 2001. مأساة سياسة القوى العظمى. ترجمة: مصطفى محمد قاسم. الرياض: جامعة الملك سعود.

ناي، جوزيف. 2010. مستقبل القوة. ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

---. 2003. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة: د. محمد البحيري. الرياض: العبيكان للنشر.

النقيد، محمد. 2007. نظرية نهاية التاريخ. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

نوح، سعيد. 2017. كشك الأورام. القاهرة: بتانة للنشر والتوزيع.

نيدهام، جوزيف. 1995. موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين. ترجمة: محمد غريب جودة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

هاس، ريتشارد. 2018. عالم في حيص بيص.. السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم. ترجمة: اسماعيل سليمان. بيروت: دار الكتاب العربي.

هنتنغتون، غراهام. 1999. صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي. ترجمة: طلعت الشايب. بغداد: دار سطور للتوزيع والنشر.

هوان، سو شياو. 2001. التعليم الصيني– الإصلاح والابتكار والتجديد. بكين: دار النشر الصينية.

هوخام، هيلدا. 2002. تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين. ترجمة: أشرف محمد كيلاني. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

هيث، تيموني، وآخرون. 2016. إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي. كاليفورنيا: رند للأبحاث والدارسات.

وولفوورث، وليم. 2001. استقرار عالم القطب الواحد. سلسلة دراسات عربية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الياس، جوانيتا، وبيتر ستش، مترجم. 2016 .أساسيات العلاقات الدولية. دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

الرسائل الجامعية

الأحمر، عبد الله. 2010. العلاقات الروسية– الصينية، وأثرها على التوازن الدولي. رسالة ماجستير. دمشق: جامعة دمشق.

أدمام، شهرزاد. 2006–2007. استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة (199–2006). رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.

أوجانة، عبد الرحمن. 2016–2017. الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991–2016. رسالة ماجستير. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

باكير، علي. 2016. مستقبل الصين في النظام الدولي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة). أطروحة دكتوراة. بيروت: جامعة بيروت العربية.

بلحمدو، عبير. 2016–2017. تراجع الدور الأمريكي العالمي في النسق الدولي المعاصر. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

بوبكر، وجدي. 2018–2019. الصعود الهندي وتداعياته على الأمن في منطقة جنوب آسيا. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة قالمة.

البياتي، سها. 2014. ماو تسي تونغ ودوره السياسي في الصين (1921–1976). رسالة ماجستير. بغداد: جامعة بابل.

حبش، لورد. 2001. ما بعد نظام أحادي القطبية: تقارب أو تباعد التحليلات. رسالة ماجستير. بيرزيت: جامعة بيرزيت.

حسونة، منال. 2015. الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسة الرسمية. رسالة ماجستير. رام الله: جامعة بيرزيت.

الخليلي. عبد العزيز. 2018. النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية. رسالة ماجستير. بيرزيت: جامعة بيرزيت.

ريحان، محمد. 2012. التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية. رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر.

سفيان، بحري، بوعليم، برزيق. 2015–2016. تحليل موازين القوى في آسيا– الباسفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوة الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية. رسالة ماجستير. بومرداس: جامعة محمد بوقرة.

شبلي، سعد. 2008. التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير. عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

شعشوع، فتيحة، بهاز، حسين. 2018–2019. الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة. رسالة ماجستير. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

شماسنة، أسيل. 2018. النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين. رسالة ماجستير. رام الله: جامعة بيرزيت.

صالح، قتيبة. 2005. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني. رسالة ماجستير. بغداد: جامعة بغداد.

صيدم، محمد. دور النفط في السياسة الخارجية الصينية. رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر.

طيوح، زبير. 2014-2015. أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر 1980-2013. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة محمد خيضر.

لحام، شيرين. 2007. العلاقات الصينية الاسرائيلية منذ العام 1949 حتى العام2004. رسالة ماجستير. رام الله: جامعة بيرزيت.

مسعودة، طاوي. 2019-2020. دور الصين في تحقيق التنمية في المنطقة العربية- السودان نموذجاً. رسالة ماجستير. الجفلة: جامعة زيان عاشور.

المقالات والدوريات:

أبو تراب، تغريد. 2021. "اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي". *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*. المجلد(17)، العدد(26): 65-82.

أحمد، حميد، محمد، زيدون. 2018. "تطور القدوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة". *مجلة العلوم السياسية*. العدد (56): 1-48.

أحمد، كبداني. 2014. "أهمية الاستثمار في العنصر البشري في تقليل تفاوت الأجور في سوق العمل." *مجلة المالية والأسواق*. المجلد(2)، العدد(1):181-204.

أحمد، يوسف. 2022. "رؤى: أثر التحولات في النظام الليبرالي الدولي على الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية." *رواق عربي*. المجلد(27)، العدد(3): 17–25.

الأمارة، لمى مضر. 2005. "المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990–2003." أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الأمم المتحدة. 2011. "الصين، وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." جنيف: الأمم المتحدة.

الأنباري، أحمد. 2017. "التقارب الروسي – الصيني: محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية." *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*. العدد (58): 59–80.

الأونكتاد. 2021. "تقرير الاستثمار العالمي 2021." جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

باسوكي، توبياس، روكي، إنتان. 2015. "بحر الأزمات :أبعاد وتداعيات التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي." *مجلة المستقبل العربي*. العدد(11): 71–73.

باكير، علي. 2014. "تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجًا." الدوحة: الجزيرة للدراسات.

البدراني، خضير وعدنان البدراني. 2016. "استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين." *مجلة السياسة الدولية*. العدد(30): 171–202.

براساد، إسوار. 2017. "في منتصف الطريق. في معضلة النمو– التمويل والتنمية." واشنطن: صندوق النقد الدولي.

البطاطا، منتظر، جودة، ندوة. 2011. "تحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار." *مجلة الاقتصادي الخليجي*. العدد(19): 1–35.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير. 2007. "الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا." واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

بلخيرة، محمد. 2021. النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. المجلد(13)، العدد(2): 249–263.

بوزريب، خير الدين، منصوري، عبد الله. 2015. "تقييم دور الولايات المتحدة في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية– دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة." *مجلة العلوم الانسانية في جامعة قسنطينة*. مجلد أ. العدد (44): 113–140.

تشايز، مايكل، وتشان، آرثر. 2016. "نهج الصين المتطور إزاء الرد الاستراتيجي المتكامل." كاليفورنيا: رند للأبحاث والدراسات.

تشن، تشنغ يوي. 2014. "لمحة عن الثقافة في الصين." ترجمة: د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.

جاناردان، نارايانابا. 2021. "المواقع المحتملة للقواعد العسكرية الصينية حول العالم." *مجلة الجندي*. العدد(565): 92-97.

الجرباوي، علي، حبش، لورد. 2019. "النظرية الواقعية في مواجهة الأحادية القطبية." *مجلة سياسات عربية*. العدد(38): 28-49.

الجميلي، حميد. 2013. "عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية." *مجلة منتدى الفكر العربي*. المجلد 28، العدد(285): 201-244.

الحباشنة، صداح، القطاطشة، محمد. 2013. "العلاقات الروسية الصينية للفترة 1991 – 2010." *مجلة العلوم الاجتماعية*. العدد(3): 186-212.

الحسيني، سنية. 2015. "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟" *مجلة المستقبل العربي*. العدد(440): (41-59).

حلاوة، كريم، علي، نورا. 2018. "القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة." *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*. المجلد(40). العدد(5): 575-588.

حمد، محمود. 2013. "أميركا والتوجه الاستراتيجي شرقاً.. الفرص والتحديات." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

حميد، عدنان. 2015. "السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماو تسي تونغ وودينج تشاو بينغ: دراسة مقارنة." *مجلة تكريت للعلوم السياسية*. المجلد(2)، العدد(4): 52-75.

حميد، عدنان، نافع، هند. 2020. "مبادرة الحزام والطريق الأهداف والتحديات." *مجلة تكريت للعلوم السياسية*. العدد(19): 167-196.

خان، ظفر الاسلام. 2015. "الهند والولايات المتحدة الأميركية: تقديرات مختلفة للشراكة." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

خضير، محمد. 2014. "الصين ومستقبل النظام الدولي." *مجلة السياسة الدولية*. العدد(24): 150-182.

خير الله، أحمد. 2019. "أثر تطور مفهوم القوة على تحولات النظام الدولي." *مجلة البحوث المالية والتجارية*. المجلد(20)، العدد(3): 155-174.

دحمان، عبد الحق. 2015. "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية." *مجلة سياسات عربية*. العدد 12: 92-103.

دريفيل، جون. 2012. "صراع العملات على الساحة الدولية." أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث.

دياب، محمد. 1998. "الصين: استراتيجية التنمية والتحول إلى دولة عظمى." *مجلة شؤون الأوسط*. العدد (69): 19-32.

رحمت، محمد. 2019. "جهود الصين لإسباغ الشرعية على مبادرة الحزام والطريق في الخليج." الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

زبير، يحيى. 2018. "مبادرة الحزام والطريق ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مشهد عالمي متغير،" في *مبادرة الحزام والطريق: نحو مزيد من التعاون بين الصين والشرق الأوسط*. شنغهاي: مركز بروكنجز.

السقطي، خالد. 2019. "مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات." القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

شحماط، محمد. 2017. "تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب." *مجلة التواصل في الاقتصاد والتجارة والقانون*. العدد(51): 52-76.

شريف، محمود. 2020. "فيروس كورونا الجديد: التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية على الصين والعالم." أبو ظبي: ترينذز للبحوث والدراسات.

صالح، طالب. 2008. "التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية: بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة." *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. المجلد(14)، العدد(50): 180-202.

صلاح، علي. 2018. "مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي." *مجلة تقرير المستقبل*. العدد(26): 1-15.

طيب، جميلة. 2019. "أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة." *مجلة الحقيقة*. المجلد(18)، العدد(1): 516-542.

العامري، ابتسام. 2017. "الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة." *مجلة المستقبل العربي*. العدد(466):125-143.

عباس، أحمد. 2019. "التجربة التنموية في الصين.. الواقع والتحديات." *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*. المجلد(49)، العدد(3): 545-578.

عبد الحي، وليد سليم. 2000. "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي." أبو ظبي: مركز الامارات للدارسات والبحوث.

عبد العزيز، علاء. 2019. "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية." *المجلة السياسية والدولية*. العدد(41-42): 581-602.

عبد الغفار، عادل، جاكوبس، آنا. 2019. :بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال افريقيا." الدوحة: مركز بروكنجر.

عبد الله، راقدي. 2017. "الجيوبولتيكا الحضارية للتطرف في دول المتوسط." *مجلة السياسة الدولية*. المجلد(52)، العدد(209): 10-17.

عبد الوهاب، عميري. 2022. "مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة." *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*. المجلد(15)، العدد(1): 1906-1924.

عزيزة، طارق. 2017. "استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني." الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

العلمي، فريد. 2018. "البراغماتية : السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية." *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسة*. العدد(9): 1199-1213.

غليون، برهان. 2005. "العولمة وأثرها في المجتمعات العربية." بيروت: اليونسكو- لجنة خبراء الاقتصاد والاجتماع في غرب اسيا.

غودمو، فرانسوا. 2013. "العلاقات الصينية-الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

فراقة، رمضان. 2018. "ظاهرة التصحر وآليات مكافحتها في جمهورية الصين،" *مداخلة في الملتقى الوطني حول التصحر في التشريع الوطني والتشريع المقارن*. الجزائر: جامعة أدرار.

فرجاني، نادر. 1987. "من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر- عرض تجربة الصين التنموية،" *في ندوة التنمية المستقلة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كلاع، شريفة. 2021. "نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك؟." *مجلة السياسة العالمية*. المجلد(5)، العدد(2): 71-96.

كابيلا، سوباش. 2012. "الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

لحسن، دردوري. 2013. "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي." *مجلة أبحاث اقتصادية*. العدد(14): 103-120.

لكريني، إدريس. 2017. "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن." *المستقبل العربي*. المجلد(40), العدد(461): 115-134.

مباركية، منير. 2014. "القوى الصاعدة والتحدي البيئي: حالة الصين." *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*. العدد(7): 48-67.

مجيد، دياري. 2018. "بحر الصين الجنوبي تحليل جيوبوليتيكي." الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محمد، رشا، الصائغ، بان. 2012. "السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في الصين 1989-2006." *مجلة التربية والعلم*. المجلد(19)، العدد(5): 193-225.

المزروعي، مثنى. 2020. "المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي." *مجلة كلية التربية*. مجلد(2)، عدد(38): 703-718.

المشاقبة، عاهد وصايل مقداد. 2018. "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة، الصين نموذجاً 1991-2016." *مجلة دراسات، العلوم الاجتماعية والسياسية*. المجلد(45)، العدد(2): 265-284.

سخري، سفيان. 2018. "التغير والتنوع في مضامين القوة؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية." *مجلة دفاتر السياسة والقانون*. العدد (19): 156-177.

قسوم، سليم. 2018. "نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون الصعود الصيني سلمياً؟." *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*. العدد(13): 146-156.

حسين، أحمد، ساتيك، نيروز. 2013. "التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية." *مجلة سياسات عربية*. العدد (3): 68-83.

حسين، أحمد. 2016. "مراجعات وعروض- نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع." *مجلة سياسات عربية*. العدد (20): 124-134.

المنصوري، عبد الرحمن. 2014. "صفقة الغاز الروسية الصينية، الظروف والدلالات." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

لي، رايموند. 2015. "المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

المهداوي، وفاء، محمد، أحمد. 2012. "الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات." *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*. العدد(33): 173-203.

ميليش، فريد. 2014. "القوة وأهميتها في العلاقات الدولية." *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*. المجلد(36)، العدد(6): 67-87.

نعمة، كاظم. 2017. "القوة الناعمة الصينية والعرب." *مجلة سياسات عربية*. العدد(26): 27-45.

هديسون، مايكل. 2013. "تحولات جيوسياسية: الصعود الآسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط،" في *حلقة نقاشية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

الهنداوي، حمدي. 2017. "العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي.. هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟." *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*. المجلد(2)، العدد(2): 356-385.

هوبرباوم، ايريك. 2007. "عصر الثورة. ترجمة: فايز الصياغ." بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يوسف، أيمن. 2019. "معاني صعود اليمين المحافظ في البرازيل في انتخابات 2018 داخلياً وخارجياً وفلسطينياً." *مجلة شؤون فلسطينية*. العددان(275-276): 175-188.

المقالات الالكترونية:

أبو الخير، كارن. 2011. "عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي." مجلة السياسة الدولية. تاريخ الدخول 18\11\2022. https://bit.ly/3AtCELf

اسماعيل، حسين. 2018. البوذية وتهذيب الذات. الصين اليوم بالعربية. تاريخ الدخول 2020/7/4 https://bit.ly/31LqEUS

اسماعيل، حسين. 2020. ثقافة الانضباط عند الصينيين. الصين اليوم بالعربية. تاريخ الدخول 2021/3/5 https://bit.ly/3rnOct4

الأمم المتحدة. 1994. التقرير الاقتصادي والاجتماعي. تاريخ الدخول 2020/7/7 https://bit.ly/2DiYoyN

الأمم المتحدة. 2021. الأمم المتحدة والتغير المناخي. تاريخ الدخول 1\7\2021 https://bit.ly/3qCOpsK

الأمم المتحدة. 2021. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام- الصين. تاريخ الدخول 2021\7\1 https://bit.ly/3dwcEna

أولير، كفاية. 2022. ما التكلفة الاقتصادية لصداقة الصين مع روسيا؟. انديبندنت بالعربية. تاريخ الدخول 2021\5\31. https://bit.ly/3M6g9iz

فيرغسون، نيال. 2021. فيرجسون: لماذا لن تكون نهاية الإمبراطورية الأمريكية سلمية؟. المعهد المصري للدراسات. تاريخ الدخول 2022\10\24. https://bit.ly/3TNAVHK

الشافي، عصام. 2016. مفهوم العلاقات الدولية، اشكاليات التعريف. مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية الالكترونية. تاريخ الدخول 2019\11\21 https://bit.ly/334wz4l

ميرشايمر، جون. 2014. الواقعية الجديدة والنهوض الصيني. محاضرة مصورة. تاريخ الدخول: 2019\10\2. https://bit.ly/2OUgdrr

ناي، جوزيف. 2010. انتقال القوة العالمية. تاريخ الدخول 2019\11\20 https://bit.ly/34tCtxC

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2019. العالم يسلط الضوء على تلوث الهواء خلال الاحتفال بيوم البيئة العالمي. تاريخ الدخول 2021/3/27 https://bit.ly/2Pbdn46

بينغ، شي جين. 2017. تقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني. صفحة الحزب الشيوعي الصيني تاريخ الدخول 2021\6\29 https://bit.ly/3vZyrtK

تشنغ يي، سو. 2019. برغم من الاحتكاكات التجارية الصينية- الأمريكية مزيد من الاستثمارات الأجنبية في الصين. الصين اليوم بالعربية. تاريخ الدخول 2020/3/7 https://bit.ly/2NVf6pP

تقرير اليونسكو للعلوم. 2015. تاريخ الدخول 2020/7/4 https://bit.ly/2BClyOY

التميمي، ناصر. 2017. صعود الصين : المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً. مجلة مركز دراسات الوحدة العربية. العدد (461). تاريخ الدخول 28\4\2020 https://bit.ly/3aKoKVp

الجمارك الصينية. 2021. جدول القيمة الإجمالية للدولة (المنطقة) لسلع الاستيراد والتصدير في ديسمبر 2021 (القيمة بالدولار الأمريكي). الإدارة العامة للجمارك. تاريخ الدخول 14\6\2022 https://bit.ly/3zUQaGO

الحداد، يوسف. 2021. التقارب الروسي – الصيني ..هل يعيد تشكيل خريطة التحالفات ومعادلات القوة والنفوذ في العالم؟. مجلة درع الوطن. تاريخ الدخول 29\5\2021 https://bit.ly/2RNLtfY

حمزاوي، عمرو. 2018. حالة من الفوضى تضرب السياسة الدولية. مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط. تاريخ الدخول 8\7\2021. https://bit.ly/3AGqhtB

الخطيب، حسني. 2020. أيديولوجيات النظام الصيني: فكر ماو تسي تونغ ونظرية دنغ شياو بينغ. ساسة بوست. تاريخ الدخول 2021/3/5 https://bit.ly/2MPSDxJ

ستيغان، بول. 2020. الولايات المتحدة: زيادة الدين العام تقود إلى الانهيار. جريدة الأخبار. تاريخ الدخول 26\11\2020 https://bit.ly/3o4sybf

سخري، محمد. 2020. دراسة تاريخية لأسباب انهيار الاتحاد السوفيتي. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تاريخ الدخول 2021\6\26 https://bit.ly/3ddzGyH

سخري، محمد. 2020. مظاهر العلاقات الروسية – الصينية: السياسية، العسكرية، الأمنية والثقافية. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تاريخ الدخول 2021\5\21 https://bit.ly/3oHXrUb

سميث، شيلا. 2019. تهديدات متصاعدة: دوافع تفكير اليابان في تطوير قدراتها العسكرية. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تاريخ الدخول 2021\10\15 https://bit.ly/3BM66ea

الشرفات، سعود. 2017. "النظام الدولي" في ظل العولمة: هل هناك نظام دولي فعلاً؟. مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. تاريخ الدخول 2022\11\18. https://bit.ly/3GrFmVi

شيانغ، هو يوي، كه، سي. 2020. الصين تقود تعافي الاقتصاد العالمي في فترة مكافحة الوباء. الصين اليوم بالعربية. تاريخ الدخول 2021\9\17 https://bit.ly/39fulog

شينخوا. 2020. النص الكامل: تصريحات الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة طموح المناخ. تاريخ الدخول 2020\10\4. https://bit.ly/3M7vQY8

شينخوا. 2021. الصين تزرع 78.1 مليار شجرة في 40 عاماً. تاريخ الدخول 2021/12/24 https://bit.ly/3Frk2fr

شينخوا. 2021. الصين وباكستان تعتزمان مواصلة تعزيز الصداقة الثنائية. تاريخ الدخول 2021/12/10 https://bit.ly/3rYkLAK

شينخوا. 2021. بيان مشترك لجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي في الذكرى العشرين لتوقيع المعاهدة الصينية الروسية لحسن الجوار والصداقة والتعاون (النص الكامل). تاريخ الدخول 5\6\2022. https://bit.ly/3xlPDxe

شينخوا. 2021. مجلس حقوق الإنسان يتبنى قرارا برعاية الصين بشأن التعاون في مجال حقوق الإنسان. تاريخ الدخول 13\1\2021 https://bit.ly/3fiqWbk

شينخوا. 2022. الصين تصدر تقريرا حول انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة. تاريخ الدخول 4\10\2022. https://bit.ly/3VbmZZU

شينخوا.2021. ارتفاع استهلاك الكهرباء في الصين بنسبة 12.8 بالمائة في يوليو. تاريخ الدخول 10\12\2021 https://bit.ly/3ELpae3

شينغ، ليو. 2019. القفزة الكبرى للتعليم في الصين 1949-2019. الصين اليوم بالعربية. تاريخ الدخول 2020/7/3 http://dailym.ai/2ZxuQ7T

شيوان، تشو. 2020. الصين.. الخطة الخمسية والمنفعة المتبادلة. صحيفة الرؤية. تاريخ الدخول 1\1\2021 https://bit.ly/382ksug

شيوان، تشو. 2020. مهارة العمالة الصينية، وتيم كوك. صحيفة الرؤية. تاريخ الدخول 2021/9/16 https://bit.ly/3Ch3CEj

شيوان، تشو. 2021. الصين والدوران المزدوج. صحيفة الرؤية. تاريخ الدخول 2021\9\17 https://bit.ly/2VStPcW

صحيفة الشعب الصينية على الانترنت. 2009. معاهد كونفوشيوس لنشر اللغة والثقافة الصينية. تاريخ الدخول 2020\9\25. https://bit.ly/3iYD8ya

الصين بالعربية. 2020. القوى العاملة الصناعية في الصين تقترب من 200 مليون مع العديد من ذوي المهارات العالية. تاريخ الدخول 2021\9\16. https://bit.ly/3kgwWVk

الصين بالعربية. 2015. وزير التعليم الصيني: أربع نقاط مضيئة في التبادل العلمي بين الصين وبريطانيا. تاريخ الدخول 2020\9\25. https://bit.ly/2S0WBm8

الصين بعيون عربية. 2019. الصين تصدر كتاباً أبيض حول الدفاع في العصر الجديد. تاريخ الدخول 2021\1\15 https://bit.ly/2XI7LiI

عبد الحكيم، أحمد. ما هي قصة تربع الدولار الأميركي على سلة العملات الدولية؟. مجلة انديبندنت بالعربية. تاريخ الدخول 2022\6\8. https://bit.ly/3zqzAjc

عبد العاطي، عمرو. 2019. سياسة ترامب تجاه روسيا والصين، وتداعياتها على إعادة الاصطفاف الدولي وتماسك التحالف الغربي. مجلة شؤون عربية. تاريخ الدخول 5\12\2020 https://bit.ly/2L9Byh0

عبد العزيز، محمد. 2018. محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية. تاريخ الدخول 3\9\2021 https://bit.ly/3yH2tnr

عكاشة، سعيد. 2021. صراع الشعبويات في الولايات المتحدة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تاريخ الدخول 8\7\2021. https://bit.ly/3yykEMd

علان، عمرو. 2020. أمريكا والصين.. هل من حرب باردة جديدة؟. مركز دراسات الوحدة العربية. تاريخ الدخول 26\11\2020 https://bit.ly/33jSPKK

علي، عادل. 2020. السياسة الخارجية الصينية في عام 2020.. بين الثابت والمتغير. منتدى التعاون الصيني العربي. تاريخ الدخول 2023/2/16. https://bit.ly/3EaDiis

علي، أحمد. 2020. نظرية الدين الحكومي. إصدارات البنك المركزي العراقي. تاريخ الدخول 9\6\2022. https://bit.ly/3zwhHzB

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. 2022. مصدر تمويلنا. موقع الأمم المتحدة. تاريخ الدخول 19\5\2022 https://bit.ly/3Lt3o1g

العوضي، حسني عماد حسني. 2016. السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2011-2016). مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط. تاريخ الدخول 2021\5\22 . http://bit.ly/2b6qeN7

غروي، محمد. 2021. هل سترسم تايوان ملامح العلاقة اليابانية – الصينية؟. انديبندنت بالعربية. تاريخ الدخول 2021\10\15 https://bit.ly/3vdkcCE

فخري، إيمان. 2019. دوافع الدعم الصيني لباكستان في أزمة كشمير. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تاريخ الدخول 2021\6\3 https://bit.ly/34MuSMa

فرحات، محمد. 2020. أزمة كوفيد-19 بين الولايات المتحدة والصين: المخاطر والتداعيات المتحملة. مركز الإمارات للدراسات تاريخ الدخول 2020\9\26 https://bit.ly/2G8lf1w

فريدمان، توماس. 2007. الصين بين ثلاثة ألوان لا تجتمع. صحيفة الاتحاد الاماراتية. تاريخ الدخول 2021/3/27 https://bit.ly/3rxWCgp

فهمي، نبيل. 2021. في عصر متعدد الأقطاب لا يمكن إغفال الإمكانيات المادية ومتانة المؤسسات الوطنية واستعدادها للتفاعل إقليمياً ودولياً. انديبندنت عربية. تاريخ الدخول 2021\7\23 https://bit.ly/36XBA2Z

الفيفي، زياد. 2022. هل تستغني السعودية عن الدولار جزئياً في مبيعات النفط؟. مجلة انديبندنت بالعربية. تاريخ الدخول 2022\6\9. https://bit.ly/3tn7KRm

قانغ، شيوي. فرصة جديدة لتدويل الرنمينبي. الصين اليوم. تاريخ الدخول 3\7\2021 https://bit.ly/3jDK5YE

القمحاوي، علي. 2021. من أهم دعائم قوتها الناعمة: "دبلوماسية كونفوشيوس" تربط الصين بالعالم. جريدة الأهرام. تاريخ الدخول 7\8\2021 https://bit.ly/3jwKSZK

الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين. 2011. وزارة الخارجية الصينية. تاريخ الدخول 25\5\2022. https://bit.ly/3PEblE9

ليجيان، تشاو. 2021. تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بتاريخ 23\9\2021. موقع وزارة الخارجية الصينية. تاريخ الدخول 3\6\2022. https://bit.ly/3Np6ANe

مجدان، محمد. 2015. سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر. مركز دراسات الوحدة العربية. تاريخ الدخول 29\5\2021. https://bit.ly/3hYol9b

محمود، هاشم. 2020. الولايات المتحدة تغرق في فخ الديون. جريدة العرب الاقتصادية الدولية. تاريخ الدخول 7\2\2021 https://bit.ly/3oZbKlK

الملحم. جرجس. 2014. تأثير التوافق الصيني – الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. مجلة الدفاع الوطني. العدد (84). http://cutt.us/J24w6.

المنشاوي، خالد. 2019. أزمة الديون العالمية تتفاقم لأعلى مستوى قياسي. انديبندنت عربية. تاريخ الدخول 3\6\2022. https://bit.ly/3ayfRDT

المنشاوي، محمد. 2021. الانتشار العسكري الأميركي عبر العالم.. أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟. الجزيرة للدراسات. تاريخ الدخول 2021\6\26 https://bit.ly/3dgYJBe

المنظمة العالمية للملكية الفكرية. 2020. الصين تصبح أكبر مودعي الطلبات الدولية في عام 2019، وسط نمو قوي لخدمات الملكية الفكرية للويبو ومعاهداتها وبياناتها المالية تاريخ الدخول 2020\7\17 https://bit.ly/3jh4AYK

منظمة العفو الدولية. 2019. الصين 2019. تاريخ الدخول 2021/4/3 https://bit.ly/3cPbROd

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي. 2014. تاريخ الدخول 2020/7/7 https://bit.ly/3e4rcrh

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الأونكتاد. تقرير التجارة والتنمية. 2013. تاريخ الدخول 2020/7/7 https://bit.ly/3iEjkjW

المؤتمر الوطني ال19 للحزب الشيوعي. 2017. النص الكامل لقرار المؤتمر الوطني ال19 للحزب الشيوعي حول تقرير اللجنة المركزية ال18 للحزب. تاريخ الدخول 2017\7\17 https://bit.ly/30nX9Gx

ميرشايمر، جون. 2014. الواقعية الجديدة والنهوض الصيني. فيديو على اليوتيوب. تاريخ الدخول 2021\7\16. https://bit.ly/3z70qti

ميعوات، آمنة. 2016. أسس و استراتيجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط. المركز الديمقراطي العربي. تاريخ الدخول 17\7\2010. https://bit.ly/32rM5dZ

نبيل، حنان. 2022. بناء التحالفات: ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندوباسيفيك. انترريجونال لتحليلات الاستراتيجية. تاريخ الدخول 4\6\2022. https://bit.ly/3xblzTI

الهرمزي، توفيق. 2015. المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية. مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط. تاريخ الدخول 7\2\2021 https://bit.ly/3pSWbxn

يانجشيانج، جين، جاناردان، إن. 2018. مبادرة الحزام والطريق :الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج. مجلة أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. تاريخ الدخول 2020/8/23. https://bit.ly/32SkdiV

ينغ، تشانغ. 2017. الابتكار العلمي والتكنولوجي في الصين يدخل العصر الجديد. الصين اليوم. تاريخ الدخول 1\1\2020 https://bit.ly/3pyMV0K

يونجدينج، يو. 2021. ضرورة استعادة النمو في الصين. صحيفة الخليج. تاريخ الدخول 10\12\2021 https://bit.ly/30hbpVq

يي بو، شيا. 2020. الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية التاسعة عشر للحزب الشيوعي الصيني، بدء رحلة جديدة لبناء دولة اشتراكية حديثة بشكل كامل. الصين اليوم بالعربية. تاريخ الدخول 1\1\2021. https://bit.ly/38Pbla8

يي، وانغ. 2022. وزير الخارجية الصيني: الصين تقف على الجانب الصحيح من التاريخ بشأن قضية أوكرانيا. الصين بالعربية. تاريخ الدخول 5\6\2022. https://bit.ly/3xcqhAZ

References:

Books:

Acharya, Amitav. 2018. The End of American World Order, 2nd Edition. Washington: Polity Books.

Callahan, William. 2012. China: The Pessoptimist Nation. Oxford: Oxford University Press.

Crawford, James. 2007. The Creation of States in International Law (2nd edn). Oxford: Oxford Academic.

Emote, Bill. 2009. How the power struggle between China, India, Japan will shape our next decade. England: Penguin Books.

Gilpin, Robert. 1981. War and Change in World Politics. New York: Cambridge University Press.

Goldstein, Melvyn. 1989. A History of Modern Tibet 1913-1951: The Demise of the Lamaist State. Berkeley: University of California Press.

Gramsci, Antonio. 1973. Letters from prison. Selected, translated from the Italian, and introduced by Lynne Lawner. New York: Harper & Row.

Haass. Richard. 2013. Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order. New York: Basic books.

Huang, Yanzhong. 2020. Toxic Politics. Cambridge: University Press.

Ikenberry, G. John. 2011. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Isaacs, Harold. 2009. The Tragedy of the Chinese Revolution. Chicago: Haymarket Books.

Migjiang, Li. 2009. Soft power: China’s emerging strategy in international politics. UK: Lexington books.

Morgenthau, Hans. 1962. Politics among nations: the struggle for power and peace. New York: Alfred A. Knopf.

Nye, Joseph. 1991. Bound To Lead: The Changing Nature Of American Power. Washington: Basic books.

Organski, A. F. K. 1968. World Politics. New York: Alfred A. Knopf.

Padelford, Norman, Lincoln, George. 1954. International politics : foundations of international relations. New York: The Macmillan company.

Rosen, Stephen. 1977. The logic of international Relations. Massachusetts: Withdrop Pub. Inc.

Terrill, Ross. 2004. The New Chinese Empire and what it Means For the United States. New York: Books Basic.

Tunsjo, Oystein. 2018. The Return of Bipolarity in World Politics: China, the United States, and Geostructural Realism. New York: Columbia University Press.

Waltz, Kenneth. 1979. Theory Of International Politics. Washington: Wesley Publishing Company.

Xiaoping, Deng. 1991. Selected Works of Deng Xiaoping 1975-1982. Chicago: China Books & Periodicals.

Articles:

Abbasi and others.2017. Shift of Power from West to East and Rise of China. Journal of Political Studies. Vol.(24): 543-555.

Akhtar, Shayerah, Kronstadt, K. Alan. 2022. U.S.-India Trade Relations. Washington: Congressional Research Service.

Albert, Eleanor and others. 2020. The Chinese Communist Party. Council on Foreign Affairs.

Alimov, Rashid. 2018. The Shanghai Cooperation Organization: Its role and place in the development of Eurasia. Journal of Eurasian Studies. No.(9): 114-124.

Baxter, Christopher, Silverman, John. 2022. Riding the Tiger: China's Regulatory Crackdown. Washington: Morgan Stanley Wealth Management.

Becker, Jasper. 2004. "China's Growing Pains: More Money, More Stuff, More

Beckley, Michael. 2010. Economic Development and Military Effectiveness. The Journal of Strategic Studies. Vol.(33), No.(1): 43-79.

Beckley, Michael. 2012. The Unipolar Era: Why American Power Persists and China's Rise is limited?. New York: Columbia University.

Bennett, John and Huw Dixon and Helen XY Hu. 2008. The Effects of Reforming the Chinese Dual-Track Price System. London: Centre for Economic Development & Institutions- Brunel University.

Bhattacharya, Abanti. 2013. China and its Peripheries China and its Peripheries

Biden, Joseph. 2021. Remarks by President Biden in Address to a Joint Session of Congress. Washington: The white House- office of the press.

Blinken, Antony. 2022. The Administration's Approach to the People's Republic of China. Washington: U.S. Department Of State.

Blinken, Antony. 2022. Vital Partners, Shared Priorities: The Biden Administration's Sub-Saharan Africa Strategy. Washington: U.S. Department Of State.

Bozhkov, Nikolay. 2020. China's Cyber Diplomacy: A Primer. Brussels: EU Cyber direct.

Bureau of East Asian and Pacific Affairs. 2022. U.S. Relations With Taiwan. Washington: U.S. Department of State.

Buzan, Barry. 2010. China in International Society: Is 'Peaceful Rise' Possible?. The Chinese Journal of International Politics. No.(3): 5-36.

Center for Climate and Energy Solutions. 2015. China's Contribution to the Paris Climate Agreement. Virginia: Center for Climate and Energy Solutions.

Chen, Yigu, and others. 2020. Urbanization and the Urban–Rural Income Gap In China: A Continuous Wavelet Coherency Analysis. Sustainability. Vol.(12), No.(8261): 1-13.

Cheng, Joseph. 2013. China's Regional Strategy and Challenges in East Asia. China Perspective. No.(2): 53-56.

Christensen, Tomas. 1996. China RealPolitik. Foreign Affairs. Vol.(75), No.(5): 37-52.

Christiansen, Tomas, Maher, Richard. 2017. The rise of China—challenges and opportunities for the European Union. Springer. No.(17): 121-131.

Chulanova, Zaure. 2017. The Human Capital as a Factor of Competitiveness and Economic Development. East Asian Journal of Business Management . Vol.(7), No.(3): 23-31

Cline, Ray. 1994. The power of nation in 1990s: A strategic assessment. Lanham: university press of America.

Congressional budget office. 2021. The Disruption Of Household Income, 2018. Washington: Nonpartisan Analyses For The U.S. Congress.

Dams, Tie, Putten, France. 2015. China and Liberal Values in International Relations. Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael.

Delman, Jorgen. 2005. China's party-state and the private business sector: 'Dog wags tail' or 'tail wags dog'?. Norwegian Journal of Geography. Vol.(59), No(3): 207-216.

Deutsch, Karl, Singer, David. 1964. Multipolar Power Systems and International Stability. World Politics. Vol.(16), No.(3): 390-406.

Dong, Daxin. 2021. The Adverse Impact of Air Pollution on China's Economic Growth. MDPI- Sustainability. Vol.(13): 1-27.

Duchâtel, Mathieu. 2016. China's Policy in the East China Sea-The Role of Crisis Management Mechanism Negotiations with Japan (2008-2015). China Perspectives. No.(3): 13-21.

Fan, He, Qianlin, Ye. 2017. World Economic Order: Present and Future. In Parallel Perspectives on the Global Economic Order. Washington: Center For Strategic and International Studies.

Fligstein, Neil, Alina Polyakova, wayne Sandholtz. 2011. European integration, Nationalism, and European Identity. California: Institute for Research on Labor and Employment, UC Brekely.

Friedberg, Aaron. 2005. The Future of U.S.-China RelationsIs Conflict Inevitable?. International Security. Vol.(30), No.(2): 7-45.

Fuh, John, Hsieh, Sheng. 2019. Is Taiwan a Model for China's Democratization?. Western Michigan University: Democracy in a Changing World Conference.

Gerstle, Daylan. 2018. It's a (Debt) Trap! Managing China-IMF Cooperation Across the Belt and Road. New Perspectives in Foreign Policy. No.(16): 12-17.

Ginsburg, Tom. 2018. Contribution Brief. Stockholm: The International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA).

Ginsburgs, G. 1960. “Peking – Lhasa – New Delhi.” Political Science Quarterly. Vol.(75), No.(3): 338-54.

Glosny, Michael. 2010. China and the BRICS, A Real (but limited) Partnership in the a Unipolar World. The University Of Chicago, Polity. Vol.(42), No.(1): 100-129.

Goh, Evelyn. 2020. China’s East Asia Challenge: Managing A Complex Regional Order. Global Asia. Vol.(15), No.(2): 52-56.

Goldstein, Melvyn. 1998. The Dalai Lama’s Dilemma. Foreign Affairs. Vol.(77), No.(1): 83-97.

Gorner, Stephan. 2022. Something’s coming: How US companies can build resilience, survive a downturn, and thrive in the next cycle. Washington: McKinsey and Company.

Gramsci, Antonio. 2011. War of movement and war of position. Texts chosen and presented by Razmig Keucheyan. Paris: La Fabrique.

Greenstone, Michael, and others. 2022. The 2008 Olympics to the 2022 Olympics China's Fight to Win its War Against Pollution. Chicago: Air quality life index.

Haass, Richard. 2008. The Age Of Nonpolarity, What Will Follow U.S. Dominance?. Source: Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3 (May - Jun., 2008), pp. 44-56.

Han, Lingxuan. 2018. Viewing the Sustainable Development of the Qinghai-Tibet Plateau from Water Resources System. IOP Conference Series: Earth and Environmental Science. No.(170): 1-5.

Harsha, Dan. 2020. National & World Affairs Taking China's pulse. Harvard: The Harvard Gazette.

Hart, Jeffery . 1976. Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations. International Organization, vol. 30, no. 2 (pp. 289-305).

He, Baogang. 2003. Why Is Establishing Democracy So Difficult in China?. Contemporary Chinese Thought. Vol.(35), No.(1): 71-92.

Heginbotham, Eric. 2022. The U.S.-China Military Scorecard. California: RAND Corporation.

Hoffman, Frank. 2016. Foresight into 21st Century End of the Greatest Illusion?. Philadelphia: Foreign Policy Research Institute.

Hong, Yinxing. 2020. Socialist political economy with Chinese characteristics in a new era. China Political Economy. Vol.(3), No.(2): 295-277.

Hongying, Wang, Yeh, Chung Lu. 2008. The Conception of Soft Power and its Policy Implications: a comparative study of China and Taiwan. Journal of Contemporary China. Vol.(17), No(56): 425-447.

Howell, Sabrina. 2009. Jia You, Add Oil: Chinese Energy Security Strategy, In Energy Security Challenges for the 21st Century. California: ABC-CLIO, LLC.

Huntington, Samuel P. 1999. The Lonely Superpower. Foreign Affairs. Vol.(78), No.(2): 35-50.

Hurst, William. 2018. The Abolition of the Two-term Limit: A Sea Change?. Made in China Journal. Vol.(3), No.(1): 12-14.

Ikenberry, G. John. 2004. The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?. Foreign Affairs. Vol.(87), No.(1): 23-37.

---. 2004. The Rise of China and the future of the West. Foreign Affairs. Vol.(58), No.(3): 353-362.

Information office of the state council, the people republic of china. 2011. Chinas peaceful development. Beijing: foreign languages press.

International Institute for Democracy and Electoral Assistance. 2021. The Global State Of Democracy 2021 Building Resilience in a Pandemic Era. Stockholm: IDEA.

Irwin, Véronique, and others. 2021. Report on Indicators of School Crime and Safety: 2020. Washington: National Center for Education Statistics.

Johnson, Christopher. 2022. 2022, Xi Jinping's Annus Horribilis: Or is it?. New York: Asia Socity Policy Institute.

Jiatao, Li. 2022. The Belt and Road Initiative and international business policy: A kaleidoscopic perspective. Journal of International Business Policy. Vol.(5), No.(1): 1-17.

Johnston, Alastair. 2003. “Is China a Status Quo Power?”. International Security. Vol. (27), No.(4): 5-56.

Jones, Robert, Najle, Maxine. 2021. American Democracy in Crises. Washington: PRRI.

Jordan. John. 1994. Machine-age ideology: Social engineering and American liberalism, 1911–1939. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Jurkowitz, Mark, and others. 2020. U.S. Media Polarization and the 2020 Election: A Nation Divided. Washington: Pew Research Center.

Kim, Heungkyu. 2007. On China Internal Stability. Berlin: 2nd Berlin Conference on Asian Security.

Kindleberger, Charles. 1981. Dominance and Leadership in the International Economy: Exploitation, Public Goods, and Free Rides. International Studies Quarterly. Vol.(25), No.(2): 242-254.

Kissinger, Henry. 2010. Power Shift. Survival. Vol.(52), No.(6): 205-212.

Klein, Joel, and others. 2012. U.S. Education Reform and National Security. Independent Task Force CFR. New York: Council on Foreign Relation.

Kupchan, Cliff. 2021. Bipolarity is Back: Why It Matters. The Washington Quarterly. Vol.(44), No.(4): 123-139.

Kristof, Nicholas. 1993. The Rise of China. Foreign Affairs. Vol.(72), No.(5): 59-74.

Lam, Willy. 2022. As Rival Factions Gain Traction, Xi Seeks to Secure Support from the Military. China Brief. Vol.(22), No.(2): 6-10.

Lampton, David. 2007. The Faces Of Chinese Power. Foreign Affairs. Vol.(86), No.(1): 115-127.

Laughlin, Shepherd. 2008. Educational Exchange between the United States and China. New York: Institution Of International Education.

Lavi, Galia, and others. 2015. China and Israel: On the Same Belt and Road?. Strategic Assessment. Vol.(18), No.(3): 81-91.

Lawrence, Susan, Martin, Michael. 2013. Understanding China's Political System. Washington: Congressional Research Service.

Lemke, Douglas. 1997. The Continuation of history: Power Transition Theory and the End of The Cold War. Journal of Peace Research. Vol.(34), No.(1): 23-36.

Layne, Christopher. 2018. The US–Chinese power shift and the end of the Pax Americana. International Affairs. Vol.(94), No.(1): 89-111.

Liang, Jiao. 2012. China's Rising Military Power and Its Implications. Stockholm: institute for Security and Development Policy.

Lin, Justin. 2011. China and the Global Economy. Asia Economic Policy Conference. San Francisco: Library of Congress Control.

Lippit, Victor. 1997. Market Socialism in China?. Radical Political Economics. Vol.(29), No.(3): 112-123.

Livingston, Scott. 2020. The Chinese Communist Party Targets the Private Sector. Washington: Center For Strategic and International Studies.

Makin, Tony. 2006. China's Growing Trade Surplus: Causes, Consequences and Policy Implications. Melbourne: Victoria University.

Malik, Ammar, and others. 2021. Banking on the Belt and Road: Insights from a new global dataset of 13,427 Chinese development projects. Scotland: William & Mary's Global Research Institute.

Malone, David, Mukherjee, Rohan. 2010. India and China: conflict and cooperation. Survival. Vol(52), No(1): 137-158.

McGregor, Richard, Blanchette, Jude. 2021. Future Scenarios for Leadership Succession in Post-Xi Jinping Era. CSIS: Washington.

Mearsheimer, John. 2006. China's Unpeaceful Rise. Current History. Vol.(105), No.(690):160-162.

Mearsheimer, John. 2014. America Unhinged. The National Interest. No.(129): 9-30.

Meirowitz, Mark. 2017. Book Review: A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order. PRISM. Vol.(7), No.(1): 178-180.

Mingjiang, Li. 2008. China Debates Soft Power. Chinese Journal of International Politics, Vol.(2), No.)2): 287-308.

Morrison, Wanye. 2019. China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States. Washington: Congressional Research Service.

Mortazavi, Gholamreza, Rezakhani, Jafar, & Mohagheghnia, Hamed . 2018. The Role of Cultural Power and Its Influence on Global Developments. Journal of History Culture and Art Research. Vol. (7), No.(1),: 242-260.

NATO. 2022. NATO 2022, Strategic Concept. Madrid: NATO.

Nguyen, Hong, Nguyen, Pham. 2022. It Takes Two to Tango: Vietnam-US Relations in the New Context. Singapore: ISEAS - Yusof Ishak Institute.

Ross, Robert. 1997. Beijing as a Conservative Power. . Foreign Affairs. Vol.(76), No.(2): 33-44.

Segal, Gerald. 1996. East Asia and the "Constrainment" of China. International Security. Vol.(20), No.(4): 107-135.

Shambaugh, David. 1996. Containment or Engagement of China? Calculated Beijing's Response. International Security. Vol.(21), No.(2): 180-209.

Nye, Joseph. 2004. The Decline of America's Soft Power: Why Washington Should Worry. Foreign Affairs. Vol.(83), No.(3): 16-20.

---. 1990. American Strategy after Bipolarity. International affairs. Vol.(66), No.(3): 513-521.

Obama, Barak. 2015. Statement by the President on the Trans-Pacific Partnership. Washington: The white House- office of the press.

OECD. 2009. PISA 2009 Results: Executive Summary. Paris: OECD.

OECD. 2012. PISA 2012 Results in Focus What 15-year-olds know and what they can do with what they know. Paris: OECD.

OECD. PISA 2018 Insights and Interpretations. Paris: OECD.

Office of the Secretary of Defense, Annual Report to Congress. 2015. Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2015. Washington: U.S. Department of Defense.

Office of the Secretary of Defense, Annual Report to Congress. 2019. Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2019. Washington: U.S. Department of Defense.

Office of the Secretary of Defense, Annual Report to Congress. 2020. Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2020. Washington: U.S. Department of Defense.

Pape, Robert. 2005. Soft Balancing Against the United States. International Security, Vol.(30), No.(1): 7-45.

Parker, Kim, and others. 2016. On Views of Race and Inequality, Blacks and Whites Are Worlds Apart. Washington: Pew Research Center.

Patriota, Antonio. 2017. Is the World Ready for Cooperative Multipolarity?. Rising Powers Quarterly. Vol.(2), No.(2): 15-29.

Patton, Steven. 2019. The Peace of Westphalia and it Affects on International Relations, Diplomacy and Foreign Policy. The Histories. Vol.(10), N(1): 91-99.

Pei, Minxin. Is China Democratizing?. Foreign Affairs. Vol.(77), No.(1): 68-82.

Pepe, Robert. 2005. Soft Balancing against the United States. International Security. Vol.(30), No,(1): 7-45.

Peyrouse, Sebastien. 2022. China's Impact on Democracy and Human Rights in Central Asia. Security and Human Rights. Vol.(10), No.(1163): 1-16.

Phillips, Lauren. 2008. International relations in 2030: The transformative power of large developing countries. London : Overseas Development Institute.

Prinso, Don Elisso. 2022. The challenges of the low birth rate in China. Public Health Challenges. Vol.(158), No.(2): 1-4.

Problems", National Geographic. Vol. (205) Issue(3): 68-95.

PWC. 2020. The World in 2050: Will the shift in global economic power continue? . London: PWC.

---. 2017. The Long View: How will the global economic order change by 2050?. London: PWC.

Reich, Simon, Lebow, Richard. 2014. Good-Bye Hegemony!: Power and Influence in the Global System. New Jersey: Princeton University Press.

Rigger, Shelley. 2012. Why Are We Still Talking About Taiwan?. Education About Asia. Vol.(17), No.(3): 44-45.

Ripsman, Norrin, and others. 2016. Neoclassical Realist Theory of International Politics. Oxford: Oxford University Press.

Rudd, Kevin. 2022. Reflections on China and U.S.-China Relations in 2021. New York: Asia Society Policy Institute.

---. 2015. U.S.-China 21, The Future of U.S.-China Relations Under Xi Jinping. Cambridge: Harvard Kennedy School- Center for Science and International Affairs.

Russel, Martin. 2021. Russia's armed forces, Defense capabilities and policy. Strasbourg: European Parliament.

Scobell, Andrew. 2002. China and Strategic Culture. Carlisle: U.S. War Collage: Strategic studies institute.

Serfaty, Simon. 2011. Moving into a Post-Western World. The Washington Quarterly. Vol.(34), No.(2): 7-23.

Singh, Teshu. 2012. China and Japan: Conflict in East China Sea. China Research Program- institute of Peace And Conflict studies. No.(198): 1-4.

Song, Yuegang, and Others. 2021. The Impact of the COVID-19 Pandemic on China's Manufacturing Sector: A Global Value Chain Perspective. Frontiers in Public Health. Vol.(9), No.(14): 1-13.

Sperling, Elliot. 2004. The Tibet-China Conflict:: History and Polemics. Washington: East West Center.

Stiglitz, Joseph. 2022. Inequality And Economic Growth. Columbia business school. No.(86):134-155.

Takahara, Akio. 2012. The Rise of China and Its Neighborhood Diplomacy. The Journal of Contemporary China Studies. Vol.(1), No.(1): 47-71.

Tammen, Ronald, Kugler, Jacek. 2006. “Power Transition and China-US Conflicts”. Chinese Journal of International Politics. Vol.(1), No.(1): 35–55.

The National Intelligence Council. 2009. China: The Impact of Climate Change to 2030 A Commissioned Research Report. Washington: Joint Global Change Research Institute and Battelle Memorial Institute, Pacific Northwest Division.

The Taiwan Affairs Office of the State Council and The State Council Information Office. 2022. The Taiwan Question and China's Reunification in the New Era. Beijing: The People's Republic of China.

The White House. 2021. Interim National Security Strategic Guidance. Washington: The white House- office of the press.

The White House. 2022. FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment. Washington: The white House- office of the press.

The World Bank. 2019. Belt And Road Economics. Washington: world bank group.

Tilt, Bryan. 2019. China’s air pollution crisis: Science and policy perspectives. ELSEVIER- Environmental Science & Policy. Vol.(92): 275-280.

Umbeach, Frank. 2004. the wounded bear and the rising dragon. Asia Europe Journal. Vol.(2). No.(1): 56.

United Nations. 2022. China's structural transformation what can developing countries learn?. Geneva: United Nations.

USCC. 2014. Report to congress of the U.S.-CHINA economic and security review commission. Washington: Congress.

vihna, Luis. 2018. Managing an “America First” Strategy: Donald Trump’s transition from a private to a public executive. Portuguese Journal of Political Science. No.(10): 13-43.

Virmani, Arvind. 2005. China’s Socialists Market Economy: Lessons Of Success. New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER).

Walt, Stephen. 2011. The End of American Era. The national interest. No.(116): 6-17.

---. 2010. Balancing Threat: The United States and the Middle East. Yale Journal of International Affairs, Vol.(5), No.(2): 10-16.

Waltz, Kenneth. 2000. Structural Realism after the Cold War. International Security, Vol.(25), No.(1): 5-41.

Wang, Yizhou. 2013. Six decades of china’s diplomacy: Review and reflections. Economic and Political studies. Vol. (1), No.(1):120-123.

Wayman, Frank. 1984. Bipolarity and War: The Role of Capability Concentration and Alliance Patterns among Major Powers, 1816-1965. Journal of Peace Research. Vol.(21), No.(1): 61-78.

Weng, Lingfei. 2021. Challenges faced by Chinese firms implementing the 'Belt and Road Initiative': Evidence from three railway projects. Research in Globalization. Vol.(3):1-12.

Woetzel, Jonathan. 2019. China and the world: Inside the dynamics of a changing relationship. Washington: McKinsey.

Wolff, Peter. 2016. China's 'Belt and Road' Initiative – Challenges and Opportunities. Berlin: German Institute for development and Sustainability.

Wong, Nicholas and Others. 2019. China's Belt And Road Initiative: The Infrastructure and Challenges. London: Clifford Chance.

World Bank Group. 2022. Finance For An Equitable Recovery. Washington: world Bank.

Xiaoming, Qu, and others. 2006. Characteristics and genesis of Gangdese porphyry copper deposits in the southern Tibetan Plateau: Preliminary

geochemical and geochronological results. ELSEVIER- Science Direct. Vol.(31), No.(1-3): 205-223.

Xie, yu and others. 2014. China's rise as a major contributor to science and technology. Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS). Vol.(111), No(26): 9432-9442.

Yetiv, Steve, Lu, Chunlong. 2007. China, Global Energy and the Middle East. Middle East Journal. Vol.(61), No(2): 199-218.

Yilmaz, Serafettin, Xiangyu, Wang. 2019. Power Transition Theory Revisited. China Quarterly of International Strategic Studies, Vol.(5), No.(3): 317-341.

Zhenqiang, Pan. 2016. China's no first use of unclear. In Understanding chines nuclear thinking. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.

Internet Website:

Alden, Edward. 2022. Why This Global Economic Crisis Is Different. Access date 27\11\2022. https://bit.ly/3ijGmRz

Allen, Michel, and others. 2022. After Afghanistan, US military presence abroad faces domestic and foreign opposition in 2022. The conversation. Access date 10\6\2022. https://bit.ly/3ztPRUy

Allison, Graham, and others. 2013. Singapore's Lee Kuan Yew Talks America's Strengths And Weaknesses. Forbes. Access date 2\6\2022 https://bit.ly/38XDwxj

Amadeo, Kemberly, Boyle, Michael. 2021. What Is the Current U.S. Trade Deficit?. The Balance. Accessed on 7\2\2021 https://bit.ly/39WCijg

American Association for Advancement of science. Historical Trends in Federal R&D. Access date 7\9\2022. https://bit.ly/2tV9aDb

Arslanalp, Serkan, Simpson-bill, Chima. 2021. US Dollar Share of Global Foreign Exchange Reserves Drops to 25-Year Low. IMF blog. Access Date 3\7\2021 https://bit.ly/3AoZq5u

Ashta, Kartik, and Others. 2021. China's Expanding Influence in the UN System. Access date 2\2\2023. https://bit.ly/3xwxjRp

Barrington, Kate. 2022. The 15 Biggest Failures of the American Public Education System. Public School Review. Access date 20\6\2022. https://bit.ly/3batxoX

Bert, Wayne. 2000. Perspectives on the Chinese Challenge to the International Order. International Studies Association. Access date 24\11\2022 https://bit.ly/3XtvYqj

Biden, Joseph. 2022. Biden again says we will defend Taiwan. Youtube. Access Date 2\10\2022. https://bit.ly/3y9GDM1

---. 2021. US President Joe Biden's speech to Congress to mark his first 100 days in office. Access date 9\7\2021 https://bit.ly/3qYbRRb

Blivas, Alec. 2022. The Biden Administration's Indo-Pacific Strategy Lacks Clarity on China. The Diplomat. Access date 25\2\2022 https://bit.ly/3HkQVdR

Bolton, John, Zitelman, Derik. 2022. Why Taiwan Matters: Clarifying American Interests and What's at Stake for the United States. Small Wars Journal. Access date 3\10\2022. https://bit.ly/3UW8IQp

Capaccio, Anthony. 2021. First Taiwan Arms Sale in Biden Administration Is Approved. Blomberg. Access date 19\8\2022. https://bloom.bg/3wmLTuL

Chan, Michelle. 2019. China's institutions and banks need help from the world's civil society to ensure the Belt and Road Initiative remains green. South China Morning Post. Access date 3\6\2022. https://bit.ly/3MnYVNS

Chaudhury, Dipanjian. 2022. India signs MOU with Iran for maritime coop; eyes long term contract on Chabahar Port. The Economic Times. Access date 25\8\2022. https://bit.ly/3QTDRle

Chazan, Guy. 2022. How war in Ukraine convinced Germany to rebuild its army. The Economist. Access date 27\11\2022. https://on.ft.com/3EL6LPJ

China Education Center. 2021. Higher Education In China. Access Date 16\9\2021 https://bit.ly/2XkdsWQ

China Power. 2021. Does China have an aging problem?. Access date 30\9\2021 https://bit.ly/39Tlw40

--. 2021. How Well-off is China's Middle Class?. Access date 8\10\2021 https://bit.ly/3DqeJLY

--. 2017. How Will the Belt and Road Initiative Advance China's Interests?. Access date 12\11\2021 https://bit.ly/2YLk6GQ

China statistical yearbook. 2014. Access date 28\5\2021 http://bit.ly/2aHtjoK

China's 14th Five-Year Plan. 2020. Outline of the People's Republic of China 14th Five-Year Plan for National Economic and Social Development and Long-Range Objectives for 2035. Access date 7\9\2022. https://bit.ly/3eo8Nvv

Clinton, Hillary. 2011. America's Pacific Century. Foreign policy. Access date 16\8\2021. https://bit.ly/3ce7Lle

Crawford, Neta. The Iraq War has cost the US nearly $2 trillion. Watson institute international and public affairs- Cost Of War. Access date 13\6\2022. https://bit.ly/2F8IkiL

Curran, Enda, Hancok, Tom. 2022. World economy faces supply hit as China battles Covid again. The Economic Times. Access Date 27\5\2022. https://bit.ly/3lQxeCw

Darby, Christopher, Sewall, Sarah. 2021. The Innovation Wars- America's Eroding Technological Advantage. Foreign Affairs. Access Date 7\8\2021 https://fam.ag/3CnIlEp

Data Lab. 2022. Federal Deficit Trends Over Time. The Official Website of the U.S. Government. Access date 9\6\2022. https://bit.ly/3tstD1v

Denmark, Abraham. 2018. 40 years ago, Deng Xiaoping changed China — and the world. The Washington post. Access date 5th, August 2021. https://wapo.st/2TUcSh4

Department of Science and Technology, Government of India. 2021. US India Artificial Intelligence (USIAI) Initiative launched. Access date 24\8\2022. https://bit.ly/3QLTnQ0

DMDC. 2022. DOD Personnel, Workforce Reports & Publications. Access date 10\6\2022. https://bit.ly/3xnSXqy

Duffin, Wrin. 2022. Outlays of the U.S. Department of Education in fiscal years 2000 to 2027. Statista. Access date 20\6\2022. https://bit.ly/3O9w55j

El-Erian, Mohamed. 2022. Not Just Another Recession. Foreign Affairs. Access date 27\11\2022. https://fam.ag/3F62sQa

Ellis, Samson, and others. 2022. Pelosi Vows US Won't Abandon Taiwan in Face of China Threats. Bloomberg. Access date 20\8\2022. https://bloom.bg/3PKhUUs

Elving, Ron. 2018. What Happened With Merrick Garland In 2016 And Why It Matters Now. NPR. Access date 21\6\2022. https://n.pr/2MuJl4n

European Commission. 2016. The EU in 2015. Publications Office of the European Union. Accessed on 20\2\2021 https://bit.ly/2M9BUoJ

Feldscher, Jacqueline. 2022. Biden's Indo-Pac Strategy Will Rely On Partnerships To Counter China. Defense One. Access date 25\2\2022 https://bit.ly/3veUcJj

Ford, Lindsey, Goldgeier, James. 2021. Retooling America's alliances to manage the China challenge. Brookings. Access date 3\6\2022. https://brook.gs/3xg6rG3

Ford, Lindsey. 2020. The TRUMP Administration And The Free And OPEN INDO-PACIFIC. Brooking- Foreign Affairs. Accessed on 12\11\2020 https://brook.gs/2Kf7Qqs

Freymann, Eyck. 2020. The Future of the Quad: The Importance of Calibrated Expectations. Hoover Institution. Access date 6\2\2023. https://hvr.co/3YBvS06

Funaiole, Mathew And Others. 2021. China's Third Aircraft Carrier Takes Shape. CSIS. Access date 12\11\2021 https://bit.ly/3HjzI5C

Gabuev, Alexander. 2022. China's New Vassal. How the War in Ukraine Turned Moscow Into Beijing's Junior Partner. Foreign Affairs. Access date 14\8\2022 https://fam.ag/3PmJfMi

Gabuev, Alexander. 2022. Neighbors, Partners, Competitors: Drivers and Limitations of China-Russia Relations. Carnegie Endowment for International Peace. Access date 27\8\2022. https://bit.ly/3Auei3h

Gandhi, Prerna. 2020. The Future Of China-Japan relations. Vivekananda International Foundation Access date 11\6\2021. https://bit.ly/3geG4rG

Gelb, Leslie. 2009. Necessity, Choice, and Common Sense: A Policy for a Bewildering World. Foreign Affairs. Accessed on 5\2\2021 https://fam.ag/3oUFost

Global Fire Power. 2022. Comparison of China and Japan Military Strengths. Access date 25\8\2022. https://bit.ly/3PTicIo

Goldman, Russell. 2020. India-China Border Dispute: A Conflict Explained. Access date 3\6\2021 https://nyti.ms/3wVGGIc

Grossman, Derek. 2021. Taiwan Is Safe Until at Least 2027, but with One Big Caveat. The Rand Blog. Access date 7\1\2022 https://bit.ly/3JMh6MV

Haass, Richard. 2008. The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance?. Foreign Affairs. Accessed on 10\2\2021 https://fam.ag/2NkLnKo

Hancock, Tom and others. 2021. China's Three-Child Policy May Do Little to Boost Birthrate. Bloomberg News. Access date 30\9\2021 https://bloom.bg/3kVoCeb

Hass, Ryan. 2021. How China is responding to escalating strategic competition with the US?. Brookings. Access date 2\6\2022. https://brook.gs/3tfh7ST

He, Laura. 2020. Xi Jinping wants China's private companies to fight alongside the Communist Party. CNN. Access date 1\10\2021 https://cnn.it/3B2k3UX

Huang, Yanzhong. 2021. The Environmental Challenges of China's Recovery After COVID-19. Access date 27/3/2021 https://bit.ly/3tWn6tO

Human Rights Watch. 2021. Terrorism / Counterterrorism. Accessed on 10\7\2021. https://bit.ly/2UlCm7c

---. 2020. Chinese Government Poses Global Threat to Human Rights. Access date 3/4/2021 https://bit.ly/2R6j1VN

---. 2018. “Eradicating Ideological Viruses” China’s Campaign of Repression Against Xinjiang’s Muslims. Access date 3/4/2021 https://bit.ly/3cJte2O

---. 2017. The Dangerous Rise of Populism. Accessed on 8\7\2021. https://bit.ly/3hFDQB2

---. 2016. China events of 2015. Access date 3/4/2021 https://bit.ly/3rOPFaY

IMF. 2022. Policymakers Need Steady Hand as Storm Clouds Gather Over Global Economy. Access date 27\11\2022. https://bit.ly/3U6NLk9

Joshi, Manoj. 2023. The collapse of China’s Zero-COVID policy. Observer Research Foundation. Access date 6\2\2023. https://bit.ly/3S5r68C

Jun, Zhang. 2019. China's Damaging Policy Disruptions. Project Syndicate. Access date 3\6\2022. https://bit.ly/3akSFcc

Jun, Zhang. 2021. Why China Continues to Rise?. Project Syndicate. Access date 31\5\2022. https://bit.ly/3x2Co3e

Katagiri, Nori. 2019. Evolution of Sino-Japanese Relations: Implications for Northeast Asia and Beyond. E-International Relations. Access date 25\8\2022. https://bit.ly/3AQOEHg

Kemp, John. 2021. Column: China's five-year plan focuses on energy security. Reuters. Access date 30\9\2021 https://reut.rs/3FEsokv

Kennedy, Scott. 2022. China's Economy and Ukraine: All Downside Risks. Center For Strategic and International Studies. Access date 15\8\2022 https://bit.ly/3C6MQL9

Kishi, Nobou. 2021. Japan urges Europe to speak out against China's military expansion. The Guardian. Access date 26\8\2022. https://bit.ly/3wz0ovp

Kusa, Ilia. 2022. China's Strategic Calculations in the Russia-Ukraine War. Kennan Institute. Access date 15\8\2022 https://bit.ly/3w4CYOy

Kynge, James. China to rival US as cyber superpower. NIKKE Asia. Access Date 7\8\2021 https://s.nikkei.com/3xsV4Y3

Larsen, Fred. 2021. What Does the Belt and Road Initiative Mean for the Future of the International Integration System?. Harvard International Review. Access Date 3\6\2022. https://bit.ly/3NU5F7i

Lascurettes, Kyle, Poznansky, Michael. 2021. International Order in Theory and Practicelocked. Access date 25\11\2022. https://bit.ly/3U5ERUb

Layne, Christopher. 2012. The End of Pax Americana: How Western Decline Became Inevitable. The Atlantic. Accessed on 26\6\2021 https://bit.ly/3zUAEd0

Layne, Christopher. 2012. The Global Power Shift from West to East. The international interest. Accessed on 12\11\2020 https://bit.ly/35luwgK

Lee, Ji-young, and others. 2022. Decoupling Chinese Technology and US Alliance Management. Australian Institute For International Affairs. Access date 4\6\2022. https://bit.ly/3Q6ce8K

Leung, Ka Ching. 2019. How the World's Largest Fintech Company is Greening China. Earth Organization. Access date 26/3/2021 https://bit.ly/3tZzdX3

Levine, Rosie, and Others. 2022. Three Key Takeaways from the Biden-Xi Summit. United State Institute of Peace. Access date 18\2\2023 https://bit.ly/3SeeA6W

Maccoy, Jennifer. 2018. Extreme political polarization weakens democracy – can the US avoid that fate?. The Conversation. Access date 21\6\2022. https://bit.ly/3y5F3Lg

Macro Trends. 2022. China Trade Balance 1960-2022. Access date 6\9\2022. https://bit.ly/3qgz8hE

Magnus, George. 2021. China's Go-It-Alone Five-Year Plan. Project Syndicate. Access date 9\92021 https://bit.ly/3E5umcz

Maizlan, Lindsay. 2022. China and Russia: Exploring Ties Between Two Authoritarian Powers. Council on Foreign Relations. Access date 27\8\2022. https://on.cfr.org/3Rg1jJb

Maizland, Lindsay. 2021. China's Repression of Uyghurs in Xinjiang. Access date 3/4/2021 https://on.cfr.org/3mhkcgA

Manning, Robert. 2009. Nonpolar World: Or Just Messy and Complex?. Atlantic Council. Access date 18\11\2022. https://bit.ly/3tJZhaB

Mansingh, Surjit. 2006. India and China: Rivalry and Cooperation.Foreign Policy Association- Great Decisions. Access date 25\8\2022. https://bit.ly/3Q4qCgx

Mason, Ra. 2022. Japan's doubling of its defence budget will make the world a more dangerous place – here's why. The Conversation. Access date 24\8\2022. https://bit.ly/3dN9bn3

Mcmanus, Doyle. 2021. Column: A new military alliance, a summit meeting: The U.S.-China face-off is looking like the Cold War. Los Angeles Times. Access date 4\6\2022. https://lat.ms/3GO3hMV

Mearsheimer, John. 2021. The Inevitable Rivalry. Foreign Affairs. Access date 10\11\2022. https://fam.ag/3fTxNMh

---. 2012. Realism and the Rise of China. YouTube video. Access date 6\3\2021. https://bit.ly/30mc4Bc

---. 2005. The Rise of China Will Not Be Peaceful at All. The Australian. Accessed on 20\2\2021 https://bit.ly/3k7uizJ

Military and Security Developments Involving the People's Republic of China. 2021. A Report to Congress. Access date 12\11\2021 https://bit.ly/3F6UiEw

Mitchell, Wess. 2018. The Transatlantic Bond: Preserving the West. Access date 5\12\2020. https://herit.ag/2VF8vnr

Monaghan, Andrew. 2013. Russia and Eurasia. The New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity Chatham House. Access date 1\12\2022. http://bit.ly/2aNhr0U

Moschella, David. 2021. Limits to Alliances: In China, the United States and Its Allies Are Just Not Aligned. Information Technology and Innovation Foundation. Access date 5\6\2022. https://bit.ly/3astxjD

Mousavizadeh, Philip. 2022. The Biden Administration's China Policy: An Inventory of Actions to Address the Challenge. Just Security. Access date 21\8\2022. https://bit.ly/3CpTz35

Mozur, Paul, Zhong, Raymond. 2019. Huawei and China, Facing U.S. Charges, Have Few Ways to Retaliate. The New York Times. Accessed on 5\12\2020 https://nyti.ms/2IdweYG

Mozas, Brian. 2020. Bipolarity is the Wrong Concept for U.S.-China Relations. Council on Foreign Relation. Access date 18\2\2023. https://on.cfr.org/3SetDgH

Munoz, Felipe. 2021. Chinese manufacturers account for almost half of global EV sales. Jato Dynamics. Access date 15\8\2022 https://bit.ly/3SQLk5V

Munday, Max. 2014. Japan and the Rise of China. E-international Relations. Access Date 2\2\2023. https://bit.ly/3S3Yuws

NAEP. 2021. Highlights from the 2021 NAEP Monthly School Survey. The National Report Of Cards. Access Date 20\6\2022. https://bit.ly/3y5Cpp2

NAEP. 2019. NAEP Report Card: 2019 NAEP Mathematics Assessment. The National Report Of Cards. Access Date 20\6\2022. https://bit.ly/3xZKNoT

National Bureau of Statistics of China. 2022. China's R&D Expenditure Reached 2.79 Trillion Yuan in 2021. Access date 7\9\2022. https://bit.ly/3cOrHLS

Nye, Joseph. 2017. The Kindleberger Trap. Harvard Kennedy School BELFER Center For Science and International Affairs. Access date 26\8\2022. https://bit.ly/3Tkll74

---.2013. Work with china, don't contain it. The New York Times. Accessed 3\11\2019. https://nyti.ms/2rWkOQD

---. 2011. Has Economic Power Replaced Military Might?. Project Syndicate. Access date 1\5\2022 https://bit.ly/3scrrKM

---. 1990. Soft Power. Foreign policy journal. Accessed 20\10\2019 https://bit.ly/34XNUha

Oi, Mariko. 2022. China lockdowns: The economic cost of a zero-Covid policy. BBC News. Access date 27\5\2022. https://bbc.in/3t0IjF1

Olsen, Henry. 2022. Biden's efforts to build alliances against China are bearing fruit. The Washington Post. Access date 3\6\2022. https://wapo.st/3PXk7Nr

Patton, Mike. 2021. U.S. National Debt Expected To Approach $89 Trillion By 2029. Forbs. Access date 3\7\2021. https://bit.ly/3xamDpT

Pence, Mike. 2018. Vice President Mike Pence's Remarks on the Administration's Policy Towards China October 4 Event. Hudson Institute. Access date 3\6\2022. https://bit.ly/3NT5AR7

Petri, Peter, Plummer, Michael. 2020. East Asia decouples from the United States: Trade war, COVID-19, and East Asia's new trade blocs. Peterson Institute for International Economics. Access date. 18\1\2023. https://bit.ly/3Izv7yU

Ping, Xi Jin. 2021. Chinese President Xi Jinping delivers a New Year's speech. Access date 1\1\2021 https://bit.ly/34f5phx

Ping, Xi. 2021. Xi Jinping Calls Taiwan's Independence a "Dead End". The New York Times. Access date 3\10\2022. https://nyti.ms/3SQwknW

Population Pyramid. 2021. China 2020. Access date 9\9\2021 https://bit.ly/3hiOcHI

Pu, Xiaoyu. 2013. Can China be a normative power?. Open Democracy. Access date 13\1\2022 https://bit.ly/3fnIQcR

Rajan, Raghuram . 2021. China's Risky Business Crackdown. Project Syndicate. Access date 14\1\2022. https://bit.ly/33ev5uG

Roberts, Dexter. 2020. How much support does the Chinese Communist Party really have?. Atlantic Council. Access date 1\10\2021. https://bit.ly/3DidOwl

Russel, Danny, Cutler, Wendy. 2022. Biden's Asia Policy, 1 Year In. The Diplomat. Access date 25\2\2022 https://bit.ly/3sj7qTh

Said, Summer. 2022. Saudi Arabia Considers Accepting Yuan Instead of Dollars for Chinese Oil Sales. WSJ. Access date 26\5\2022 https://on.wsj.com/3wK9ztA

Sanchez, Edgar. 2022. Escalating Grade Inflation Means Objective Measures Must be Considered in College Applications. ACT. Access date 14\6\2022 https://bit.ly/3aSAvyN

Shirk, suzen. 2019. Transcend and React: The Crisis in US-China Relations. Youtube. Access date 20\5\2022. https://bit.ly/3yR7a1O

SIPRI. 2022. World military expenditure passes $2 trillion for first time. Access date 10\6\2022. https://bit.ly/3xGm0qA

SIPRI. 2021. World military spending rises to almost $2 trillion in 2020. Access date 12\11\2021 https://bit.ly/3Dd3Zk6

Siripurapu, Anshu. 2022. The U.S. Inequality Debate. Council On Foreign Relation. Access Date 21\6\2022. https://on.cfr.org/3xGwmpy

Siripurapu, Anshu. 2020. The Dollar: The World's Currency. Council on forging relations. Access date 28\1\2022 https://on.cfr.org/35lbk55

Smith, Jeff. 2022. The Indo-Pacific Strategy Needs Indo-Specifics. Defense One. Access date 25\2\2022 https://bit.ly/3hokekZ

Smith, Jeff. 2018. China's Belt and Road Initiative: Strategic Implications and International Opposition. The Heritage Foundation. Accessed on 10\12\2020 https://herit.ag/37NISqh

Smith, Sheila. 2022. The Quad Is Getting More Ambitious in the Indo-Pacific. Council on foreign affairs. Access date 4\6\2022. https://on.cfr.org/3GQzdAj

Sommer, Theo. 2018. China's relations with its neighbors and the West will define the next world order. The Security Times.Access date 1\12\2022. https://bit.ly/3B0sjGX

Soros, George. 2021. Xi's Dictatorship Threatens the Chinese State. WSJ. Access date 20\5\2022. https://on.wsj.com/3luQZz3

Statista. 2021. Aging population in China – statistics & facts. Access date 30\9\2021 https://bit.ly/39P4Avm

Statista. 2021. China's share of global gross domestic product (GDP) adjusted for purchasing-power-parity (PPP) from 2010 to 2020 with forecasts until 2026. Access date 3rd, Sep., 2021. https://bit.ly/3kXsOca

Steinhauser, Gabriele, Saeedy, Alexander. 2022. Zambia Restructuring Offers Clues on China's Willingness to Ease Debts of Poor Countries. Wall street Journal. Access date 3\9\2022. https://on.wsj.com/3enGIV1

Stephan, Hampton. 2019. The India-China Rivalry Heats Up in South Asia. World Politics Review. Access date 25\8\2022. https://bit.ly/3TkyLzZ

Stiglitz, Joseph. 2020. GeoEconomics and the Emerging World Order. Institute for National Strategic Studies. Access date 6\9\2022. https://bit.ly/3Qgojqx

Sullivan, Jake, Brands, Hal. 2020. China Has Two Paths To Global Domination. Carnegie Endowment for International Peace. Access date 2\2\2023. https://bit.ly/3ScoWnu

Swanson, Ana, And Others. 2020. Trump Administration to Ban TikTok and WeChat From U.S. App Stores. The New York Times. Access date 21\8\2022 https://nyti.ms/3dKURLT

Tarapore, Arzan. 2021. AUKUS is deeper than just submarines. East Asia Forum. Access date 15\10\2021 https://bit.ly/3IlWkDM

The Foreign Policy Concept Of The Russian Federation. 2000. Accessed on 20\2\2021 https://bit.ly/2ORSLgF

The National Medium- and Long-Term Program for Science and Technology Development (2006-2020). 2006. Access date 8\9\2022. https://bit.ly/3RHG7fq

The Ntional People's Congress of the People's Republic of China. 2019. Constitution of The People's Republic of China. Access date 31\12\2021 https://bit.ly/3pJRFDy

The Official Website of the European Union. 2022. EU-China Relations factsheet. Access date 5\6\2022. https://bit.ly/3Q0zIfe

The Official Website of the European Union. 2021. State of the Union Address by President von der Leyen. Access date 5\6\2022. https://bit.ly/3NWCjVS

The State Council Information Office of the People's Republic of China. 2021. Poverty Alleviation: China's Experience and Contribution. Accessed date 1\7\2021 https://bit.ly/3jv8QpM

The State Council Information Office of the People's Republic of China. 2019. China's National Defense in the New Era. Accessed date 1\7\2021. https://bit.ly/3ERQmco

The World Bank. 2022. Military expenditure (% of GDP) - United States. Access date 10\6\2022. https://bit.ly/3ttdYyU

---. 2022. Risk of Global Recession in 2023 Rises Amid Simultaneous Rate Hikes. Access date 25\11\2022. https://bit.ly/3EFB5v5

---. 2021. A Subdued Recovery, with Damage to Undo. Access date 17\9\2021 https://bit.ly/3ClLeu5

---. 2021. Labor Force, Total-china. Access date 9\9\2021 https://bit.ly/3E1LbFp

---. 2020. China: Fighting Air Pollution and Climate Change through Clean Energy Financing. Access date 26/3/2021 https://bit.ly/2QIcDnu

The World Bank. 2020. GDP (current US$) – China. Access date 20\8\2021 https://bit.ly/3D3JSW1

---. 2020. Life expectancy at birth, total (years) – China. Access date 7\9\2022. https://bit.ly/3BmjPL2

Trump, Donald. DONALD TRUMP DELIVERS FOREIGN POLICY SPEECH. Center for the national interest. Accessed on 28\11\2020 https://bit.ly/33qu6Eu

United Nations. 2022. Promoting mutually beneficial cooperation in the field of human rights. Access date 4\10\2022. https://bit.ly/3UXFe4T

---. 2022. World Economic Situation and Prospects: September 2022 Briefing. Access date 27\11\2022. https://bit.ly/3EESAeR

---. 2021. Population. Access date 1\7\2021 https://bit.ly/3qAlTa0

---. 2021. Human Development Report 2021. Access date 12\11\2021 https://bit.ly/3kynHQd

---. 2019. World Population Prospects 2019. Accessed date 30\9\2021 https://bit.ly/3AW5TEL

---. 2014. Realizing population and development commitments. Access date 6\8\2022. https://bit.ly/3euOMTW

Vilchez, Yoctan. 2016. Is American hegemony Decaling? An Attempt of discussion to avoid the Manipulation of the Subject. Atlas Corps. Access date 25\11\2022. https://bit.ly/3V9ho5V

Walt, Stephen. 2022. The Ukraine War Doesn't Change Everything. Foreign Policy. Access date 25\11\2022. https://bit.ly/3AKskPa

Wang, Yiwei. 2008. Public Diplomacy and the Rise of Chinese Soft Power. Annual of AAPSS. Access date 25\8\2020. https://bit.ly/2ExlJ0x

Wintour, Patrick. 2021. What is the Aukus alliance and what are its implications?. The Guardian. Access date 24\8\2022. https://bit.ly/3AbDDig

Wion. 2020. Why Tibet, the 'western treasure house' is important to China?. Access date 13\1\2022 https://bit.ly/3qoU0o0

Woetzel, Jonathan. 2019. China's changing eating habits weigh on country's future. McKinsey Sustainability. Access date 8\10\2021 https://mck.co/2YwUa0R

World economic and social survey. 1994. United Nation. https://bit.ly/3dw3Omh

World Economic Forum. 2018. Is fear of nuclear terrorism distracting us from more realistic threats?. Access date 28\1\2022 https://bit.ly/33S4ZOt

World Gold Council. 2022. Gold Demand Trends Q1 2022. Access date 26\5\2022. https://bit.ly/3PHPOdy

WTO. 2022. Russia-Ukraine conflict puts fragile global trade recovery at risk. Access date 27\5\2022. https://bit.ly/3t2FD9E

Xi, Jie. 2022. How Russia's Ukraine Invasion Weighs on China's Economy. VOA. Access date 27\5\2022. https://bit.ly/38p5Yrp

Xi, Jinping. 2016. Speech at the Work Conference for Cyber security and Informatization. China Copy Rights and Media. Access date 7\9\2022. https://bit.ly/3D6nnll

Xuetong, Yan. 2015. Diplomacy Should Focus on Neighbors. China Daily. Accessed 5\12\2019 https://bit.ly/33R7LNF

Yap, Freddie, and Others. 2022. China Waits Before Taking More Russian Crude. Access date 16\2\2023. https://bit.ly/3lus2XN

Ye, Min. 2022. The Logic behind China and Russia's Strategic Alliance-like Partnership. Georgetown Journal of International Affairs. Access date 5\6\2022. https://bit.ly/39d0Qad

Yeung, Raymond, and others. 2022. China's growth options. ANZ Research. Access date 15\8\2022. https://bit.ly/3K2eoDG

Zemin, Jiang. 2002. Full Text of Jiang Zemin's Report at 16th Party Congress (3). People daily online. Access date 10th, July 2020 https://bit.ly/2OeEY0d

هوامش الفصل الأول:

[1] في 30 ديسمبر 1922 أُعلِن عن قيام "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية" والذي كان يضم آنذاك جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية، وجمهورية أوكرانيا، وجمهورية بيلاروسيا، وجمهورية ما وراء

القوقاز. وقد اختيرت موسكو عاصمة للاتحاد. وصل عدد جمهوريات الاتحاد إلى خمس عشرة جمهورية ذاتية الحكم حتى انهار في العام 1989.

[2] جي جون اكنبري: مُنظِّر الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية، وأستاذ السياسة الخارجية الأمريكية.

[3] زبيغنيو بريجينسكي: أستاذ ومفكر استراتيجي وقد عمل مستشارًا للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981.

[4] هانز مورغنثاو أحد أهم رواد السياسة الدولية في القرن العشرين، يُعتبر كتاب السياسة بين الأمم من أهم مؤلفاته.

[5] كينيث وولتز (1924–2013): مفكر وأستاذ جامعي عمل في جامعات كاليفورنيا وبيركلي وكولمبيا.

[6] ستيفن والت مفكر سياسي وأستاذ جامعي أمريكي.

[8]بول كيندي مفكر سياسي وأستاذ للعلاقات الدولية، ومدير برنامج دراسات الأمن في جامعة بيل الأمريكية.

[9]هيرودوت مفكر إغريقي عاش في القرن الخامس عشر، اشتهر بأبي التاريخ، تميَّز بوصفه للأماكن التي زارها خاصةً حول البحر المتوسط والهلال الخصيب، وأناس قابلهم في رحلاته وكتبه العديدة عن السيطرة الفارسية على اليونان.

[11]فرانكلين روزفلت 1882–1945: سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1933 حتى وفاته في عام 1945. وهو سياسي ديمقراطي، فاز في أربعة انتخابات رئاسية متتالية.

[13]التيارات الشعبوية: أيديولوجية سياسية تجمع بين سياسات اليمين والقضايا الشعبوية. كثيرًا ما يتألف الخطاب الشعبوي من الآراء المعادية للنخبوية، ومعارضة المؤسسة الحاكمة، والتحدث إلى عامة الشعب. تنقسم إلى الشعبوية اليمينية والشعبوية اليسارية، وتعترض على السيطرة النخب على الديمقراطيات الليبرالية، إلا أن الشعبوية اليسارية تعترض أيضًا على سلطة الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال، في حين تدعم الشعبوية اليمينة الضوابط الصارمة المفروضة على الهجرة، وترفض استقبال اللاجئين.

[15] ليزلي جيليب (1937–2019) الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، عمل كمدير التخطيط السياسي في وزارة الدفاع الأمريكية في عهد الرئيس ليندون جونسون، فيما شغل منصب مساعد وزيرة الخارجية للشؤون السياسية العسكرية في عهد الرئيس جيمي كارتر.

[16]ريتشارد هاس مفكر سياسي، ودبلوماسي أمريكي، عمل كمدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية للولايات المتحدة، وشغل منصب رئيس مجلس العلاقات الخارجية .

[17] فقاعة الإنترنت أو أزمة الدوت كوم، بدأت الأزمة في العام 1995 عندما زاد إقبال المستثمرين على شراء أسهم في شركات الإنترنت، حتى وصلت ذروتها في العام 2000، وسرعان ما انهارت بعد ذلك بشكل سريع ومفاجئ، بسبب تخوف المستثمرين من قيمة السهم التي وصلت إلى 5100 نقطة.

[18] أزمة الرهن العقاري، نتجت بعد منح البنوك قروضًا للمواطنين محدودي الدخل لشراء منازل في الوقت الذي كان الذي كانت أسعار العقارات في ارتفاع، ثم كانت البنوك الاستثمارية تقوم باقتراض مليارات الدولارات وتقوم بشراء هذه القروض العقارية، ثم تقوم بتوريق هذه القروض (جعل هذه القروض أوراقًا مالية قابلة للتداول داخل البورصة). وبعد ذلك تقوم بتجميع هذه الأوراق المالية المدعومة برهونات العقارية وبيعها لبنوك استثمارية أخرى، بأسعار أعلى بكثير من سعر الشراء، ثم تقوم بسداد الديون وتحقيق ربح عالٍ جدًا، ثم يقوم المشترون بعمل تأمين على هذه الأوراق في حال حصول تعثر مالي، وهكذا دخلت شركات التأمين في هذه الفقاعة أيضًا. لكن عندما بدأ ذوو الدخل الحدود بعدم السداد قامت البنوك باسترجاع المنازل من المقترضين، لأنها مرهونة أصلا للبنك، لتقوم ببيعها وهو ما خلق فائضًا في عرض المنازل، ما أدى إلى تراجع أسعار المنازل.

[19] انتقل العالم إلى تسعير النفط بالدولار بدلًا من الذهب في العام 1974، بعد انتهاء أزمة النفط بين السعودية والولايات المتحدة.

[21] سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، تبنتها الصين في العام 1978، ترمز إلى الإصلاح الداخلي والانفتاح على العالم.

[22] تستند الثقافة الصينية على تراكم فكري تاريخي وروحي مقدس متمثل بـ(الكونفوشية، الطاوية، والماركسية اللينينية الماوية) وهو ما سنأتي على ذكره بالتفصيل في الفصل الثاني.

[23] للمزيد انظر التقرير الكامل للمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني https://bit.ly/3vZyrtK

[24] مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية. سنأتي على ذكرها في الفصل اللاحق.

[1] نورمان بادلفورد: كاتب ومفكر سياسي أمريكي.

[2] جورج لنكولن: كاتب ومفكر سياسي أمريكي وأستاذ جامعي.

[3] هانز مورغنثاو (1904–1980): أحد أهم رواد القرن العشرين في مجال الفكر السياسي، صاحب كتاب السياسة بين الأمم وهو الكتاب الأكثر تدريسًا في الجامعات الأمريكية في مجال السياسة والدراسات الدولية.

[4] ستيفن روزن: مفكر سياسي وكاتب وأستاذ جامعي أمريكي مختص بالأمن القومي والشؤون العسكرية.

[5] راي كلاين (1918–1996): سياسي أمريكي، عمل في وكالة الاستخبارات الأمريكية وكان رئيسًا لها في العام 1944، اشتُهر بكونه المحلل الرئيسي إبان أزمة الصواريخ في كوبا.

[6] جيفري هارت: مفكر سياسي أمريكي، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة انديانا، تتركز معظم أبحاثه حول الاقتصاد السياسي، عمل عضوًا في اللجنة الرئاسية للأجندة الوطنية فترة رئاسة جيمي كارتر.

[7] أبرامو أورغانسكي (1923–1998): أستاذ العلوم السياسية في جامعة ميتشيغان ، وهو مؤسس نظرية انتقال القوة.

[8] زينيغو بريجنسيكي (1928–2017): مفكر وكاتب سياسي وأستاذ جامعي، عمل أستاذًا للعلاقات الدولية في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، وشغل منصب مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر للسياسة الخارجية.

[9] جوزيف إي ستيجليتز مفكر اقتصادي وأستاذ جامعي في جامعة كولومبيا، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، وفي عام 2011 اختارته مجلة تايم كواحد من أكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم.

[10] لاو تزي أو لاوتسه: الأب الروحي للطاوية. عثر على مخطوطاته التي تعود للقرن السادس قبل الميلاد، وجُمعت في كتاب الطاوية.

[11] ماو تسي تونغ (1893–1976): زعيم الثورة الشيوعية الصينية ومؤسس جمهورية الصين الشعبية، والتي حكمها من خلال قيادته للحزب الشيوعي منذ تأسيسه عام 1949 وحتى وفاته عام 1976، اشتهر بأيديولوجيته الماركسية اللينينية واستراتيجياته العسكرية الخاصة ونظرياته وسياساته، التي أصبحت تُعرف بالماوية.

[12] القفزة الكبرى إلى الأمام: خطة اقتصادية استمرت خمس سنوات، بدأ بتنفيذها الحزب الشيوعي الصيني عام 1958. كانت تهدف إلى استخدام تعداد السكان الكبير لتطوير الدولة، وتحويلها من الاقتصاد الزراعي إلى مجتمع شيوعي حديث من خلال عمليتي التصنيع والتنظيم الجماعي. وقد أدت إلى تقلص حاد في الاقتصاد الصيني، ووفاة ما بين 30 إلى 55 مليون بسبب الجوع، والتعذيب والانتحار بفعل اليأس.

[13] الثورة الثقافية: انطلقت في الصين عام 1966 بقيادة ماو تسي تونغ، بهدف إحكام سيطرته على الحكومة الصينية، وذلك لاعتقاده أن القادة الشيوعيين وقتها كانوا يسيرون بالحزب والبلاد في الاتجاه الخاطئ. دعا ماو الشباب الصيني إلى تطهير البلاد من العناصر الملوثة، والتي لها ميول برجوازية وإعادة إحياء روح الثورة. استمرت الثورة الثقافية حتى وفاة ماو سنة 1976، إلا أن آثارها العنيفة والمؤلمة استمرت لعقود لاحقة.

[14] شي جين بينغ: الرئيس الصيني الحالي، وهو الرئيس السابع لجمهورية الصين الشعبية ويشغل منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، والأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني، وعضو اللجنة الدائمة لمكتبها السياسي.

[15] عناصر الإنتاج الأربعة: الأرض، رأس المال، القوى العاملة، والإدارة والتنظيم.

[16] بلغ عدد سكان الصين في نهاية العام 2020، 1.4 مليار نسمة مقسمين وفق التالي، 17.9% للأعمار من 0–14، 68.8% للأعمار من 15–64، 13.5% للأعمار ما فوق 65.

[17] دينغ شياو بينغ (1904–1997): سياسي صيني شغل منصب الرئيس الصيني من العام 1978 وحتى 1992، في فترة رئاسته تبنت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح.

[18] مبادرة الحزام والطريق: حزام واحد، طريق واحد مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، تهدف إلى ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، سنأتي على تفصيلها لاحقًا.

[19] يعتبر خليج ملقا، من أهم الممرات المائية في العالم، وأكثرها ازدحامًا بحركة السفن، إذ تمر عبره 300 سفينة يوميًا محملة بالبضائع، تتجاوز قيمتها السنوية 5.3 تريليون دولار، تُمثل ثلث التجارة العالمية.

[20] تعتبر قاعدة.نيصلل ةيجراخ ةيجيتارتسا ةوق ةطقن لوأ يه يتوبيج

[21] المبادئ الخمسة للتعايش السلمي: تم الاتفاق عليها في العام 1954، بين الصين والهند وميانمار، تتمثل هذه المبادئ في: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

[22] وانغ هونيغ: عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الصيني، ورئيس مركز أبحاث السياسات المركزي.

[23] جيانغ زيمين: سياسي صيني شغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني من 1989 إلى 2002 ، وعمل كرئيس للجنة العسكرية المركزية من عام 1989 إلى عام 2004 ، ورئيسًا لجمهورية الصين الشعبية من عام 1993 إلى عام 2003.

[24] هو جنتاو: مهندس وسياسي صيني شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية 15 مارس 2003 – 14 مارس 2013، خلفًا لجيانغ زيمين، وعمل نائبًا لرئيس الجمهورية (1998–2003). وكان الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني في 15 نوفمبر 2002 – 15 نوفمبر 2012.

[25] جيا شينغ لن: سياسي صيني عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس اللجنة الوطنية العاشرة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني وسكرتير المجموعة الحزبية القيادية بها.

[26] لي بينغ (1928–2019): سياسي صيني شغل منصب رئيس الوزراء الرابع لجمهورية الصين الشعبية من عام 1987 حتى عام 1998، وعُرِف آنذاك بـ"جزار بكين" لدوره في قتل المحتجين خلال مظاهرات ميدان تيانانمين.

[27] تم الإعلان عن تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون في 15 يونيو 2001، في مدينة شنغهاي بمشاركة كل من الصين، كازخستان، قيزغستان، طاجكستان، أوزباكستان، وروسيا. فيما انضمت الهند وباكستان للمنظمة عام 2017، وكانت إيران آخر الدول التي انضمت للمنظمة في سبتمبر 2021.

[28] سوزان شيرك ، رئيسة مركز القرن الحادي والعشرين الصيني ، جامعة كاليفورنيا في سان دييغو، خبيرة في السياسة الصينية ونائبة مساعد وزير الخارجية السابقة أثناء إدارة الرئيس بيل كلينتون.

[29] على سبيل المثال، شركة النملة القابضة بقطاعاتها الأربعة المختلفة أصبحت تتعامل مع ما يقارب مليار عميل في الصين، من خلال تقديم الخدمات الإلكترونية والاتصالات والتوزيع والتأمين والخدمات المالية، كالقروض وذلك مقابل عمولات بسيطة لا تزيد عن 1%. وقد حققت النملة القابضة ما يقارب 17 تريليون دولار، رغم تفشي وباء كورونا في العام 2020، وهو ما فشلت في مجاراته البنوك والمؤسسات الحكومية، ذات الإمكانيات الضخمة.

[30] تعرضت شحنات النفط الصيني لعمليات قرصنة عدة مرات، ومثال ذلك في الخامس من مايو 2010، عندما تعرضت شحنة تحمل نفطًا خامًا يخص شركة يونيبيك الصينية للتكرير، كانت في طريقها من السودان إلى الصين، لعملية قرصنة قبالة شواطئ اليمن.

[31] بدأت العلاقات الصينية الباكستانية منذ عام 1950، توصف على أنها شراكة تعاونية استراتيجية شاملة.

[32] مجموعة الجزر الأولى: وهو وصف يشير إلى أول أرخبيل رئيسي قبالة البر الرئيسي لشرق آسيا، بما في ذلك الأرخبيل الياباني، وجزر ريوكيو وتايوان الصينية وشمال الفلبين.

[33] بعد أن أقامت الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، في عام 1979، أصبحت العلاقات بين تايوان والولايات المتحدة غير رسمية، يحكمها ما تطلق عليه واشنطن قانون العلاقات مع تايوان. بالإضافة إلى التأكيد الست للسياسة الخارجية الأمريكية وهي توضيحات أمريكية أحادية الجانب كانت تهدف إلى طمأنة تايوان والكونغرس الأمريكي، أن الولايات المتحدة ستواصل دعم تايوان حتى لو قطعت العلاقات الدبلوماسية الرسمية.

[34] الحزب الشيوعي الصيني الذي تأسس عام 1921، يحكم الصين منذ عام 1949 وحتى يومنا الحاضر.

[35] تقدم الولايات المتحدة ما نسبته 27.89% من إجمالي مساهمات الدول الأعضاء لبعثات حفظ السلام الدولي، فيما تقدم الصين 15.21%.

[36] الانتحار وفقًا للتبت لا يعتبر فعلًا مشينًا، بل هو أسمى طرق التعبير عن الغضب والسخط، والميت حسب البوذية ينتقل من حياة إلى حياة أخرى .

[37] تُعزى أسباب تلوث الهواء في الصين إلى عدة عوامل، لعل أهمها الطفرة الاقتصادية والصناعية الهائلة، التي نتج عنها زيادة في عدد المصانع والآلات، والاكتظاظ السكاني في المدن الصناعية، وهو ما أدى لزيادة عدد المركبات، فمنذ العام 2011 تضاف على الطرق الصينية 20 مليون مركبة سنويًا.

[38] الشمال الذي يحتضن 42% من السكان و60% من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة لا يمتلك سوى 14% من الموارد المائية.

[39] يعيش ما يقدر بنحو 43 مليون شخص في الصين على أرض يمكن أن تكون مغمورة بالمياه بحلول نهاية القرن إذا ارتفع متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار 2 درجة مئوية.

[40] كل عام تقتل الكوارث الطبيعية مئات الصينيين وتدمر ملايين فدانات المحاصيل .

[41] الحياد الكربوني يعني خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحقيق توازن كمية انبعاثات الكربون مع كمية امتصاص الكربون، الأمر الذي يوقف زيادة الانبعاثات، وإذا كانت كمية الامتصاص والاحتجاز أكبر من كمية الانبعاثات فإن هذا سيخفض كمية الكربون.

[42] يانتشونغ هوانغ: زميل أول لشؤون الصحة العالمية في مجلس العلاقات الخارجية وأستاذ في كلية الدبلوماسية والعلاقات الدولية بجامعة سيتون هول.

[43] الإحلال السكاني: كمية الولادات اللازمة للحفاظ على حجم السكان.

[44] إبان سياسة الطفل الواحد، كانت أغلب العائلات الصينية تفضل الإبقاء على الطفل الذكر بدل الأنثى، كي يعيلها ويهتم بها في المستقبل.

[45] نسبة الإعالة: عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا وأكثر من 65 مقسومًا على إجمالي عدد السكان العاملين.

[2] ليون بانيتا: سياسي أميركي. وكان عضو سابق في إدارة الرئيس بيل كلينتون، عين المدير العام لوكالة الاستخبارات المركزية في إدارة أوباما في يناير 2009، ثم وزيرا للدفاع في 1 يوليو 2011.

[3] دونالد ترامب: الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية 2017–2021، وهو أيضًا رجل أعمال ومليادير أمريكي.

[4]لي كوان يو (1923–2015): أول ريس وزراء لسنغافورة، شغل منصبه لثلاثة عقود.

[5] التقنيات الكمومية: هي التقنيات التي تعتمد على ميكانيكا الكم، ما يميز التقنيات الكمومية هي الدقة، لذلك تعتبر هذه التقنيات هي الحل للحصول على نتائج أكثر دقة للتفاعلات الكيميائية بين الجسيمات الذرية أو الجزيئات الكيميائية مع بعضها البعض. وبالتالي فإن التقنيات الكمومية لها دور كبير في المجال الصحي، إذ من الممكن دراسة تفاعل الأدوية مع الفيروسات أو البكتيريا، واستخدام النتائج لتطوير أدوية ولقاحات أفضل وأقل أضراراً جانبية.

[6] فخ كيندلبرغر: جادل تشارلز كيندلبيرجر ، بأن الكساد العظيم والعقد الكارثي في الثلاثينات، كان سببه عندما حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كأكبر قوة عالمية لكنها فشلت في تولي دور بريطانيا في توفير المنافع العامة العالمية .وكانت النتيجة انهيار النظام العالمي في كساد وإبادة جماعية وحرب عالمية .

[7] يطلق مصطلح "اللعبة الكبرى" منذ أوائل القرن العشرين في إشارة إلى التنافس الجيواستراتيجي للهيمنة في آسيا الوسطى بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية. وقد تم استبدال التنافس البريطاني – الروسي القديم، بالتنافس الصيني – الهندي الجديد، فيما يعرف باللعبة الكرى الجديدة.

[8] المقصود بالتعددية هنا، هو التحالفات الأمريكية في المنطقة.

[9]تأثر الاقتصاد الصيني بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي بلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني عام 2007 ما نسبته 14.2%، ثم تراجع في عام 2008 إلى 9.6 %، ثم إلى 9.2 % عام 2009، ثم ارتفع إلى 10.4% عام 2010 ليتراجع إلى 9.3 % في 2011، وإلى 7.8 % في عام 2012، سرعان ما توالت الأحداث والانتكاسات العالمية من الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة على بكين، ثم انتشار وباء كورونا والحرب في أوكرانيا ثم المتحور اوميكرون الذي أغلق شنغهاي وعدد من المدن الصينية، وارتفاع اسعار المواد الأولية، لتتوقع الصين نمو سنوياً للعام 2022 بمعدل 5.5%.

[10]فخ الدخل المتوسط يحدث في الدول النامية التي تعمل تغيير هيكلي يحقق النمو والازدهار ويضمن تقدمًا كبيرًا في الحد من الفقر في البلاد، إلا أنها تجد صعوبة بعد ذلك في رفع متوسط الدخل مرة أخرى ليصل إلى دخل البلدان المتقدمة.

[11]نجيب رزاق، شغل منصب الرئيس الماليزي من عام 2009– 2018.

[12] مايك بنس: سياسي أمريكي جمهوري، شغل منصب نائي رئيس الولايات المتحدة خلال فترة حكم الرئيس ترامب.

[13]وصلت الحكومتين الصينية والسيرلانكية إلى تسوية بشأن سداد الديون السيرلانكية، تتمثل في استئجار شركة تشاينا ميرشانتس المملوكة للدولة الصينية للميناء بعقد ايجار قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي، لمدة 99 عام.

هوامش الفصل الخامس